
حقيقة
توحيد العبادة
بين شيخ الإسلام ابن تيمية والمتكلمين
والرد على حاتم بن عارف العوني
تأليف
عبد الحق بن ملا حقي التركماني
قرأه وقرظه
سماحة الشيخ العلامة أحمد ولد المرابط الشنقيطي
وجماعة من أهل العلم والمختصين في العقيدة الإسلامية
دار إيلاف الدولية
للنشر والتوزيع

حقيقة توحيد العبادة

الطبعة الأولى
١٤٤٣هـ - ٢٠٢٢م



دار إيلاف الدولية
للنشر والتوزيع

(دار وقفية دعوية)

المدير العام: د. فرحان بن عبيد الشمري
falaslmi@gmail.com

الإدارة (الكويت): الجهراء - مجمع المخيال - هاتف: - ٢٤٥٧٠٠٨٢ - ٩٦٩٩٩١٨٢ (٩٦٥+).
الفرع الأول: حولي -شارع المثنى - بجوار مجمع البدر - تلفكس: ٢٢٦٤١٧٩٧ (٩٦٥+).
الفرع الثاني: الجهراء - مجمع الخير - الدور الأول - مكتب ١٠ - تلفكس: ٢٤٥٥٧٥٥٩ (٩٦٥+).

حقيقة توحيد العبادة

بين شيخ الإسلام ابن تيمية والمتكلمين

والرد على حاتم بن عارف العوني

تأليف

عبد الحق بن ملا حقي التركماني

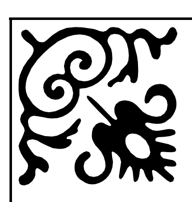
قرأه وقرظه

سماحة الشيخ العلامة أحمد ولد المرابط الشنقيطي

وجماعة من أهل العلم والمختصين في العقيدة الإسلامية

دار إيلاف الدولية

للنشر والتوزيع



﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيْنَٰهَآ إِبْرَٰهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦۚ نَرْفَعُ دَرَجَٰتٍ مَّن نَّشَآءُۗ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ ﴿٨٣﴾ وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَۚ كُلًّا هَدَيْنَاۚ وَنُوحًا هَدَيْنَا مِن قَبْلُۖ وَمِن ذُرِّيَّتِهِۦ دَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَىٰ وَهَٰرُونَۚ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٨٤﴾ وَزَكَرِيَّا وَيَحْيَىٰ وَعِيسَىٰ وَإِلْيَاسَۖ كُلٌّ مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿٨٥﴾ وَإِسْمَٰعِيلَ وَٱلْيَسَعَ وَيُونُسَ وَلُوطًاۚ وَكُلًّا فَضَّلْنَا عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٨٦﴾ وَمِنْ ءَابَآئِهِمْ وَذُرِّيَّٰتِهِمْ وَإِخْوَٰنِهِمْۖ وَٱجْتَبَيْنَٰهُمْ وَهَدَيْنَٰهُمْ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٨٧﴾ ذَٰلِكَ هُدَى ٱللَّهِ يَهْدِى بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦۚ وَلَوْ أَشْرَكُوا۟ لَحَبِطَ عَنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿٨٨﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَۚ فَإِن يَكْفُرْ بِهَا هَٰٓؤُلَآءِ فَقَدْ وَكَّلْنَا بِهَا قَوْمًا لَّيْسُوا۟ بِهَا بِكَٰفِرِينَ ﴿٨٩﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُۖ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْۗ قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًاۖ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرَىٰ لِلْعَٰلَمِينَ ﴿٩٠﴾﴾.

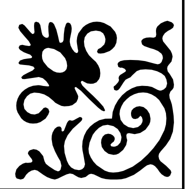
[الأنعام]

«أجمع كلُّ الأنبياء عليهم السلام على أنَّ عبادةَ غير الله تعالى كُفرٌ، سواءٌ اعتقدوا في ذلك الغير كونه إلهًا للعالم، أو اعتقدوا فيه أن عبادته تقرِّبُهم إلى الله تعالى، لأنَّ العبادة نهاية التعظيم، ونهاية التعظيم لا تليق إلا بمن يصدر عنه نهاية الإنعام والإكرام»

فخر المتكلمين أبو عبد الله الرازي

«شرك استقلالٍ: وهو إثباتُ إلهين مستقلَّين، كشرك المجوس. وشرك تبعيضٍ: وهو تركيبُ الإله من آلهةٍ، كشرك النصارى. وشرك تقريبٍ: وهو عبادةُ غير الله تعالى ليقرِّب إلى الله زلفى، كشرك متقدمي الجاهليَّةِ. وشرك تقليدٍ: وهو عبادةُ غير الله تعالى تبعًا للغير، كشرك متأخِّري الجاهليَّة. وحكم الأربعةِ: الكفرُ بالإجماعِ»

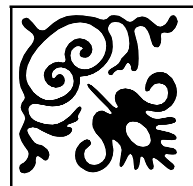
إمام متأخري الأشعرية
محمد بن يوسف السنوسي





فهرس موضوعات الكتاب الإجمالي

الموضوع	الصفحة



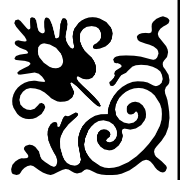
﴿وَلَقَدْ أُوحِىَ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٦٥﴾ بَلِ ٱللَّهَ فَٱعْبُدْ وَكُن مِّنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴿٦٦﴾﴾.

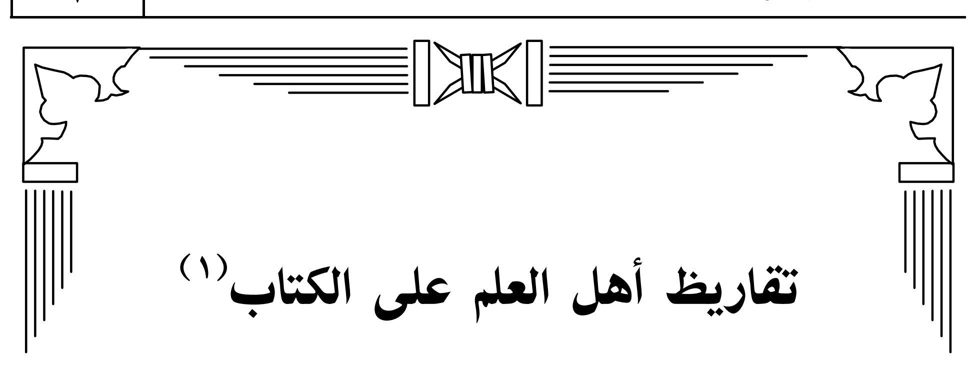
[سورة الزمر]

قَدْ نَقَّرَ النَّاسُ حَتَّى أَحْدَثُوا بِدَعًا فِي الدِّينِ بِالرَّأْيِ لَمْ تُبْعَثْ بِهَا الرُّسُلُ

حَتَّى اسْتَخَفَّ بِحَقِّ اللَّهِ أَكْثَرُهُمْ وَفِي الَّذِي حُمِّلُوا مِنْ حَقِّهِ شُغُلُ

الإمام محمد بن إدريس الشَّافعيُّ





تقاريظ أهل العلم على الكتاب(١)

١ ـ سماحة الشيخ العلامة أحمد المرابط الشنقيطي ـ موريتانيا

٢ ـ فضيلة الشيخ أ.د. عاصم بن عبد الله القريوتي ـ الأردن

٣ ـ فضيلة الشيخ أ.د. عبد الله بن شاكر الجنيدي ـ مصر

٤ ـ فضيلة الشيخ صلاح الدين مقبول أحمد ـ الهند

٥ ـ فضيلة الشيخ د. عماد الدين بدوي مصطفى ـ السودان

٦ ـ فضيلة الشيخ د. محمد الحمود النجدي ـ الكويت

٧ ـ فضيلة الشيخ إياد بن عبد اللطيف القيسي ـ العراق

٨ ـ فضيلة الشيخ عبد الله بن صالح العبيلان ـ السعودية

٩ ـ فضيلة الشيخ د. محمد محمدي بن محمد جميل النورستاني ـ أفغانستان

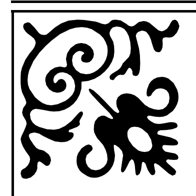
١٠ ـ فضيلة الشيخ د. صادق بن محمد البيضاني ـ اليمن

١١ ـ فضيلة الشيخ أ.د. فهد بن سليمان بن إبراهيم الفهيد ـ السعودية

١٢ ـ فضيلة الشيخ د. عمر بن عبد الرحمٰن العمر ـ السعودية.

---

(١) التقاريظ مرتبة على أعمار المشايخ، بتقديم الأكبر سنًّا، ولجميعهم وافر الاحترام والتقدير، جزاهم الله تعالى خير الجزاء.



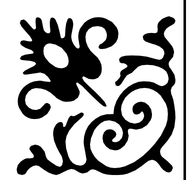
«كانَ الشَّيخُ علاء الدِّين البُخاري... يُصرِّح في مجلسه بأنَّ مَن أطلقَ على ابن تيميَّة أنَّه شيخ الإسلام، فإنَّه يكفرُ بهذا الإطلاق! واشتهر ذلك. فبلغَ ذلك الشَّيخَ الإمامَ المحدِّثَ حافظَ الشَّام شمس الدِّين ابن ناصر الدِّين، فجَمعَ كتابًا سمَّاه: «الرَّد الوافِر على مَن زعم أنَّ مَن أطلق على ابن تيميَّة أنَّه شيخ الإسلام كافر»، فجَمعَ فيه كلام مَن أَطلقَ عليه ذلك من الأئمَّة الأعلام مِن أهل عَصْرِهِ من جميع المذاهب سوى الحنابلة، فجَمعَ من ذلك شيئًا كثيرًا، وضمَّنهُ الكثير من ترجمة ابن تيميَّة. وأَرسلَ منهُ نسخةً إلى القاهرة، وسَألَ مَن بها من أهل العِلم أن يُقرِّظوه، فكتَبُوا عليه، وهذه نُسخ أجوبتهم»

ابن حجر العسقلاني رَحِمَهُ اللَّهُ

قيَّده بخطِّه في مسوَّدة

محفوظة في خزانة آيا صوفيا

(٣١٣٩).



١ ـ سماحة الشيخ العلامة الفقيه الأصولي أحمد المرابط الشنقيطي، مفتي جمهورية موريتانيا الإسلامية، وإمام الجامع الكبير في العاصمة نواكشوط:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه، ومن اهتدى بهداه.

أما بعد: فممَّا يَعلَم من الدِّين ضرورةً كلُّ مَنْ آمن بما جاء به محمَّدٌ ﷺ بشيرًا ونذيرًا أَنَّ توحيدَ العبادة هو أول ما يدخل في مسمَّى الدِّين المذكور في قوله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣]، وهو أَوَّلُ ما يعنيه قوله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النَّحل: ٨٩]. ولقد انقضت القرونُ المزكَّاة على توحيد العبادة كما هو في نصوص صريحة من محكَم كتاب الله تعالى، فقد كان متقررًا لديهم أنَّ كلمةَ (الإله) معناها ـ الدالةُ عليه دلالةَ مطابقة في لغة العرب، ومُصْطَلَح الكتاب والسنة ـ هو: (المعبود)؛ لأنها من أَلَه يأله، كعَبَد يعبد، وزنًا ومعنًى، وهي من المصادر التي أطلقتْ على اسم المفعول، فإله بمعنى مألوه، أي: معبود، ككتاب بمعنى مكتوب. ومن الدليل على أنَّ (الإله) في لغة العرب ومصطلح القرآن والسنة بمعنى: المعبود؛ قوله تعالى ـ حكايةً عن الوثنيين لمَّا دعاهم النبيُّ ﷺ إلى شهادة أن لا إلٰه إلا الله ـ أَنَّهم قالوا: ﴿أَجَعَلَ ٱلْآلِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا إِنَّ هَٰذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ ﴿٥﴾﴾ [ص]؛ فالمعنى: أَجعَلَ المعبودات معبودًا واحدًا؟! وليس المعنى: أَجعَلَ المستغنيَ عمَّا سواهُ، المفتقر إليه ما عداه؛ واحدًا؟! لأنهم يعترفون بأنه واحدٌ بدليل قوله تعالى: ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَمَن يُخْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَيِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٣١﴾﴾ [يونس]؛ أي: أفلا تتَّقون صرفكم العبادةَ لغيره، وأنتم تعترفون بذلك. فهم معترفون مقرُّون بذلك، وبأنه بيده ملكوت كل شيءٍ، وهو يجير ولا يجار عليه؛ كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنۢ بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٨﴾

سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ فَأَنَّىٰ تُسْحَرُونَ ﴿٨٩﴾﴾ [المؤمنون]؛ فكيف يكونون يريدون بقولهم: «أَجعل الآلهة إلهًا واحدًا»؛ أَجعَلَ المستغنين عن كلِّ ما سواهم، المفتقِر إليهم كل ما عداهم؛ مستغنيًا واحدًا، مفتقرًا إليه ما عداه؟!

إذا علمتَ هذا علمتَ أنَّ حقيقة توحيد العبادة له تعالى أن تقولَ: (لا إلٰه إلا الله)؛ تعني وتعتقد: (لا معبود بالحق إلا الله). وألَّا تصرف أيَّ نوع من أنواع العبادة لغيره؛ فلا تدعو إلَّا إيَّاه، ملاحظًا قوله تعالى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ ۚ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ ﴿٦٠﴾﴾ [غافر]، وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُو مِن دُونِ اللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَهُمْ عَن دُعَائِهِمْ غَافِلُونَ ﴿٥﴾﴾ [الأحقاف]. ولا تستغيث إلَّا به تعالى، ملاحظًا قوله تعالى: ﴿أَمَّن يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ السُّوءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَاءَ الْأَرْضِ ۗ أَإِلَٰهٌ مَّعَ اللَّهِ ۚ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴿٦٢﴾﴾ [النمل]، إلى غير ذلك من أنواع عبادته التي تعبَّد بها عبادَه، ونهاهم عن الشرك به فيها حيث قال: ﴿وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ [النساء: ٣٦].

وعلمتَ ـ أيضًا ـ أنَّ تفسيرَ الإله بالمستغني عمَّا سواهُ، المفتقِر إليه كلُّ ما عداه؛ فيه صرفٌ لكلمة (الإله) عمَّا وضعتْ له في لغة العرب، وفي الكتاب والسنة من الدلالة المطابقيَّة على المعبود، وفيه حملها على المعنى اللَّازم لا على المعنى المُطَابَقيِّ، وذلك يترتَّب عليه عدمُ دلالة (لا إلٰه إلا الله) مطابقةً على توحيد العبادة الذي وضعتْ له. ولا يخفى ما في ذلك من تحريفِ كَلِم الوحي عن مواضعه، ولا يخفى ـ أيضًا ـ ما في ذلك من مخالفة المنهج القرآنيِّ في تقرير العقيدة، ولا يخفى ـ أيضًا ـ ما ترتَّب على ذلك من الوقوع في المخاطر العَقَدِيَّة.

لقد استدعى ذلك من أئمَّة أهل السنة من أمثال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ الذين يتنزَّل عليهم ما رواه البزَّار في «مسنده»، وعبد الحق الإشبيليُّ في «الأحكام الشرعية الكبرى»، والطحاويُّ في «شرح مشكل الآثار» من حديث أبي هريرةَ وعبد الله بن عمرو: «**يحمِلُ هذا العلمَ من كلِّ خلفٍ عدولُه، ينفون عنه تحريف الغالين، وتأويل الجاهلين، وانتحال المبطلين**» ـ

أَنْ أَلَّفوا المُؤلَّفاتِ في الردِّ والتَّفنيد لما خالف المنهج القرآنيَّ في التوحيد. وفي هذا الميدان قد أطلعني الأخ في الله الشيخ عبد الحق التركمانيُّ على ما أَلَّفه في حقيقة توحيد العبادة، وفي ردِّه على المخالفين المتحاملين على أئمة التوحيد كشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى؛ فقلت الأبياتَ التاليةَ تقريظًا له:

أَعبدَ الحقِّ قد بيَّنْتَ حقًّا ... له التَّقديرُ والتَّثمينُ حقًّا
كفَى مَن يَكْتفي بنصوص وحيٍ ... ورَدَّ على سواه رَدًّا مُستَحقًّا
لقد حَكَّمْتَ آيا محكماتٍ ... لتُبطلَ باطلاً وتُحِقَّ حقًّا
فبان بها الغِنَى عن فلسفاتٍ ... يراها ذو الولوعِ بها أحقًّا
فجانَبَ نَهْجَ آيٍ مُحْكَماتٍ ... يرَى مِنْهاجَ فلسفةٍ أدقًّا
وجرَّ إلى العقيدة سَفْسَطَاتٍ ... بها السَّلفيُّ لاَقَا ما تَلَقَّى
وإنك إذ غَدوْتَ نصيرَ حقٍّ ... منَ الرَّحمنِ نُصْرَتَه تُلقَّى
فَثِقْ بالله ليس له شريكٌ ... وحَقِّقْ في العقيدة ما أَحَقَّا
جزاك الله أفضلَ ما يُجازِي ... به متبصرًا نَبِهًا مُحِقًّا
صلاةُ الله يتبَعُها سلامٌ ... على أرقَى نَبِيٍّ قد ترَقَّى

قاله وأملاه:

أحمد المرابط الشنقيطي

نواكشوط شهر رجب ١٤٤٢

٢ ـ فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور عاصم بن عبد الله القريوتي، أستاذ السنة النبوية وعلومها في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين نبيِّنا محمدٍ، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد: فإن الناظر في كتاب الله ﷻ وسنة النبي ﷺ وسيرته، ليجزم يقينًا بلا تردُّدٍ أو اضطراب أن توحيد الله عزَّ وجلَّ هو الغاية الأسمى التي بعث الله عزَّ وجلَّ بها الرسل صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين، وما سورة الفاتحة التي تقرأ أو تسمع في كل صلاة إلا دليل على عظم تحقيق التوحيد، والاستعانة والاستغاثة بالله سبحانه فيما لا يقدر عليه ابن آدم، وما سورة الإخلاص وما جاء في فضلها وكونها تعدل ثلث القرآن، وأنها صفة الرحمٰن إلا دليل على ما للتوحيد والإيمان على الوجه الأكمل اللائق بأسماء الله وصفاته، بإثباتٍ خالٍ من التشبيه، وبلا تمثيل، وبدون تعطيل، بل والقرآن يدور حول هذا المحور.

وإننا ـ وبخاصة في هذه السنوات الأخيرة ـ نحتاج إلى مزيد عناية بتوحيد الله ﷻ، وسدِّ كل الذرائع التي قد توصل إلى الشرك بالله ﷻ، لا إلى فتح الأبواب للشرك والوثنية.

ولقد أطلعني أخونا الباحث فضيلة الشيخ عبد الحق التركمانيُّ على كتاب له حول حقيقة التوحيد بين ابن تيمية والمتكلمين والرد على الدكتور حاتم العوني في مغالطاته، وكنت أود أن يكون البحث قاصرًا على مسألة التوحيد والحوار مع المتكلمين فيه، دون تطرق إلى فضيلة الدكتور حاتم العوني، ولكن في الحقيقة العجب لا ينقضي عندي مما أراه بين حين وآخر في طروحات الدكتور العوني في السنوات الأخيرة ـ لكونه نشأ في بلاد التوحيد دراسةً وتدريسًا ـ فنراه يلمز بأئمة الدعوة النجدية تارةً، وبابن تيمية مرَّةً أخرى، ويطير فرحًا بمن ينهج نهج التصوف المذموم، ويفرح إن رأى

من انقلب من حبِّ ابن تيمية إلى نقيضه. ومن أواخر ما وقفتُ عليه تهكُّمه بالشيخ العلامة ابن عثيمين رحمه الله تعالى.

وعندما نقرر هذا الكلام ـ أنا وأمثالي ـ لسنا ننتصر لابن تيمية انتصارَ تعصُّبٍ، بل لسان حالنا وقالنا قول إمام دار الهجرة مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كلٌّ منَّا يؤخذ من قوله ويرد إلا صاحب هذا القبر» ـ وأشار إلى قبر النبي ﷺ ـ؛ ولكن المسألة هي نقضٌ وكرٌّ على نهج سلف الأمة الذين انتصر لهم ابن تيمية وغيره انتصارًا عظيمًا لأنَّ دين الإسلام مستندٌ إلى كتاب الرحمٰن وسنة سيد الأنام ﷺ وما عليه أئمة الإسلام في القرون الفاضلة، ومن أبلغ ما وقفت عليه لابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ قوله ـ كما في «مجموع الفتاوى» (١٦٩/٣) ـ:

«ما جمعتُ إلَّا عقيدةَ السَّلف الصالح جميعهم، ليس للإمام أحمد اختصاصٌ بهذا، والإمام أحمد إنما هو مُبلِّغُ العلم الذي جاء به النبي ﷺ، ولو قال أحمد من تلقاء نفسه ما لم يجئ به الرسولُ لم نقبله. وهذه عقيدةُ محمدٍ. وقلتُ مرَّاتٍ: قد أمهلتُ كلَّ من خالفني في شيء منها ثلاث سنين؛ فإن جاء بحرفٍ واحدٍ عن أحدٍ من القرون الثلاثة ـ التي أثنى عليها النبيُّ ﷺ حيث قال: «**خير القُرون القرنُ الذي بُعثتُ فيه، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم**» ـ يخالف ما ذكرتُه؛ فأنا أرجع عن ذلك».

ولهذا من قرأ لابن تيمية بإنصافٍ لا أرى إلا أنه يعود إلى طريق الصواب بإذن الله تعالى.

وممَّا لا شكَّ فيه أنَّ طريق السَّلَف أسلمُ وأعلمُ وأحكمُ من طريق الخلَف، لا كما يقال: طريق السلف أسلمُ، وطريق الخلف أعلم وأحكم. ولهذا قال الحافظ العلامة ابن رجب رَحِمَهُ ٱللَّهُ في رسالته «فضل علم السَّلف على علم الخلف» ـ عن كلام السَّلف والأئمة كمالك والشافعي وأحمد وإسحاق بن راهويه ـ: «وفي كلامهم من ردِّ الأقوال المخالفة للسُّنة بألطف إشارةٍ وأحسن عبارةٍ، بحيث يغني ذلك مَنْ فهمه عن إطالة المتكلِّمين في ذلك بعدهم، بل ربَّما لم يتضمن تطويلُ كلام مَن بعدهم من الصواب في ذلك ما تضمَّنه كلامُ السَّلَف والأئمة مع اختصاره وإيجازه. فما سكت من سكت عن كثرة الخصام والجدال من سلف الأمة جهلاً ولا عجزًا، ولكن

سكتوا عن علم وخشية الله تعالى. وما تكلَّم من تكلَّم، وتوسَّع من توسَّع بعدَهم باختصاصه بعلمٍ دونهم، ولكن حبًّا للكلام، وقلَّة ورعٍ».

ولله درُّ الحافظ ابن حجر العسقلانيِّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ لما قال: «وقد توسَّع من تأخَّر عن القرون الثلاثة الفاضلة في غالب الأمور التي أنكرها أئمة التابعين وأتباعهم، ولم يقتنعوا بذلك حتى مزجُوا مسائلَ الدِّيانة بكلام اليونان، وجعلوا كلام الفلاسفة أصلًا يردُّون إليه ما خالفه من الآثار بالتأويل ولو كان مستكرَهًا، ثم لم يكتفوا بذلك حتى زعموا أنَّ الذي رتبوه هو أشرف العلوم وأولاها بالتحصيل، وأنَّ مَنْ لم يستعمل ما اصطلحوا عليه فهو عاميٌّ، جاهلٌ! فالسَّعيدُ من تمسَّك بما كان عليه السلفُ، واجتنب ما أحدثه الخلفُ، وإن لم يكن له منه بُدٌّ فليكتف منه بقدر الحاجة، ويجعل الأولَ المقصودَ بالأصالة، والله الموفِّق» (فتح الباري: ١٣/٢٥٣).

وأقلُّ ما يمكن أن نقوله في طروحات الدكتور العوني: هل تنصر التوحيد لله والتعلق به؟ أم تفتح أبوابًا شتى للاستغاثة بغير الله في الشدائد والكربات ـ كما نرى مع الأسف في واقع كثيرٍ في بعض الديار ـ؟!

وأما علم الكلام وما قاله أهل العلم فيهم، ورجوع بعضهم عنه؛ فوافر لا يحتاج إلى تقرير، وليس كل من تأثر بجانب من علم الكلام أن ينسب إليهم، وهذا ليس من الإنصاف في شيء، ولا أريد الخوض فيما ذكره فضيلة أخي الشيخ عبد الحق التركماني وما تصدَّى له في تبيانه وردِّه، وإنما أترك المجال للقارئ اللبيب ليرى بنفسه النقل المدعم بالأدلة والنصوص من أئمة التفسير وساداتنا وتيجان رؤوسنا علماء الإسلام، مذكرًا بقول الصحابي الجليل عمَّار بن ياسرٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «ثلاث من جمعهنَّ جمع الإيمان: الإنصاف من نفسك، وبذل السلام للعالم، والإنفاق من الإقتار». والإنصاف من النَّفس من أعزِّ الخصال؛ كما قال الحافظ ابن رجب رحمه الله تعالى.

فجزى الله أخانا فضيلة الشيخ عبد الحق التركماني على انتصاره لتوحيد الله، وهدانا وأخانا الدكتور حاتمًا العونيَّ إلى الصواب بإذنه. وصلَّى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه، ومن اتبع هداه إلى يوم الدين، والحمد لله ربِّ العالمين.

٣ ـ فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور عبد الله بن شاكر الجنيدي، أستاذ العقيدة الإسلامية بجامعة المدينة العالمية، والرئيس العام لجمعية أنصار السنة المحمدية بمصر:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه والمهتدين بهديهم إلى يوم الدين.

وبعد: فإن إفراد الله بالعبادة وتحقيق التوحيد لرب العالمين هو أصل الدين، وأول دعوة الأنبياء والمرسلين، قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِيٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ ﴿٢٥﴾﴾ [الأنبياء]، ولأهميته كان الأنبياء والمرسلون يعلمونه أولادهم ويوصونهم به، كما قال تعالى: ﴿أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ ٱلْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِنۢ بَعْدِى قَالُوا۟ نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ ﴿١٣٣﴾﴾ [البقرة]، وكان النبي ﷺ يرسل أصحابه إلى الآفاق ويأمرهم أن يبدؤوا به في دعوة الناس إلى الله، كما قال لمعاذ بن جبل حين بعثه إلى اليمن: «**إنك تأتي قومًا أهل الكتاب فليكن أول ما تدعوهم إليه عبادة الله**» والحديث في الصحيحين، وقد درج علماء السلف في هذه الأمة على الاهتمام به ونشره والدفاع عنه.

والدفاع عن عقيدة المسلمين التي بعث بها خاتم الأنبياء والمرسلين منهج أصيل عند أهل السنة والجماعة، وانظروا مثلاً ردود الأئمة على المخالفين من أهل الضلال، ومن ذلك مثلاً كتاب: «رد الدارمي عثمان بن سعيد على بشر المريسي»، وردود شيخ الإسلام ابن تيمية الكثيرة على أصناف المبتدعة، ككتابه «الرد على المنطقيين» و«منهاج السنة النبوية»، وكذلك ردود الإمام المجدد الشيخ محمد بن عبد الوهاب على المخالفين في توحيد العبادة، وكذلك ردوده على الرافضة، وهكذا في سلسلة يطول ذكرها.

وقد وفق الله الأخ الحبيب والباحث المحقق فضيلة الشيخ عبد الحق

التركماني في بيان الحق والرد على المخالفين لسلف الأمة الصالحين، ومنهم الدكتور حاتم العوني، حيث خالف سلف الأمة في مفهوم التوحيد، خاصة توحيد العبادة، وسار في شعاب الفلاسفة والمتكلمين وتبنى آراءهم ونشر مذهبهم، وفي هذا خطورة على الأمة وفتح لباب البدع والضلال، وقد أحسن الشيخ ـ حفظه الله ـ في الرد عليه، وبيان المقصود من كلمة التوحيد، وركز على أن الشرك في القرآن الكريم هو الشرك المنافي لتوحيد العبادة، وهذه مسألة مهمة غابت عن المتكلمين، وكانت سببًا في وقوع البعض في الشرك ـ والعياذ بالله ـ، كما تناول شبهات الدكتور حاتم العوني وفندها مركزًا على بيان المقصود من كلمة التوحيد، وقد دعَّم كلامه بالأدلة وأقوال أهل العلم المعتبرين ولا غرابة في ذلك، فالشيخ نشأ وتربى على منهج أهل السنة والجماعة وقام بنشره في الأمة من خلال كتبه وتحقيقاته العلمية الرائعة، **وأشير هنا إلى كتاب من كتبه لأهميته، وهو «مقدمة في تفسير الإسلام»**، والشيخ وفقه الله تعرفه مراكز البحوث العلمية والجامعات الإسلامية، حتى في البلاد الغربية، وقد رأيته مشاركًا في ندوات ومؤتمرات علمية كثيرة.

أسأل الله تعالى أن ينفع به وبما يقدمه للأمة الإسلامية، كما أسأله سبحانه أن يعلمنا وينفعنا بما علمنا، وأن يحشرنا مع نبينا ﷺ في جنان الخلد.

والحمد لله رب العالمين.

وكتبه

عبد اللّه بن شاكر الجنيدي

أستاذ العقيدة الإسلامية بجامعة المدينة العالمية

والرئيس العام لجمعية أنصار السنة المحمدية بمصر

بنها في يوم الأربعاء ١٤٤٢/٧/٢٦، الموافق ٢٠٢١/٣/١

٤ ـ فضيلة الشيخ البحاثة الكبير صلاح الدين مقبول أحمد، من علماء الهند، صاحب التصانيف الفريدة البديعة:

فضيلة الأخ الشيخ عبد الحق التركماني حفظكم الله ورعاكم.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

وبعد: فقد اطلعت على كتابكم: «حقيقة توحيد العبادة بين ابن تيمية والمتكلمين، والرد على حاتم العوني»، فسررتُ بالاستقصاء البالغ في صميم الموضوع، حمايةً لجناب توحيد رب العالمين، الذي أرسل لأجله الرُّسل، وردًّا على من جرب حظَّه العاثرَ لتنويم القبوريين على ما هم عليه من الشرك بالله تشبُّثًا بأقوال بعض المتكلمين من أهل البدع والأهواء. فهنيئًا لكم هذه الحمية والغيرة على بيان توحيد العبادة بأنه هو المقصود الأول. وهنيئًا لكم تأليف هذا الكتاب النافع المفيد، الذي يقضي على مشاغبات المشاغبين، ومغالطات المغالطين في هذا الموضوع العقدي المهم. وجزاكم الله خيرًا عن الإسلام والمسلمين.

كتبه أخوكم في الله:
صلاح الدين مقبول أحمد،
عفا الله عنه
دار الثقافة للبحوث والدراسات بنيودلهي ـ الهند
في ١٤٤٢/٧/٢٣، الموافق: ٢٠٢١/٣/٧

٥ ـ فضيلة الشيخ الدكتور عماد الدين بدوي مصطفى، عميد كلية جبرة سابقًا، من علماء السودان:

الحمد لله الذي يسَّر لطلبة العلم إقامةَ دينه والذب عنه بعونه وتوفيقه، والصلاة والسلام على هادي البشرية ببيان ما أنزل إليه من ربه ولم يكتم منه شيئًا، وتركنا على البيضاء لا يزيغ عنها إلا هالك.

أما بعد: فقد قرأت رسالة (حقيقة توحيد العبادة بين ابن تيمية والمتكلمين، والرد على حاتم بن عارف العوني) كتبها أخونا فضيلة الشيخ عبد الحق بن ملا حقِّي التركماني ـ بارك الله فيه وفي علمه ـ فوجدته جهدًا علميًّا موفقًا في الرد على الشبه التي أثارها العوني في تشغيباته على شيخ الإسلام ابن تيمية، وتدليسه على علماء الشريعة، وتناقضه في نقله عن بعض علماء المتكلمين لينصر منهجه الفاسد في تأييد القبوريين على بدعتهم، في محاولة يائسة لنصرة مذهبه الفاسد، مخالفًا لأهل السنة بادعائه: (حصر الشرك في العبادة بالإخلال في اعتقاد الربوبية لله تعالى أو اعتقادها في غيره)، وتعليلاته المضللة بنقله المبتور عن بعض المفسرين، وعدم ضبطه لأقوالهم في دلالة بعض الألفاظ، وقد وُفِّق فضيلة الشيخ التركماني في الرد عليه وإبطال شبهه، وما أحوجنا لأمثاله في هذا الزمان الذي كثرت فيه الشهوات والشبهات عبر وسائل الإعلام المختلفة ومواقع التواصل الاجتماعي، شكر الله له تتبعه لأهل الأهواء والرد على شبههم المضللة، ونفع الله بعلمه، متمنين له التوفيق، ونشر رده هذا بين طلبة العلم خاصة، والمسلمين عامة، والله ولي التوفيق.

كتبه:

د. عماد الدين بدوي مصطفى

عميد كلية جبرة سابقًا، الخرطوم، السودان

١٨ شوال ١٤٤٢

٦ ـ فضيلة الشيخ محمد الحمود النجدي، رئيس اللجنة العلمية بجمعية إحياء التراث الإسلامي في دولة الكويت:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وآله وصحبه ومن اهتدى بهداه.

فمن المؤسف أنَّه يوجد كثيرٌ من الخُطباء الذين يخطبون الناس، والكتَّاب الذين يكتبون في أبواب التوحيد، عندما يتكلمون على التوحيد؛ لا يُقرِّرون أكثر مِنْ توحيد الربوبية؟! وهذا غلطٌ ونقصٌ عظيم، والواجب تذكير الناس وتنبيههم إلى توحيد الألوهية؛ لأنَّ توحيد الربوبية لم يُنكره أحدٌ من الأمم السابقة المشركة، ولأنّه أمرٌ فطريٌّ معلوم بالعقل والفطرة، أمَّا الأمرُ الذي وقعَ فيه الخَلل والشِّرك؛ وغلبَ فيه الهَوى والانحراف؛ فهو توحيدُ الألوهية، ومعنى كلمة: لا إله إلا الله. وهو التوحيد الذي جاءت به الرسل صلوات الله عليهم؛ كما تكرَّر ذلك في قوله تعالى عنهم: ﴿ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرُهُۥٓ﴾، أي: من إلهٍ يستحق أنْ يعبد، وهو الله تعالى.

وقد قام الأخ الشيخ عبد الحق التُّركماني ـ جزاه الله خيرًا ـ ببيان هذه المسألة، من جميع وجوهها، والرد على المخالفين فيها، بأنواع الأدلة، مِنْ كلام ناصر السُنَّة والملَّة، وقامع البدعة والفتنة، شيخ الإسلام ابن تيميَّة رحمه الله تعالى، فنسأل الله أنْ يَنفع به، وأنْ يُثِيب كاتبه وناشره وقارئه. وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

وكتبه
محمد الحمود النجدي
رئيس اللجنة العلمية ـ جمعية إحياء التراث الإسلامي
فرع ضاحية صباح الناصر
١ شعبان ١٤٤٢، الموافق: ٢٠٢١/٣/١٤

٧ ـ فضيلة الشيخ البحاثة إِياد بن عبد اللطيف القيسي، من علماء العراق:

يخلَق الإيمانُ عند العبد بين الفينة والأخرى فيحتاج إلى تجديد؛ كما جاء عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ: «**إِنَّ الإِيمانَ لَيَخْلَقُ في جوفِ أحدكم كما يخْلَقُ الثوبُ، فاسألُوا الله أَن يُجَدِّدَ الإِيمَانَ في قُلُوبِكُم**»(١)، وكذلك العقائد والأفكار تَخلَق، ويعتريها من النقص والشكوك ما يُلقيها الشيطان تارةً، وما يعتري عقول بعض العباد من الشكوك والتغيُّر تارةً أخرى، وأشدُّ ذلك إذا خرجت من عبد عاش بين ظهراني أهل العلم والصلاح والإصلاح، فيعتريه من الشكوك والنكوص، ثم لا يلبث أن يسطِّر شكوكه ويذيعها ويبثَّها على شكل شبهات بين العباد، عندها لا بُدَّ أن ينبري أهل العلم والإصلاح ليقيموا أود ما أعوجَّ من الأفكار بالحجَّة والدليل، فإِنَّ زلَلَ صاحب العلم خطير، وانتكاسته لا يُحمد عقباها.

ولقد انبرى الشيخ الأستاذ عبد الحق التركماني ـ رعاه الله وسدده ـ ليردَّ على الشبهات التي كثرت في أيامنا في حقِّ شيخ الإسلام؛ من نقد وطعن؛ مرةً من قبل أهل الجهل والبدعة والأهواء، وأخرى ممن يريدون الكيد بالإسلام وأهله، ويُبيّنَ الحقَّ في كلام الشيخ. ويزدادُ الأمر خطورة حين تخرج هذه الشبهات من رجل من بلاد التوحيد؛ عاش فيها وغُذي من علمها ثم يُلقي الشبهات؛ فتلك أدعى أن تُقبل وتسري بين العباد، لذا كان لا بدَّ من ردٍّ عميقٍ بعيدٍ عن أساليب البلاغة وسحرها، وبعيدٍ عن التجريح والغمز، في قضية تعدُّ من أكبر قضايا المسلمين قديمًا وحديثًا ألا وهي قضية التوحيد.

(١) أخرجه الطبراني (١٤٦٦٨)، والحاكم ٤٥/١، وقال: رواته مصريون ثقات. وقال الهيثميُّ في «مجمع الزوائد» ٥١/١ و٣٤٠: إسناده حسن.

إننا اليوم بحاجة إلى ردودٍ علميةٍ عميقةٍ ـ ونحسب أن هذا البحث منها ـ فإنَّ مقارعة الشبهات شأن قديم منذ خلق الله الأرض ومن عليها، وهي مهمة الأنبياء والعلماء ودعاة الإصلاح.

شكر الله لأخينا الشيخ الفاضل عبد الحق صنيعه وجعله في ميزان حسناته، ناصرًا للحق وأهله، ونفع الله به وبكتابه هذا أهل الدين والإيمان؛ فإنَّ الحقَّ قديم، ويحتاج لمن يجدده ويقيمه، ونسأل الله أن يستعملنا جميعًا لخدمة دينه والذود عن حياضه.

وكتبه:
أبو معاذ
إِياد بن عبد اللطيف القيسي
٢٦ المحرَّم ١٤٤٣

٨ ـ فضيلة الشيخ المفسِّر الفقيه عبد الله بن صالح العبيلان، عضو الإفتاء بالرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء بالمملكة العربية السعودية:

إنَّ الحمدَ لله، نَحمدُهُ ونَستعينُهُ، مَن يهدِهِ اللهُ فلا مُضلَّ له، ومَن يُضلل فلا هادي له، وأشهدُ أن لا إلٰه إلا الله وحدهُ لا شريك له، وأنَّ محمَّدًا عبدُهُ ورسُولُهُ.

أمَّا بعدُ: اعلم رحمك الله أن الغاية الكبرى من إنزال الله الكتب وإرسال الرسل هو دعوة الخلق إلى التوحيد وهو إفراده بالعبادة، فكان تفسيره وبيانه أعظم ما جاء في كتب الله وعلى ألسن رسله، قال تعالى: ﴿هَٰذَا بَلَٰغٌ لِّلنَّاسِ وَلِيُنذَرُوا۟ بِهِۦ وَلِيَعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ وَلِيَذَّكَّرَ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٥٢﴾﴾ [إبراهيم]، وقال تعالى: ﴿ذَٰلِكُم بِأَنَّهُۥٓ إِذَا دُعِىَ ٱللَّهُ وَحْدَهُۥ كَفَرْتُمْ ۖ وَإِن يُشْرَكْ بِهِۦ تُؤْمِنُوا۟ ۚ فَٱلْحُكْمُ لِلَّهِ ٱلْعَلِىِّ ٱلْكَبِيرِ ﴿١٢﴾﴾ [غافر]، وقال تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَوْا۟ بَأْسَنَا قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَحْدَهُۥ وَكَفَرْنَا بِمَا كُنَّا بِهِۦ مُشْرِكِينَ ﴿٨٤﴾﴾ [غافر]، وقال تعالى: ﴿أَلَا لِلَّهِ ٱلدِّينُ ٱلْخَالِصُ ۚ وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ إِنَّ ٱللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فِى مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى مَنْ هُوَ كَٰذِبٌ كَفَّارٌ ﴿٣﴾﴾ [الزمر]، وقال تعالى: ﴿قَالُوٓا۟ أَجِئْتَنَا لِنَعْبُدَ ٱللَّهَ وَحْدَهُۥ وَنَذَرَ مَا كَانَ يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَا ۖ فَأْتِنَا بِمَا تَعِدُنَآ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴿٧٠﴾﴾ [الأعراف]، وقال تعالى: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِىٓ إِبْرَٰهِيمَ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ إِذْ قَالُوا۟ لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءَٰٓؤُا۟ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةُ وَٱلْبَغْضَآءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَحْدَهُۥٓ إِلَّا قَوْلَ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ وَمَآ أَمْلِكُ لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن شَىْءٍ ۖ رَّبَّنَا عَلَيْكَ تَوَكَّلْنَا وَإِلَيْكَ أَنَبْنَا وَإِلَيْكَ ٱلْمَصِيرُ ﴿٤﴾﴾ [الممتحنة]، وقال تعالى: ﴿أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ ٱلْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِنۢ بَعْدِى ۖ قَالُوا۟ نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ ﴿١٣٣﴾﴾ [البقرة]، وقال تعالى: ﴿وَأَنَا ٱخْتَرْتُكَ فَٱسْتَمِعْ لِمَا يُوحَىٰٓ ﴿١٣﴾ إِنَّنِىٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدْنِى وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكْرِىٓ ﴿١٤﴾﴾ [طه]، ثم إنه لا بد من معرفة العباد

ربهم فقال تعالى: ﴿يَٰمُوسَىٰٓ إِنَّهُۥٓ أَنَا ٱللَّهُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ۝٩﴾ [النمل]، وقال تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِىَ مِن شَٰطِئِ ٱلْوَادِ ٱلْأَيْمَنِ فِى ٱلْبُقْعَةِ ٱلْمُبَٰرَكَةِ مِنَ ٱلشَّجَرَةِ أَن يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّىٓ أَنَا ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٣٠﴾ [القصص]، وقال تعالى: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا ۝٣٣﴾ [الفرقان]، وعلى هذه العقيدة أطبق الرعيل الأول من الصحابة والتابعين، ثم نبغ في أواخر القرون المفضلة، وبعدها من سلك مسلك القرون في تحريف التوحيد، كما قال تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّآ أَنشَأْنَا قُرُونًا فَتَطَاوَلَ عَلَيْهِمُ ٱلْعُمُرُ وَمَا كُنتَ ثَاوِيًا فِىٓ أَهْلِ مَدْيَنَ تَتْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِنَا وَلَٰكِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ ۝٤٥﴾ [القصص].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وإذا كان جنس أهل الكتاب أكمل ـ في العلوم النافعة والأعمال الصالحة ـ ممن لا كتاب له، فمعلوم أنَّ أمته ﷺ أكمل من طائفتي أهل الكتاب: اليهود والنصارى وأعدل، وقد جمع لهم محاسن ما في التوراة وما في الإنجيل. فليس عند أهل الكتاب فضيلة علمية وعملية إلا وأمة محمد ﷺ أكمل منهم فيها. فأما العلوم: فهم أحذق في جميع العلوم...» إلى أن قال: «فنقول: للناس في مقصود العبادات مذاهب: منهم من يقول: المقصود بها تهذيب أخلاق النفوس وتعديلها لتستعد بذلك للعلم، وليست هي مقصودة في نفسها، ويجعلونها من قسم الأخلاق، وهذا قول متفلسفة اليونان، وقول من اتبعهم من الملاحدة والإسماعيلية وغيرهم من المتفلسفة الإسلاميين؛ كالفارابي وابن سينا وغيرهما، ومَن سلك طريقهم من متكلم ومتصوف ومتفقه، كما يوجد مثل ذلك في كتب أبي حامد، والسهروردي المقتول، وابن رشد الحفيد، وابن عربي، وابن سبعين... وقد قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ۝٥٦﴾ [الذاريات]. **فالغاية الحميدة** التي بها يحصل كمال بني آدم وسعادتهم ونجاتهم: عبادة الله وحده، وهي حقيقة قول القائل: لا إلٰه إلا الله، وبهذا بعث الله جميع الرسل، وأنزل جميع الكتب، ولا تصلح النفس وتزكو وتكمل إلا بهذا، كما قال تعالى: ﴿...وَوَيْلٌ لِّلْمُشْرِكِينَ ۝٦ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [فصلت: ٧] أي لا يؤتون ما تزكو به نفوسهم من التوحيد والإيمان.

وكل من لم يحصل له هذا الإخلاص لم يكن من أهل النجاة والسعادة؛ كما قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ﴾ [النساء: ٤٨] في موضعين من كتابه.

وهذا أول الكلمات العشر التي أنزلها الله على موسى حيث قال: «أنا الله لا إلٰه إلا أنا إلهك الذي أخرجتك من أرض مصر، من التعبد: لا يكون لك إلٰه غيري، لا تتخذ صورًا، ولا تمثالاً، ما في السماوات من فوق، ومن في الأرض من أسفل، وما في الماء من تحت الأرض، لا تسجد لهن، ولا تعبدهن إني أنا ربك العزيز». وقد شهد المسيح عَلَيْهِ السَّلَامُ أنَّ هذا هو أعظم وصية في الناموس. فعبادة الله وحده لا شريك له، وأن يكون الله أحب إلى العبد من كل ما سواه، هو أعظم وصية وكلمة جاء بها المرسلون؛ كموسى والمسيح ومحمد صلوات الله عليهم أجمعين، وضد هذا هو الشرك الذي لا يغفره الله تعالى. قال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادٗا يُحِبُّونَهُمۡ كَحُبِّ ٱللَّهِۖ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَشَدُّ حُبّٗا لِّلَّهِۗ﴾ [البقرة: ١٦٥]»[١].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وهؤلاء المتفلسفة الصابئة المبتدعة من المشَّائين، ومن سلك مسلكهم من المنتسبين إلى الملل في المسلمين واليهود والنصارى، يجعلون الشرائع والنواميس والديانات من هذا الجنس، لوضع قانون تتم به مصلحة الحياة الدنيا، ولهذا لا يأمرون فيها بالتوحيد، وهو عبادة الله وحده، ولا بالعمل للدار الآخرة، ولا ينهون فيها عن الشرك، بل يأمرون فيها بالعدل والصدق والوفاء بالعهد، ونحو ذلك من الأمور التي لا تتم مصلحة الحياة الدنيا إلا بها، ويشرعون التأله للمخلصين والمشركين»[٢].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وغاية كثير منهم إذا تعدى ذلك أن ينظر إلى سياسة

(١) «الجوابُ الصَّحيحُ لمن بدَّل دينَ المسِيح» مركز التأصيل، جدة: الطبعة الأولى: ١٤٤١، ٢٣٩/٥ ـ ٢٤٦.

(٢) «جامع الرسائل» دار المدني، جدة، ٢٣٢/٢ ـ ٢٣٣.

النفس وتهذيب الأخلاق بمبلغهم من العلم كما يذكر مثل ذلك المتفلسفة والقرامطة مثل أصحاب رسائل إخوان الصفا وأمثالهم، فإنهم يتكلمون في سياسة النفس وتهذيب الأخلاق بمبلغهم من علم الفلسفة، وما ضموا إليه مما ظنوه من الشريعة، وهم في غاية ما ينتهون إليه دون اليهود والنصارى بكثير كما بسط في غير هذا الموضع. وقوم من الخائضين في أصول الفقه، وتعليل الأحكام الشرعية بالأوصاف المناسبة إذا تكلموا في المناسبة، وأن ترتيب الشارع للأحكام على الأوصاف المناسبة يتضمن تحصيل مصالح العباد، ودفع مضارهم، ورأوا أن المصلحة نوعان: **أخروية، ودنيوية، جعلوا الأخروية** ما في سياسة النفس وتهذيب الأخلاق من الحكم. **وجعلوا الدنيوية** ما تضمن حفظ الدماء، والأموال، والفروج، والعقول، والدين الظاهر، وأعرضوا عما في العبادات الباطنة والظاهرة من أنواع المعارف بالله تعالى، وملائكته، وكتبه، ورسله، وأحوال القلوب وأعمالها كمحبة الله وخشيته وإخلاص الدين له، والتوكل عليه والرجاء لرحمته ودعائه وغير ذلك من أنواع المصالح في الدنيا والآخرة»[١].

وقد قرأت ما كتبه صاحب الفضيلة الشيخ عبد الحق التركماني في

(١) «مجموع الفتاوىٰ» ٣٢/٢٣٤.
قلتُ: هذه النقولات النفيسة من كلام شيخ الإسلام رحمه الله تعالى تؤكد على أهمية فهم حقيقة دعوة الرسل عليهم الصلاة والسلام، وحكمة الخلق والتكليف، ومقاصد العبادات والشرائع، وأن منهج الفلاسفة يصادم منهج النبوة مصادمةً كليَّةً، وقد كان للمتكلمين نصيب من هذا الانحراف بقدر تأثرهم بمنهج الفلاسفة وبُعدهم عن السنن والآثار، وقد تجدَّد في العصر الحديث ظهور هذا المنهج المنحرف عن منهج الوحي والرسالة، وقوي بسبب انتشار الفلسفات العلمانية والليبرالية والبراغماتية، وانتقل تأثير ذلك إلى المفكرين الإسلاميين؛ فظهر التفسير السياسي والنفعي والمصلحي للدين، ومن أهم معالمه: الاستخفاف بالعبادة، وجعلها وسيلة مقصودة تبعًا، وادعاء أن الاستخلاف في الأرض وعمارتها هي الغاية المقصودة أصالةً. وكان هذا من أعظم أسباب ظهور الغلو والتطرف، المؤديان إلى العنف والإرهاب. من هنا فإن من أهم وسائل معالجة هذه المظاهر المنحرفة ومكافحتها؛ تقرير المفاهيم الصحيحة للتوحيد والعبادة، والمقاصد الأصلية للنبوة والرسالة. وقد شرحتُ هذا في كتابي: «مقدمة في تفسير الإسلام»، وبالله تعالى التوفيق.

هذا الباب، ردًّا على حاتم العوني فوجدته أجاد وأفاد وكشف مغالطاته وجهله بحقيقة التوحيد الذي جاءت به الرسل.

قال ابن حزم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**لا آفةَ أَضرُّ على العلومِ وأهلِها من الدُّخلاءِ فيها وهم من غير أهلها، فإنَّهم يجهلون ويَظنُّون أنَّهم يعلمون، ويُفْسِدون ويُقدِّرُون أنَّهم يُصْلِحون**»[1].

وهكذا ينبغي أن يكون أهل العلم من أهل السنة السائرين على سبيل الرعيل الأول كما قال تعالى ﴿وَمِمَّنْ خَلَقْنَآ أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِٱلْحَقِّ وَبِهِۦ يَعْدِلُونَ ﴿١٨١﴾﴾ [الأعراف]. وفي الحديث: «**يحملُ هذا العلمَ من كلِّ خَلَفٍ عدولُهُ، ينْفُونَ عنه تحريفَ الغَالينَ، وانتحالَ المبْطِلينَ، وتأويلَ الجاهلينَ**»[2]. فالذب عن الكتاب والسنة من أعظم الجهاد، وقال تعالى: ﴿لَوْلَا يَنْهَىٰهُمُ ٱلرَّبَّٰنِيُّونَ وَٱلْأَحْبَارُ عَن قَوْلِهِمُ ٱلْإِثْمَ وَأَكْلِهِمُ ٱلسُّحْتَ لَبِئْسَ مَا كَانُوا۟ يَصْنَعُونَ ﴿٦٣﴾﴾ [المائدة]. فجزى الله أخانا الشيخ عبد الحق خيرًا وزاده علمًا وفضلاً، وصلى الله على نبينا ورسولنا محمد وآله وصحبه أجمعين.

وكتبه
عبد الله بن صالح العبيلان
عضو الإفتاء بالرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء
في ١٤٤٢/٥/١٥ للهجرة

---

(١) «الأخلاق والسير» دار ابن حزم، بيروت: الطبعة الثانية ١٤٢٨، ٩١.

(٢) أخرجه البيهقي في «السُّنن الكبير» دار عالم الفوائد، الرياض: ١٤٣٤، (٢٠٩٥٢)، وابن عبد البر في «التمهيد» وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب: ١٣٨٧، ٥٩/١، وحسنه ابن القيم في «مفتاح دار السعادة» دار عالم الفوائد، الرياض: الطبعة الأولى ١٤٣٢، ٤٦٢/١ ـ ٤٦٧.

٩ ـ فضيلة الشيخ الدكتور محمد محمدي بن محمد جميل النورستاني، من علماء أفغانستان:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين، نبيِّنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد: فقد اطَّلعتُ على رسالةٍ قيّمةٍ لفضيلة الشيخ عبد الحق بن ملا حقي التركمانيِّ، سمَّاها «**حقيقة التوحيد بين شيخ الإسلام ابن تيمية والمتكلمين، والرد على حاتم بن عارف العوني**»، فوجدتُه قد انتصرَ فيها للحقِّ، ودحضَ كثيرًا من الباطل الذي يدعو إليه الدكتور حاتم الشريف، وسأشير في هذه المقدمة إلى أمورٍ من باب زيادة التوضيح، وإلا فكتاب الشيخ عبد الحق التركماني ـ شكَرَ الله سعيَه ـ فيه الغنية ـ بإذن الله تعالى ـ:

أولاً: كنت قد سمعت ـ قبل الاطلاع على هذه الرسالة ـ مقطعًا صوتيًّا للدكتور المذكور يتحدَّث فيه عن موقف شيخ الإسلام ابن تيمية من المتكلمين، وأنه قد أخطأ في نسبة الجهل بالتوحيد إلى المتكلمين، واستغربتُ ذلك منه لما كان له من جهود متميزة في علوم الحديث، ولم يكن استغرابي من وجود مثل تلك المواقف؛ لأنها كثيرة، ولكن المدهش بالنسبة لي كان في طريقة تناول الدكتور لذلك الموضوع، حيث نزَل الدكتور فيه إلى مستوى لا يليق بأمثاله في تناول مثل هذه الموضوعات، ثم قرأت بعضَ ما نُشر من كلامه حول هذه الموضوعات، فزاد استغرابي من إصرارِه على هذا الأسلوب البعيد عن الموضوعية، وأكَّد ذلك ما قرأته من كلامه الطويل عن (الموضوعية!)، مع أنه في مخاصمته لشيخ الإسلام وغيرِه من دعاة التوحيد من أبعد الناس عن الموضوعية، فكأني بـ: (فتوحات) الدكتور حاتم الشريف التي تتوالى عليه بسبب موضوعيَّته الجديدة، و(معارِفِه) التي تتدفَّق عليه بسبب ما يركِّزُ عليه من إنصاف

علماء المسلمين[١]، و(بدعِه) التي بدأتْ تتواردُ عليه بسبب تطفُّلِه على كتب المبتدعة، و(تحقيقاتِه) التي لا زالت تتواصلُ بسبب بغضِه للمنهج السلفي، و(موضوعِيَّتِه) التي تتسعُ للجميع باستثناء السلفيين. . . كأنِّي بهذا كلِّه قد أثَّرَ في مواقفه، وجعَلَته يبتعد عن الموضوعية بالشكل الذي نراه في كتاباته الجديدة.

ومن جميل ما ذكرَه الشيخ عبد الحق التركمانيُّ في هذا الكتاب (ص: ١٢١): أنَّ مَن لم يتأنَّ في نقد ابن تيمية سيقع «في أمرين قبيحَين:

أولهما: الغلطُ على ابن تيمية، والبغيُ عليه بغير حقٍّ.

ثانيهما: أنه يجعلُ نفسَه أضحوكةً عند أهل العلم والعدل والإنصاف؛ لتهجُّمِه على مسائل لا يُحكِمُ العلمَ بأصولها وقواعدها ومقاصدِ أهلِها».

وقد حصل للعوني من ذلك شيءٌ كبير جدًّا، فسُمعتُه الآن قد اهتزَّت بشكل لافتٍ، ولا زالت تتوالى بسبب تهوُّره في نقد الدعوة السلفية عمومًا، ورموزها خصوصًا، وابن تيمية وابن عبد الوهاب على الأخصِّ.

---

(١) ولك أن تتساءل:
ـ أليسَ شيخُ الإسلام ابن تيمية من علماء المسلمين ـ في أقلِّ الأحوال ـ؛ فلماذا تنسى الموضوعية حينما يكون طرفًا في الموضوع؟ حتى قلت: إنَّ ابن تيمية لا بدَّ أن يخطِّئَ المتكلمين حتى لَمَّا يوافقونه في المسألة؟ ألا ترى أنه كان عليك أن تتريَّث قبل أن تنسب هذا إلى علَم من أعلام المسلمين، وإمامٍ من أشهر أئمتهم، وعملاقٍ من عباقرتهم، وجهبذٍ من أشهر مجدِّديهم؟!
ـ ألا ترى أن علماء الدعوة السلفية ـ وعلى رأسهم أئمة الدعوة السلفية في نجد ـ من علماء المسلمين؟ فلماذا تنسبُ إليهم ما هم برآء عنه، مثل زعمك أنهم ناقلون فقط، وأنهم يروِّجون أفكارَ ابن تيمية فقط، وقولك عنهم: «واضح أنهم نقلوها حتى من دون وعيٍ كاملٍ لدلالاته، ولذلك ما أحسنوا استثمارَه!».
ـ أتشكُّ في كون السلفيين ـ الذين تكيل لهم الاتهامات جزافًا ـ من علماء المسلمين؟ فلماذا تنسب إليهم أمورًا يترفع عنها الأطفال؛ من مثل قولك: «تكفِّرون الناسَ مع أنكم ما عندكم تعريفٌ صحيحٌ للعبادة»! ألا ترى أن القوالب المنطقية قد أشغلتك عن المضامين، فغُدتَ تحاسبُ دعاة التوحيد من هذا المنطلق؟!

وجميعُ مَن ينتقدُهم ليسوا معصومين، فله ولغيره أن ينتقدَهم فيما يرون مخالفتَهم للدليل، ولكن الأمر الذي لا يليق بالجميع: أن يكون النقدُ بعيدًا عن (الموضوعية) التي أطالَ في الحديث عنها الدكتور حاتم الشريف!

ثانيًا: لقد كانت معرفة الشرك الذي كان عليه مشركو قريش ومَن معهم من العرب ضروريةً جدًّا لمعرفة التوحيد الذي ضلُّوا فيه، ولذلك أولى شيخُ الإسلام ابنُ تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ، والإمامُ المجدد محمدُ بن الوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ وغيرُهما ـ هذه القضية اهتمامًا خاصًّا؛ فألَّفَ الأخيرُ في ذلك «القواعدَ الأربع»، وأطالَ في ذلك في مقدمة «كشف الشبهات»، إلى غير ذلك من كتبه ورسائله؛ فأدعو الدكتور حاتم العوني إلى مزيدٍ من مراجعة تلك الكتب التي لا يَعرف قدرَها كثيرٌ من الناس.

ولْيعلَم الدكتور ـ ومَن دار في فلكه ـ أنه يُنازعُ إخوانَه في بدهيات مسائل التوحيد، التي يتميَّزُ بها أهلُ السنة والجماعة في باب التوحيد.

ثالثًا: قد أخالف الشيخ عبد الحق التركماني ـ جزاه الله خيرًا ـ فيما عقده من عنوان (ص: ١١٧): «لماذا ابن تيمية»؟؛ لأن الجواب واضحٌ، فكلُّ مَن أراد أن يخرج على المسلمات في هذا الموضوع: اصطدَم بكتب ابن تيمية اصطدامًا يُنسيه بقية الأعلام؛ لما عنده من القوارع التي أعدَّها لأمثال هؤلاء، ولما عنده من نسفٍ لشبهات أئمتِهم بالتفصيل، ولما عنده من دحضٍ لأسس مذاهبهم بإرجاعها إلى مصادرها والتحليل. وقد ذكرَ الشيخُ التركماني تحت هذا العنوان كثيرًا من هذه المعطيات، ولكن هذا ـ كلُّه ـ عندي من قبيل المعلوم بالبديهة في هذا الوقت، وأظنُّ أن عذر الشيخ عبد الحق في ذلك هو التذكير به فقط.

رابعًا: يستبعدُ الدكتور حاتم الشريف أن يقع أيُّ عاقل في عبادة من لا يعتقد فيه الربوبية؛ فأقول: كيف تستبعدُ ذلك منهم:

ـ والله عزَّ وجلَّ صرَّح في أكثر من موضع أنهم لا يعقلون[1]؛ من

(١) صرَّح ربُّنا تَعَالَى بذلك في السور: البقرة: ١٧٠، ١٧١، والمائدة: ٥٨، ويونس: ٤٢، ١٠٠، والعنكبوت: ٦٣، والحشر: ١٤.

ذلك قولُه تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ قَالُوا۟ سَمِعْنَا وَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ ﴿٢١﴾ ۞ إِنَّ شَرَّ ٱلدَّوَآبِّ عِندَ ٱللَّهِ ٱلصُّمُّ ٱلْبُكْمُ ٱلَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ ﴿٢٢﴾﴾ [الأنفال].

ـ كيف تَستبعد وأن الله ﷻ بيَّن أن مثلَهم كمَن يمشي مكبًّا على وجهه؟ ﴿أَفَمَن يَمْشِى مُكِبًّا عَلَىٰ وَجْهِهِۦٓ أَهْدَىٰٓ أَمَّن يَمْشِى سَوِيًّا عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٢٢﴾﴾ [الملك]، وكمَن يخرُّ من السماء: ﴿وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَتَخْطَفُهُ ٱلطَّيْرُ أَوْ تَهْوِى بِهِ ٱلرِّيحُ فِى مَكَانٍ سَحِيقٍ﴾ [الحج]؛ فمتى كان بإمكان مَن يخرُّ من السماء أن يتلمَّسَ الموضع المناسِبِ لوقوعِه، أو أن يفكِّرَ في تحسين وضعِه وهو على هذه الحال؟!

ـ وأن الأنعام أحسن منهم في الاهتداء لمنافعها: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ ۖ لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَّا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ ءَاذَانٌ لَّا يَسْمَعُونَ بِهَآ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ كَٱلْأَنْعَٰمِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْغَٰفِلُونَ ﴿١٧٩﴾﴾ [الأعراف]، ﴿أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ ۚ إِنْ هُمْ إِلَّا كَٱلْأَنْعَٰمِ ۖ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا ﴿٤٤﴾﴾ [الفرقان].

ومَن يتأمَّل في وجوه المقارنة التي ذكرَها الله تعالى في كتابه بين المؤمنين وبين الكفار والمشركين: لا يستبعدُ وقوعَهم فيما يستبعدُه الدكتور حاتم الشريف؛ فمن ذلك:

ـ قولُه تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ ۚ أَفَلَا تَتَفَكَّرُونَ﴾ [الأنعام][(١)].

ـ وقولُه تعالى: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ وَجَعَلْنَا لَهُۥ نُورًا يَمْشِى بِهِۦ فِى ٱلنَّاسِ كَمَن مَّثَلُهُۥ فِى ٱلظُّلُمَٰتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا ۚ كَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِلْكَٰفِرِينَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿١٢٢﴾﴾ [الأنعام].

ـ وقولُه تعالى: ﴿۞ مَثَلُ ٱلْفَرِيقَيْنِ كَٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْأَصَمِّ وَٱلْبَصِيرِ وَٱلسَّمِيعِ ۚ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا ۚ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿٢٤﴾﴾ [هود].

---

(١) وقد ذكرَ الله تعالى هذه المقارنة أيضًا في السور: (الرعد: ١٦، وفاطر: ١٩، وغافر: ٥٨).

خامسًا: من غريب ما عند الدكتور حاتم الشريف العونيِّ، والذي يستند إليه كثيرًا: أنَّ نظرةَ ابن تيمية إلى المتكلمين في موقفهم من توحيد الألوهية يستلزمُ نسبةَ التناقضِ إلى المتكلمين؟

ألم يَعلم الدكتورُ أنَّ مذهبَ المتكلمين عمومًا، والأشاعرة خصوصًا: من أشهر المذاهب تناقضًا واضطرابًا؟ وأنَّ كثيرًا من أئمتِهم يعترفون بذلك؟

١ ـ فمن تناقضِهم في موضوع الحِكَم والتعليل: أنهم ينفونها عند حديثِهم في باب العقيدة (أصول الدين)، ولكن يتناقضون؛ فيُثبتونَها عند حديثهم في باب الفقه، أو أصولِه! ولهم للتخلُّصِ من ذلك ـ وأنَّى لهم! ـ مسالك أشهرُها أربعة، وهي مذكورةٌ في كتبهم[1].

٢ ـ يزعمُ كثيرٌ منهم أنه لم يثبت دليلٌ عقليٌّ على نفي النقائص عن الله تعالى، بينما يزعمون قيام الأدلة العقلية على نفي صفاتِ الكمال عنه تعالى.

٣ ـ يعتبرون نصوصَ الصفات من المتشابه، ومع ذلك يخوضون في تأويلها! فإذا كان المتشابه لا يُعلم معناه: فلماذا تخوضون بالتأويل؟!

٤ ـ يُقحمونَ العقلَ في غير مجاله (الغيبيات)، ويُقدِّمونه على النصوص فيما يسمُّونه المتشابهات، مع أن الواجبَ هو الاستسلام المطلقُ للوحي، ومع ذلك يتنكَّرون للعقلِ في مجالِه، ويُرغمونه على التخلِّي من بدَهيَّاتِه، وذلك في مجالِ الحِكَم والتعليل، وإنكار الأسباب والعلل الغائية في أفعالِ الله تعالى، مما كانوا في ذلك سببًا لصرف العقلاء عن دين الإسلام.

٥ ـ يرى جمهورُهم عدم وجود دليلٍ عقليٍّ على نفي الكذبِ عن الله تعالى، وعلى وجوب إثبات صدق الله تعالى، ولذلك تناقضوا في هذا

(١) للاطلاع على التفصيل في هذا الموضوع؛ انظر: «اختلافات الأشاعرة في التوحيد والإيمان والقدر» للدكتور بوفلجة بن بلقاسم بن عباس، ٤٩٨/٢ وما بعدها.

الباب، ولهم في ذلك مسالك لا تخلو من ضعف[١].

٦ ـ ومن تناقضِهم ما نراه من تضارُب أقوالهم في توحيد الألوهية، كما سيأتي في فقرة مستقلة بإذن الله تعالى.

وتناقضاتُهم كثيرةٌ جدًّا[٢]؛ لأنهم كما قال الإمام يحيى العمرانيُّ (ت: ٥٥٨): «قدَّموا رِجْلاً إلى الاعتزال ووضعوها حيث وضعت المعتزلةُ أرجلَهم، وأمُّوا بالرِّجلِ الأخرى إلى حيث وضعَ أهلُ الحديث أرجلَهم»[٣].

فعلى كلِّ مَن يخوضُ هذا الباب: أن يكون مطَّلعًا على مذهب القوم أولاً، وتناقضاتِهم ثانيًا، قبل أن يتَّهم شيخَ الإسلام وغيرَه بالتقصير في هذا الباب.

سادسًا: كنا نتوقَّع من الدكتور حاتم الشريف أن نرى شيئًا من الموضوعية التي يتشدَّقُ بها، ولكن لم نجد ذلك في تناولِه لموضوع موقف شيخ الإسلام من المتكلمين، ولموضوع موقف المتكلمين من توحيد الألوهية.

أمَّا الموضوع الأول: فمن عندهم شيءٌ من الإنصاف، وعندهم اطلاعٌ على كتب المتكلمين: يعرف أن شيخ الإسلام لم ينسب إليهم شيئًا لم يقولوه؛ فلماذا التجنِّي عليه بهذا الشكل؟

وأمَّا الموضوع الثاني: فأين الموضوعية في عرض جزءٍ من الحقيقة، وهي شذرات من أقوال المتكلمين يصرِّحون فيها باستحقاقِ الله تعالى وحده للعبادة، وفي حَجْبِ الجزءِ الأهمِّ من الحقيقة، وهي أنهم لا يعُدُّون استحقاقَ الله تعالى وحده للعبادة من حقيقة التوحيد؟

هل ما ذكرتَه من أقوالِهم كانت خافيةً عمَّن يتحدَّثُ عن موقف المتكلمين من التوحيد؟

---

(١) ذكرَها الأخ محمد براء ياسين في «مقالات في تناقضات الأشعرية» ص: ٩٤ ـ ١٠٤.

(٢) انظر: المصدر السابق، فقد ذكر (٢٦) تناقضًا لهم، وهي بعضُ تناقضاتهم!

(٣) «الانتصار في الرد على القدرية المعتزلة الأشرار» ٢/٥٩٥.

والحقيقةُ: أنَّ كلَّ ما ذكرتَه ليس فيه أيُّ قدحٍ ونقضٍ لما نسبَه شيخُ الإسلام إلى المتكلمين؛ لأنَّ الأشاعرةَ لا يعتبرون توحيدَ الألوهيةِ نوعًا من أنواع التوحيد، ويدلُّ على ذلك أمور كثيرةٌ، منها:

الأول: أنَّ الأقسامَ المشهورةَ لديهم هي الأقسامُ الثلاثة السابقة ـ توحيدُه تعالى في ذاته، وفي صفاتِه، وفي أفعالِه ـ والتي لم يذكروا فيها توحيدَ الألوهية، وعلى هذه الأقسام بنوا مصنَّفاتِهم، ولهذا لا تكادُ تجدُ لتوحيد الألوهيةِ ذكرًا في مصنفاتهم، كما لا تكادُ تجد ذكرًا للشركِ في الألوهية، ولا تحذيرًا منه، مع خطورتِه وكثرةِ انتشارِه.

الثاني: أنهم فسَّروا الإلهَ بالقادرِ على الاختراع، فالألوهيةُ عندهم هي القدرة على الاختراع، وبالتالي فهم يُرجعون الألوهيةَ إلى الربوبية، وقد عبَّروا عن ذلك بوجوه:

أولها: **التصريح بذلك نصًّا**: حيث صرَّح كثيرٌ من المتكلمين بأنَّ معنى «الألوهية»: القدرة على الاختراع، فمعنى «لا إلٰه إلا الله» عندهم: لا خالقَ إلا الله؛ وممن صرَّح بذلك نصًّا[1]:

أبو الحسن الأشعري: قال الشهرستانيُّ: «قال أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري: إذا كان الخالق على الحقيقةِ هو الباري تعالى لا يشاركه في الخلق غيره، فأخصُّ وصفه تعالى هو: القدرة على الاختراع. قال: وهذا هو تفسير اسمه تعالى: الله»[2].

وقال أبو القاسم عبد الكريم بن هوازن القشيري (ت: ٤٦٥) ـ وتبعه البقاعي (ت: ٨٨٥) وغيره ـ عند قوله تعالى في سورة ص: ﴿أَجَعَلَ ٱلْآلِهَةَ

---

(١) انظر: «التدمرية» لشيخ الإسلام (ص/١٧٩ ـ ١٨٠)، وانظر من كتبهم: «أصول الدين» للبغدادي (ص/١٢٣)، «الملل والنحل» للشهرستانِي (٨٦/١)، «مجرد مقالات الأشعري» (ص/٤٧). وانظر أيضًا: «الإرشاد» للجويني (ص/١٣٨)، «المقصد الأسنى في شرح معانِي أسماء الله الحسنى» للغزالي (ص/٦١)، «شرح أسماء الحسنى» للرازي (ص/١٠٨ ـ ١١٠).

(٢) «الملل والنحل» له (١٠٠/١)، ط: مؤسسة الحلبي.

﴿إِلَٰهًا وَٰحِدًاۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾: «لم تباشر خلاصة التوحيد قلوبهم، وبعدوا عن ذلك تجويزًا، فضلاً عن أن يكون إثباتًا وحكمًا، فلا عرفوا الإلهَ، ولا معنى الإلهية؛ فإنَّ الإلهية هي القدرة على الاختراع»[1].

وقال عبد القاهر البغدادي: «الإله مَن له الإلهية، ومعنى الإلهية: القدرة على اختراع الأعيان»[2].

وقال فخر الدين الرازيُّ في تفسير قولِه تعالى: ﴿ٱلَّذِي خَلَقَ ۝ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِنْ عَلَقٍ﴾ [العلق]: «المسألة الثانية: احتج الأصحاب بهذه الآية على أنه لا خالق غير الله تعالى، قالوا: لأنه سبحانه جعل الخالقية صفة مميزة لذات الله تعالى عن سائر الذوات، وكل صفة هذا شأنها فإنه يستحيل وقوع الشركة فيها، قالوا: وبهذا الطريق عرفنا أن خاصية الإلهية هي القدرة على الاختراع، وممَّا يؤكد ذلك أن فرعون لما طلب حقيقة الإله، فقال: ﴿وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الشعراء]؛ قال موسى: ﴿رَبُّكُمْ وَرَبُّ ءَابَآئِكُمُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [الشعراء]، والربوبية إشارة إلى الخالقية التي ذكرها هاهنا، وكل ذلك يدل على قولنا»[3].

والرازيُّ هو الذي بدأ الدكتور حاتم الشريف بذكر قولِه في الألوهية، فكيف تجمعُ بين القولَين؟

وثانيها: التصريح بما يفيدُ إرجاعَ الألوهيةِ إلى الربوبية: وذلك كتصريحهم بأن الألوهيةَ معناها: وجوبُ الوجود.

قال أحدُ أئمةِ الأشاعرة سعدُ الدين التفتازانِيُّ في تفسير لفظ الجلالة (الله): «أي: الذات الواجب الوجود، الذي يكون وجودُه من ذاته، ولا

---

(١) «لطائف الإشارات» للقشيري (٣/٢٤٦)، «نظم الدرر في تناسب الآيات والسور» للبقاعي (١٦/٣٢٩)، وانظر: «البحر المديد في تفسير القرآن المجيد» لابن عجيبة الفاسي الصوفي (ت: ١٢٢٤) (٥/٧).

(٢) «الأسماء والصفات» للبغدادي (ص/٢٥٨)، نقلاً عن كتاب «فرقة الأحباش» (١/٢٤٠).

(٣) «التفسير الكبير» (٣٢/٢١٦)، وما ذكرَه هنا اختيارًا ذكرَه في «شرح أسماء الله الحسنى» (ص/١١٦) قولاً من الأقوال.

يحتاجُ إلى شيءٍ أصلاً؛ إذ لو كان جائزَ الوجود لكان من جملة العالَم، فلم يصحَّ محدِثًا للعالَم ومُبْدِئًا له، مع أن العالَم اسمٌ لجميع ما يصلُحُ عَلَمًا على وجود مُبدئٍ له»[١].

قال الكستَليُّ في شرح كلام التفتازانيِّ: «قولُه: (أي: الذات الواجب...): يريدُ أنَّ هذا اللفظَ وإن كان وضعُه بإزاء واجب الوجود: لكن لَمَّا كان امتيازُ ذلك عندنا بوصفِ الألوهية، صارَ قولُنا (الله) بمنزلةِ أن يقولَ: الذات الموصوفة بالألوهية، والألوهيّةُ ـ على ما صرَّحَ به ـ عبارةٌ عن وجوبِ الوجودِ والقِدَم الذاتِي، أعني عدم المسبوقِيّةِ بالغير. فصارَ قولُه: (والمُحدِثُ للعالَمِ هو الله تعالى) في قوةِ أن يُقال: (هو الذاتُ الواجبُ الوجود)»[٢].

ومما سبق اتضح أنَّ التفتازانِيَّ يُفسِّرُ (الإلهَ) بـ: (واجب الوجود)، وبالتالي يغفلُ الألوهيّةَ، وهذا عينُ موقف المتكلمين.

وقال أيضًا: «حقيقةُ التوحيد: اعتقادُ عدم الشريكِ في الألوهيةِ وخواصِّها، ولا نزاعَ لأهل الإسلام في أنَّ تدبيرَ العالَم، وخلقَ الأجسام، واستحقاقَ العبادةِ، وقِدَمَ ما يقومُ بنفسِه: كلها من الخواص. ونعني بالقِدَم: عدمَ المسبوقيّةِ بالعدَم، وأمَّا بمعنى عدمِ المسبوقيّةِ بالغير: فهو نفسُ الألوهيةِ ووجوبُ الوجود»[٣].

فالألوهيةُ عنده: وجوبُ الوجود، وخواصُّها: ما ذكرَه من معاني الربوبية، فمعنى قولِه: «اعتقاد عدم الشريك في الألوهية»: أي: عدم وجود ربٍّ خالقٍ غير الله، أي: صانعُ العالَم ومدبرُه وخالقُ الأرض والسماوات واحد، وهو الله تعالى. وهذا هو الظاهرُ من صنيعه ومن كلامه:

ـ أما صنيعُه: فقد أوردَ قولَه هذا بعد مبحث إثبات أن صانع العالَم واحد.

---

(١) «شرح العقائد النسفية» (ص/٢٥ ـ ٢٦).

(٢) «حاشية الكستَلي على شرح العقائد النسفية» (ص/٥٩).

(٣) «شرح المقاصد» (٣٩/٤).

ـ وأما من كلامه: فلأنه جعلَ خلقَ الأجسام وتدبيرَ العالَم من خواص الألوهية.

وبما أن المتكلمين لا يعرفون توحيدَ الألوهيةِ قسمًا خاصًّا: فقد ضمَّ استحقاقَ العبادة أيضًا إلى الربوبية. وكلامُه واضحٌ في أن مرادَه بالألوهية هي الربوبية.

وخلاصةُ آراء التفتازانِيِّ ـ حسب الأقوال السابقةِ ـ ما يلي:

أنَّ الألوهيّةَ عنده بمعنى وجوب الوجود، وتفسيرُه يؤولُ إلى توحيد الربوبية، ذلك لأنه قد سبقَ أنَّ المعنى الصحيحَ لواجبِ الوجود: أنه الذي يكون موجودًا بنفسِه، لا يفتقرُ إلى مبدِع.

وسبق ـ أيضًا ـ في كلام التفتازانِيِّ: أنَّ من خواص الألوهية: تدبيرَ العالَم، وخلقَ الأجسام، واستحقاقَ العبادة. وعلى هذا يمكن أن نقول: إنَّ وجوبَ الوجود عنده يتضمَّنُ أهمَّ معانِي الربوبيةِ وخصائصَها؛ لأنَّ معنى وجوبِ الوجود: وجودُه بنفسه، واستغناؤه تعالى عن غيره، وكونُه مبدعَ الكائنات.

والخلاصةُ: أنَّ معنى واجب الوجود عنده يتضمَّنُ معانِي الربوبية، من الخلق، والتدبير، وجميعِ ما تحتاجُه الممكِناتُ في وجودِها وبقائها، وقد لَخَّصَها السنوسِيُّ بقول: «معنى الألوهيةِ: استغناءُ الإلهِ عن كلِّ ما سواه، وافتقارُ كلِّ ما عداه إليه»[1].

وثالث الوجوه: الردُّ الصريح على من يرى أن (الألوهية) بمعنى العبودية: وممن صرَّح بذلك: القشيري، حيث قال: «ومن الناس مَن قال: إنَّ معنى (الله) أنه المعبود، ومنهم مَن عَبَّرَ عنه فقال: هو المستحِقُّ للعبادة، ومَن قال: الذي لا تجبُ العبادةُ إلَّا له، قالوا: والدليلُ على أنه من التألُّهِ الذي هو التعَبُّدُ قولُ الشاعر:

(١) «أم البراهين» للسنوسي (ص/١٦٨) ـ مطبوع بذيل «تهذيب شرح السنوسية» لسعيد فودة ـ.

لــلّه درُّ الــغــانــيــات الــمــدَّهِ سَبَّحن واستَرجَعن من تألُّهي

أي: تعبدي، قالوا: ولأنَّ العربَ سَمَّت الأصنامَ آلهةً لِما عبدوها، وهذا أيضًا لا يصحُّ»[١].

وهذا التفسيرُ يدلُّ على أنهم يرون أنَّ توحيدَ الألوهيةِ هو بعينه توحيدُ الربوبية.

والأمر الثالث: أنَّ الأشاعرةَ مرجئةٌ في باب الإيمان، والإرجاءُ هو تأخيرُ العملِ عن الإيمان، وتوحيدُ الألوهية متعلقٌ بالعمل، وكلامُهم عن الله عزَّ وجلَّ كلُّه مرتبطٌ بالاعتقاد الذي هو الإيمان عندهم، فلذا أهملوا الكلامَ في التوحيد الذي يتعلق بالعمل، وكذلك الشرك. وعلى هذا: فإنهم يكونون مرجئةً في التوحيدِ بتأخيرِ التوحيدِ العمليِّ (توحيد الألوهية) عن أنواع التوحيد.

والأمر الرابع: أنَّ المتأخرين من أهلِ الكلام صرَّحوا بأنه لا يُوجَد ما يُسمَّى بتوحيد الألوهية، وذكروا أنَّ ذلك من ابتداع ابن تيمية ومحمد بن عبد الوهاب، وبنوا ذلك على كلام أسلافهم بأنَّ الإلهَ هو القادرُ على الاختراع، وأنَّ الإيمانَ هو مجردُ التصديق، وهؤلاء المتأخرون هم أهلُ الكلام في زمانهم[٢]، ومن أقوالهم في ذلك ما قاله أحدُ أئمتهم المعروفين: يوسف بن أحمد المصري المالكي الدجوي (ت: ١٣٦٥) ـ من أعضاء كبار العلماء بالأزهر ـ: «فقولُهم: إنَّ التوحيدَ ينقسمُ إلى توحيد الربوبيةِ وتوحيدِ الألوهيةِ تقسيمٌ غير معروفٍ لأحدٍ قبل ابن تيمية... وغيرُ معقول، وما كان رسولُ الله ﷺ يقولُ لأحدٍ دخلَ في الإسلام أنَّ هناك توحيدين، وأنك لا

---

(١) «شرح الأسماء الحسنى» للقشيري (ق: ٢١/ب ـ ٢٢/أ) نقلاً عن «حقيقة التوحيد بين أهلِ السنة والمتكلمين» (ص/٤٧٦).

(٢) انظر بعضَ أقوالهم في «دعاوى المناوئين لدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب» للدكتور عبد العزيز بن محمد العبد اللطيف (ص/٣٢٨ ـ ٣٣٤)، وفي «جهود علماء الحنفية في إبطال عقائد القبورية» للدكتور شمس الدين الأفغاني السلفي رحمه الله تعالى (١/١٧٧ ـ ١٨٩).

تكون مسلمًا حتى توحِّدَ توحيدَ الألوهية، ولا أشارَ إلى ذلك بكلمةٍ واحدة، ولا سُمِعَ ذلك عن أحدٍ من السلف، الذين يتَبَجَّحون باتباعهم في كل شيء، ولا معنى لهذا التقسيم؛ فإنَّ الإلهَ الحقَّ هو الربُّ الحق، والإلهُ الباطلُ هو الربُّ الباطل...»(١).

ويقول أحمد دحلان ـ مستنكِرًا القولَ بالتغايُرِ بين مفهومَين الربِّ والإله، ومستغربًا من التقسيم ـ: «وقالوا: إن التوحيدَ نوعان: توحيد الربوبية، وهو الذي أقرَّ به المشركون، وتوحيدُ الألوهية، وهو الذي أقرَّ به الموحِّدون، وهو الذي يُدخلُكَ في دين الإسلام، وأمَّا توحيدُ الربوبية: فلا يكفي. وكلامُهم باطل؛ فإن توحيدَ الربوبية هو توحيدُ الألوهية»(٢).

والخلاصة: أنهم لا يرون توحيدَ الألوهية قسمًا من أقسام التوحيد، ولكن مع ذلك الوضوح في موقف المتكلمين من توحيد الألوهية؛ نرى عندهم بعضَ الأقوال التي ينصُّون فيها باستحقاق الله تعالى وحده للعبادة، كما هو واضحٌ في النصوص التي ساقها الدكتور حاتم الشريف، وتلك الأقوال تدلُّ على أنهم يرون أنَّ توحيدَ الألوهيةِ من الدِّين والإسلام عمومًا، على خللٍ واضحٍ في فهمهم له، لكنهم لا يرون أنه من حقيقةِ التوحيد الذي يَقعُ فيه الشرك، بل يرون أنَّ العباداتِ من كمالاتِ التوحيدِ الواجبةِ أو المستحَبّة، وحالُهم في ذلك كحالِهم في تأخير العملِ عن الإيمان؛ فإنه لا يَعتَقِدُ أحدٌ أنَّ الأشاعرةَ يُنكِرون أن يكون العملُ من دين الإسلام الذي جاءَ به الرسولُ ﷺ، وإنما مرادُهم: أنَّ العملَ لا يدخلُ في حقيقةِ الإيمانِ بحيث يتعلقُ الكفرُ بتركِه أو نقضه. وهذا يدلُّ على أنَّ الأشاعرةَ مرجئةٌ في التوحيد، كما أنهم مرجئةٌ في الإيمان(٣).

---

(١) «مجلة نور الإسلام»، المجلد الرابع، (ص/٢٥٥ ـ ٢٥٦)، وانظر: «مقالات الدجوي» (٢٤٨/١ ـ ٢٤٩)، «دعاوى المناوئين لدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب» (ص/٣٣١)، «جهود علماء الحنفية» (١٨٣/١ ـ ١٨٤). وراجع أيضًا: «حقيقة التوحيد بين أهلِ السنة والمتكلمين» (ص/١٢٥).

(٢) «الدرر السنية في الرد على الوهابية» لأحمد زيني دحلان (ص/٤٠ ـ ٤١).

(٣) انظر: «حقيقة التوحيد بين أهلِ السنة والمتكلمين» (ص/١٢٥ ـ ١٢٦).

فإذا كان الدكتور حاتم الشريف مصرًّا على أن المتكلمين بعيدون عن الانحراف في توحيد الألوهية، وأنهم يجعلونه قسمًا من أقسام التوحيد:

ـ فليتكرَّم علينا بنصٍّ واضحٍ منهم يفيد ذلك.

ـ ولْيفسِّر لنا تصريحَهم بأن الألوهيةَ هي القدرة على الاختراع، مع تصريحهم بأن الألوهيةَ هي العبادة؟

ـ ولْيتفضَّل على القراء بالإجابةِ عن تسويغ بعضِ المتكلمين قديمًا وحديثًا لأنواع الشرك والبدع في توحيد الألوهية التي ملأوا بها كتبَهم، بحجة الردِّ على مَن أسموهم (الوهَّابية)، بما في ذلك تجويزُ الاستغاثة بغير الله تعالى، بل والتأليف في تسويغ السحر بإراقة الدماء تقرُّبًا إلى الكواكب التي زعموا أنها تؤثِّر في الكون!

وسيتضحُ له ولغيرِه أن هذا نوعٌ من أنواع الاضطراب عندهم في أقل الأحوال.

هذا؛ وأسأل الله تعالى أن يجزي الشيخ الكريم عبدَ الحق التركمانيَّ على هذه الرسالة القيمة التي دافعَ بها عن الحقِّ وأهلِه، وكشفَ بها كثيرًا من أباطيل مَن يتصدَّى للردِّ على أهلِ السنة والجماعة، وأوضحَ كثيرًا مما وقعَ فيه الدكتور حاتم الشريف من الأخطاء. وأسأل الله تعالى أن يجعل ذلك كلَّه في ميزان حسناته، وأن يوفقنا وإياه والدكتورَ حاتمًا الشريف لما فيه رضاه. وصلى الله تعالى على خير خلقه محمد، وعلى آله وصحابتِه ومَن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين. والحمد لله ربِّ العالمين.

كتبه:

الدكتور محمد محمدي بن محمد

جميل النورستاني

١٤٤٣/١/٢٨هـ

١٠ ـ فضيلة الشيخ الدكتور صادق بن محمد البيضاني، من علماء اليمن:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد: فقد قرأت كتاب «حقيقة توحيد العبادة بين ابن تيمية والمتكلمين والرد على حاتم بن عارف العوني» لفضيلة الشيخ عبد الحق بن ملا حقي التركماني، فألفيته كتابًا ماتعًا، مفيدًا، مسددًا، وردًّا رصينًا، لمثله تُشدُّ الرحال.

من خلاله بيَّن ـ حفظه الله وسدده ـ حقيقة العبادة في الكتاب والسنة، ثم عرج على بيان انحرافات المتكلمين والفلاسفة، متكئًا على قواعد وردود شيخ الإسلام ابن تيمية التي بناها على منهج سلف هذه الأمة المرحومة، ثم بيَّن ـ حفظه الله ـ مغالطات وشطحات الدكتور حاتم بن عارف العوني في كلام ابن تيمية في هذا الباب، وما تفرع منه، لبيان الحق فيها على ضوء الكتاب والسنة.

وما أكثر تشغيبات حاتم العوني في قضايا العقيدة والمنهج والسلوك وفروع المسائل، فرغم ذكائه إلا أنه أضلَّ بأفكاره وتخبطاته بعض من يقرأ أو يسمع له، وخصوصًا الذين لم يكونوا على حصيلة علمية شرعية كافية.

وإني لأنصح الدعاة وطلبة العلم وأساتذة الجامعات أن يقفوا على قراءة هذا الكتاب المبارك، ويستقوا من رياضه ما يعينهم على دفع شبه المبطلين ومفاسد المتكلمين والفلاسفة في ما يتعلق بالعبادة وأصول مسائلها، سائلا المولى سبحانه أن يجزي أخي فضيلة الشيخ عبد الحق التركماني عن الإسلام والمسلمين وطلاب العلم والعلماء خيرًا على ما يبذله في الدفاع عن الحق وأهله، وما يفنده من ردود على الباطل وحزبه، وأن يكون له ظهيرًا ومعينًا في مواصلة السير في التأليف والدعوة إلى الله، وصلى الله وسلم على رسولنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

كتبه:

صادق بن محمد البيضاني

حرر في ١٥ رمضان عام ١٤٤٢هـ

١١ ـ فضيلة الأستاذ الدكتور فهد بن سليمان بن إبراهيم الفهيد، أستاذ العقيدة الإسلامية في كلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض:

فضيلة الشيخ عبد الحق التركماني حفظه الله ورعاه:

السلام عليكم رحمة الله وبركاته؛ أما بعد: فأسأل الله تعالى لكم التوفيق والسداد، وأفيد فضيلتكم بأني اطلعت على هذا الرد الذي أسميتموه «حقيقةُ توحيدِ العبادة بين ابن تيميةَ والمتكلِّمين والردُّ على حاتم بن عارف العوني، واستفدت كثيرًا من النقول والفوائد الجمَّة، والتنبيهات المفيدة، والردود السديدة. فشكر الله لكم هذا الرد القيم على أغلاط الدكتور حاتم العوني ـ هداه الله ـ وقد وضَّحتم ووفيتم المقام حقه في الدفاع عن الحق وأهله وكشف الباطل. ومن أعظم ما يتقرب به إلى الله تعالى جهاد أهل الباطل المنافحين عن الشرك، والمسوغين له بأنواع من الحيل والتشكيك وإلقاء الشبهات؛ فالرد عليهم دفاع عن حق الله تعالى على العباد الذي وضحه الله تعالى في كتابه، ووضحه رسوله ﷺ في سنَّته، كما قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾﴾، وقال رسول الله ﷺ: «**حقُّ الله على العباد أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئًا**». ولكن دعاة الشرك والخرافة يأبون الرجوع إلى هذين المصدرين، ويستعيضون عنهما بكتب أهل الكلام الذين ضاعوا وضيَّعوا من تابعهم، ولا حول ولا قوة إلا بالله، فجزاك الله خيرًا على هذه الكتابة النافعة المفيدة، وأسأل الله تعالى أن ينفع بها، ويجعلها خالصة لوجهه الكريم ونافعة لعباده، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

كتبه محبكم الداعي لكم بالخير:
فهد بن سليمان بن إبراهيم الفهيد
١٤٤٢/٣/٧هـ

١٢ ـ فضيلة الشيخ الدكتور عمر بن عبد الرحمٰن العمر، مستشار معالي مدير جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، عضو هيئة التدريس بالمعهد العالي للقضاء:

الحمد لله الذي هدانا للتوحيد والسنة، والصلاة والسلام على نبيِّنا محمدٍ، نبيِّ الهدى والرحمة.

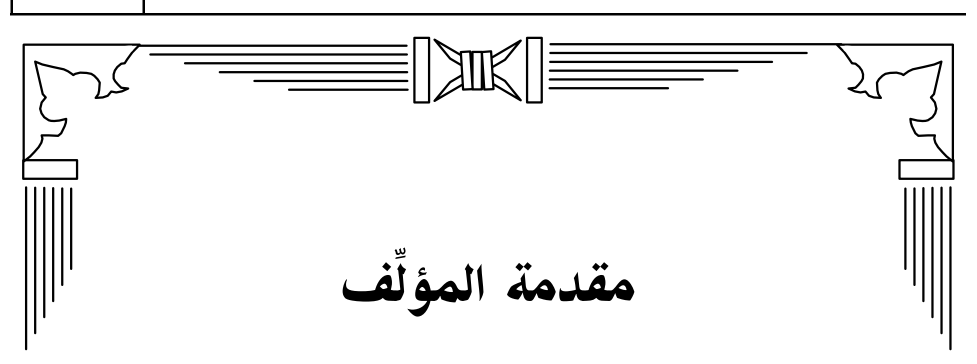
أما بعد: فقد اطلعت على كتاب: «حقيقة توحيد العبادة بين شيخ الإسلام ابن تيمية والمتكلمين والرد على حاتم العوني» لفضيلة الشيخ عبد الحق التركماني حفظه الله، فوجدت في كتابه هذا ردًّا وافيًا بالدليل والحجَّة والبرهان على شبهات حاتم العوني توحيد العبادة، كما تضمَّن الكتاب بيان المفهوم الصحيح لمعنى التوحيد، ومعنى الشرك الذي قرَّره علماءُ السنة، وعلى رأسهم شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى. فجزى الله الشيخ عبد الحق خير الجزاء على دفاعه عن عقيدة أهل السنة والجماعة، وجعل ذلك في ميزان حسناته، وبارك في علمه وعمله، وأصلح الله أحوال المسلمين، وردَّهم إلى التوحيد والسنة ردًّا جميلاً. وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وكتبه:

عمر بن عبد الرحمن العمر

مستشار معالي مدير جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

عضو هيئة التدريس بالمعهد العالي للقضاء



مقدمة المؤلِّف

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، وأشهد أَن لا إلٰه إلا الله وحده لا شريك له، وليُّ الموحِّدين، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله المبعوث بالحقِّ المبين، صلَّى الله عليه وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أمَّا بعد: فإن الدكتور حاتم بن عارف العوني ـ هداه الله وأصلحه ـ قد انتصب في السنوات الأخيرة لإيراد الشبهات على عقيدة التوحيد، والتشنيع على أئمة التجديد والإصلاح، وعلى من سار على نهجهم من العلماء وطلبة العلم والدعاة، وسلك في ذلك مسالك الكِبْرِ والغرور والاعتساف، فصار يرميهم تارةً بالجهل والتحامل وعدم الإنصاف، وتارةً بالتشدد والغلو والتطرف. ولما كان تحقيق التوحيد لله تعالى أعظمَ المقاصد، وأهمَّ المطالب، وكان كثرة الشبهات وترادفُها تضلُّ ضعاف المسلمين؛ فقد رأيت أنْ أنتصبَ له بنصرة الحقِّ، كما انتصب هو لنصرة الباطل، فأكشفَ ظلماتِ تلبيساته وتدليساته وتشغيباته وأغلوطاته بنور الآيات البيِّنة، وهداية الحجج القاطعة، ملتزمًا في ذلك بالمنهج العلميِّ، متجنبًا بنيَّاتِ الطريق، وما لا ينفع من القول والوصف.

ثم إن العونيَّ لا جديد عنده، كما أنه لا جديد عندي:

أما العوني؛ فإنه طاف على كتب القبورية ـ وقد جعل قلبه كالإسفنجة

ـ فجمع شبهاتِهم وتشغيباتِهم وافتراءاتِهم، ثم أعاد صياغتها وعرضها، ساعيًا في إحياء مذاهب القبورية، والاعتذارِ لهم، بل مسارعًا إلى مشاركتهم في محاربة دعوة التوحيد، فاتخذهم أعوانًا وأولياءَ، وأصحابًا وجلساءَ.

أما العبدُ الفقير؛ فلا جديد عندي ـ أيضًا ـ في تقرير عقيدة السلف الصالح وأئمة التوحيد والسنة، فغاية جهدي أن أرجع إلى كتاب الله تعالى، وتفاسير الأئمة، وأقوال العلماء في الرد على شبهات القبورية؛ فأعيدَ صياغتها وعرضها، والتنبيهَ على ما فيها من الأدلة والحجج والبراهين. لهذا؛ فإن غايتي في هذا العمل ـ بعد ابتغاء وجه الله والتقرب إليه بتعظيم توحيده ـ استحضارُ أجوبة أهل العلم والإيمان على شبهات دعاة الشرك والبدعة؛ ليسهلَ على عامَّة المسلمين الوقوف عليها، ويعلموا أن هذه الشبهاتِ الكثيرةَ التي يتشدَّق بها العونيُّ قد أجاب العلماء عليها، وبيَّنوا بطلانها: ﴿لِّيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾ [الأنفال: ٤٢]، فلا جديد في دين الإسلام وعقيدته، ولله الحمد.

لكن الجديد عندي ـ بعد هذا ـ هو أنني أكثرتُ من النقل عن أهل الكلام في تقرير أمرين مهمين هما محل تشغيب العوني وتلبيسه:

الأول: بيان حقيقة التوحيد عند المتكلمين، وأنه ينحصر في دائرة اعتقاد الربوبية، وأن توحيد العبادة ـ عندهم ـ من الشريعة العملية.

والثاني: إقرار بعض أئمتهم بأن الشريعة قاطعةٌ بأن صرف العبادة لغير الله تعالى من الشرك الأكبر مطلقًا، وأنه لا مناصَّ من الإذعان لهذا الحكم الشرعي.

باجتماع هذين الأمرين ظهر فساد قول العوني، وبطل مقصوده، وصار استدلاله بكلام المتكلمين حجة عليه لا له، وتبيَّن ـ أيضًا ـ صحة ما قرره أئمة التوحيد والسنة في هذا الباب قديمًا وحديثًا، ومن أبرزهم شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ الذي اتهمه العونيُّ بالجناية على المتكلمين والتحامل عليهم.

وأبرزَ هذا البحثُ ـ أيضًا ـ الفرق بين طائفة المتكلمين وطائفة

الفقهاء، وقد غالط العوني في هذا المقام مغالطة ظاهرة، فكان لا بد من التفصيل والتوسع في التوثيق والاقتباس، وقد ظهر ـ جليًا ـ الفرقُ بين الطائفتين، وموقفُ عامة علماء الشريعة من المحدثين والفقهاء والقضاة والمفتين من المتكلمين، وهو موقف أقل ما يقال فيه: «إنه سلبي» كما يعبِّر عن مثله أهلُ عصرنا، ترجمةً للكلمة الإنكليزية negative، ويقصدون بذلك عدم الاستحسان أو الرفض أو المعارضة، وكل هذه المعاني موجودة في مواقفهم المتفاوتة قوةً وضعفًا، لكنها جميعًا في دائرة «السلبية». ولم أقصد في هذا البحث التتبع والاستقصاء، وإنما يصلح هذا في أطروحة علمية، فأسأل الله تعالى أن يوفق بعض طلاب الدكتوراه إلى كتابتها، وسيجد فيما كتبته في بحثي هذا نموذجًا صالحًا للبناء عليه؛ إن شاء الله تعالى.

وأبرز هذا البحثُ ـ أيضًا ـ أن الاستخفاف بأهل العلم والتعالي والغرور الذي يتصف به العوني؛ قد اقترن به ـ أيضًا ـ ضعف شديد في الأمانة العلمية، ومن أمثلة ذلك: بتره صدر كلام الإمام مكي بن أبي طالب رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وتجاهله حقيقة موقف السيوطي «السلبي» من الكلام وأهله في نفس المصدر الذي احتج به العوني لتأييد ادعائه أن السيوطي من «المتكلمين»!

هاتان الصفتان ـ الغرور وضعف الأمانة العلمية ـ قديمتان في العوني، ومعروفتان عنه حتى في مجال تخصصه الأكاديمي: «علم الحديث»، فقد كتب رسالة بعنوان: «إجماع المحدثين على عدم اشتراط العلم بالسماع في الحديث المعنعن بين المتعاصرين» (١٤٢١)، وموضوعها مسألة خلافية معروفة في علم الرواية، وقد استوفى المحدثون البحث فيها قديمًا وحديثًا، لكن العوني تناولها بغرور؛ فانبرى للردِّ عليه فضيلة الأستاذ الدكتور إبراهيم بن عبد الله اللَّاحم ـ وهو أحد العلماء المتخصصين في علم الحديث ـ، وقال في مقدمة ردِّه:

«ولم يكن اهتمامي بالنتيجة التي توصل إليها؛ بقدر اهتمامي بالطريقة التي وصل بها إلى هذه النتيجة، ذلك أنه تجاوز في هذا الكتاب الأدب

العلمي الذي التزمه مَن تناول هذه المسألةَ قبله، مثل: ابن رشيد، وابن رجب، والمعلمي، وطارق عوض، وخالد الدريس، فاتبع طريقة أفسدت الجو العلمي النزيه الذي تحاكم إليه أولئك الأئمة والباحثون. وأجمل هنا بعض الملحوظات على طريقته في البحث:

١ ـ الأسلوب البلاغي الإنشائي الذي كتبت به الرسالة، فكثير من أدلته اعتمد فيها على بلاغته وقدرته على الإنشاء، دون أن يكون لها مستند علمي.

٢ ـ التهويل والتضخيم لأمور لا تستحق ذلك، بل هو مخطئ فيها؛ وغرضه إلهاب حماس القارئ، وإثارة عاطفته.

٣ ـ الأخذ بتلابيب القارئ، وإشهار أسلحة متنوعة في وجهه، فالويل له إن لم يصدقه فيما يقول، أو يقلده فيما يذهب إليه، فتارة يخوفه بالخروج عن مذهب أهل السنة والجماعة، وتارة يرميه بالتقليد البغيض، وتارة يصفه بالتحجر العقلي. . . الخ.

٤ ـ الاستخفاف بالمخالف وقوله، فالقول الذي لا يعجبه دائمًا غريب مضطرب، وأصحاب القول ـ وإن كانوا أئمة ـ لم يسلكوا المنهج العلمي الصحيح، فلم يقوموا بالاستقراء، ولم يتأدبوا مع كتب السنة؛ بل جنوا على السنة نفسها[١].

---

(١) قلتُ: ومن أمثلة استخفافه بالمخالف ما ذكره في كتابه الجديد: «شرح الحديث النبوي»، مركز نماء، بيروت: ١٤٤٢، ٦٦٠ ـ ٦٦٨ في حق الشيخ محمد بن صالح العثيمين في مسألة الإسبال، فقد استنكف عن ذكره في متن كتابه فكنَّى عنه بقوله: «مَنْ زعم مِنَ المعاصرين»، وصرح باسمه في الهامش بأن عزا إلى مجموع فتاويه، ثم أطلق عباراته المسيئة في حق الشيخ: **«فهو زعم ناشئٌ عن عدم فهم للتقرير الأصولي»**، **«عدم فهم حقيقة الاختلاف الأصولي»**، **«ما أبعد فهمهم عن التقرير الأصولي الذي استندوا إليه»**، **«مما يعني أنهم لم يفهموه»**، **«وأن خلافهم للأئمة ناشئ عن سوء فهمهم للتقرير الأصولي»**، **«ولذلك كان ادعاؤه محضَ تحكُّم أصلع بغير دليل»**، **«هذا الفقه الضعيف والمنهج الفاسد في تفقهه، وفي انعدام الحكمة فيه»**، **«كل ذلك تمَّ منهم تحت غطاء الاستدلال بالكتاب والسنة، وبضعف منهجي في استثمار طرائق الاستنباط الفقهية**=

٥ ـ يقابل ذلك تعظيم للنفس، وزهو وتعالم، فلا استقراء إلا استقراؤه، لم يكن قبله استقراء صحيح، ولن يكون بعده، وهو السابق دائمًا إلى ما لم يسبق إليه.

٦ ـ التصرف في النصوص، لتوافق ما يريد، فهان عليه من أجل الوصول إلى غرضه أن يلفق نصًّا من عدة نصوص، ليتم له به الاستدلال، وأن يجتزئ نصًّا، أو يزيد فيه من أجل ذلك[١].

٧ ـ القول الذي يعجبه يتوسع في نقله، ويكرره في مواضع بمناسبة وبدون مناسبة، على حين أن القول الذي لا يوافقه يختزله، وربما ذكره في غير موضعه.

٨ ـ كلُّ نصٍّ لا يوافق مراده لا يتوانى أبدًا عن تأويله وصرفه عن ظاهره، مهما كان هذا التأويل بعيدًا متعسفًا، ولذا قلت في أحد المواضع: طريقته هذه لا يبقى معها نصٌّ قاله قائلٌ إلا وهو قابل للتأويل.

= **الصحيحة، والتي تجلت في غياب الفهم الصحيح للتقرير الأصولي لا يخفى مثله على المبتدئين من طلبة علم الأصول»**. هذه كلمات حاتم العوني في الشيخ ابن عثيمين في مسألة فرعية، يسوغ فيها الخلاف، لكن العونيَّ وظَّفها للانتقاص منه وتجهيله وتسفيهه. هكذا يصنع النِّفار والحقد والضَّغينة والحسد لأئمة التوحيد والسنة، فإنَّ ابن عثيمين فقيه العصر بلا منازع، وإمامٌ في التفسير والحديث والفقه والدعوة، ملأ علمُه الآفاق، ووضع الله له القَبول في الأرض، وقد مرَّ على وفاته ـ رحمه الله تعالى وأسكنه الفردوس الأعلى ـ عشرون عامًا؛ وطلابُ العلم حتى اليوم يتسابقون ـ في مشارق الأرض ومغاربها ـ إلى اقتناء ما يصدر من كتبه القيمة النفيسة، رغم أن أكثرها مفرغة من دروسه العلمية، وليس من تأليفه المحرَّر. وقد أساء العونيُّ في كتابه هذا إلى نفسه، وكشف عن موقفه النَّفسيِّ المزاجيِّ المنبتِّ عن العلم والتقوى؛ حيث تجاهل شروح العلامة العثيمين على كتب الحديث عمدًا، كما تجاهل شروح العلامة المحدث محمد بن علي بن آدم بن موسى الإثيوبيِّ المكيِّ (ت: ١٤٤٢) رحمه الله تعالى. ومن أراد التفصيل في نقد كتاب العوني ـ هذا ـ وبيان ما فيه من تعسف وغشٍّ للقراء ومخالفة للمنهج العلمي؛ فليرجع إلى ما نشره الدكتور إبراهيم بن عبد الله بن عبد الرحمٰن المديهش، فقد أجاد وأفاد، جزاه الله خيرًا.

(١) قلت: ومن أمثلة ذلك في موضوعنا هذا: بتره لصدر كلام الإمام مكي بن أبي طالب، انظر ص: ٢٠٦.

٩ ـ تناقض الباحث في استدلالاته، أو في مناقشاته، تارة يناقض نفسه في الرسالة نفسها، وتارة في بعض بحوثه الأخرى.

١٠ ـ وأما الجوانب العلمية في الرسالة فقد وقع في أخطاء فاحشة، مجموعها يفقد القارئ ثقته به، وقدرته على تناول هذه المسألة المهمة.

وكنت قد ترددت كثيرًا في نشر هذه الرسالة، ثم استخرت الله تعالى وعزمت على نشرها، فالمناهج المخطئة إذا استمرت من الباحثين، وشاع دراسة القضايا العلمية بواسطتها، عاد هذا على العلم نفسه بالضعف والتناقض، فكل من شاد قدرًا من فن الإنشاء صار بإمكانه أن يؤلف ويكتب، وقد رأيت طريقة الشيخ حاتم ومنهجه في البحث قد تأثر بها بعض طلابه، كما قد تأثر بها غيرهم أيضًا»(١).

هذه شهادة مهمة سجلها هذا العالم الفاضل عام: (١٤٣١) بعد دراسته لرسالة العوني الواقعة في (١٦٧) صفحة فقط، وتأكدت شهادته بتحكيم بحثه في مركز البحوث الشرعية بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة القصيم، فلها ـ بهذا الاعتبار ـ قيمة علمية وأدبية وتاريخية.

والمقصود: أن هذه الصفات كانت في العوني وهو يبحث ويكتب في مجال تخصصه الأكاديمي (١٤٢١)؛ فلما تسوَّر ـ في السنوات الأخيرة ـ على علوم أخرى، وصار يتكلم فيما لا يُحكِمُ فهمَه، ولا يستطيع أن

---

(١) «شرط العلم بالسماع في الإسناد المعنعن»، د. إبراهيم بن عبد الله اللاحم، إصدار: مركز البحوث الشرعية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة القصيم، البحوث المحكمة رقم (١٣)، ١٤٣١، ١٠ ـ ١٢.

قلتُ: ومن مسالك العوني في الرد على مخالفيه ـ أيضًا ـ: أنه يأخذ من كلام الراد عليه كلمة غير محررة أو تعبيرًا غير دقيق ـ وهذا لا يكاد يسلم منه أحدٌ، خاصة إن كان الكلام مرتجلاً ـ؛ فيبالغ في التشنيع والتجهيل والتسفيه، ويغمض عينيه ويصم أذنيه عن كل ما أورده الرادُّ عليه في نفس المقام من أدلة وبراهين ونقولات محررة مفحمة له. يفعل ذلك حتى يوهم القارئ أن مخالفيه ليس عندهم أكثر من تلك الجملة التي التقطها العوني وبنى عليها مقالاً طويلاً. وقد استخدم هذا المسلك في بعض ردوده عليَّ.

يجاري أهل العلم فيه ـ لجهله بأصولهم ومقاصدهم ـ؛ تطورت فيه تلك الصفات إلى الأسوأ. وليأخذ القارئ هذه المؤاخذات العشر التي ذكرها الشيخ إبراهيم اللاحم ـ أثابه الله ـ وليطبقها على كلام العوني في مسائل الاعتقاد، وعلى مناقشاته وردوده فيها؛ يتبيَّن له مصداق ما أقول، هداه الله وأصلحه.

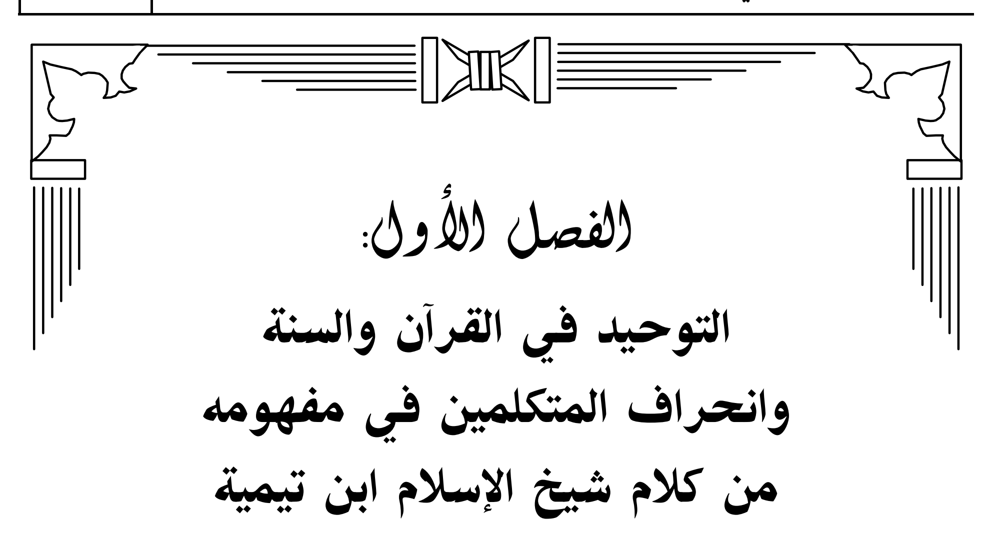
لقد رأيت أن أعجِّل في هذه الرسالة نشرَ بعض المباحث في دحض شبهات العوني، إلى أن يتيسَّر لي أو لغيري من طلاب العلم ـ إن شاء الله ـ تتبُّعُها كلِّها، وتقييدُها، والردُّ عليها، وإخراجُها في كتابٍ جامعٍ، يكون قرةً لعيون الموحدين، وقامعًا للقبوريين والبدعيين.

ولا شكَّ أن الردَّ على حاتم العونيِّ ردٌّ على أمثاله من المنحرفين عن منهاج السنَّة، خاصَّة من فُتن بشبهاته وأباطيله، ومن أشهرهم في بلاد الغرب د. ياسر قاضي، الذي ينشر تلك الشبهات والأباطيل ويدعو إليها بين المسلمين الناطقين باللغة الإنكليزية، هداه الله وأصلحه وردَّه إلى الحقِّ ردًّا جميلاً. ولا حول ولا قوة إلا بالله، له الحمد في الأولى والآخرة.

ليستر: ١٦ ربيع الثاني ١٤٤٢
الموافق للأول من كانون الأول ٢٠٢٠.

كتبه:
عبد الحق بن مُلَّا حقِّي التركماني الغُزِّي





الفصل الأول:

التوحيد في القرآن والسنة وانحراف المتكلمين في مفهومه من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية

عُني شيخ الإسلام أبو العبَّاس ابن تيمية النميريُّ رحمه الله تعالى عنايةً بالغةً ببيان حقيقة التوحيد الذي خلق الله الجنَّ والإنس لأجله، وأنزل به كتابه، وبعث به رسله، وأقام له سوق الجنَّة والنَّار، فهو أصل أصول الدين، ولبُّ لبابه، وأعظم غاياته ومقاصده، وهو أخصُّ خصائص الرسالة الخاتمة، وبه تميَّز أهله بين سائر الأمم.

لقد وجد ابن تيمية أن قضيةً بهذا الوضوح، وبهذه الأهمية والمركزية؛ قد أصابتها ـ في أذهان كثير من المسلمين ـ تشكيكات الملاحدة، وتحريفات الفلاسفة، وجهالات المتكلمين؛ فصاروا لا يفقهون هذا الأصل العظيم على الوجه الصحيح الذي علَّمه رسول الله ﷺ أصحابه، وأخذه عنهم التابعون لهم بإحسان، واتَّبعهم أئمة الدين؛ فرأى أنَّ بيان الحقِّ مجرَّدًا لا يكفي حتَّى يعري أمامه الباطل، ويكشف جذور الانحراف العلمي والاعتقادي الذي دخل على الأمة، ويفضح مفاسده وشروره على عقائد المسلمين وعباداتهم واستقامتهم على دين الله تعالى.

من هنا: لم يعد البحث في مفهوم التوحيد ـ عند ابن تيمية ـ بحثًا مقتصرًا على إيضاح المراد وشرحه، بل صار منظومة كاملة من العلوم

والمعارف: تبدأ ببيان حقيقة دعوة الرسل عليهم الصَّلاة والسَّلام لأقوامهم، ومراد الله تعالى من عباده، والعلاقة بين الخالق وعباده، وبين العباد وربِّهم، ومقاصد القرآن ودلائل ألفاظه وأساليبه، وتاريخ الملل والنحل والفرق في الاعتقاد في الإلهيات، بدءًا بفلاسفة اليونان، وانتهاء إلى الفلاسفة الإسلاميين، ومقالات من أخذوا عنهم من الجهمية والمعتزلة والأشاعرة، وأسباب انحرافهم عن منهاج الوحي والنبوة، وآثار ذلك على فهمهم لحقيقة مراد الله تعالى منهم، إلى غير ذلك من المباحث الاعتقادية والشرعية والتاريخية والنفسية والاجتماعية، وفق رؤية ربَّانية شاملة، ودعوة إصلاحية تجديدية كاملة.

فلا غرو أن يكون التوحيد ـ بالمفهوم القرآنيِّ السُّنيِّ ـ هو القضية الكبرى في جهود ابن تيمية ودعوته وجهاده، وهو الموضوع المركزي الذي يفرض حضوره وتجلِّيه في جميع كتبه ورسائله، سواء إن جرى قلمه في الكتابة في العقيدة أو في الشريعة أو في السلوك، فإن تحقيق التوحيد، والتحذير مما ينافيه ويقدح فيه؛ لا بدَّ أن ينال نصيبه اللائق به.

لقد لخَّص ابن تيمية مادته العلمية الواسعة في هذا المجال تلخيصًا ممتازًا في صفحات يسيرة من كتابه: «العقيدة التدمرية»، لهذا رأيت من المفيد أن أسوقه هنا بتمامه، وأميِّز فقراته بالعناوين الجانبية، وأحيل في التعليق كلَّ فقرة إلى مواضع من كتبه الأخرى، لمن أراد المقارنة والتوسُّع.

إن إيراد بحث ابن تيمية كاملاً هو أولُ ردِّنا على حاتم العوني الذي اقتبس منه جملة واحدة ـ وهي التي وصفَ فيها ابنُ تيمية المتكلمين بعدم معرفة حقيقة التوحيد ـ، فإذا اطلع القارئ على كلام ابن تيمية كاملاً أدرك أنه جاء في سياق بحث علميٍّ، ثابتة قواعده، مترابطة مسائله، متناسقة مقدماته ونتائجه.

قال شيخ الإسلام أبو العباس ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1]:

---

(١) في «الرسالة التدمريَّة» ١٧٤ ـ ٢٠٧، وهو في «مجموع الفتاوى» ٣/ ٩٤ ـ ١٠٩.
والعناوين الجانبية المرقمة من (١) إلى (١٢) هي من كلامي لا من كلام ابن تيمية.

(١) توحيد العبادة هو مقصود كلمة التوحيد ومضمونها وإليه دعا جميع الرسل عليهم السَّلام:

ورأس الإسلام مطلقًا شهادة أن لا إلٰه إلا الله، وبها بعث الله جميع الرسل، كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُواْ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦]، وقال تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِيٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ ﴿٢٥﴾﴾ [الأنبياء]، وقال تعالى عن الخليل: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِۦٓ إِنَّنِي بَرَآءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ ﴿٢٦﴾ إِلَّا ٱلَّذِي فَطَرَنِي فَإِنَّهُۥ سَيَهْدِينِ ﴿٢٧﴾ وَجَعَلَهَا كَلِمَةًۢ بَاقِيَةً فِي عَقِبِهِۦ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿٢٨﴾﴾ [الزخرف]، وقال تعالى عنه: ﴿قَالَ أَفَرَءَيْتُم مَّا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ ﴿٧٥﴾ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمُ ٱلْأَقْدَمُونَ ﴿٧٦﴾ فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّيٓ إِلَّا رَبَّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٧٧﴾﴾ [الشعراء]، وقال تعالى: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِيٓ إِبْرَٰهِيمَ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ إِذْ قَالُواْ لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءَٰٓؤُاْ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةُ وَٱلْبَغْضَآءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تُؤْمِنُواْ بِٱللَّهِ وَحْدَهُۥٓ﴾ [الممتحنة: ٤]، وقال تعالى: ﴿وَسْـَٔلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَآ أَجَعَلْنَا مِن دُونِ ٱلرَّحْمَٰنِ ءَالِهَةً يُعْبَدُونَ ﴿٤٥﴾﴾ [الزخرف]، وذكر عن رسله: كنوح وهود وصالح وغيرهم أنهم قالوا لقومهم: ﴿ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾، وقال عن أهل الكهف: ﴿إِنَّهُمْ فِتْيَةٌ ءَامَنُواْ بِرَبِّهِمْ وَزِدْنَٰهُمْ هُدًى ﴿١٣﴾ وَرَبَطْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ إِذْ قَامُواْ فَقَالُواْ رَبُّنَا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَن نَّدْعُوَاْ مِن دُونِهِۦٓ إِلَٰهًا لَّقَدْ قُلْنَآ إِذًا شَطَطًا ﴿١٤﴾ هَٰٓؤُلَآءِ قَوْمُنَا ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً لَّوْلَا يَأْتُونَ عَلَيْهِم بِسُلْطَٰنٍۭ بَيِّنٍ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا ﴿١٥﴾﴾، وقد قال ﷻ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ ذكر ذلك في موضعين من كتابه[1].

---

(١) وانظر: «مجموع الفتاوى» ١١/٥١ ـ ٥٢، ٣١/٢٠٠، و«اقتضاء الصراط المستقيم» ٢/ ٣٦٥، و«الجواب الصحيح» ٦/ ٢٦ ـ ٣١، و«الفتاوى الكبرى» ١/٩٢، و«منهاج السنة النبوية» ٥/٣٤٦.

(٢) من أنواع الشرك الذي بيَّنه الله تعالى في كتابه:

وقد بيَّن في كتابه الشرك بالملائكة، والشرك بالأنبياء، والشرك بالكواكب، والشرك بالأصنام ـ وأصل الشرك: الشرك بالشيطان ـ فقال عن النصارى: ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُوٓاْ إِلَٰهًا وَٰحِدًا ۖ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٣١﴾﴾ [التوبة]، وقال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ ۖ قَالَ سُبْحَٰنَكَ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِى بِحَقٍّ ۚ إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ ۚ تَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِى وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِكَ ۚ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ ﴿١١٦﴾ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ ۚ﴾ [المائدة: ١١٦، ١١٧]، وقال تعالى: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ ٱللَّهُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُواْ عِبَادًا لِّى مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِن كُونُواْ رَبَّٰنِيِّۦنَ بِمَا كُنتُمْ تُعَلِّمُونَ ٱلْكِتَٰبَ وَبِمَا كُنتُمْ تَدْرُسُونَ ﴿٧٩﴾ وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُواْ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَٱلنَّبِيِّۦنَ أَرْبَابًا ۗ أَيَأْمُرُكُم بِٱلْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿٨٠﴾﴾ [آل عمران]، فبيَّن أن اتخاذ الملائكة والنبيين أربابًا كفر[1].

---

(١) وانظر: «الجواب الصحيح» ٥/ ٧٤.
وقال في «جامع الرسائل» ٢/ ٢٧٣: «أصل العبادة هي المحبة، وأن الشرك فيها أصل الشرك، كما ذكره الله في قصة إمام الحنفاء إبراهيم الخليل..». و«مجموع الفتاوى» ٤٦٠/١٧، وقال في ١٤/ ٣٦٣: «أصل الشرك في بني آدم: كان من الشرك بالبشر الصالحين المعظمين. فإنهم لما ماتوا: عكفوا على قبورهم، ثم صوروا تماثيلهم، ثم عبدوهم. فهذا أول شرك كان في بني آدم. وكان في قوم نوح. فإنه أول رسول بعث إلى أهل الأرض، يدعوهم إلى التوحيد، وينهاهم عن الشرك، كما قال تعالى: ﴿وَقَالُواْ لَا تَذَرُنَّ ءَالِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا ﴿٢٣﴾ وَقَدْ أَضَلُّواْ كَثِيرًا ۖ﴾ [نوح: ٢٣، ٢٤]، وهذه أسماء قوم صالحين كانوا في قوم نوح، فلما ماتوا جعلوا الأصنام على صورهم ثم ذهبت هذه الأصنام لما أغرق الله أهل الأرض، ثم صارت إلى العرب. كما ذكر ذلك ابن عباس وغيره، إن لم تكن أعيانها، وإلا فهي نظائرها. وأمَّا الشرك بالشيطان: فهذا كثير. فمتى لم يؤمن الخلق بأنَّه «لا إله إلا الله» بمعنى: أنه المعبود المستحق للعبادة دون ما سواه، وأنه يحب أن يعبد، وأنه أمر أن يعبد وأنه لا يعبد إلا بما أحبه مما شرع، من واجب ومستحب ـ فلا بد أن يقعوا في الشرك وغيره».

(٣) لا يعتقد المشركون بوجود ربَّين خالقين لهذا الوجود:

ومعلوم أن أحدًا من الخلق لم يزعم أن الأنبياء والأحبار والرهبان أو المسيح ابن مريم شاركوا الله في خلق السمٰوات والأرض، بل ولا زعم أحد من الناس أن العالم له صانعان متكافئان في الصفات والأفعال، بل ولا أثبت أحد من بني آدم إلهًا مساويًا لله في جميع صفاته، بل عامة المشركين بالله مقرون بأنه ليس شريكه مثله، بل عامتهم مقرون أن الشريك مملوك له سواء كان ملكًا أو نبيًّا أو كوكبًا أو صنمًا، كما كان مشركو العرب يقولون في تلبيتهم: «لبيك لا شريك لك، إلا شريكًا هو لك، تملكه وما ملَكَ»، فأهلَّ رسول الله ﷺ بالتوحيد، فقال: «**لبيك اللّهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك، إن الحمد والنعمة لك والملك، لا شريك لك**».

وقد ذكر أربابُ المقالات ما جمعوا من مقالات الأولين والآخرين في الملل والنحل والآراء والديانات، فلم ينقلوا عن أحد إثبات شريك مشارك له في خلق جميع المخلوقات، ولا مماثل له في جميع الصفات[1].

(٤) الثنوية لم يعتقدوا إثبات ربَّين أو فاعلين متكافئين:

بل مِن أعظم ما نقلوا في ذلك قول الثنويَّة، الذين يقولون بالأصلين: النور والظلمة، وأن النورَ خلقَ الخيرَ، والظلمةَ خلقت الشرَّ، ثم ذكروا لهم في الظلمة قولين: أحدهما أنها محدثة، فتكون من جملة المخلوقات له، والثاني أنها قديمة، لكنها لم تفعل إلا الشر، فكانت ناقصة في ذاتها وصفاتها ومفعولاتها عن النور[2].

---

(١) وانظر: «مجموع الفتاوى» ١/٣٥٤، ٧/٧٥، ١١/٥١، و«درء تعارض العقل والنقل» ٩/ ٣٤٤ و«جامع المسائل» ٨/ ١٧٣، و«اقتضاء الصراط المستقيم» ٢/ ٣٥٨.
وقال في «الاستقامة» ١/ ٣٤٤: «وأصل الشرك أن تعدل بالله تعالى مخلوقاته في بعض ما يستحقه وحده، فإنه لم يعدل أحد بالله شيئًا من المخلوقات في جميع الأمور، فمن عبد غيره أو توكل عليه فهو مشرك به».

(٢) وانظر: «مجموع الفتاوى» ١/٧٥، و«الجواب الصحيح» ١/٣٥١.

(٥) إخبار القرآن بإقرار المشركين بالربوبيَّة:

وقد أخبر الله ﷻ عن المشركين من إقرارهم بأن الله خالق المخلوقات ما بيَّنه في كتابه، فقال تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ۚ قُلْ أَفَرَءَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ أَوْ أَرَادَنِى بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَٰتُ رَحْمَتِهِۦ ۚ قُلْ حَسْبِىَ ٱللَّهُ ۖ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ ٱلْمُتَوَكِّلُونَ ﴿٣٨﴾﴾ [الزُّمر]، وقال تعالى: ﴿قُل لِّمَنِ ٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهَآ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٤﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿٨٥﴾ قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلسَّبْعِ وَرَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ ﴿٨٦﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٨٧﴾ قُلْ مَنۢ بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَىْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٨﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ فَأَنَّىٰ تُسْحَرُونَ ﴿٨٩﴾﴾ إلى قوله: ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ ۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿٩١﴾﴾ [المؤمنون]، وقد قال تعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ ﴿١٠٦﴾﴾ [يوسف][(١)].

(٦) وجه غلط المتكلمين في مفهوم التوحيد:

وبهذا وغيره يُعرف ما وقع من الغلط في مسمَّى «التوحيد»؛ فإن عامة المتكلمين الذين يقررون التوحيد في كتب الكلام والنظر[(٢)] غايتُهم أن

---

(١) وانظر: «مجموع الفتاوى» ١/٩١ ـ ٩٢، ١٥٥، ٣١١، ٢/١٢٩، ٧/٧٥، ١٠/١٥٦، ٢٦٤، ٦٦٩، ١١/٥١، و«الاستقامة» ٢/٧٩، و«الجواب الصحيح» ١/٣٦٠، و«منهاج السنة» ٣/٢٨٩، ٥/٣٢٧ ـ ٣٢٨، و«شرح الأصبهانية» ١٠٢، و«جامع المسائل» ٢/٩٧، ٣/١٥٠.

(٢) قلتُ: تأمل كلام ابن تيمية هذا، وقِفْ عند هذا القَيْد: «**يقررون التوحيد في كتب الكلام والنظر**»؛ يتأكد لك صحَّة ما ذكرتُه من أن ابن تيمية في صدد البحث الاعتقادي الكلامي مع المتكلمين، وليس في صدد البحث معهم في أحكام الشريعة العملية، ولكل مقام مقال. وليس المقصود بهذا أنهم يقررون في كتبهم في علوم الشريعة ما يناقض أصولهم الكلامية، بل المقصود أنهم يوافقون أحكام الشريعة، ويُخرِّجون ذلك على أصولهم الكلامية؛ فيظن من لا خبرة له أنهم يقررون الحق مطلقًا، وسيأتي التنبيه على هذا في مواضع.

يجعلوا التوحيد ثلاثة أنواع، فيقولون: هو واحد في ذاته لا قسيم له، وواحد في صفاته لا شبيه له، وواحد في أفعاله لا شريك له[١].

(٧) توحيد الله في أفعاله مسلَّم به في الجملة وليس في العالم من ينازع في أصله إلا الملاحدة المنكرون لوجود الخالق الأعظم:

وأشهر الأنواع الثلاثة عندهم هو الثالث: وهو توحيد الأفعال: وهو أن خالق العالم واحد، وهم يحتجون على ذلك بما يذكرونه من دلالة التمانع وغيرها، ويظنون أن هذا هو التوحيد المطلوب، وأن هذا هو معنى قولنا: لا إلٰه إلا الله، حتى قد يجعلون معنى الإلهية القدرةَ على الاختراع.

ومعلوم أن المشركين من العرب الذين بُعث إليهم محمد ﷺ أولاً لم يكونوا يخالفونه في هذا، بل كانوا يُقرون بأن الله خالق كل شيء، حتى إنهم كانوا مقرين بالقدَر أيضًا، وهم مع هذا مشركون.

وقد تبيَّن أن ليس في العالم من ينازع في أصل هذا الشرك، ولكن غاية ما يقال: إن من الناس من جعل بعض الموجودات خلقًا لغير الله، كالقدرية وغيرهم، لكن هؤلاء يقرون بأن الله خالق العباد وخالق قدرتهم، وإن قالوا: إنهم خَلَقُوا أفعالَهم. وكذلك أهل الفلسفة والطبع والنجوم الذين يجعلون بعض المخلوقات مبدعة لبعض الأمور، فهم مع الإقرار بالصانع يجعلون هذه الفاعلات مصنوعة مخلوقة، لا يقولون إنها غنية عن الخالق، مشاركة له في الخلق.

فأما من أنكر الصانع فذلك جاحد معطِّل للصانع، كالقول الذي أظهره فرعون، والكلام الآن مع المشركين بالله المقرِّين بوجوده، فإذن هذا التوحيد الذي قرروه لا ينازعهم فيه هؤلاء المشركون، بل يقرون به مع أنهم مشركون، كما ثبت بالكتاب والسنة والإجماع، وكما عُلم بالاضطرار من دين الإسلام[٢].

---

(١) وانظر تفصيل هذه الأقوال في: «بيان تلبيس الجهمية» ٣/ ١١٨ ـ ١٢٢.

(٢) وانظر: «مجموع الفتاوى» ١٠١/٨، و«اقتضاء الصراط المستقيم» ٣٨٦/٢، و«النبوات»=

(٨) توحيد الله في صفاته انحرف فيه أهل الفلسفة والكلام إلى التعطيل وسلكوا لأجله التحريف وسمَّوه تأويلاً:

وكذلك النوع الثاني: وهو قولهم: لا شبيه له في صفاته، فإنه ليس في الأمم من أثبت قديمًا مماثلاً له في ذاته، سواء قال: إنه مشاركه. أو قال: إنه لا فعل له. بل مَنْ شبَّهَ به شيئًا من مخلوقاته فإنما يشبِّهُه به في بعض الأمور.

وقد عُلم بالعقل امتناع أن يكون له مِثْلٌ في المخلوقات، يشاركه فيما يجب أو يجوز أو يمتنع، فإن ذلك يستلزم الجمع بين النقيضين كما تقدم، وعلم أيضًا بالعقل أن كل موجودَيْن قائمين بأنفسهما فلا بدّ بينهما من قدر مشترك، كاتفاقهما في مسمى «الوجود» و«القيام بالنفس» و«الذات» ونحو ذلك، وأنَّ نفي ذلك يقتضي التعطيل المحض، وأنَّه لا بدَّ من إثبات خصائص الربوبية. وقد تقدم الكلام على ذلك.

= ٢٨٥/١، و«بيان تلبيس الجهمية» ١٤٢/٣، و«جامع المسائل» ١٧٣/٨، و«شرح الأصبهانية» ١٣٣ ـ ١٣٤، و«منهاج السنة النبوية» ٢٨٩/٣، و«درء تعارض العقل والنقل» ٢٢٦/١، ٣٧٧/٩.

وقال في ٣٤٥/٩: «وهؤلاء الذين يريدون تقرير الربوبية من أهل الكلام والفلسفة، يظنون أن هذا هو غاية التوحيد، كما يظن ذلك من يظنه من الصوفية، الذين يظنون أن الغاية هو الفناء في توحيد الربوبية. وهذا من أعظم ما وقع فيه هؤلاء وهؤلاء من الجهل بالتوحيد، الذي بعث الله به الرسل، وأنزل به الكتب. فإن هذا التوحيد ـ الذي هو عندهم الغاية ـ قد كان مشركو العرب يقرون به، كما أخبر الله عنهم».

وقال كذلك في ٣٧٨/٩: «فلم تُنازع في هذا التوحيد أمة من الأمم، وليست الطرق المذكورة في القرآن هي طرقهم، كما أنه ليس مقصود القرآن هو مجرد ما عرفوه من التوحيد».

وقال في «جامع المسائل» ١٦٣/٧: «فمن كان هذا التوحيد هو غاية توحيده انسلخ من دين الله وجميع رسله، ولم يتميَّز عنده أولياء الله من أعدائه، ولا أنبياؤه المرسلون من المشركين به المكذِّبين، ولا أهل الجنة من أهل النار، ولا المعروف من المنكر، وسوَّى بين الذين آمنوا وعملوا الصالحات والمفسدين في الأرض، وبين المتقين والفُجَّار».

ثم إنَّ الجهمية من المعتزلة وغيرهم أدرجوا نفي الصفات في مسمى «التوحيد»، فصار من قال: إنَّ لله علمًا أو قدرة، أو إنَّه يُرى في الآخرة، أو إنَّ القرآن كلام الله منزَّل غير مخلوق؛ يقولون: إنَّه مشبِّه ليس بموحد.

وزاد عليهم غلاة الجهمية والفلاسفة والقرامطة فنفوا أسماءه الحسنى، وقالوا: من قال: إن الله عليم قدير عزيز حكيم، فهو مشبِّه ليس بموحد.

وزاد غلاة الغلاة، وقالوا: لا يوصف بالنفي ولا الإثبات، لأنَّ في كل منهما تشبيهًا له.

وهؤلاء كلهم وقعوا من جنس التشبيه فيما هو شرٌّ مما فروا منه، فإنهم شبّهوه بالممتنعات والمعدومات والجمادات فرارًا من تشبيههم ـ بزعمهم ـ له بالأحياء. ومعلوم أن هذه الصفات الثابتة لله لا تثبت له على حد ما يثبت لمخلوق أصلاً، وهو ﷻ ليس كمثله شيء لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله، فلا فرق بين إثبات الذات وإثبات الصفات، فإذا لم يكن في إثبات الذات إثبات مماثلة للذوات؛ لم يكن في إثبات الصفات إثبات مماثلة له في ذلك. فصار هؤلاء الجهمية المعطلة يجعلون هذا توحيدًا، ويجعلون مقابل ذلك التشبيه، ويسمون نفوسهم «الموحِّدين»[(١)].

(٩) توحيد الله في ذاته انحرف الفلاسفة والمتكلمون فيه ـ أيضًا ـ:

وكذلك النوع الثالث: وهو قولهم: هو واحد لا قسيم له في ذاته، أو لا جزء له، أو لا بعض له؛ لفظ مجمل، فإن الله ﷻ أحد صمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوًا أحد، فيمتنع أن يتفرق، أو يتجزأ، أو يكون قد رُكِّب من أجزاء، لكنهم يدرجون في هذا اللفظ نفي علوه على عرشه، ومباينته لخلقه، وامتيازه عنهم، ونحو ذلك من المعاني المستلزمة لنفيه وتعطيله، ويجعلون ذلك من التوحيد.

(١) وانظر: «بيان تلبيس الجهمية» ٣/٦٤٥، و«درء تعارض العقل والنقل» ٦/٥٦، ٩/٣٧٧، و«مجموع الفتاوى» ٢/٦٦، ٣/١٦٧، ٦/٣٥٥، ٣٣/١٧٧، و«شرح الأصبهانية» ١٠٧، و«جامع المسائل» ٧/١٥٩، ٨/١٧٧.

فقد تبين أن ما يسمونه «توحيدًا» فيه ما هو حق وفيه ما هو باطل، ولو كان جميعه حقًّا، فإن المشركين إذا أقروا بذلك كله لم يخرجوا فيه من الشرك الذي وصفهم الله به في القرآن، وقاتلهم عليه الرسول ﷺ، بل لا بدَّ أن يعترفوا بأنه لا إلٰه إلا الله[1].

(١٠) بطلان قول بعض المتكلمين بأن الإلهية هي القدرة على الاختراع:

وليس المراد «بالإله» هو القادر على الاختراع، كما ظنَّه من ظنَّه من أئمة المتكلمين، حيث ظن أن الإلهية هي القدرة على الاختراع، وأن من أقر بأن الله هو القادر على الاختراع دون غيره فقد شهد أنه لا إلٰه إلا هو، فإن المشركين كانوا يقرُّون بهذا وهم مشركون كما تقدم بيانه. بل الإله الحق هو الذي يستحق أن يُعبَد، فهو «إلهٌ» بمعنى «مألوه»، لا «إله» بمعنى «آلِه». والتوحيد أن يعبد الله وحده لا شريك له، والإشراك أن يجعل مع الله إلهًا آخر[2].

(١١) غاية ما عند المتكلمين إنما هو توحيد الربوبية علىٰ انحرافٍ في بعض أصوله وفي الصِّفات:

وإذا تبيَّن أن غاية ما يقرِّره هؤلاء النُّظَّار، أهل الإثبات للقدر، المنتسبون إلى السنة، إنما هو توحيد الربوبية، وأن الله ربُّ كل شيء، ومع هذا فالمشركون كانوا مقرِّين بذلك مع أنهم مشركون؛ فكذلك طوائف من أهل التصوف، المنتسبين إلى المعرفة والتحقيق والتوحيد، غاية ما عندهم من التوحيد هو شهود هذا التوحيد، وهو أن يشهد أن الله ربُّ كل شيء

---

(١) وانظر: «مجموع الفتاوى» ٢٢٨/١، ٣٠٥/١٧، ٤٤٩، و«بيان تلبيس الجهمية» ١٢٩/٣ ـ ١٣١، ١٦٤.

(٢) وانظر: «بيان تلبيس الجهمية» ١٤٢/٣، و«درء تعارض العقل والنقل» ٢٢٦/١، ٣٧٧/٩، و«مجموع الفتاوى» ١٠١/٨، و«جامع المسائل» ١٧٣/٨.

ومليكه وخالقه، لا سيما إذا غاب العارف بموجوده عن وجوده، وبمشهوده عن شهوده، وبمعروفه عن معرفته، ودخل في فناء توحيد الربوبية، بحيث يفنى من لم يكن، ويبقى من لم يزل. فهذا عندهم هو الغاية التي لا غاية وراءها، ومعلوم أن هذا هو تحقيق ما أقر به المشركون من التوحيد، ولا يصير الرجل بمجرد هذا التوحيد مسلمًا، فضلاً عن أن يكون وليًّا لله أو من سادات الأولياء.

وطائفة من أهل التصوف والمعرفة يقرّون هذا التوحيد مع إثبات الصفات، فيفنون في توحيد الربوبية مع إثبات الخالق للعالم المبائن لمخلوقاته.

وآخرون يضمون هذا إلى نفي الصفات فيدخلون في التعطيل مع هذا. وهذا شر من حال كثير من المشركين.

وكان جهم ينفي الصفات، ويقول بالجبر، فهذا تحقيق قول جهم، لكنه إذا أثبت الأمر والنهي، والثواب والعقاب، فارق المشركين من هذا الوجه، لكنَّ جهمًا ومن اتَّبعه يقول بالإرجاء، فيضعف الأمر والنهي، والثواب والعقاب عنده.

والنجَّارية والضِّرارية وغيرهم يقربون من جهمٍ في مسائل القدر والإيمان، مع مقاربتهم له ـ أيضًا ـ في نفي الصفات.

والكُلَّابية والأشعريَّة خير من هؤلاء في باب الصفات، فإنهم يثبتون لله الصفات العقلية، وأئمتهم يثبتون الصفات الخبرية في الجملة، كما فصلتُ أقوالهم في غير هذا الموضع. وأما في باب القدر، ومسائل الأسماء والأحكام؛ فأقوالهم متقاربة.

والكُلَّابية هم أتباع أبي محمد عبد الله بن سعيد بن كُلَّابٍ، الذي سلك الأشعريُّ خلفه، وأصحاب ابن كلاب ـ كالحارث المحاسبي وأبي العباس القلانسي ونحوهما ـ خير من الأشعرية في هذا وهذا، فكلما كان الرجل إلى السلف والأئمة أقرب كان قوله أعلى وأفضل.

والكرامية قولهم في الإيمان قول منكر لم يسبقهم إليه أحد، حيث جعلوا الإيمان قول اللسان، وإن كان مع عدم تصديق القلب، فيجعلون المنافق مؤمنًا، لكنه يخلَّد في النار، فخالفوا الجماعة في الاسم دون الحكم. وأما في الصفات والقدر، والوعد والوعيد، فهم أشبه من أكثر طوائف الكلام التي في أقوالها مخالفة للسنة.

وأما المعتزلة فهم ينفون الصفات، ويقاربون قول جهم، لكنهم ينفون القدر، فهم وإن عظَّموا الأمر والنهي، والوعد والوعيد، وغلوا فيه؛ فهم يكذِّبون بالقدر، ففيهم نوع من الشرك من هذا الباب.

والإقرار بالأمر والنهي، والوعد والوعيد، مع إنكار القدر، خير من الإقرار بالقدر مع إنكار الأمر والنهي والوعد والوعيد، ولهذا لم يكن في زمن الصحابة والتابعين من ينفي الأمر والنهي، والوعد والوعيد، وكان قد نبغ فيهم القدرية، كما نبغ فيهم الخوارج الحرورية، وإنما يظهر من البدع أولاً ما كان أخفَّ، **وكلما ضعف من يقوم بنور النبوة قويت البدعة**. فهؤلاء المتصوفون الذين يشهدون الحقيقة الكونية، مع إعراضهم عن الأمر والنهي شر من القدرية المعتزلة ونحوهم، أولئك يشبَّهون بالمجوس، وهؤلاء يشبَّهون بالمشركين الذين قالوا: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَىْءٍ﴾ [الأنعام: ١٤٨]، والمشركون شر من المجوس[١].

(١) وانظر: «اقتضاء الصراط المستقيم» ٢/٣٨٨، و«مجموع الفتاوى» ٢/٣١٤ ـ ٣٢٨، ٨/١٠١، ٣٣٧ ـ ٣٧٠، ١٠/٤٩٧، ١٦/٢٤٢، ١٩/٢٧٧، و«جامع المسائل» ٢/٨٢ ـ ٩٧، ٤/٢٦٢، ٧/١٨٩ ـ ١٩٠، و«الرد على الشاذلي في حِزْبَيْهِ، وما صنَّفه في آداب الطريق» ١١٨، و«جامع الرسائل» ٢/١٢٣، و«درء تعارض العقل والنقل» ٦/٥٦، ٩/٣٤٥، و«منهاج السنة» ٥/٣٢٦ ـ ٣٦٠.

وقال في ٣/٢٩٤ ـ ٢٩٥: «وأيضًا فمتكلمة أهل الإثبات يثبتون لله صفات الكمال: كالحياة، والعلم، والقدرة، والكلام، والسمع، والبصر. وهؤلاء يثبتون ذلك، لكن قصَّروا في بعض صفات الكمال، وقصَّروا في التوحيد، فظنوا أن كمال التوحيد هو توحيد الربوبية، ولم يصعدوا إلى توحيد الإلهية، الذي جاءت به الرسل ونزلت به الكتب. وذلك أن كثيرًا من كلامهم أخذوه من كلام المعتزلة، والمعتزلة مقصِّرون في=

(١٢) تحقيق الشهادتين في إخلاص العبودية لله تعالى وتجريد الاتباع لرسوله ﷺ:

فهذا أصل عظيم، على المسلم أن يعرفه؛ فإنه أصل الإسلام الذي يتميز به أهل الإيمان من أهل الكفر، وهو الإيمان بالوحدانية والرسالة: شهادة أن لا إلٰه إلا الله، وأن محمدًا رسول الله.

وقد وقع كثير من الناس في الإخلال بحقيقة هذين الأصلين، أو أحدهما، مع ظنه أنه في غاية التحقيق والتوحيد والعلم والمعرفة، فإقرار المرء بأن الله رب كل شيء ومليكه وخالقه لا ينجيه من عذاب الله إن لم يقترن به إقراره بأنه لا إلٰه إلا الله، فلا يستحق العبادة أحد إلا هو، وأن محمدًا رسول الله، فيجب تصديقه فيما أخبر، وطاعته فيما أمر، فلا بدَّ من الكلام في هذين الأصلين.

الأصل الأول: توحيد الإلهية، فإنه ﷻ أخبر عن المشركين ـ كما تقدم ـ بأنهم أثبتوا وسائط بينهم وبين الله يدعونهم ويتخذونهم شفعاء من دون الله تعالى، قال تعالى: ﴿**وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ ۚ قُلْ أَتُنَبِّـُٔونَ ٱللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿١٨﴾**﴾ [يونس]، فأخبر أن هؤلاء الذين اتخذوا هؤلاء الشفعاء مشركون، وقال تعالى عن مؤمن

= هذا الباب، فإنهم لم يوفوا توحيد الربوبية حقه، فكيف بتوحيد الإلهية؟!. ومع هذا فأئمة المعتزلة وشيوخهم، وأئمة الأشعرية والكرَّامية ونحوهم، خير في تقرير توحيد الربوبية من متفلسفة الأشعرية، كالرازي والآمدي وأمثال هؤلاء، فإن هؤلاء خلطوا ذلك بتوحيد الفلاسفة، كابن سينا وأمثاله، وهو أبعد الكلام عن التحقيق في التوحيد، وإن كان خيرًا من كلام قدمائهم: أرسطو وذويه».

وقال في «شرح الأصبهانية»، ١١٦: «والمعبود المراد المحبوب لا يكون إلا موجودًا؛ فإن المعدوم لا يراد لذاته، وما كان مَنْفِيَّ الصفات لم يكن إلا معدومًا؛ فإنَّ إثبات ذات بلا صفات، أو وجود مطلق لا يتعين، إنما يتحقق في الأذهان لا في الأعيان، فمن لم يثبت لله الصفات لم يحقق عبادته له، فلهذا وغيره كان الشرك بعبادة غير الله واقعًا في نُفاة الصفات».

يس: ﴿وَمَا لِيَ لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٢٢﴾ أَأَتَّخِذُ مِن دُونِهِ آلِهَةً إِن يُرِدْنِ الرَّحْمَٰنُ بِضُرٍّ لَّا تُغْنِ عَنِّي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا وَلَا يُنقِذُونِ ﴿٢٣﴾ إِنِّي إِذًا لَّفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴿٢٤﴾ إِنِّي آمَنتُ بِرَبِّكُمْ فَاسْمَعُونِ ﴿٢٥﴾﴾ [يس]، وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَىٰ كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَتَرَكْتُم مَّا خَوَّلْنَاكُمْ وَرَاءَ ظُهُورِكُمْ ۖ وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَاءَكُمُ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءُ ۚ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنكُم مَّا كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴿٩٤﴾﴾ [الأنعام]، فأخبر سبحانه عن شفعائهم أنهم زعموا أنهم فيهم شركاء، وقال تعالى: ﴿أَمِ اتَّخَذُوا مِن دُونِ اللَّهِ شُفَعَاءَ ۚ قُلْ أَوَلَوْ كَانُوا لَا يَمْلِكُونَ شَيْئًا وَلَا يَعْقِلُونَ ﴿٤٣﴾ قُل لِّلَّهِ الشَّفَاعَةُ جَمِيعًا ۖ لَّهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ۖ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٤٤﴾﴾ [الزمر]، وقال تعالى: ﴿مَا لَكُم مِّن دُونِهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا شَفِيعٍ ۚ﴾ [السجدة: ٤]، وقال تعالى: ﴿وَأَنذِرْ بِهِ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَن يُحْشَرُوا إِلَىٰ رَبِّهِمْ ۙ لَيْسَ لَهُم مِّن دُونِهِ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ﴾ [الأنعام: ٥١].

وقد قال تعالى: ﴿مَن ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِندَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ ۚ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وقال تعالى: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَٰنُ وَلَدًا ۗ سُبْحَانَهُ ۚ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴿٢٦﴾ لَا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ ﴿٢٧﴾ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَىٰ وَهُم مِّنْ خَشْيَتِهِ مُشْفِقُونَ ﴿٢٨﴾﴾ [الأنبياء]، وقال تعالى: ﴿۞ وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِي السَّمَاوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا إِلَّا مِن بَعْدِ أَن يَأْذَنَ اللَّهُ لِمَن يَشَاءُ وَيَرْضَىٰ ﴿٢٦﴾﴾ [النجم]، وقال تعالى: ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ اللَّهِ ۖ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ وَمَا لَهُ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ ﴿٢٢﴾ وَلَا تَنفَعُ الشَّفَاعَةُ عِندَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ ۚ﴾ [سبأ: ٢٢، ٢٣].

وقد قال تعالى: ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِهِ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضُّرِّ عَنكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا ﴿٥٦﴾ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ ۚ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا ﴿٥٧﴾﴾ [الإسراء]، قالت طائفة من السلف: كان أقوام يَدْعون عزيرًا والمسيح والملائكة، فأنزل الله تعالى هذه الآية بيَّن فيها أن الملائكة والأنبياء يتقربون إلى الله ويرجون رحمته ويخافون عذابه.

ومن تحقيق التوحيد أن يُعلم أن الله تعالى أثبت له حقًّا لا يشركه فيه مخلوق، كالعبادة والتوكل والخوف والخشية والتقوى، قال تعالى: ﴿لَّا تَجْعَلْ مَعَ ٱللَّهِ إِلَـٰهًا ءَاخَرَ فَتَقْعُدَ مَذْمُومًا مَّخْذُولًا ﴿٢٢﴾﴾ [الإسراء]، وقال تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ بِٱلْحَقِّ فَٱعْبُدِ ٱللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ ٱلدِّينَ ﴿٢﴾ أَلَا لِلَّهِ ٱلدِّينُ ٱلْخَالِصُ﴾ [الزمر: ٢، ٣]، وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنِّىٓ أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ ٱللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ ٱلدِّينَ ﴿١١﴾﴾ [الزمر]، وقال تعالى: ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّىٓ أَعْبُدُ أَيُّهَا ٱلْجَـٰهِلُونَ ﴿٦٤﴾ وَلَقَدْ أُوحِىَ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَـٰسِرِينَ ﴿٦٥﴾ بَلِ ٱللَّهَ فَٱعْبُدْ وَكُن مِّنَ ٱلشَّـٰكِرِينَ ﴿٦٦﴾﴾ [الزمر].

وكلُّ من أرسِلَ من الرُّسُل يقول لقومه: ﴿ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَـٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾.

وقد قال تعالى في التوكل: ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ فَتَوَكَّلُوٓا۟ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٢٣﴾﴾ [المائدة]، ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُتَوَكِّلُونَ ﴿١٢﴾﴾ [إبراهيم]، وقال تعالى: ﴿قُلْ حَسْبِىَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ ٱلْمُتَوَكِّلُونَ ﴿٣٨﴾﴾ [الزمر]، وقال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا۟ مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَقَالُوا۟ حَسْبُنَا ٱللَّهُ سَيُؤْتِينَا ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ وَرَسُولُهُۥٓ إِنَّآ إِلَى ٱللَّهِ رَٰغِبُونَ ﴿٥٩﴾﴾ [التوبة]، فقال في الإيتاء: ﴿مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ﴾، وقال في التوكل: ﴿وَقَالُوا۟ حَسْبُنَا ٱللَّهُ﴾ ولم يقل: ورسوله، لأن الإيتاء هو الإعطاء الشرعي، وذلك يتضمن الإباحة والإحلال الذي بلغه الرسول، فإن الحلال ما حلله، والحرام ما حرمه، والدين ما شرعه، قال تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر: ٧]. وأما الحسب فهو الكافي، والله وحده كافٍ عبده، كما قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا۟ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَـٰنًا وَقَالُوا۟ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ ﴿١٧٣﴾﴾ [آل عمران]، فهو وحده حسبهم كلهم. وقال تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ حَسْبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٦٤﴾﴾ [الأنفال] أي: حسبك وحسب من اتبعك من المؤمنين هو الله، فهو كافيكم كلكم. وليس المراد أن الله والمؤمنين حسبك، كما يظنه بعض الغالطين، إذ هو وحدَه كافٍ نبيه وهو حسبه، ليس معه من يكون هو وإياه حسبًا للرسول. وهذا في اللغة كقول الشاعر:

فحسبك والضحاكَ سيف مهند

وتقول العرب: حسبك وزيدًا درهم، أي يكفيك وزيدًا جميعًا درهم.

وقال في الخوف والخشية والتقوى: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَخْشَ ٱللَّهَ وَيَتَّقْهِ فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ ۝٥٢﴾ [النور] فأثبت الطاعة لله وللرسول، وأثبت الخشية والتقوى لله وحده، كما قال نوح عليه السَّلام: ﴿إِنِّى لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ ۝٢ أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱتَّقُوهُ وَأَطِيعُونِ ۝٣﴾ [نوح] فجعل العبادة والتقوى لله وحده، وجعل الطاعة للرسول، فإنه من يطع الرسول فقد أطاع الله.

وقال تعالى: ﴿فَلَا تَخْشَوُاْ ٱلنَّاسَ وَٱخْشَوْنِ وَلَا تَشْتَرُواْ بِـَٔايَـٰتِى ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ [المائدة: ٤٤]، وقال تعالى: ﴿فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ۝١٧٥﴾ [آل عمران]، وقال الخليل عليه السَّلام: ﴿وَكَيْفَ أَخَافُ مَآ أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ عَلَيْكُمْ سُلْطَـٰنًا ۚ فَأَىُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِٱلْأَمْنِ ۖ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ۝٨١﴾ [الأنعام]، قال الله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَـٰنَهُم بِظُلْمٍ أُوْلَـٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ ۝٨٢﴾ [الأنعام].

وفي «الصحيحين» عن ابن مسعود ﷺ أنه قال: لما نزلت هذه الآية شقّ ذلك على أصحاب رسول الله ﷺ وقالوا: أينا لم يظلم نفسه؟ فقال النبي ﷺ: «**إنما هو الشرك، ألم تسمعوا إلى قول العبد الصالح**: ﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ۝١٣﴾ [لقمان]».

وقال تعالى: ﴿وَإِيَّـٰىَ فَٱرْهَبُونِ ۝٤٠﴾ [البقرة]، ﴿وَإِيَّـٰىَ فَٱتَّقُونِ ۝٤١﴾ [البقرة].

ومن هذا الباب أن النبي ﷺ كان يقول في خطبته: «**من يطع الله ورسوله فقد رشد، ومن يعصهما فإنه لا يضر إلا نفسه ولن يضر الله شيئًا**»[١]. وقال: «**لا تقولوا: ما شاء الله وشاء محمد، ولكن قولوا: ما**

(١) أخرجه أبو داود (١٠٩٧) و(٢١١٩) من حديث عبد اللّه بن مسعود ﷺ. وقال النووي في «شرح صحيح مسلم» ١٦٠/٦: ثبت في سنن أبي داود بإسناد صحيح. وقال ابن تيمية: ثبت عن النبيّ ﷺ (جامع المسائل: ٢١٢/٨). والصواب أن الإسناد ضعيف لجهالة بعض رواته، وقد أشار إلى هذا ابن القيم في «تهذيب سنن أبي داود» ١٦٠/٦. وضعّفه الألباني في «خطبة الحاجة».

شاء الله ثم شاء محمد»[(١)]. ففي الطاعة قرن اسم الرسول باسمه بحرف «الواو»، وفي المشيئة أمر أن يجعل ذلك بحرف «ثم»، وذلك لأن طاعة الرسول طاعة لله، فمن يطع الرسول فقد أطاع الله، وطاعة الله طاعة للرسول. بخلاف المشيئة، فليست مشيئة أحد من العباد مشيئة لله، ولا مشيئة الله مستلزمة لمشيئة العباد، بل ما شاء الله كان وإن لم يشأ الناس، وما شاء الناس لم يكن إلا أن يشاء الله.

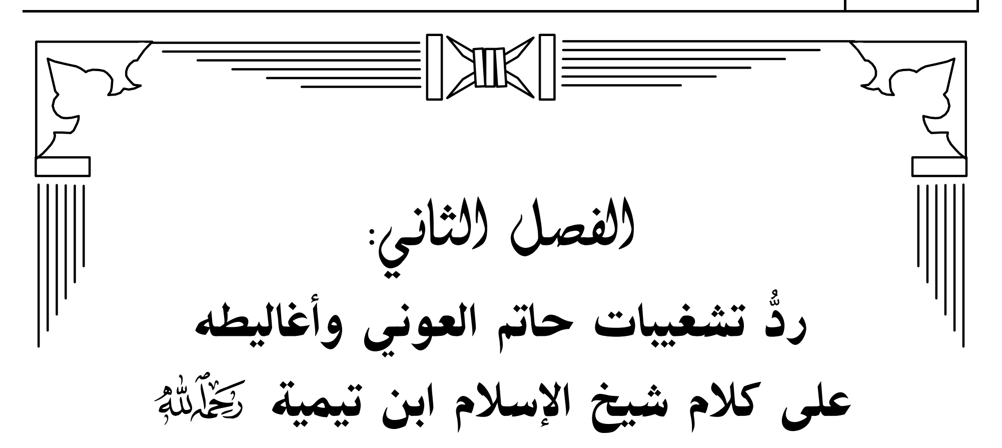
الأصل الثاني: حق الرسول ﷺ، فعلينا أن نؤمن به، ونطيعه، ونتبعه، ونرضيه، ونحبه، ونسلم لحكمه، وأمثال ذلك، قال تعالى: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠]، وقال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ إِن كَانُوا۟ مُؤْمِنِينَ ﴿٦٢﴾﴾ [التوبة]، وقال تعالى: ﴿قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَٰلٌ ٱقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَٰرَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَجِهَادٍ فِى سَبِيلِهِۦ فَتَرَبَّصُوا۟ حَتَّىٰ يَأْتِىَ ٱللَّهُ بِأَمْرِهِۦ﴾ [التوبة: ٢٤]، وقال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾﴾ [النساء]، وقال تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [آل عمران: ٣١] وأمثال ذلك[(٢)].

❁ ❁ ❁

(١) أخرجه أحمد (٢٠٦٩٤)، والدارمي (٢٧٤١)، وابن ماجه (٢١١٨)، من حديث الطُّفيل ـ أخي عائشة لأمها ـ رضي الله عنهما. وهو حديث صحيح، وله شواهد عن عدد من الصحابة رضي الله عنهم.

(٢) وانظر: «اقتضاء الصراط المستقيم» ٢/٢٧٣، ٣٦٥، و«الجواب الصحيح» ٥/٣٠٧، و«النبوات» ١/٤١٠، و«جامع الرسائل» ١/٢٧٣، ٢/١١١، و«مجموع الفتاوى» ١/٦٤ ـ ٧٧، ٢١٢، ٣١٠، ٣/٢٧٢، ٣٤١ ـ ٣٤٤، ٣٩٧ ـ ٤٠٠، ٨/٣٣٧، ١٠/١٥٤، ٢٣٤، ١١/٩٨، ٥٢٣، ١٨/٣١٩، ٢٦/١٥٨ و«بيان تلبيس الجهمية» ٣/١٣٧ ـ ١٤٢، و«منهاج السنة» ٧/١٠١، و«الرد على الإخْنَائي» ٣٩٥، و«جامع المسائل» ٦/٢١، ٨/١٦٢ ـ ١٨٠، ٢٠١ ـ ٢١٧.

وقال في «الاستغاثة في الرد على البكري» ٤١٢: «**ولهذا ما بيَّنْتُ هذه المسألةَ قطُّ لمن يعرف أصل الدين إلَّا تفطَّنَ؛ وقال: هذا أصل دين الإسلام. وكان بعضُ الأكابر من الشيوخ العارفين من أصحابنا يقول: هذا أعظم ما بيَّنْتَه لنا. لعلمه بأنَّ هذا أصلُ الدين**».



الفصل الثاني:
ردُّ تشغيبات حاتم العوني وأغاليطه على كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ

❑ **مدخل:**

لقد وقفتُ على كلمة للدكتور حاتم بن عارف العوني[١] حول (تقسيم التوحيد الثلاثي عند ابن تيمية والتوحيد عند المتكلمين)، زعَمَ فيها أنَّ شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى وقع في الغلو والمبالغة في الفصل بين أقسام التوحيد الثلاثة، وأن من أسباب ذلك فيما زعم: «هو أنه نسب إلى المتكلمين أنهم ما عرفوا من التوحيد إلا ما عرفه المشركون، وهو توحيد الربوبية، وله عبارات في ذلك صريحة واضحة».

ثم ذكر قول شيخ الإسلام ـ وقد نقلتُه آنفًا من «التدمرية» ـ: «وليس المراد «بالإله» هو القادر على الاختراع، كما ظنَّه من ظنَّه من أئمة المتكلمين، حيث ظن أن الإلهية هي القدرة على الاختراع، وأن من أقرَّ بأن الله هو القادر على الاختراع دون غيره فقد شهد أنه لا إلٰه إلا هو، فإن المشركين كانوا يقرُّون بهذا وهم مشركون كما تقدم بيانه».

وذكر ـ أيضًا ـ قول ابن تيمية: «فكان الكفار يقرون بتوحيد الربوبية،

(١) وهو عضو هيئة التدريس في قسم الكتاب والسنة، كلية الدعوة وأصول الدين، بجامعة أم القرى في مكة المكرمة.

وهو نهاية ما يثبته هؤلاء المتكلمون؛ إذا سلموا من البدع فيه»[١].

وعقَّب عليه بقوله: «من الضروري أن أبيِّن خطأ ابن تيمية فيما نسبه إلى المتكلمين، وهذا من باب إنصاف علماء المسلمين، لا ننسى أن المتكلمين هم عامة مفسري القرآن وشراح السنة، من الأشاعرة والماتريدية وحتى المعتزلة».

ثم قال العونيُّ: «إن بعض المتعصبين لابن تيمية من (السلفية المعاصرة) ألفوا عددًا من الرسائل يثبتون فيها عكس ما يقوله ابن تيمية، من تلك الرسائل: توحيد الألوهية عند علماء الشافعية، ... عند علماء الحنفية، ... عند علماء المالكية، ويقولون عن أئمة المتكلمين: إنهم كانوا يقرون بتوحيد الألوهية. فإما كلام ابن تيمية صحيح أو كلام هؤلاء صحيح!».

ثم ذكر العوني نماذج من كلام المتكلمين في تقرير توحيد العبادة، فذكر نقولات عن الفخر الرازي في تفسيره، وعن أبي منصور الماتريدي في تفسيره أيضًا، وعن الراغب الأصبهاني، والبيضاوي، والسيوطي، وغيرهم، كلها تفيد بأنهم فسَّروا لا إلٰه إلا الله بأنه لا معبود بحقٍّ إلا الله، وأن الإلهية معناها إخلاص العبادة لله تعالى. وبنى على هذا أن القول بأن المتكلمين لم يعرفوا توحيد العبادة غير صحيح، وأن المشكلة في أن ابن تيمية: «لديه مشكلة مع المتكلمين، ومبالغةٌ وحِدَّةٌ في الصراع»، هكذا قال، ثم دعا إلى (الموضوعية) حتى لا: «يغرَّنا كلام ابن تيمية فننسب للمتكلمين خلاف ما يقولون»![٢]

فجملة التشغيبات التي أوردها العوني في كلامه هذا:

---

(١) «التسعينيَّة» ٣/٧٩٩.

(٢) كلام العوني من سلسلة مرئية له منشورة في قناته على منصة (YouTube)، بعنوان: «مجالس في تحرير مفهوم العبادة»، مسجلة بتاريخ ٨ جمادى الأولى ١٤٣٩، وما بعده.

الأول: ادعاؤه خطأ ابن تيمية في وصفه المتكلمين بعدم معرفة التوحيد تعصبًا منه، ومجانبة للإنصاف.

الثاني: أن الباحثين المعاصرين ناقضوا ابن تيمية، ونقضوا كلامه؛ فأثبتوا توحيد العبادة في كلام فقهاء الحنفية والمالكية والشافعية.

الثالث: أن المتكلمين ـ من الأشاعرة والماتريدية وحتى المعتزلة ـ هم عامة مفسري القرآن وشراح السنة، وقد جنى عليهم ابن تيمية، ووصفهم بعدم معرفة التوحيد، فمن حقِّهم علينا إنصافُهم، والدفاعُ عنهم.

وهذه التشغيبات الثلاثة سآتي عليها بالردِّ والنقضِ في ثلاثة مباحث مفردة، وذلك نظرًا لأهميتها وطولها، وقبل الشروع فيها أُنبِّه على ثلاثة أمور كليَّة:

أولاً: أن كلام ابن تيمية في حق المتكلمين إنما هو في مباحث الاعتقاد، وأصول الدين، وأعلى تلك الأصول وأغلاها: معرفة التوحيد الذي بعث الله تعالى به رُسُله، وأنزل لأجله كتبه، وهو غاية الخلق والتكليف؛ فبيَّن ابن تيمية ـ في هذا المقام ـ أن المتكلمين لم يعرفوا حقيقة ما جاء به الرسول ﷺ في تقرير التوحيد لله تعالى تأصيلاً وتقعيدًا، فإنهم جعلوا مدار كلامهم في أصول الاعتقاد والديانة في تقرير الربوبية بالأساليب الكلامية، وزعموا أن هذا هو الأصل الأعظم الذي كُلِّف به العباد، لهذا قالوا بوجوب الاستدلال والنظر على طريقة المتكلمين، واختلفوا في صحة إيمان من لم يسلك طريقتهم الكلامية في الإيمان، وهي متعلقة بتقرير الربوبية لا غير.

إن كلام ابن تيمية صريح في هذا، فقد قال في «**التدمرية**» ـ كما نقلناه عنه آنفًا ـ: «فإن عامة المتكلمين الذين يقررون التوحيد **في كتب الكلام والنظر** غايتهم أن يجعلوا التوحيد ثلاثة أنواع».

وقال في موضع آخر: «والإلهية المذكورة في كتاب الله هي العبادة والتألُّه، ومن لوازم ذلك أن يكون هو الرب الخالق. وأما ما يظنه طوائف من أهل الكلام أن الألوهية هي نفس الربوبية، وأن ما ذكر في القرآن من

نفي إلٰه آخرَ، والأمثال المضروبة البينة؛ فالمقصود به نفي ربٍّ يشركه في خلق العالم، **كما هو عادتهم في كتب الكلام** ـ فهذا قصور وتقصير منهم في فهم القرآن، وما فيه من الحجج والأمثال، أُتوا فيه من جهة أن مبلغ علمهم هو ما سلكوه من الطريقة الكلامية، فاعتقدوا أن المقصودين واحد، وليس كذلك، بل القرآن ينفي أن يعبد غير الله، أو أن يتخذه إلهًا فيحبه ويخضع له محبةَ الإله وخضوعه، كما بيَّنتْ ذلك عامةُ آيات القرآن، . . . »[1].

إذن؛ إخباره عنهم مقيَّدٌ بهذا القَيْد: «**يقررون التوحيد في كتب الكلام والنظر**»، «**كما هو عادتهم في كتب الكلام**»؛ تأكيدًا على أنه في صدد البحث الاعتقادي الكلامي مع المتكلمين، وليس في صدد البحث معهم في أحكام الشريعة العملية، ولكل مقام مقال.

ثانيًا: لهذا فإن النقولات التي نقلها العوني عن «المتكلمين» في تقرير توحيد الإلهية والعبادة؛ إنما هي من كتبهم في التفسير أو شرح الأحاديث، لا من كتبهم في الاعتقاد وأصول الدين. ولا شكَّ أن المتكلمين إذا جاؤوا إلى مفصَّل أحكام الشريعة العمليَّة، وتكلموا في معاني الآيات والأحاديث، يقررون توحيد الله تعالى في العبادة. فليس هذا موضع الخلاف معهم، ولو أنهم لم يقرُّوا بتوحيد العبادة لما كانوا مسلمين أصلاً، لكن الخلاف معهم في طريقة تقريره وارتباطه بأصل الاعتقاد والدين[2].

ثالثًا: يتبيَّن منهج المتكلمين من تصريحهم بجعل توحيد الطلب والقصد والتوجه والطاعة ـ وهو توحيد الألوهية ـ فرعًا لتوحيد الربوبية، وهو المعرفة والتصديق ـ كما سنذكره عن الشهرستانيِّ وغيره؛ فنحن نتحدَّى العونيَّ أن يُخرج لنا من كتب «المتكلمين» في (الأصول) وفي (علم الكلام) تقرير توحيد الألوهية والعبادة، وربط ذلك بمقاصد القرآن ودعوة الرسل

(١) «جامع الرسائل» ٢/٢٠٠.

(٢) لهذا ينبغي عدم الاغترار بكلامهم في كتب الشريعة، لأنه مؤسس على أصولهم المقررة في كتبهم الكلامية.

عليهم الصَّلاة والسَّلام في تعريف العباد بربِّ العباد وأسمائه وصفاته وما يجب عليهم في حقِّه من العبادة التي هي غاية الخلق. لا سبيل له إلى ذلك أبدًا، لهذا رأيناه هنا يفزع إلى نصوصهم ـ التي جمعها الباحثون الذين أشار إليهم ـ من كتبهم في اللغة والتفسير وشرح الأحاديث وأحكام الشريعة التفصيلية.

ومن نافلة القول أنني أطلق القول بوصفهم بـ: «المتكلمين» بناء على ما ادَّعاه العوني، وإلا فإنه استكثر من الأسماء فذكر السيوطي وابن حجر الهيتمي والخطيب الشربيني والقرطبي المفسِّر والقرافي والحطَّاب، ووصفهم جميعًا بـ: «المتكلمين»، وهذا غير صحيح، فهؤلاء من علماء الشريعة، بذلوا أعمارهم في خدمة علوم القرآن والسنة والفقه واللغة والتاريخ، ولم يكونوا من زمرة المتكلمين أبدًا، **لكنَّهم تأثروا بهم بحكم البيئة المدرسيَّة**، فوافقوهم في مسائلَ، وخالفوهم في أخرى(١)، وقد عُرف بعضهم بالتحذير من المتكلمين وعلومهم صراحةً، منهم السيوطي في كتابه: «صون المنطق والكلام عن فنِّ المنطق والكلام»، وذكر فيه فصلاً في تحريم الإمام الشافعيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ النظرَ في علم الكلام! وسيأتي الكلام في هذا على وجه التفصيل في الفصل الثاني، المبحث الثالث: بطلان وصف علماء الشريعة بالمتكلمين.



(١) ووقعوا في الاضطراب والتناقض بقَدْر تأثرهم بتقريرات المتكلمين؛ فكانوا بين داعيَيْن: داعي الشريعة، وداعي الكلام.

المبحث الأول:

حقيقة التوحيد عند عامَّة المتكلمين وموقفهم من شرك العبادة

❑ مدخل:

بحث الفيلسوف اليونانيُّ أرسطوطاليس (ت: ٣٢٢ ق م) في عالم الشهادة فوجد أن كلَّ ما فيه تدركه الحواسُّ، ويميزه العقلُ، ويخضع للقياس والتجربة، ثم انتقل للبحث في عالم الغيب، أو كما يُسمونه: «ما وراء الطبيعة» أو: «الفلسفة الأولى»، أو: «العلم الإلهي»، فقَصَرَ عنه حِسُّه، وحار فيه عقلُه، ولم تكن عنده هداية من الوحي والنبوة؛ فحكم بأنَّ الخالق الأعظم ـ أو كما سمَّاه: «العلَّة الأولى» أو: «المحرك الأول» ـ لا بدَّ أن يكون مخالفًا لهذا الوجود من كل وجه، وظنَّ أن من ضروريات ذلك نفي الصفات عنه بإطلاقٍ(١).

كان ذلك مبلغ علم أرسطو ـ ومن وافقه من الفلاسفة المتقدمين ـ بربِّ العالمين، ثم تبعهم فيه الفلاسفةُ الإسلاميون، واعتقدوا أن هذا العلم الأرسطيّ الفلسفيّ ـ الذي هو ثمرة الجهل والحيرة وحرمان هداية الوحي ـ قاعدة كلية، وضرورة عقلية، لا بدَّ من الحكم بها على نصوص القرآن والسنة، وصار غاية مقصودهم في الكلام عن الله تعالى في أمرين كليَّين، **الأول**: إثبات توحيد الذات. **والثاني**: نفي الصفات عنه.

---

(١) هذه المباحث في كتاب أرسطو: «مقالة ما بعد الطبيعة»، وتجد تفصيل هذه الخلاصة التي أوردتُها أعلاه بنصوص أرسطو الأصلية عند ماجد فخري في: «أرسطو المعلم الأول» أقسام العلوم الفلسفية: ٢١، مبادئ ما بعد الطبيعة أو الإلهيات: ٧٥ ـ ١٠٢، وعند يوسف كرم في «تاريخ الفلسفة اليونانية» ٢١٨ ـ ٢٣٨. وراجع مقدمتي لكتاب «التقريب لحد المنطق» لابن حزم ٢٢٩؛ فقد ورَّطه اعتقادُه بأن تقريرات أرسطو ضرورات عقليَّة مسلَّمة إلى إنكار الصفات الإلهية، وإرجاعها إلى معنى الذات.

لقد لخَّص المتكلِّم الأشعريُّ الآمديُّ (ت: ٦٣١) هذه القصة، فقال: «مما ذهب إليه المعلِّم الأوَّل[١]، ومن تابعه من الحكماء المتقدمين، وقفا أَثره من فلاسفة الإسلاميين: أن الباري تعالى واحد من كل جهة، وأنه لا يلحقه الانقسام والكم بوجه ما، وأنه ليس لذاته مبادئ يكون عنها، ولا صفة زائدة عليها»[٢].

إذن؛ منهج الاعتقاد في ذات الله وصفاته ورثه الفلاسفةُ الإسلاميون من الحكماء والفلاسفة المتقدمين، ثم تبعهم في ذلك المتكلمون، لكنهم لم يكونوا على درجةٍ واحدةٍ في الوراثة والتأثُّر؛ فمنهم من سار على نهجهم حذو القذَّة بالقذَّة مثل جهم بن صفوان (ت: ١٢٨) وأتباعه، الذين اشتهروا بالغلو في نفي الصفات الإلهية، حتَّى قال فيهم الإمام عبد الله بن المبارك (ت: ١٩٠) رحمه الله تعالى: «إنا نستجِيزُ أن نحكي كلامَ اليهودِ والنصارى، ولا نَستجِيزُ أن نحكي كلامَ الجهمية»، وقال له رجلٌ: يا أبا عبد الرحمٰن، قد خِفت اللهَ ﷻ من كثرة ما أدعو على الجهمية، فقال له: «لا تخف؛ فإنهم يزعمون أن إلهك الذي في السماءِ ليس بشيءٍ»[٣]. وقال الإمام حماد بن زيد (ت: ١٧٩) رحمه الله تعالى: «إنما يُحاولون أن يقولوا: ليس في السماءِ شيء»[٤].

ثم إن المعتزلة خفَّفوا هذا الغلوَّ درجةً فأثبتوا بعض أحكام الصفات

---

(١) هو عندهم: أرسطوطاليس.

(٢) «غاية المرام في علم الكلام» ٣٩٢. وذكر الشهرستاني في «الملل والنحل» ٤٦/١ أن مقالة واصل بن عطاء بنفي صفات الباري تعالى: «كانت في بدئها غير نضيجة... وإنما شرعت أصحابُه فيها بعدَ مطالعة كتب الفلاسفة»، ثم قال: «وكان السلف يخالفهم في ذلك إذ وجدوا الصفات مذكورة في الكتاب والسنة». والحقيقة أن ردَّ الشهرستانيِّ ـ هذا ـ يلزمه هو وأصحابَه الأشاعرةَ أيضًا.

(٣) أخرج القولين عنه: عبد الله بن أحمد في «كتاب السنة» (٢٣) و(١٨) (٢٤). وانظر: «الإبانة الكبرى» لابن بطة (٢٣٩٧)، و«بيان تلبيس الجهمية» ٢٠١/١.

(٤) أخرجه عبد الله بن أحمد في «كتاب السنة» (٤١). قال الذهبي في «العلو» (٣٢٤): «هذا إسناد كالشمس وضوحًا، وكالأسطوانة ثبوتًا عن سيِّد أهل البصرة».

ونفوا حقيقتها، فقالوا: عالمٌ بلا علم، وقادرٌ بلا قدرةٍ، وحيٌّ بلا حياةٍ[١].
وجاء من بعدهم الأشاعرة فأثبتوا عددًا من الصفات وأحكامها ـ كالحياة والعلم والسمع والبصر والإرادة والقدرة والكلام النفسيِّ ـ، وكان إثباتهم لها بحكم الضرورة العقلية، لإدراكهم بأنه ليس وراء نفي هذه الصفات ـ أيضًا ـ إلَّا الإلحادُ المحْضُ؛ لهذا لم ينقض الأشاعرةُ القاعدةَ الأرسطية الفلسفية في الاعتقاد في الخالق نقضًا كليًا، بل حكَّموها على سائر الصفات الإلهية الواردة في القرآن والسنة، فخاضوا فيها بالتأويل والتحريف، لأنَّ إثباتها ـ كما وردتْ ـ يُخالف ضرورة العقل. هكذا زعموا، والحقيقة أن إثباتها يخالف **القاعدة الأرسطية في أن أصل الاعتقاد في الخالق يجب أن يكون بالنفي المطلق، حتى يكون مخالفًا لعالم الشهادة من كلِّ وجهٍ.**

هذه المسألة خارجة عن موضوع هذا البحث، لكن هذه الخلاصة المركَّزة عنها مقدمة ضرورية لفهم منهج الأشاعرة في الكلام على «التوحيد»، فإنَّه قائم في حقيقته على المنهج الفلسفي الذي يجعل غاية الكلام في توحيد الله تعالى في ذاته وأفعاله وصفاته، أساسه النفيُ المفصَّل لا الإثباتُ.

لهذا اقتصر الأشاعرة على هذا القدر، وفسَّروا به التوحيد، وظنُّوا أن هذا «التوحيد» هو المراد من الخطاب القرآنيِّ، وهو الذي بعث به محمد ﷺ معلِّمًا وداعيًا، ومبيِّنًا لحججه وبراهينه.

لقد أسس المنهج الفلسفي والكلامي لمذهب جديد في تفسير «التوحيد»، وسلك فيه مسلكًا خارجًا عن سبيل السلف الصالح ومن تبعهم من أهل السنة والجماعة. هذا التمايز بين الفريقين أشار إليه إمام الشافعية في زمانه شيخ الإسلام أبو العباس أحمدُ بن عمر بن سُريجٍ البغداديُّ (ت: ٣٠٦)[٢] بكلمةٍ جامعةٍ، فقال: «توحيد أهل العلم وجماعةِ المسلمين: أشهد

---

(١) انظر تفصيل مذهبهم في: «شرح الأصول الخمسة» للقاضي عبد الجبار المعتزلي (ت: ٤١٥)، ١٨٢.

(٢) ترجمته ومصادرها في «سير أعلام النبلاء» ١٤/٢٠١ (١١٤).

أن لا إلٰه إلا الله وأشهد أن محمدًا رسول الله، وتوحيد أهل الباطل من المسلمين: الخوضُ في الأَعراض والأجسام؛ وإنما بُعِثَ النبيُّ ﷺ بإنكار ذلك»[١].

وبنحو كلمة الإمام ابن سريج ـ هذه ـ كان أئمة العلم من المتقدِّمين يشيرون إلى ذلك التمايز والاختلاف بين الفريقين إشارةً مجملةً، اكتفاءً بالحقِّ الظاهر في زمانهم، وتجنبًا للتوسع في ميدان الشبهات والأباطيل، ولو على سبيل المجادلة والردِّ، لهذا جاءت ردودهم الأولى على أهل البدع مقتصرةً على أدلة القرآن والسنة وآثار السلف الصالح، وعلى الحجج القرآنية والفطرية والعقلية الظاهرة الجلية، دون التعمُّق في الطرق الكلامية.

جاء ابن تيمية في عصرٍ ظهرت فيه البدع، وكثرت الشبهات، وقويت شوكة أهل الإلحاد والفلسفة والباطنية والرافضة، وصارت عقائد الأشعرية هي العقيدة المدرسيَّة لعامة المسلمين في مدارسهم ومساجدهم، وسنذكر ـ لاحقًا ـ طرفًا من تلك الأحوال. **والمقصود هنا**: أن ابن تيمية قد أدرك أنه لا يمكن مواجهة هذا التيار الجارف من البدع والانحرافات الاعتقادية والعلمية إلا بخوض غمار المواجهة الشاملة، وإن اقتضت التطرُّقَ إلى تفاصيل مقالات الفلاسفة والمتكلمين، والكرَّ عليهم بأسلحتهم وأدواتهم. لهذا جاءت ردود ابن تيمية على المتكلمين نافذة إلى أعماق أصولهم وقواعدهم، كاشفة عن حقيقة اصطلاحاتهم ومقاصدهم، مع التفسير والتعليل، والبسط والتفصيل.

لقد كان هذا المسلك غير مألوفٍ عند أهل التوحيد والسنة، لهذا لم يستحسنه بعض معاصريه منهم، كما أخبر بذلك العلامة عماد الدين

---

(١) أخرجه الهرويُّ في «ذم الكلام» (١٢٦٠)، والتيميُّ في «الحجة في بيان المحجة» ١/١٠٧.

ومن نماذج «توحيد أهل الباطل من المسلمين» قول الشهرستاني في «نِهاية الإقْدام» ٤٣٨: «وأول أمرٍ يتوجَّه منه تعالى على عباده فإنما يتوجَّه أولاً على رسوله بالدعوة إلى التوحيد؛ بأنه لا إلٰه غيره، أي: لا خالقَ، ولا آمر غيره على عباده».

أحمد بن إبراهيم الواسطيُّ، المعروف بابن شيخ الحَزَّامِيِّين (ت: ٧١١)، فقال: «وطوائِفُ من أئمَّةِ أهلِ الحديث وحُفَّاظِهم وفُقهائِهم: كانوا يحبُّون الشَّيخَ ويعظِّمُونَه، ولم يكونُوا يحبُّون له التَّوغُّلَ مع أهلِ الكلام ولا الفَلاسِفَةِ، كما هو طريقُ أئِمَّة أهلِ الحديث المتقدِّمين، كالشَّافعيِّ وأحمدَ وإسحاقَ وأبي عُبيدٍ ونحوهِم»[١].

أما شيخ الإسلام ابن تيمية فقد كانت له رؤية حكيمة لمستجدات زمانهم وأحوال أهله، هي أعظم نفعًا وأبقى أثرًا من موقفهم الإجماليِّ، فالأمر عنده ليس من الشغف العلمي، أو الترف الفكري، أو حبِّ الدخول في خلافات وخصومات، بل قيامٌ بواجبٍ عظيمٍ، وجهادٍ كبيرٍ، يراه فرضَ عينٍ عليه، ويرى أن ترك ميدان الردِّ على الملاحدة والزنادقة والباطنية والفلاسفة والمعتزلة للأشاعرة؛ لم يجلب على الأمَّة إلا مزيدًا من الشرِّ والفساد الاعتقادي والعلمي، فأصول الأشاعرة ومقولاتهم إنما هي متفرعة عن أصول الفلاسفة والجهمية ومقولاتهم، فيصدق على حالهم قول أبي نُوَاس:

دَعْ عنك لَوْمي فإنَّ اللومَ إغراءُ وداوِني بالتي كانَت هي الداءُ[٢]

هذا ما أفصح عنه شيخ الإسلام عندما التمس منه تلميذه أبو حفص عمرُ بن عليٍّ البغداديُّ الأزجيُّ البزَّارُ (ت: ٧٤٩) «تأليفَ نصٍّ في الفقه يجمع اختياراته وترجيحاته؛ ليكون عمدة في الإفتاء»؛ قال البزَّار: «فقال لي ما معناه: الفروع أمرها قريبٌ، فإذا قلَّد المسلمُ فيها أحدَ العلماء المقلَّدين جاز له العمل بقوله، ما لم يتيقن خطأه. وأمّا الأصول فإني رأيت أهل البدع والضلالات والأهواء، كالمتفلسفة والباطنية والملاحدة، والقائلين بوحدة الوجود، والدهرية، والقدرية، والنُّصيرية، والجهمية، والحلولية، والمعطلة، والمجسِّمة، والمشبِّهة، والراوندية، والكُلَّابية، والسالمية، وغيرهم من أهل البدع قد تجاذبوا فيها بأزمّة الضلال، وبان لي أنَّ كثيرًا

(١) «ذيل طبقات الحنابلة» ٤/٥٠٥.
(٢) «ديوان أبي نُوَاس الحسن بن هانئ الحكمي» ٣/٢.

منهم إنما قَصَد إبطال الشريعة المقدَّسة المحمدية، الظاهرة على كل دين، العلية، **وأن جمهورهم أوقع الناس في التشكيك في أصول دينهم**، ولهذا قلَّ أن سمعت أو رأيت معرضًا عن الكتاب والسنة، مقبلاً على مقالاتهم، إلا وقد تزندق أو صار على غير يقين في دينه أو اعتقاده. فلما رأيت الأمر على ذلك، بان لي أنه يجب على كلٍّ من يقدر على دفع شُبَهِهم وأباطيلهم وقطع حُجّتهم وأضاليلهم، أن يبذل جهده ليكشف رذائلهم، ويزيف دلائلهم، ذبًّا عن الملَّة الحنيفية، والسنة الصحيحة الجلية. ولا واللهِ ما رأيتُ فيهم أحدًا ممن صنَّف في هذا الشأن[1]، وادَّعى علوَّ المقام؛ إلا وقد ساعد بمضمون كلامه في هدم قواعد دين الإسلام. وسبب ذلك إعراضه عن الحق الواضح المبين، وعمَّا جاءت به الرسل الكرام عن رب العالمين، واتباعه طرق الفلسفة في الاصطلاحات التي سمَّوها بزعمهم حِكْمِيَّات وعقليَّات، وإنما هي جهالات وضلالات، وكونه التزمها معرضًا عن غيرها أصلاً ورأسًا، فغلبت عليه حتى غطَّت على عقله السليم، فتخبَّط حتى خَبَط فيها خَبْطَ عشواء، ولم يفرِّق بين الحق والباطل، وإلا فالله أعظم لطفًا بعباده من أَلَّا يجعل لهم عقلاً يقبل الحقَّ ويثبته، ويبطل الباطلَ وينفيه، لكن عدم التوفيق وغلبة الهوى أوقع من أوقع في الضلال. وقد جعل الله تعالى العقل السليم من الشوائب ميزانًا يزن به العبد الواردات، فيفرق به بين ما هو من قبيل الحق، وما هو من قبيل الباطل، ولم يبعث الله الرسل إلا إلى ذوي العقل، ولم يقع التكليف إلا مع وجوده، فكيف يقال إنه مخالف لبعض ما جاءت به الرسل الكرام عن الله تعالى؟ هذا باطل قطعًا، يشهد له كل عقل سليم، لكن: ﴿وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورًا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ﴾ [النور: ٤٠].

قال الشيخ الإمام قدَّس الله روحه: **فهذا ونحوه هو الذي أوجب أنّي صرفت جُلَّ همي إلى الأصول، وألزمني أن أوردت مقالاتهم وأجبت عنها بما أنعم الله تعالى به من الأجوبة النقلية والعقلية**»[2].

---

(١) يقصد بهذا: الأشاعرة.

(٢) «الأعلامُ العليَّةُ في مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية» ٧٥٤ ـ ٧٥٦.

إذا عُلم هذا؛ فإن من السَّطحية والسَّذاجة ـ أو من المكر والخبث ـ أن يقتبس طالب علم كلمة من كتب المتكلمين تناقض في ظاهرها ما نسبه ابن تيمية إليهم، فيفرح بها هذا المتعالمُ، ويتهم ابن تيمية بالغلط عليهم، وعدم إنصافهم. من أمثلة ذلك: أن يجد كلمة للفخر الرازي يقول فيها: «الإله هو المعبود»، فينتفخ هذا المتعالم، ويصيح: «انظروا! هذا برهان كذب ابن تيمية وبطلان اتهامه للمتكلمين بأنهم لم يعرفوا معنى الإله». وسرعان ما تتلاشى فرحة هذا المتهور الجاهل حين يقال له: لكن الرازي ينكر في مواضع أخرى تفسير (الإله) بالمعبود ـ كما سيأتي[1] ـ.

إذن؛ لا يُعرف صحة كلام ابن تيمية، وصواب حكمه على المتكلمين بالجهل بحقيقة التوحيد، وغلط العوني في تشغيباته وشبهاته؛ إلا بالاطلاع المفصَّل على مفهوم التوحيد عند المتكلمين من مصادرهم الأصلية، وهذا ما سأتطرق إلى جانبٍ منه في المطالب التالية:



المطلب الأول:
كلام بعض أئمة المتكلمين في تفسير التوحيد:

وهذه نماذج من كلام أئمة الماتريدية والأشاعرة في تعريف التوحيد:

قال أبو منصور الماتريديُّ (ت: ٣٣٣) في كتاب «التوحيد»: «وإذا ثبت القول بوحدانية الله تعالى والألوهية له ـ لا على جهة وحدانية العدد، إذ كل واحد في العدد له نصف وأجزاء ـ لزم القول بتعاليه عن الأشباه والأضداد؛ إذ في إثبات الضد نفيُ إلهيته، وفي التشابه نفيُ وحدانيته؛ إذ الخَلْق كلهم تحت اسم الأشكال والأضداد، وهما عَلَما احتمال الفناء والعدم ونفي التوحيد عن الخلق. والله واحد لا شبيه له، دائم قائم لا ضدَّ

(١) صفحة: ٩٠.

له، ولا نِدَّ»[١].

قال أبو المعالي الجويني (ت: ٤٧٨): «باب: العلم بالوحدانية»، ثم قال تحت هذا العنوان: «الباري ﷻ واحد، والواحد في اصطلاح الأصوليين الشيء الذي لا ينقسم، ولو قيل الواحد هو الشيء لوقع الاكتفاء بذلك. والرب ﷻ موجود فرد، متقدس عن قبول التبعيض والانقسام. وقد يراد بتسميته واحدًا أنه لا مثل له ولا نظير. ويترتب على اعتقاد حقيقة الوحدانية: إيضاح الدليل على أن الإله ليس بمؤلف؛ إذ لو كان كذلك، تعالى الله عنه وتقدس، لكان كل بعض قائمًا بنفسه عالمًا حيًّا قادرًا، وذلك تصريح بإثبات إلهين» إلى أن قال: «فالمقصود من عقد هذا الباب إيضاح الدليل على أن (الإله) واحد ويستحيل تقدير إلهين»[٢].

قال الشهرستاني (ت: ٥٤٨): «قال أصحابنا: الواحد هو الشيء الذي لا يصحُّ انقسامه؛ إذ لا تقبل ذاته القسمة بوجه ولا تقبل الشركة بوجه، فالباري تعالى واحدٌ في ذاته لا قسم له، وواحدٌ في صفاته لا شبيه له، وواحدٌ في أفعاله لا شريك له»[٣].

وقال السنوسي (ت: ٨٩٥): «اعلم أن المراد من كونه جلَّ وعلا واحدًا نفي قبوله الانقسام، ونفي نظير له تعالى في الألوهية، وحاصله نفي الكمية المتصلة، والكمية المنفصلة، وفي معنى نفي نظير له تعالى في الألوهية نفي شريك معه في جميع الممكنات، فلا مؤثر في جميعها سواه، فهو الواحد في ذاته، أي غير مؤلف من جزأين فأكثر، والواحد في صفاته فلا مثل له ولا نظير، والواحد في أفعاله فلا شريك له فيها، ولا ضد، ولا وزير»[٤].

❁ ❁ ❁

(١) «كتاب التوحيد» ٢٣ طبعة خليف، ٨٩ طبعة اسطنبول.
(٢) «الإرشاد إلى قواطع الأدلة» ٥٥.
(٣) «نهاية الإقدام» ٨٥.
(٤) «شرح العقيدة الكبرى» ٣٠٤.

المطلب الثاني:
توحيد العبادة عند المتكلمين من فروع الشريعة العملية لا من أصول الدين الاعتقادية:

هكذا نرى أن أئمة الأشاعرة أطبقوا على تعريف «التوحيد» بتوحيد الله تعالى في ذاته وأفعاله وصفاته؛ فكان من لوازم هذا أن خرج المفهوم الأصلي للتوحيد ـ وهو توحيد الله تعالى في العبادة والقصد والتوجه ـ من مسمَّى هذا التوحيد الكلامي. وقد التزم المتكلمون هذا اللازم فجعلوا توحيد العبادة من أحكام الشريعة العملية الفرعية، كما قال الشهرستانيُّ (ت: ٥٤٨): «من المعلوم أن الدِّين إذا كان منقسمًا إلى معرفة وطاعة، والمعرفة أصل والطاعة فرع، فمن تكلَّم في المعرفة والتوحيد كان أصوليًّا، ومن تكلم في الطاعة والشريعة كان فروعيًّا، فالأصول هو موضوع علم الكلام، والفروع هو موضوع علم الفقه»[١].

وإذا كانت العبادة من أحكام الشريعة العملية؛ فمن البديهي ـ عندهم ـ أن وجوبها لله تعالى واضطرار العباد إليها في حقِّ ربِّهم لا يعرف بالعقل والفطرة، بل هي أمر شرعيٌّ محضٌ، كما قال الرازي: «إنَّ العقلَ لا يدلُّ على حصول الاستحقاق؛ لأنه لا يتفاوت حال المعبود بسبب هذه العبادة، وهي شاقَّة على العابد؛ فوجب ألَّا يحكم العقل بوجوبه»[٢].

لعلنا نستطيع توضيح هذه المسألة بمثال تطبيقي من كلام أحد أئمة الأشاعرة المتأخرين وهو: محمد بن يوسف السَّنوسيُّ التِّلمساني (ت: ٨٩٥)، فقد قال ـ في تعليل الحكم بالشرك على صرف العبادة لغير الله تعالى ـ: «وعبادته جل وعلا وخدمته ومعصيته ـ تبارك وتعالى ـ إنما هي

---

(١) «الملل والنحل» ١/٤١.

(٢) «المطالب العالية» ٩/٢٨٥، وسننقل ـ لاحقًا ـ كلامه بتمامه.

أفعال من أفعاله المخترعة له في ذوات عبيده، وليس له حاجة في طاعتها ولا غرض، ولا ينال من إيجادها كمالاً، كما لا ينال من خلقه لأضدادها نقصًا. ثم رتَّب ﷻ عليها ما شاء من ثواب وعقاب فضلاً وعدلاً لا لقضاء حق في الثواب، ولا لإشفاء غيظ في العقاب»، ثم قال: «فلزم من هذا كله عجز العقول عن إدراك أحكامه الشرعية من جهة فكرتها وقياساتها؛ إذ لا مثل له تبارك وتعالى، لا شاهدًا ولا غائبًا يقاس عليه، وإنما تدرك أمارات الثواب والعقاب وما يباح وما لا يباح وحقائق ذلك، وكيفياته وأوقاته من جهة المولى تبارك وتعالى فقط، من بعثه من رسله الكرام الذين أيدهم بأدلة صدقهم في كل ما يبلغون عنه، وعصمهم بفضله في جميع أقوالهم وأفعالهم واعتقاداتهم من كل ما يَنهى عنه ﷻ نهيَ تحريمٍ أو كراهةٍ»[1].

هذا كلام السنوسي، وهو واضح في نفي تعلق العبادة بالله تعالى وأسمائه وصفاته، إنما هي ـ عنده ـ أمر شرعيٌّ، لا مدخل فيها للحكمة والتعليل، ثم إنه خرَّج فعل المكلَّف للعبادة على عقيدته الجبرية، وجعل ترتيب الثواب والعقاب عليها بلا حكمة ولا معنى سوى الإرادة المحضة لله ﷻ.

❁ ❁ ❁

المطلب الثالث: تفسيرهم الإلهية بالربوبية:

إذا كان مدار الكلام في التوحيد عند الأشاعرة على توحيد الذات والأفعال والصفات؛ فلا عجب أنهم فسَّروا الإلهية بالربوبية، وبهذا ـ أيضًا ـ فسَّروا شهادة التوحيد: لا إلٰه إلا الله.

قال الواحديُّ (ت: ٤٦٨): «وعند متكلِّمي أصحابنا: أنَّ الإله من له

---

(١) «شرح المقدمات» ٩٤ ـ ٩٨. ولكلامه تتمة ننقلها في التكفير بشرك العبادة.

الإلهية، والإلهية القدرة على اختراع الأعيان»[١].

وقال الغزالي (ت: ٥٠٥) ـ في تقرير الاعتقاد الصحيح على مذهبهم ـ: «إنَّ النُّطقَ بما تُعُبِّدوا به من قول: «لا إلٰه إلا الله محمد رسول الله» ليس له طائل ولا محصول؛ إن لم تتحقَّق الإحاطة بما تدور عليه هذه الشهادة من الأقطاب والأصول، وعَرَفُوا أنَّ كلمتي الشهادة على إيجازها تتضمن: إثبات ذات الإله، وإثبات صفاته، وإثبات أفعاله، وإثبات صدق الرسول ﷺ»[٢].

لقد كان هؤلاء العلماء يعرفون أن معنى «الإله» في اللغة والخطاب الشرعي هو «المعبود»، لكنهم فسروه بمعاني الربوبية لأن هذا هو الذي يوافق تفسيرهم التوحيدَ بتوحيد الربوبية، ويتَّسق معه، لهذا وجدنا السنوسي قد قال في «أم البراهين»: «معنى الألوهية: استغناء الإله عن كل ما سواه، وافتقار كل ما عداه إليه. فمعنى لا إلٰه إلا الله: لا مستغني عن كل ما سواه ومفتقر إليه كل ما عداه إلا الله تعالى».

ثم أطال في «شرح أم البراهين»[٣] البحث في دلالة كلمة التوحيد، وأورد وجوهًا واعتراضات كثيرة، ومعياره في ذلك ما هو متقرر عندهم من تفسير الإلهية بالربوبية، لهذا قال في تقرير الراجح عنده: «حقيقة الإله هو الواجب الوجود المستحقُّ للعبادة»، وقال: «فإذن لا يصح من هذه الأقسام كلها إلا أن يكون «إله» كليًا، بمعنى: المعبود بحقٍّ، والاسم المعظَّم علم للفرد الموجود منه، والمعنى على هذا: لا مستحقَّ للعبودية له موجود أو في الوجود إلا الفرد الذي هو خالق العالم جل وعلا. وإن شئت قلت في معنى «الإله» هو المستغني عن كل ما سواه، والمفتقر إليه كل ما عداه، وهو أظهر من المعنى الأول، وأقرب منه، وهو أصل له، لأنه لا يستحق أن يعبد ـ أي يذل له كل شيء ـ إلا من كان مستغنيًا عن كل ما سواه،

(١) «التفسير البسيط» ١/٤٥٣.
(٢) «قواعد العقائد» ١٤٤، وهو ـ أيضًا ـ في «إحياء علوم الدين» ١/١٠٥.
(٣) المتن والشرح كلاهما للسنوسي ٦٦ ـ ٧٤.

مفتقرًا إليه كل ما عداه، فظهر أن العبارة الثانية أحسن من الأولى». ثم إن السنوسيَّ تكلم في ثمرة الإقرار بشهادة التوحيد على هذا المعنى الذي قرره؛ فأرجعها إلى التسليم والافتقار.

قلتُ: أثبت السنوسيُّ أن معنى «الإله» هو المعبود، لكنه أرجع هذا المعنى إلى الربوبية، ولا شكَّ أن الله تعالى هو الإله الحقُّ المستحقُّ وحده للعبودية لتفرده بالربوبية وخصائصها وصفاتها، لكن لا يصح تفسير «الإله» بهذا القيد، لأن «الإله» في لسان العرب وخطاب الشارع هو «المعبود» مطلقًا، سواء كان متصفًا بصفات الربوبية أو غير متصف بها، أي سواء كان مستحقًّا للعبادة ـ وما ذلك إلا الله وحده لا شريك له ـ، أو غير مستحقٍّ للعبادة؛ كالأصنام والأوثان والأموات، التي اتخذها المشركون «آلهة» أي معبودات، فهي آلهة باطلة. والآيات الدالة على أن هذا التفصيل هو الموافق للغة العرب وخطاب الشارع الحكيم كثيرة جدًّا، منها:

١ ـ قول الحقِّ ﷻ: ﴿فَلَا تَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَـٰهًا ءَاخَرَ فَتَكُونَ مِنَ ٱلْمُعَذَّبِينَ ﴿٢١٣﴾﴾ [الشعراء]، وقوله سبحانه: ﴿وَلَا تَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَـٰهًا ءَاخَرَ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [القصص: ٨٨]، وقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَـٰهًا ءَاخَرَ﴾ [الفرقان: ٦٨].

٢ ـ وقوله سبحانه عن أصحاب الكهف: ﴿وَرَبَطْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ إِذْ قَامُوا۟ فَقَالُوا۟ رَبُّنَا رَبُّ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَن نَّدْعُوَا۟ مِن دُونِهِۦٓ إِلَـٰهًا ۖ لَّقَدْ قُلْنَآ إِذًا شَطَطًا ﴿١٤﴾ هَـٰٓؤُلَآءِ قَوْمُنَا ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً ۖ لَّوْلَا يَأْتُونَ عَلَيْهِم بِسُلْطَـٰنٍۭ بَيِّنٍ ۖ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا ﴿١٥﴾﴾.

٣ ـ وقوله تعالى: ﴿وَٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ ءَالِهَةً لِّيَكُونُوا۟ لَهُمْ عِزًّا ﴿٨١﴾ كَلَّا ۚ سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا ﴿٨٢﴾﴾ [مريم]، وقوله سبحانه: ﴿وَٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ ءَالِهَةً لَّعَلَّهُمْ يُنصَرُونَ ﴿٧٤﴾ لَا يَسْتَطِيعُونَ نَصْرَهُمْ وَهُمْ لَهُمْ جُندٌ مُّحْضَرُونَ ﴿٧٥﴾﴾ [يس]، وقوله ﷻ: ﴿فَلَوْلَا نَصَرَهُمُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ قُرْبَانًا ءَالِهَةًۢ ۖ بَلْ ضَلُّوا۟ عَنْهُمْ ۚ وَذَٰلِكَ إِفْكُهُمْ وَمَا كَانُوا۟ يَفْتَرُونَ ﴿٢٨﴾﴾ [الأحقاف].

٤ ـ وقوله سبحانه عن أهل القرى الذين أهلكهم لشركهم: ﴿فَمَآ أَغْنَتْ عَنْهُمْ ءَالِهَتُهُمُ ٱلَّتِى يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مِن شَىْءٍ لَّمَّا جَآءَ أَمْرُ رَبِّكَ وَمَا زَادُوهُمْ غَيْرَ تَتْبِيبٍ ﴿١٠١﴾﴾ [هود].

٥ ـ وقوله تعالى في قصَّة السامريِّ: ﴿فَأَخْرَجَ لَهُمْ عِجْلًا جَسَدًا لَّهُۥ خُوَارٌ فَقَالُوا۟ هَٰذَآ إِلَٰهُكُمْ وَإِلَٰهُ مُوسَىٰ فَنَسِىَ ﴿٨٨﴾﴾ [طه]، ومن قول موسى ﷺ للسامريِّ: ﴿وَٱنظُرْ إِلَىٰٓ إِلَٰهِكَ ٱلَّذِى ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا لَّنُحَرِّقَنَّهُۥ ثُمَّ لَنَنسِفَنَّهُۥ فِى ٱلْيَمِّ نَسْفًا ﴿٩٧﴾﴾ [طه].

٦ ـ وقوله ﷻ: ﴿وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ قَالَ سُبْحَٰنَكَ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِى بِحَقٍّ إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ تَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِى وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ ﴿١١٦﴾ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِى كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنتَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ ﴿١١٧﴾﴾ [المائدة].

دلَّت هذه الآيات على أن المشركين (اتخذوا) الأصنام والأوثان (آلهة)، وهكذا النصارى (اتَّخذوا) عيسى ابن مريم وأمَّه عليهما السلام (إلهَيْن)، هكذا سمَّى ربُّنا تعالى معبوداتهم، وأضافها إليهم: (آلهتهم) و(إلهك)، ونهىٰ سبحانه أن ندعو معه (إلهًا آخر)، ثم بيَّن سبحانه أنها آلهة باطلة، لا تستحقُّ أن تعبد، فلا يستحقُّ العبادة إلا الإلهُ الحقُّ ربُّ العالمين: ﴿إِنَّمَآ إِلَٰهُكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَسِعَ كُلَّ شَىْءٍ عِلْمًا ﴿٩٨﴾﴾ [طه][1].

---

(١) والمقصود بهذا أن الإله هو المعبود، ولا خلاف في دلالة هذا اللفظ عند أهل اللغة، كما قال ابن فارس (ت: ٣٩٥) في «مقاييس اللغة» ١٢٧/١: «أله: الهمزة واللام والهاء أصل واحد، وهو التعبد. فالإله: الله تعالى، وسُمي بذلك لأنه معبودٌ. ويقال: تألَّه الرجل: إذا تعبَّد». أما قيدُ «المستحق للعبادة» ـ الذي ذكره بعض العلماء ـ فليس هو من الاختلاف في المعنى اللغوي دلالةً واستعمالاً، لكنه باعتبار ما في نفس الأمر، وقد قرَّر الإمام اللغوي أبو القاسم الزجَّاجيُّ (ت: ٣٣٧) في «اشتقاق=

= أسماء اللّه» ٣٠؛ أن معنى «إله» معنى «معبود»؛ ثم أورد عليه استشكالاً فقال: «فإن قال قائل: فإذا كان معنى «إله» معنى «معبود»؛ أَفَيجوز على هذا أن يسمى كل معبودٍ إلهًا، كما يسمى معبودًا؟» ثم أجاب بقوله: «قيل: ذلك على الحقيقة غير جائزٍ، لأن معنى «الإله» في الحقيقة: هو ذو الألوهية، أي: المستحق للألوهية والعبادة. والمعبود إنما هو اسم المفعول من عبد فهو معبود، وإنما قيل: تألَّهنا، أي: تعبَّدنا، فآله ليس بمنزلة معبود فقط، فمن عبد شيئًا فقد لزم من طريق اللغة أن يقال: عبده فهو عابد له، وذكر معبوده ولم يقل: إلهه، فيقال: مألوهه، كما قيل: عبده فهو معبوده. لوضعه العبادة في غير موضعها ولا استحقاقها». يقصد بهذا أنه يقال: «مألوهه»، ولا يقال: «إلهه» لأنه ليس في نفسه إلهًا، ورغم ما في هذا التقرير من تكلُّف ومخالفة للاستعمال القرآني ـ الذي ذكرنا آنفًا بعض الآيات فيه ـ، فإن الشاهد هنا قوله: «على الحقيقة، في الحقيقة»، أي في نفس الأمر، لهذا ورد في كتاب الله تعالى نفي «الإله والآلهة» في سياق إبطال استحقاقها العبادة؛ كما في قوله تعالى: ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍۚ﴾ [المؤمنون: ٩١]، وقال يوسف ﷺ لصاحبيه في السجن: ﴿مَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ أَسْمَآءً سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَٰنٍۚ﴾ [يوسف: ٤٠]، وقال تعالى عن يوم القيامة حين تنكشف حقائق الأمور للجميع: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنتُمْ لَهَا وَٰرِدُونَ ۝٩٨ لَوْ كَانَ هَٰٓؤُلَآءِ ءَالِهَةً مَّا وَرَدُوهَاۖ وَكُلٌّ فِيهَا خَٰلِدُونَ ۝٩٩﴾ [الأنبياء]. واستعمال قيد الاستحقاق بهذا المعنى صرَّح به غير واحدٍ من العلماء؛ منهم: الجوهري (ت: ٣٩٣) في «الصِّحاح» ٢٢٢٤/٦: «والآلهة: الأصنام، سمَّوها بذلك لاعتقادهم أن العبادة تحقُّ لها، وأسماؤهم تتبع اعتقاداتهم لا ما عليه الشيء في نفسه»، وقال ابن سِيدَه (ت: ٤٥٨) في «المحكم» ٣٥٨/٤: «الإله: اللّه ﷻ، وكلُّ ما اتُّخذ من دونه معبودًا: إلهٌ عند متَّخذه» ـ وذكر هذا ابن منظور (ت: ٧١١) في «اللسان» ٤٦٧/١٣، والفيروزآباديُّ (ت: ٨١٧) في «القاموس المحيط» ١٢٤٢ وغيرهما ـ؛ أي: ليس إلهًا في حقيقة الأمر. وهذا حقٌّ؛ فلو اعتقدنا أن كلَّ مَنْ وما اتُّخذ إلهًا؛ صار إلهًا في «الحقيقة» وفي «نفس الأمر»؛ لكنَّا أضلَّ مِنَ المشركين؛ والعياذ باللّه تعالى. ومن تأمل تصرفات العلماء في كلامهم وجد أنهم لا يقفون عند هذا القيد كثيرًا؛ فيذكرونه أحيانًا، ويغفلونه أحيانًا، خاصَّة أن الإله المستحق للعبادة واحدٌ فقط، وهو الله لا شريك له. وقد بحث العلامة عبد الرحمٰن المعلِّميُّ اليمانيُّ رحمه الله هذه المسألة في «رفع الاشتباه» ٣٩٦/٢ ـ ٣٩٨، وذكر دلالة الآيات على معنى الإطلاق ومعنى التقييد، وخلُصَ إلى أنَّ: «الصواب ـ إن شاء الله تعالى ـ: إبقاء الآيات على ظواهرها، وأنه قد يجيء بمعنى: ما من شأنه أن يُعْبَد، =

ثم تكلم السنوسيُّ في معنى الاستغناء والافتقار ـ اللذين فسَّر بهما الإلهية وكلمة التوحيد ـ فذكر أن استغناءه جلَّ وعلا: «يوجب الوجود والقدم والبقاء والمخالفة للحوادث والقيام بالنفس والتنزه عن النقائص...»، وافتقار كل ما سواه إليه: «يوجب له تعالى الحياة وعموم القدرة والإرادة والعلم...»[1]؛ فصار معنى «لا إلٰه إلا الله» الإقرار بالربوبية فحسب، وهو ـ إلى ذلك ـ إقرار على منهج المتكلمين لا منهج القرآن العظيم.

❁ ❁ ❁

المطلب الرابع:
تفسير الإلهية بالقدرة على الاختراع:

لقد عُرف شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ بالدقة البالغة في كلامه، وتجنُّبه التعميم والإطلاق بغير حقٍّ، وهكذا كلامه في هذا المقام، فقد قال ـ في كلامه الذي نقلناه آنفًا من «التدمريَّة» ـ: «وليس المراد بالإله هو القادر على الاختراع، كما ظنَّه مَنْ ظنَّه من أئمة المتكلمين، حيث ظنَّ أن الإلهية هي القدرة على الاختراع». فكلامه هذا صريح بأنه يقصد بعض المتكلمين، لا كلَّهم، فقوله: «من أئمة المتكلمين» يدلُّ على التبعيض؛ خلافًا لما زعمه العونيُّ.

يزيد هذا بيانًا قول ابن تيمية: «الإله: هو المألوه الذي يستحق أن

= فيؤخذ من ذلك قيد الاستحقاق، فمعناه حينئذٍ: مستحقٌّ للعبادة. وقد يجيء بمعنى معبود، أي بالفعل، ومعناه حينئذٍ: معبودٌ، بلا قيدٍ. فحاصل ما تدلُّ عليه الآيات: أن القول بوجود إلٰه غير الله تعالى؛ إن كان بمعنى «مستحق للعبادة» فشركٌ، وإن كان بمعنى «معبود بالفعل غير مستحق» فلا. فأما اتخاذ «إله غير الله تعالى» فشركٌ مطلقًا، وهذا مما لا خلاف فيه بين المسلمين، أما الأول فظاهر، وأما الثاني فإنهم مجمعون أن عبادة غير الله تعالى شرك بل هذا من ضروريَّات الإسلام».

(١) «شرح أم البراهين» ٧٦ ـ ٧٨.

يُؤْلَهَ ويُعبد، والتأله والتعبد: يتضمن غاية الحب بغاية الذل. ولكن غلط كثير من أولئك، فظنوا أن الإلهية هي القدرة على الخلق، وأن الإله بمعنى الآلِهُ، وأن العباد يألههم اللهُ، لا أنهم هم يألهون اللهَ؛ كما ذكر ذلك طائفة منهم الأشعري وغيره»[١].

وقوله أيضًا: «والإله هو بمعنى المألوه المعبود الذي يستحق العبادة، ليس هو الإله بمعنَى القادر على الخلق، فإذا فسَّر المفسر الإله بمعنى القادر على الاختراع، واعتقد أن هذا أخص وصف الإله، وجعل إثبات هذا التوحيد هو الغاية في التوحيد، كما يفعل ذلك من يفعله من المتكلمة الصِّفاتية، وهو الذي ينقلونه عن أبي الحسن وأتباعه؛ لم يعرفوا حقيقة التوحيد الذي بعث الله به رسوله، فإن مشركي العرب كانوا مقِرِّين بأن الله وحده خالق كل شيء، وكانوا مع هذا مشركين»[٢].

وقوله أيضًا: «وقد غلط في مسمى التوحيد **طوائف من أهل النظر والكلام، ومن أهل الإرادة والعبادة**، حتى قلبوا حقيقته؛ فطائفة: ظنت أن التوحيد هو نفي الصفات... وطائفة: ظنوا أن التوحيد ليس إلا الإقرار بتوحيد الربوبية، وأن الله خلق كل شيء، وهو الذي يسمونه توحيد الأفعال. **ومن أهل الكلام** مَنْ أطال نظره في تقرير هذا التوحيد إما بدليل أن الاشتراك يوجب نقص القدرة وفوات الكمال، وبأن استقلال كل من الفاعلين بالمفعول محال، وإما بغير ذلك من الدلائل، ويظن أنه بذلك قرر الوحدانية وأثبت أنه لا إلٰه إلا هو، وأن الإلهية هي: القدرة على الاختراع أو نحو ذلك، فإذا ثبت أنه لا يقدر على الاختراع إلا الله، وأنه لا شريك له في الخلق، كان هذا معنى قولنا: لا إلٰه إلا الله...»[٣].

هذا كلام ابن تيمية، وذكر نحوه في «الجواب الصحيح» ٣/٢٩٤،

---

(١) «النبوات» ١/٢٨٥. قوله: «يألههم الله» أي: يخلقهم ويوجدهم، وقوله: «يألهون الله» أي: يعبدونه ويتذلَّلون له.
(٢) «درء التعارض» ١/٢٢٦.
(٣) «اقتضاء الصراط المستقيم» ٢/٣٨٥.

و«الصفدية» ١٤٨/١، و«بغية المرتاد» ٢٦١، و«بيان تلبيس الجهمية» ١٤٢/٣، وهو فيه ناقل أمين عن بعض أئمة المتكلمين:

قال عبد القاهر البغدادي (ت: ٤٢٩): «واختلف أصحابنا في معنى الإله: فمنهم من قال: إنه مشتق من الإلهية، وهي قدرته على اختراع الأعيان. وهو اختيار أبي الحسن الأشعري. وعلى هذا يكون «الإله» مشتقًّا من صفة. وقال القدماء من أصحابنا: إنه يستحق هذا الوصف لذاته. وهو اختيار الخليل بن أحمد [الفراهيدي (ت: ١٧٠)]، والمبَرَّد [أبي العباس محمد بن يزيد (ت: ٢٨٦)]. وبه نقول»[(١)].

قال الشهرستانيُّ (ت: ٥٤٨): «قال أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعريُّ: إذا كان الخالق على الحقيقة هو الباري تعالى لا يشاركه في الخلق غيره، فأخص وصفه تعالى هو: القدرة على الاختراع. قال: وهذا هو تفسير اسمه تعالى: الله»[(٢)].

وقال الشهرستانيُّ ـ أيضًا ـ: «وعن هذا صار أبو الحسن رَحِمَهُ اللَّهُ إلى أن أخصَّ وصف الإله هو القدرة على الاختراع، فلا يشاركه فيه غيره، ومن أثبت فيه شركةً فقد أثبت إلهين»[(٣)].

ورغم تحفُّظ ابن تيمية وتجنُّبه إطلاق الحكم على المتكلمين كلهم؛ فالذي يظهر من تقليب النظر في كتب المتكلمين أن تفسير الإلهية بالقدرة على الاختراع هو عقيدة عامَّة المتكلمين، لهذا فإننا نجد هذا التفسير ـ أيضًا ـ عند فخرهم الرازي (ت: ٦٠٦)، وإمامهم السنوسي (ت: ٨٩٥)، كما سيأتي.

ومن أراد معرفة الأثر السيء لتقريراتهم، فليتأمل ظهوره في كلام البيهقيِّ (ت: ٤٥٨)، رغم كونه محدِّثًا أثريًّا، وفقيهًا شافعيًّا، لكنه تأثر

---

(١) «أصول الدين» ١٢٣.
(٢) «الملل والنحل» ١٠٠/١.
(٣) «نهاية الإقدام» القاعدة الثالثة: في التوحيد ٨٦.

بمذهب الأشاعرة، فإذا به يقول: «الله: معناه من له الإلهية، وهي القدرة على اختراع الأعيان، وهذه صفة يستحقها بذاته»[١].

۞ ۞ ۞

المطلب الخامس:
استشكالهم إطلاق لفظ «الإله» على كل معبودٍ:

إن معنى «الإله» واضح جليٌّ في لسان العرب واستعمالات القرآن وعُرف السلف والأئمة المتقدمين، فالإله هو المعبود، سواءً كان إلهًا حقًّا ـ وهو الله، لا إله إلا هو ـ، أم إلهًا وآلهةً باطلة: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ هُوَ ٱلْبَٰطِلُ وَأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْكَبِيرُ ۝٦٢﴾ [الحج]؛ لكنَّ المتكلمين لما التزموا بمسلكهم في تفسير الإلهية أدَّى بهم ذلك إلى خطأ آخر، وهو استشكال إطلاق لفظ «الإله» أو وصف «الإلهية» على ما يعبده المشركون من الأصنام والأوثان، لأنها جمادات لا فعل لها ولا تأثير؛ فكيف توصف بالإلهية، والإلهية إنما هي ـ عندهم ـ: «القدرة على الاختراع»؟!

قال الرازي ـ في سياق ردِّه على المعتزلة ـ: «قال أهل السنة: كلامكم مبني على أن لفظ «الله» معناه: **المستحق للعبادة**. وهذا باطل. ويدل عليه وجهان:

الأول: أَنَّا بيَّنا في تفسير أسماء الله: أن «الله»: اسم علم غير مشتق.

الثاني: لو سلمنا أنه مشتق، لكن لا نسلم أن معناه: أنه الذي يستحق العبادة. ويدل عليه وجهان:

الأول: أنه لو كان كذلك، لوجب أَلَّا يكون إلهًا للجمادات والبهائم، لأنه تعالى [لا] يستحق عليها العبادة، ولزم أَلَّا يكون إلهًا في الأزل [إذ] لم

---

(١) «الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد» ٥٩.

يخلق أحدًا، ولم ينعم على أحدٍ فلم يكن مستحقًّا للعبادة.

الثاني: أَنَّا بيَّنا أن العقل لا يدل على حصول الاستحقاق. لأنه لا يتفاوت حال المعبود بسبب هذه العبادة وهي شاقة على العابد فوجب أَلَّا يحكم العقل بوجوبه. إذا ثبت هذا، **فنقول: الإله هو القادر على الاختراع.** والدليل عليه: أنه تعالى إنما ظهر الامتياز بينه وبين سائر الذوات بصفته الخَلَّاقيَّة، فقال: ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُۚ﴾، ولما كان المذكور في معرض الامتياز هو هذه الصفة، علمنا: أن معنى الإلهية ليس إلا الخَلاقيَّة»[(١)].

لهذا وجدنا الرازيَّ قد التزم أصلهم هذا في أن الإله لا بدَّ أن يكون ربًّا فاستشكل ما حكاه الله تعالى في سورة الأعراف من قول بني إسرائيل: ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌۚ﴾، لأن الإله هو الربُّ، والربُّ لا يُجعل ولا يصنعُ، حتَّى إنه فسَّر كلامهم بقوله: «اجعل لنا إلهًا وخالقًا ومدبرًا» ـ وسنذكر كلامه بتمامه في المطلب السابع ـ، مع أنهم لم يذكروا إلا اللفظ الأول، ففسَّره الرازي بالخالق المدبر، اعتقادًا منه أن هذه الألفاظ مترادفة.

(١) «المطالب العالية» ٢٨٥/٩.

قلت: وليعلم أن كتاب «المطالب العالية من العلم الإلهي» من أشهر كتب الرازي في الاعتقاد وأهمِّها، ذكره ابن أبي أصيبعة (ت: ٦٦٨) في ترجمة الرازي من كتابه: «عيون الأنباء في طبقات الأطباء» ٤٧٠، وقال: «ثلاث مجلدات، لم يتمَّ، وهو آخر ما أَلَّفَ»، وطبع في تسعة أجزاء بتحقيق الدكتور أحمد حجازي السقا، وذكر ١٨/١: «أن المؤلف انتقل إلى رحمة الله تعالى من قبل أن يتكلم في المعاد وفي الأخلاق». فهذا يؤكد صحة ما ذكره ابن أبي أصيبعة من أن هذا الكتاب آخر كتبه، ولم يكن شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ليغفل عن تقييد هذه المعلومة المهمة جدًّا، فقال في «التسعينية» ٧٧٢/٣ ـ وهو في «الفتاوى الكبرى» ٥٥٧/٦ ـ: «واعتَبِرْ ذلك بالرازي؛ فإنه في هذه ـ وهي مسألة حدوث الأجسام ـ يذكر أدلة الطائفتين ويصرح في آخر كتبه، وآخر عمره ـ وهو كتاب المطالب العالية ـ بتكافؤ الأدلة». وهذه المسألة في «المطالب العالية» ٢٨٠/٤. إذا تبيَّن هذا؛ فمقتضى أصول البحث العلميِّ و(الموضوعية) أن نتحاكم إلى كتاب الرازي هذا، ونعدَّه مفسِّرًا لما ذكره في «تفسيره»، رغم أنه ليس بين أقواله في هذين الكتابين تعارض، بل هي جارية على أصوله الكلامية في تفسير الإلهية.

وهو اعتقاد باطل، فالخالق على وزن «فاعل» ومعناه، والمدَبِّر على وزن «مُفعِّل» وهو ـ أيضًا ـ بمعنى فاعل، أما «الإلهُ» فهو على وزن «فِعَال» بمعنى: «مفعول»، وهم طلبوا ما يتوجهون إليه بفعلهم، لا مَن يفعل بهم؛ وهو الربُّ الخالقُ المدبِّرُ.

إن المتكلمين يُقرُّون أن الإله ـ في اللغة ـ هو المعبود مطلقًا، لكنهم يقيدون هذا بما يوافق أصولهم الكلامية. ومن هذا الإقرار قول الرازي: «فإن قيل: إن من الناس من أطلق لفظ الرحمٰن على اليماميِّ، نقول: هو كما أن من الناس من أطلق لفظ الإله على غير الله تعديًّا وكفرًا، **نظرًا إلى جوازه لغةً**، وهو اعتقاد باطل»[(١)].

قلتُ: بل الباطلُ ـ **أولاً** ـ عدم تفريق الرازي بين اسم: «الرحمٰن» ولفظ: «الإله»؛ فالأول خاصٌّ بالله ﷻ لا يطلق على غيره، والإله ليس له اختصاص، فيستعمل في كل معبود. والباطلُ ـ **ثانيًا** ـ إنكار الرازيِّ إطلاق لفظ الإله على غير الله تعالى، وعدم تفريقه بينه وبين اسم الله الأعظم: «الله» الذي لا يطلق إلا على ربِّ العالمين. والباطلُ ـ **ثالثًا** ـ نسبته هذا الإطلاق إلى بعض الناس؛ رغم أن هذا الإطلاق جاء في كلام الله تعالى في مواضع كثيرة ـ كما ذكرنا آنفًا ـ.

نعم؛ لا شكَّ أن إطلاق وصف «الإله» على غير الله تعالى يكون تعديًا وكفرًا وشركًا إن كان على وجه الإقرار والموافقة، ولم يُقرن به ما يدلُّ على بطلان استحقاقه للعبادة والنهي عنها والإنكار على أهلها؛ كما هو منهج القرآن الذي أثبت أن (الآلهة) كثيرة، لكنها باطلة، والله ربُّ العالمين هو الإله الحقُّ. إن الرازي ـ بمنعه هذا ـ لا يريد هذا المعنى، بل يريد منع إطلاق اللفظ على المعبودات في نفس الأمر.

ومهما يكن فالشاهد من كلامه هنا: إقراره بأن الإله في اللغة هو

---

(١) «التفسير الكبير» ٣٣٦/٢٩.

المعبود، كما قال في موضع آخر: «الإله هو المعبود»[١]، وهو ما أقرَّ به ـ أيضًا ـ أبو منصور الماتريدي، فقال: «الإله في اللغة هو المعبود»[٢].

إن على الذين تسوَّروا اليوم على كتب المتكلمين لعلهم يجدون في بطونها كلمةً يستطيعون من خلالها اتِّهام شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ بالجناية على أهل الكلام؛ أن لا يفرحوا كثيرًا بقول الرازي: «الإله هو المعبود»، فإنه أنكر ـ في مواضع أخرى ـ هذا التفسير إنكارًا صريحًا، وردَّ على من قال: «إنَّ الإله هو المعبود، سواء عُبد بحقٍّ أو بباطلٍ، ثم غلب في عرف الشرع على المعبود بالحقِّ»، فقال الرازيُّ: «وعلى هذا التفسير لا يكون إلهًا في الأزل». ثم ذكر أربعة اعتراضات أخرى على هذا التفسير، وذكر تفسيرين آخرين، وهما:

التفسير الثاني: «الإله ليس عبارة عن المعبود، بل الإله هو الذي يستحق أن يكون معبودًا».

التفسير الثالث: «إنه القادر على أفعال لو فعلها لاستحقَّ العبادة ممن يصح صدور العبادة عنه».

ثم قال الرازيُّ: «واعلم أنَّا إن فسرنا «الإله» بالتفسيرين الأولين لم يكن إلهًا في الأزل، ولو فسرناه بالتفسير الثالث كان إلهًا في الأزل»[٣].

قلتُ: فرجع الرازي في معنى «الإله» إلى قولهم الأول، وهو: «القادر على الاختراع».

يكفي في بطلان ما أضافه المتكلمون على دلالة لفظ «الإله» في لغة العرب من القيود الأرسطية الفلسفية؛ أن الله تعالى لم يخاطب مشركي العرب إلا بلغتهم التي يتحدثون بها، ويعرفون معانيها وأسرارها، ففهموا خطاب الله تعالى لهم بما تواضعوا عليه في لغتهم، وهكذا قامت الحجة

(١) «التفسير الكبير» ٢٤/٥٩٩.
(٢) «تأويلات أهل السنة» ٩/١٩٠.
(٣) «التفسير الكبير» ١/١٤٥.

البالغة عليهم؛ كما قال سبحانه: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لِّتُنذِرَ أُمَّ ٱلْقُرَىٰ وَمَنْ حَوْلَهَا﴾ [الشورى: ٧]، وقال تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٩٢﴾ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴿١٩٥﴾﴾ [الشعراء]، وقال ﷻ: ﴿إِنَّمَآ أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ ٱللَّهَ وَلَآ أُشْرِكَ بِهِۦٓ إِلَيْهِ أَدْعُوا۟ وَإِلَيْهِ مَـَٔابِ ﴿٣٦﴾ وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَٰهُ حُكْمًا عَرَبِيًّا ۚ وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم بَعْدَ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن وَلِىٍّ وَلَا وَاقٍ ﴿٣٧﴾﴾ [الرعد].

❁ ❁ ❁

المطلب السادس: نفي الحكمة والتعليل:

من أهم أصول العقيدة الفلسفية الكلامية في الله تعالى؛ نفي الحكمة والتعليل في إرادته وخلقه وتدبيره، بدعوى أنها منتفية عنه سبحانه بضرورة العقل. لهذا لا يتصورون تعلُّق العبادة بذاته وأسمائه وصفاته، ولا بغاية خلق الجن والإنس، وإن كان إثبات حكمة خلقهم صريحًا في القرآن، لكنهم يتكلفون تأويله على غير وجهه.

قال أبو المعالي الجوينيُّ (ت: ٤٧٨): «فإن قال قائلٌ: القديمُ إنما خلق العالم إظهارًا لقدرته، وإظهارًا لحُججٍ وآياتٍ يُستدل بها على إلهيته، ويُعرف ﷻ بنعوته وجلاله وصفاته، ويُعبدَ ويُعظَّم، ويُستَحَقُّ على عبادته وتعظيمه الثواب الجزيل، ويَستوجِب المعرضُ عنها العذابَ الأليم، وهذا منصوصٌ عليه في الكتاب العزيز في آيٍ كثيرةٍ لا تحصى، من ذلك: قوله تعالى: ﴿وَخَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ وَلِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْ﴾ [الجاثية ٢٢]، وقد قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَٰطِلًا ۚ ذَٰلِكَ ظَنُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ۚ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنَ ٱلنَّارِ ﴿٢٧﴾﴾ [ص]، وقوله تعالى عن المؤمنين القائلين: ﴿رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَٰطِلًا سُبْحَٰنَكَ فَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ ﴿١٩١﴾﴾ [آل عمران]، وقال تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ ٱلْأَمْرُ

بَيْنَهُنَّ لِتَعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَىْءٍ عِلْمًا ﴿١٢﴾﴾ [الطلاق]». قال الجوينيُّ: «وهذا نصٌّ صريحٌ في أنه إنما خلق هذه الأشياء ليُعرف بها ويُعبد». ثم قال في الجواب: «اللَّام في قوله: ﴿خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ ٱلْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ لِتَعْلَمُوٓاْ﴾ ليست اللَّام لامَ علَّةٍ، وإنما هي لامُ صيرورةٍ، وتكون غاية، أي: ليعلم من في المعلوم أنه يعلم، وليُجزى على ذلك ويُعرض ويُعاند من في المعلوم أنه يُعاند، و: ﴿لِيَجْزِىَ ٱلَّذِينَ أَسَٰٓـُٔواْ بِمَا عَمِلُواْ وَيَجْزِىَ ٱلَّذِينَ أَحْسَنُواْ بِٱلْحُسْنَى﴾ [النجم]»(1).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ في ردِّ تأويل الجويني ـ: «قلت: لام الصيرورة إما أن تكون لمن لا يريد الغاية، وذلك إنما يكون لجهل الفاعل بالغاية؛ كقوله: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا﴾ [القصص: ٨]، وإما لعجزه عن دفعها، وإن كان كارهًا لها؛ كقول القائل: «لِدُوا للموت وابنوا للخراب»، و: «للموت ما تلد الوالدة». فأما العالمُ بالعاقبة، القادرُ على وجودها ومنعها؛ فلا يتصور أن تكون العاقبة إلا وهو عالم بها، قادر عليها؛ والموجود الذي يحدثه الله وهو عالم به قادر عليه، لا يكون إلا وهو مريد له، بل أبو المعالي وسائر المثبتين يُسلِّمون أنه لا يكون شيء إلا بمشيئته، فيكون مريدًا للغاية، ومريد الغاية التي للفعل لا يكون اللام في حقه لام صيرورة، إذ لام الصيرورة إنما يكون في حق من لا يريد»(2).

المقصود: أن الأشاعرة ينفون الحكمة والتعليل، لهذا ينفون تعلُّق العبادة بالله تعالى من هذه الجهة، ويصرحون أن توحيد العبادة ثابت بالشرع لا العقل، كما سيأتي في كلام الرازي والتفتازاني والسنوسي.

۞ ۞ ۞

(1) نقل كلام الجويني ابنُ تيمية في «بيان تلبيس الجهمية» ٥٣/٢ ـ ٥٤، وقال محقق الكتاب: «لم أقف على هذا النصِّ».
قلتُ: أورد أبو الحسن الآمدي (ت: ٦٣١) في «أبكار الأفكار في أصول الدين» ١٥٢/٢ ـ ١٦٦ نحو هذا الكلام الذي ذكره الجويني وأجاب عنه بنحو جوابه، وكأنه استفاده منه.

(2) «بيان تلبيس الجهمية» ٥٤/٢ ـ ٥٦.

المطلب السابع:
طريقة المتكلمين في الحكم على الشرك في العبادة:

من محاسن توفيق الله تعالى أن تكون خاتمة هذا المبحث بهذا المطلب الذي نُثبت فيه أنَّ بعض أئمة المتكلمين صرَّحوا بالحكم على صرف العبادة لغير الله تعالى بالشرك والكفر الأكبر مطلقًا، وإن لم يكن معه اعتقاد الربوبية. أي أنهم أبطلوا النتيجة النهائية التي حاول العوني التوصل إليها من خلال سلوكه مسالك المتكلمين في مفهوم الألوهية والربوبية، فظنَّ أن الأخذ بأصولهم في تفسير الألوهية بالربوبية؛ يُبطل الحكم بالشرك على جميع صور صرف العبادة لغير الله تعالى؛ ما لم يقترن بها الإخلال باعتقاد توحيد الربوبية لله ﷻ.

لقد كان هؤلاء المتكلمون أصحَّ عقولاً، وأقوم سبيلاً، وأصدق تديُّنًا من حاتم العونيِّ ـ ومن سار على نهجه من المعاصرين ـ؛ فإنهم لما وجدوا أن تقريراتهم الكلامية يلزم منها إبطال دين الرُّسل صلَّى الله عليهم وسلَّم، الذي عُلم منه ـ علمًا ضروريًّا ـ الحكم على جميع صور صرف العبادة لغير الله تعالى بالشرك والكفر؛ أذعنوا لهذا الحكم، لكونه من أحكام الشريعة القطعيَّة. موقفهم هذا يُشبه موقفهم من البعث والنشور والجنة والنار، فقد أخرجوا هذه العقائد من دائرة الدلالة العقلية تمامًا، وسمَّوها بالسَّمعيات ـ أي ما عُلم بخبر الوحي فحسب ـ؛ فأثبتوها وآمنوا بها.

• أولاً: كلام الرازيِّ:

إنَّ الفخر الرازيَّ التزم أصله في أن الإله لا بدَّ أن يكون ربًّا، فاستشكل ما حكاه الله تعالى في سورة الأعراف من قول بني إسرائيل لموسى عليه الصَّلاة والسَّلام: ﴿وَجَٰوَزْنَا بِبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱلْبَحْرَ فَأَتَوْا۟ عَلَىٰ قَوْمٍ يَعْكُفُونَ عَلَىٰٓ أَصْنَامٍ لَّهُمْ ۚ قَالُوا۟ يَٰمُوسَى ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ ۚ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ﴿١٣٨﴾﴾، لأن الإله عنده هو الربُّ، والربُّ لا يُجعل ولا يصنعُ، فكيف صحَّ في عقول بني إسرائيل أن يطلبوا من موسى عليه السَّلام أن يجعل لهم ربًّا خالقًا مدبِّرًا؟ هذا محال!

قال الرازيُّ: «واعلم أنَّ من المستحيل أن يقول العاقلُ لموسى: ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ﴾ وخالقًا ومدبرًا؛ لأن الذي يحصل بجعل موسى وتقديره لا يمكن أن يكون خالقًا للعالم، ومدبرًا له، ومن شكَّ في ذلك لم يكن كاملَ العقل. والأقربُ: أنهم طلبوا من موسى عليه السَّلام أن يُعيِّن لهم أصنامًا وتماثيلَ، يتقرَّبون بعبادتها إلى الله تعالى، وهذا القول هو الذي حكاه الله تعالى عن عبدة الأوثان حيث قالوا: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ [الزمر: ٣]».

هذا كلام الرازيِّ، وبه يظهر الأثر السيء الفاسد لما يسمَّى بعلم الكلام على عقائد المسلمين وعقولهم، فهذا الرازيُّ على سعة علمه، وكثرة اطلاعه، ومعرفته الواسعة بلغة العرب؛ غفل غفلةً عجيبةً عن أن الإله في لغة العرب هو المعبود، فاتِّخاذ الإله وجعلُه وصنعُه من الممكن عقلاً وواقعًا، لا من الممتنع؛ لا لذاته ولا لغيره. وسيأتي قريبًا ردُّ محمد رشيد رضا على الرازيِّ.

نعود إلى موضع الشاهد من كلامه فنقول: إن الرازي لما قرَّر هذا الأصل الفاسد، لم يُسقط شرك العبادة، ولم يشترط له اعتقاد خصائص الربوبية في المعبود، بل التزم بما تقرَّر في الشريعة من عدِّ صرف العبادة لغير الله شركًا أكبرَ بإطلاق، لأن هذا معلوم من دين الأنبياء بالضرورة، لهذا قال:

«إذا عرفتَ هذا فلقائلٍ أن يقول: لم كان هذا القول كفرًا؟ فنقول: أجمع كلُّ الأنبياء عليهم السَّلام على أنَّ عبادةَ غير الله تعالى كُفرٌ، سواءٌ اعتقدوا في ذلك الغير كونه إلهًا للعالم، أو اعتقدوا فيه أن عبادته تقرِّبُهم إلى الله تعالى، لأنَّ العبادة نهاية التعظيم، ونهاية التعظيم لا تليق إلا بمن يصدر عنه نهاية الإنعام والإكرام»(١).

قلتُ: كلام الرازيِّ صريح في أن شرك العبادة على مرتبتين:

---

(١) «التفسير الكبير» ١٤/٣٥٠، وطبعة المطبعة الشرفية في القاهرة: ١٣٠٨، ٤/٢٩١.

الأولى: ما كان معه اعتقاد الربوبية.

والثاني: ما لم يكن معه اعتقاد الربوبية.

وكلا النوعين ـ عند الرازيِّ ـ من الشرك والكفر الذي أجمع الأنبياء على التحذير منه، ولا يمكن تجاهله لمن درس القرآن وفسَّره، لهذا وجدناه ينبِّه على هذا الأصل في مواضع من تفسيره:

من ذلك قوله في تفسير سورة هود، الآية: (٥٢): «قال مصنِّفُ هذا الكتاب محمد بن عمر الرازي ـ رحمه الله وختم له بالحسنى ـ: دخلتُ بلاد الهند فرأيت أولئك الكفار مطبقين على الاعتراف بوجود الإله، وأكثر بلاد الترك أيضًا كذلك، وإنما الشأن في عبادة الأوثان، فإنها آفة عمَّت أكثر أطراف الأرض، وهكذا الأمر كان في الزمان القديم، أعني زمان نوح وهود وصالح عليهم السَّلام، فهؤلاء الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم كانوا يمنعونهم من عبادة الأصنام، فكان قوله: ﴿ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ﴾ معناه: لا تعبدوا غير الله. والدليل عليه أنه قال عقيبه: ﴿مَا لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرُهُۥٓ﴾ وذلك يدل على أن المقصود من هذا الكلام منعهم عن الاشتغال بعبادة الأصنام».

ومنه قوله في تفسير سورة الأعراف، الآية: (٨٥): «واعلم أنه تعالى حكى عن شُعيبٍ أنه أمر قومه في هذه الآية بأشياءَ: **الأول**: أنه أمرهم بعبادة الله، ونهاهم عن عبادة غير الله. وهذا أصلٌ معتبرٌ في شرائع جميع الأنبياء، فقال: ﴿ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرُهُۥۖ﴾...».

أقول: هذا فخرهم الرازيُّ ـ رغم افتتانه بالمنطق والفلسفة، وانغماسه في الكلام، وولعه بالمعارضات العقلية ـ؛ لما وجد أن الرسل عليهم الصَّلاة والسَّلام إنما دعوا أقوامهم إلى عبادة الله وحده، وأن ذلك كان أصل الخلاف بينهم، وأنهم حكموا على جميع صور صرف العبادة لغير الله بالشرك والكفر؛ أذعنَ وسلَّم، وأقرَّ بشريعة الأنبياء، ولم يتمادَ في طَرد دعاويه العقلية بما ينعكس على دين الرسل ودعوتهم بالنقض والإبطال.

ردُّ محمد رشيد رضا على الفخر الرازيِّ:

لقد وقفت على مناقشة جيدة لكلام الرازي هذا من طرف الشيخ محمد رشيد رضا (ت: ١٣٥٤) في «تفسير المنار»، فأحببت نقله لما فيه من التحقيق والإفادة، حيث قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ثم قال [الرازيُّ] بعد أن جزم بأن هذا القول صدر عن بعضهم لا كلهم، وأنه كان فيهم من يترفَّع عنه ما نصه: ثم إنه تعالى حكى عن موسى عليه السَّلام أنه أجابهم فقال: ﴿إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾، وتقرير هذا الجهل ما ذكر من أن العبادة هي غاية التعظيم، فلا تليق إلا بمن يصدر عنه غاية الإنعام؛ وهي بخلق الجسم والحياة والشهوة والقدرة والعقل وخلق الأشياء المنتفع بها، والقادر على هذه الأشياء ليس إلا الله تعالى، فوجب ألَّا تليق العبادة إلا به. فإن قالوا: إذا كان مرادهم بعبادة تلك الأصنام التقرب بها إلى تعظيم الله تعالى فما الوجه في قبح هذه العبادة؟ قلنا: فعلى هذا الوجه لم يتَّخذوها آلهة أصلاً، وإنما جعلوها كالقبلة، وذلك ينافي قولهم: ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ﴾. انتهى.

أقول: من العجب أن يقع إمام النُّظَّار في علم العقائد على طريقة الفلسفة والكلام في مثل هذا الخطأ في أسئلته وأجوبته، والتناقض في كلامه، ومنشأ هذا الخطأ الغفلة عن مدلول ألفاظ القرآن في اللغة العربية، واستعمالها بلوازم معناها العرفية كلفظ: «الإله»، فإنَّ معناه في اللغة: المعبود مطلقًا، لا الخالق ولا المدبر لأمر العالم كله ولا بعضه، ولم يكن أحد من العرب ـ الذين سَمَّوا أصنامهم وغيرَها من معبوداتهم آلهةً ـ يعتقد أن اللَّات أو العزَّى أو هبلاً خلق شيئًا من العالم، أو يدبر أمرًا من أموره، وإنما تدبير أمور العالم يدخل في معنى لفظ: «الرب»، والشواهد على هذا في القرآن كثيرةٌ ناطقةٌ بأنهم كانوا يعتقدون ويقولون: إن خالق السماوات والأرض ومدبر أمورهما هو الله تعالى، وإن آلهتهم ليس لها من أمر الخلق والتدبير شيء، وإن شركهم لأجل التقرب إليه تعالى، وابتغاء الشفاعة عنده بعبادة ما عبدوه، ولذلك كانوا يقولون في طوافهم: «لبيك لا شريك لك، إلا شريكًا هو لك، تملكه وما مَلَك». ولذلك يحتج القرآن عليهم في

مواضع بأنَّ غير الخالق المدبر لا يصح أن يكون إلهًا يُعبد مطلقًا، وهو معنى قول بعض المحققين: «إنه يحتجُّ بما يعترفون به من توحيد الربوبية، على ما ينكرون من توحيد الإلهية»، وإذ كنَّا بينا هذا مرارًا بالشواهد، نكتفي بهذا التذكير هنا. ثم إن عبارة طلاب الأصنام من بني إسرائيل لم تنقل إلينا بنصها في لغتهم، فنبحث فيها أخطأ أم صواب، وإنما حكاها الله تعالى لنا بلغة كتابه فمعناها صحيح قطعًا، فإن الإله في هذه اللغة هو المعبود بالذات أو بالواسطة، وإن كان مصنوعًا، وإنما جهَّلَهم موسى بطلب عبادة أحد مع الله لا بتسمية ما طلبوا منه صنعه إلهًا، فإنه هو سمى المعبود المصنوع إلهًا أيضًا في قوله للسامريِّ الذي حكاه الله عنه في سورة طه: ﴿وَٱنظُرْ إِلَىٰٓ إِلَٰهِكَ ٱلَّذِى ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا﴾ الآية. وإنما كان عجل السامريِّ من صنعه، وإن جميع من عبدوا الأصنام من قبلهم ومن بعدهم كانت أصنامهم مجعولةً مصنوعةً متَّخَذةً من هذه المخلوقات كالحجر والخشب والمعدن. أَنسي إمامُ النظار وصاحب «التفسير الكبير» ما حكاه الله تعالى من تسمية قوم إبراهيم لأصنامهم بالآلهة؟ أم نسي ما حكاه الله من حجته عليهم بقوله: ﴿قَالَ أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ ﴿٩٥﴾ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴿٩٦﴾﴾، ومن محاجَّته إياهم بقوله: ﴿وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ إِبْرَٰهِيمَ ﴿٦٩﴾ إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِۦ مَا تَعْبُدُونَ ﴿٧٠﴾ قَالُوا۟ نَعْبُدُ أَصْنَامًا فَنَظَلُّ لَهَا عَٰكِفِينَ ﴿٧١﴾ قَالَ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ ﴿٧٢﴾ أَوْ يَنفَعُونَكُمْ أَوْ يَضُرُّونَ ﴿٧٣﴾ قَالُوا۟ بَلْ وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا كَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ ﴿٧٤﴾﴾.

وجملة القول: أن هذا القول الذي قاله الرازيُّ من أظهر هفواته الكثيرة بطلانًا؛ وسببه امتلاء دماغه ـ عفا الله عنه ـ بنظريات الكلام، وجدل الاصطلاحات الحادثة، وغفلته عن معنى الإله في أصل اللغة، ومن آيات القرآن الكثيرة فيه، ومنها: قوله: ﴿قَالَ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْغِيكُمْ إِلَٰهًا وَهُوَ فَضَّلَكُمْ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٤٠﴾﴾، أي: قال لهم موسى: أَأَطلبُ لكم معبودًا غير الله رب العالمين وخالق السماوات والأرض وكل شيء، والحال أنه فضلكم على العالمين، بما جدَّد فيكم من التوحيد وهداية الدين، على ملة إبراهيم وسنة المرسلين، فماذا تبغون من عبادة غيره معه أو من دونه؟! والاستفهام في الآية للإنكار المشرَب معنى التعجب، وإنما هو إنكار ابتغاء إلٰه غير الله

المستحق وحده للعبادة، لا إنكار تسمية المعبود المصنوع إلهًا»[١].

● ثانيًا: التَّفتازانيُّ وإفادة مهمة للمعلمي اليماني:

ما ذكرته أعلاه من أن المتكلمين يفسرون التوحيد والألوهية بالربوبية في كتب الاعتقاد، ويقرون بتوحيد العبادة في كتب الشريعة ـ ولا يمنع هذا أن يقروا به في كتبهم الكلامية تفريعًا أو استطرادًا ـ؛ ليس سرًّا غامضًا، ولا اكتشافًا خارقًا، بل كل من نظر في كتب أهل الكلام يتوصل إلى هذه النتيجة، لهذا وقفت الآن على كلام العلامة الشيخ عبد الرحمٰن بن يحيى المعلمي اليماني (ت: ١٣٨٦/١٩٦٦) في التنبيه على صنيع المتكلمين هذا:

نقل المعلميُّ في كتاب «العبادة» من «شرح المقاصد» للتفتازاني (ت: ٧٩٣) قوله: «وبالجملة فنفي الشركة في الألوهية ثابت عقلاً وشرعًا، وفي استحقاق العبادة شرعًا، ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُوٓاْ إِلَٰهٗا وَٰحِدٗاۖ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۚ سُبۡحَٰنَهُۥ عَمَّا يُشۡرِكُونَ ٣١﴾ [التوبة]»[٢].

وقال المعلميُّ ـ في سياق كلامه على توحيد المتكلمين ـ: «ولعلَّ السبب في إهمالهم الكلامَ على توحيد الألوهية الحقيقيِّ أنهم لم يجدوا للفلاسفة كلامًا فيه، كيف وعامَّة الفلاسفة مشركون يعبدون الأرواح والكواكب والأوثان، وظنَّ المتكلمون كما صرَّح به بعضهم ـ وتقدَّم في آخر ما نقلناه عن شرح المقاصد ـ: أن وحدانية استحقاق العبادة لا يدلُّ عليه العقل وإنما هو شرعيٌّ محضٌ. فتقصير المتكلمين في هذه المسألة من أعظم أسباب الاشتباه فيها؛ لأن مَنْ أراد البحث عنها فَزِعَ إلى ما سَمَّوْهُ علمَ التوحيد؛ لاعتقاده أنه متكفِّل بمسائل العقائد، ولا سيما مسألة التوحيد، فوجد فيه الكلام في وحدانية وجوب الوجود مُعَنْوَنَة بوحدانية الألوهية، ووجد بعضَهم قد صرَّح بأنَّ معنى الإله هو معنى واجب الوجود أو نحوه،

(١) «تفسير المنار» ١١٢/٩ ـ ١١٣.

(٢) «آثار الشيخ العلامة عبد الرحمٰن بن يحيى المعلمي» ٣٣٤/٢. وانظر: «شرح المقاصد» ٤٢/٤.

فظنَّ أن ذلك معنى الإله حقيقة. فإن شكَّكه في ذلك قول بعضهم: إن معنى الإله هو: المستحق للعبادة(١). توهَّم أن العمل لا يكون عبادة إلا مع اعتقاد أن المعبود واجب الوجود أو نحو ذلك، وإلَّا لمَا أهمل علماءُ التوحيد الكلامَ عليها. **ومن العجائب أنك تجد في هذا العصر كثيرًا من طلبة العلم ـ** إن لم أقل مِنَ العلماء ـ يتوهَّمون أن المشركين يعتقدون في الأصنام من أشجار وأحجار وغيرها أنها واجبة الوجود قادرة على كلِّ شيء خالقةٌ رازقةٌ مدبِّرةٌ للعالَم. **ولقد كَلَّمْتُ بعضَهم في شأن الوثنيِّين من أهل الهند وقولهم في الأصنام، فقال: إذا كان قولهم في الأصنام فليسوا بمشركين!(٢) وحجته أنهم لم يخالفوا التوحيد الذي حقَّقه علماء التوحيد، وهكذا غلب الجهلُ بمعنى لا إلٰه إلا الله، والغلطُ فيه وفي حقيقة الشرك الذي بعث الله عزَّ وجلَّ رسله لإبطاله، فإنا لله وإنا إليه راجعون»**(٣).

● ثالثًا: السنوسيُّ:

وحتى لا يظنَّ العوني أن هذا التقرير قد تفرَّد به الرازيُّ؛ يحسنُ أن نذكر أن داعية المذهب الأشعريِّ ومُحْيِيَه في القرن التاسع في بلاد المغرب، والمكثر من التصنيف المدرسيِّ فيه؛ الشيخَ محمد بن يوسف السنوسيَّ (ت: ٨٩٥)، قد سلك نفسَ هذه الطريقة، التزامًا بما عُلم من دين الإسلام بالضرورة، وحذرًا من أن يؤدِّي طَرْدُ عقيدتهم الكلامية إلى إبطال حكم الشريعة في شرك العبادة:

---

(١) راجع حول هذا القيد تعليقي المتقدِّم، ص: ٨٥.

(٢) هذا مثال واقعيٌّ مهمٌّ يظهر الأثر السيء لانحراف المتكلمين وضلالهم في مفهوم العبادة، وأن ذلك يؤول بهم إلى عدم التكفير بعبادة الأصنام ما دامت بغير اعتقاد الربوبية، فمثل هذا الذي نقل المعلميُّ جوابَه لا يكفِّرهم لشركهم بل لكونهم على غير دين الإسلام، فلا عجب أن يدافع هذا الصِّنفُ عن عبادة المقبورين من الموتى والأولياء عند المنتسبين إلى الإسلام بدعوى أنه لا يتصور فيمن أقرَّ بالشهادتين اعتقاد الربوبية في غير الله تعالى، وهذا هو الذي يقرره العوني كغيره من المنحرفين في هذا الباب.

(٣) «آثار الشيخ العلامة عبد الرحمٰن بن يحيى المعلمي» ٢/٣٤١ ـ ٣٤٢.

قال السنوسيُّ في «المقدمات» ـ وهو متنٌ موجزٌ في عقيدته ـ: «وأنواعُ الشِّركِ ستةٌ: شرك استقلالٍ: وهو إثباتُ إلهين مستقلَّين، كشرك المجوس. وشرك تبعيضٍ: وهو تركيبُ الإله من آلهةٍ، كشرك النصارى. **وشرك تقريبٍ: وهو عبادةُ غير الله تعالى ليقرِّب إلى الله زلفى، كشرك متقدمي الجاهليَّةِ. وشرك تقليدٍ: وهو عبادةُ غير الله تعالى تبعًا للغير، كشرك متأخِّري الجاهليَّة.** وشرك الأسبابِ: وهو إسنادُ التَّأثيرِ للأسبابِ العاديةِ، كشركِ الفلاسفةِ والطَّبائعيِّينَ ومن تبعهم على ذلك. وشرك الأغراضِ: وهو العمل لغير الله تعالى. وحكم الأربعةِ الأولِ: الكفرُ بالإجماعِ. وحكم السادس: المعصيةُ، من غير كُفرٍ بإجماعٍ. وحكم الخامسِ: التفصيلُ فيها؛ فمن قال في الأسبابِ: إنها تؤثِّرُ بطبعها، فقد حكيَ الإجماعُ على كُفرهِ. ومن قال: إنها تؤثِّرُ بقوةٍ أودعها اللهُ فيها، فهو فاسقٌ مبتدعٌ، وفي كفره قولانِ»[(١)].

قلتُ: فهذا السنوسيُّ الأشعريُّ يحكم بالشرك والكفر على صرف العبادة لغير الله تعالى وإن كان على سبيل التقرب إلى الله تعالى بالوسائط، **أو لمحض التقليد للغير** ـ يعني من غير اعتقاد ـ. وهذا مما يبطل قول العوني بأن لا شرك في العبادة إلا باعتقاد الربوبية أو بعض خصائصها.

ولا يظُنَّنَّ العونيُّ أن السنوسيَّ خرج بهذا عن أشعريته، وناقض أصوله الاعتقادية، بل هو من المتكلمين الذين يصدق عليهم قول شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ أنهم **لم يعرفوا حقيقة التوحيد الذي جاء به الرسول** ﷺ، فإنه فسَّر الألوهية بالربوبية فقال: «إذ معنى الألوهية استغناء الإله عن كل ما سواه، وافتقار كل ما عداه إليه، فمعنى لا إلٰه إلا الله: لا مستغنيَ عن كل ما سواه، ومفتقرَ إليه كلُّ من عداه؛ إلا الله تعالى»[(٢)].

قلتُ: فقد أرجع معنى الألوهية إلى استغناء الله تعالىٰ وافتقار الغير إليه، فصار معنى شهادة التوحيد: «أشهد وأؤمن وأقرُّ بأنَّ اللهَ تعالى مستغنٍ

(١) متن «المقدمات» المذكور في أول «شرح المقدمات» ٤٦.

(٢) «أم البراهين» مع شرحه عليه ٧٥ ـ ٧٦.

عن كل ما سواه، وكل ما عداه مفتقرٌ إليه». يلزم من هذا: أن لا شرك إلا في نقض هذا الاعتقاد، فلو صرف الإنسان جميع عباداته لغير الله تعالى، لكن لم يعتقد في ذلك الغير هاتين الصفتين: استغناء ذاته وافتقار غيره إليه، فليست عبادته لغير الله من شرك العبادة، لكنها عمل محرَّم؛ لأن فيه تشبهًا ظاهريًّا بالمشركين الذين يعتقدون في الجمادات ـ حسب فلسفة العوني التي لم نجدها حتى عند غلاة المتكلمين ـ: استغناءَها بذاتها وافتقارَ الغير لها!

أقول: لم ينقض السنوسيُّ قولَه، ولا ناقض نفسه، بل التزم بلوازم عقيدته الأشعرية في تفسير الألوهية بالربوبية، فصرَّح بأنَّ: «شرك التقريب وشرك التقليد» ليسا شركًا في حكم العقل، لكنهما شركٌ في حكم شريعة الأنبياء، فيجب قبولُه والحكمُ به.

وقال السنوسيُّ: «شرك التقريب الذي دان به متقدمو الجاهلية. . .»، ثم بيَّن أن شبهتهم الحاملة لهم على ذلك ما وسوس لهم الشيطان من اتخاذ الشفعاء والوسائط من ذوي الشرف والقُربى قياسًا على ملوك الأرض، ومن اتخاذ الأصنام أمثلة لما غاب عنهم من معبوداتهم كالملائكة والتقرب إليها بالذبح والأموال، وقال عن الفريقين: «**والقصد من الجميع أن يتقربوا إلى المولى العظيم تبارك وتعالى، ولا خفاء في ضلالهم وتلاعب الشيطان اللعين بعقولهم**».

ثم ردَّ عليهم من وجهين:

الأول: تفرد الله تعالى بالملك والتصرف، واستواء جميع العوالم في العجز والافتقار التام إلى المولى العظيم جلَّ وعلا.

والثاني: بطلان هذا القياس؛ حيث قال السنوسي: «وعبادته جل وعلا وخدمته ومعصيته ـ تبارك وتعالى ـ إنما هي أفعاله المخترعة له في ذوات عبيده، وليس له حاجة في طاعتها ولا غرض، ولا ينال من إيجادها كمالاً، كما لا ينال من خلقه لأضدادها نقصًا. ثم رتَّب ﷻ عليها ما شاء من ثواب وعقاب فضلاً وعدلاً لا لقضاء حق في الثواب، ولا لإشفاء غيظ في العقاب».

وهكذا نجد السنوسيَّ يُرجع حقيقة العبادة ـ التي هي أصل الدين، وغاية الخلق ـ إلى الحكم الشرعي من جهة الأمر بها وترتيب الثواب والعقاب عليها، وإلى الحكم القدري المحض من جهة قيام العبد بها، جريًا منه على عقيدته الجبرية.

ثم قال السنوسيُّ: «فلزم من هذا كله عجز العقول عن إدراك أحكامه الشرعية من جهة فكرتها وقياساتها؛ إذ لا مثل له تبارك وتعالى، لا شاهدًا ولا غائبًا يقاس عليه، وإنما تدرك أمارات الثواب والعقاب وما يباح وما لا يباح وحقائق ذلك، وكيفياته وأوقاته من جهة المولى تبارك وتعالى فقط؛ من بعثه من رسله الكرام الذين أيدهم بأدلة صدقهم في كل ما يبلغون عنه، وعَصَمَهم بفضله في جميع أقوالهم وأفعالهم واعتقاداتهم من كل ما يَنهى عنه ﷻ نهيَ تحريم أو كراهةٍ. **وقد أطبقت رسل المولى تبارك وتعالى، وأجمعوا كلهم من لدن آدم عليه الصَّلاة والسَّلام إلى خاتم النبيين وسيد المرسلين نبيِّنا ومولانا محمد ﷺ على أن الله سبحانه كلَّف عبيده بتوحيده، وحرَّم عليهم الشرك في ألوهيته وعبادته، وبلغوا عن المولى تبارك وتعالى أن من ابتلي بهذا المحرَّم ـ وهو الشرك في الألوهية والعبادة ـ ومات على ذلك فهو محروم من جميع نعم الآخرة، مخلَّدٌ في العذاب العظيم إلى غير نهاية**»[١].

• رابعًا: محمد عَبْدُه وتلميذه محمد رشيد رضا:

الشيخ محمد عبده (ت: ١٣٢٣/١٩٠٥) ـ مفتي الديار المصرية، وأحد رجالات العصر الحديث ـ لا يمكن عدُّه أشعريًّا خالصًا، فإنَّه لا ينضبط بأصول فرقة بعينها، وإن كان الغالب عليه النزعة الفلسفية والكلامية، وكذلك تلميذه العلامة محمد رشيد رضا (ت: ١٣٥٤/١٩٣٥)، كانت له تقلبات في حياته العامرة بالعلم والعمل والدعوة، لكنَّه اتَّجه في أُخريات حياته إلى العناية بالتوحيد والسنة، وطبع جملة من كتب السلف الصالح

(١) «شرح المقدمات» ٩٤ ـ ٩٨.

والدعوة النجدية، بعد صلته الطيبة بالملك العادل الإمام عبد العزيز بن عبد الرحمٰن آل سعود، رحم الله الجميع برحمته الواسعة.

ليس غرضي هنا دراسة عقيدة الرجلين، لكن أردت بهذه الإشارة تمييزهما عمَّن سبق ذكرهم، وقد وجدتُ لهما كلمات قويمة في أنواع الشرك، والحكم على صرف العبادة لغير الله بالشرك الأكبر، والرد على أهل عصرهما من الأشاعرة الذين تأولوا لشرك العبادة، وهوَّنوا من شأنه، فجاء كلامهما في سياق محاولة إصلاح الواقع المرير.

فأول ذلك: ما نقله محمد رشيد رضا عن شيخه محمد عبده على وجه الموافقة فقال: «قال: **فالشرك أنواع وضروب**: **أدناها**: ما يتبادر إلى أذهان عامة المسلمين أنه العبادة لغير الله كالركوع والسجود له. **وأشدُّها وأقواها**: ما سماه الله دعاء واستشفاعًا، وهو التوسل بهم إلى الله وتوسيطهم بينهم وبينه تعالى، فالقرآن ناطق بهذا، وهو المشهور في كتب السير والتاريخ، فهذا المعنى هو أشدُّ أنواع الشرك، وأقوى مظاهره التي يتجلى فيها معناه أتمَّ التجلِّي، وهو الذي لا ينفع معه صلاة ولا صيام ولا عبادة أخرى.

ثم ذَكَرَ أن هذا الشرك قد فشا في المسلمين اليوم، وأورد شواهد على ذلك عن المعتقدين الغالين في البدوي ـ شيخ العرب ـ، والدسوقي وغيرهما، لا تحتمل التأويل، وبيَّنَ أن الذين يؤوِّلون لأمثال هؤلاء إنما يتكلَّفون الاعتذار لهم لزحزحتهم عن شركٍ جليٍّ واضحٍ إلى شركٍ أقلَّ منه جلاءً ووضوحًا، **ولكنَّه شرك ظاهر على كلِّ حال، وليس هو من الشرك الخفي** الذي وردت الأحاديث بالاستعاذة منه، الذي لا يكاد يسلَم منه إلا الصِّدِّيقون، ومنه أن يعمل المؤمنُ العمل الصالح من العبادة لله تعالى ويحب أن يمدح عليه أو يتلذَّذ بالمدح عليه مثلاً»[(١)].

قلت: فالشرك عندهما على ثلاث مراتب:

الأول: الشرك الجلي الواضح، وهو الذي معه اعتقاد ظاهر في

---

(١) «تفسير المنار» [النساء: ٣٦] ٥/٨٣. وقول محمد رشيد رضا: (قال) و(ثم ذكر)، يقصد به شيخه محمد عبده، فهو القائل والذاكر.

الشفعاء والوسائط. **الثاني**: الشرك الظاهر ـ وهو أقل جلاء ووضوحًا من الأول ـ وهو الذي شاع بين كثير من المنتسبين إلى الإسلام، أي ليس فيه اعتقاد الربوبية. **الثالث**: الشرك الخفي، وهو الشرك الأصغر.

وقد جزما أن النوع الثاني ليس من النوع الثالث، فهو إذن من النوع الأول، وهو الشرك الأكبر، والحكم فيه على ظاهر الحال من إتيان الشرك وممارسته.

ويؤكد هذا النقلُ الثاني: وهو قول محمد رشيد رضا في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [المائدة: ١١٦]: «ومعنى قوله: ﴿مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ كائنين من دون الله، أو حال كونكم متجاوزين بذلك توحيد الله وإفراده بالعبادة. فهذا التعبير يصْدُق باتخاذ إلهٍ أو أكثر مع الله تعالى وهو الشرك، فإن عبادة الشريك المتَّخذ غير عبادة الله خالق السماوات والأرض، **سواء اعتقد المشركُ أن هذا المتَّخَذَ ينفع ويضرُّ بالاستقلال ـ وهو نادر ـ، أو اعتقد أنه ينفع ويضرُّ بإقدار الله إيَّاه وتفويضه بعض الأمر إليه فيما وراء الأسباب، أو بالوساطة عند الله**، أي: بحمله تعالى ـ بما له من التأثير والكرامة ـ على النفع والضر، وهو الأكثر الذي كان عليه مشركو العرب عند البعثة كما حكى الله عنهم في قوله: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ [يونس: ١٨]، وقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ [الزمر: ٣]، إلخ... وقلَّما يوجد في متعلِّمي الحضَر من يتَّخذ إلهًا غير الله متجاوزًا بعبادته الإيمانَ بالله الذي هو خالق الكون ومدبِّره، فإنَّ الإيمانَ الفطريَّ المغروس في غرائز البشر هو أنَّ تدبيرَ الكون ـ كلَّه ـ صادرٌ عن قوة غيبية لا يُدرِك أحدٌ كنهها، فالموحِّدون أتباعُ الرسل يتوجهون بعباداتهم القولية والفعلية إلى صاحب هذه القوة الغيبية وحدَه، معتقدين أنه هو الفاعلُ المطلق وحده، وإن كان فعل ينسب إلى غيره فإنما ينسب إليه كذبًا، أو على أنه فعله بإقدار الله إياه عليه، وتسخيره له بمقتضى سننه في خلقه التي قام بها نظام الأسباب والمسبَّبات بمشيئته وحكمته، والمشركون يتوجَّهون تارةً إليه، وتارةً إلى بعض ما يستكبرون خصائصَه من خلقه؛ كالشمس والنجم، وبعض مواليد الأرض،

وتارةً يتوجَّهون إليهما معًا، فيجعلون الثاني وسيلةً إلى الأول. **ومن يشعر بسلطةٍ غيبيةٍ تتجلَّى له في بعض الخلق، فهو يخشى ضَرَّها، ويرجو نفعَها، ولا يمتدُّ نظر عقله، ولا شعور قلبه إلى سلطةٍ فوقها، ولا يتفكَّر في خلق هذه الأكوان؛ فهو أقرب إلى الحيوان منه إلى الإنسان،** فلا يُعدُّ من العقلاء المستعدِّين لفهم الشرائع وحقائق الدِّين، على أنه يصدُق عليه أنه اتخذ إلهًا من دون الله، ولكن هذا النوع من الاتخاذ غير مراد هنا؛ لأن الذين شرعوا للناس عبادةَ المسيح وأمِّه كانوا من شعوب مرتقية حتَّى في وثنيَّتها، ولها فلسفةٌ دقيقةٌ فيها، وهم اليونان والرومان، وبعض اليهود المطَّلعين على تلك الفلسفة جدَّ الاطلاع. **وجملة القول: أنَّ اتخاذ إلٰه من دون الله يُراد به عبادة غيره؛ سواء كانت خالصةً لغيره، أو شركة بينه وبين غيره، ولو بدعاء غيره والتوجُّه إليه ليكون واسطة عنده:** ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ﴾ [البينة: ٥]»(١).

والنقل الثالث: قوله في تفسير قصَّة إبراهيم عليه الصَّلاة والسَّلام: «ظاهر ما حكاه الله تعالى عن إبراهيم عليه الصَّلاة والسَّلام أنَّ قومه كانوا يتَّخذون الأصنامَ آلهةً لا أربابًا، ويتَّخذون الكواكب أربابًا آلهةً، فالإله هو المعبود، **فكلُّ من عبد شيئًا فقد اتَّخذه إلهًا**»(٢).

والنقل الرابع: قوله في تفسير: ﴿فَكُلُواْ مِمَّا ذُكِرَ ٱسۡمُ ٱللَّهِ عَلَيۡهِ إِن كُنتُم بِـَٔايَٰتِهِۦ مُؤۡمِنِينَ ١١٨﴾ [الأنعام: ١١٨]: «وحكمة الاهتمام بهذه المسألة، وقرنها بمسائل العقائد، هو أن مشركي العرب ـ وغيرهم من أهل الملل ـ جعلوا الذبائح من أمور العبادات، بل نَظَمُوها في سِلْك أصول الدين والاعتقادات، **فصاروا يتعبَّدون بذبح الذبائح لآلهتهم، ومن قدَّسوا من رجال دينهم، ويُهِلُّون لهم بها عند ذبحها، وهذا شركٌ بالله، لأنه عبادةٌ تُوَجَّه إلى غيره؛ سواء أَسُمِّيَ ذلك الغيرُ إلهًا أو معبودًا أم لا.** وقد غفل عن هذا بعضُ كبار المفسرين، فلم يهتدِ إليه بذكائه وعلمه، ولم يروه عن غيره، فاستشكل هو ومن تبعه المسألةَ وقالوا: إن المشركين لم يكونوا يحرِّمون ما ذُكر اسم الله

(١) «تفسير المنار» ٧/٢٦١ ـ ٢٦٢.

(٢) «تفسير المنار» [الأنعام: ٧٥ ـ ٨٠] ٧/٥٦٩.

عليه، ولا يمتنعون من أكله، ولكنهم كانوا يأكلون الميتة أيضًا، فكيف نازعهم في المتَّفق عليه وسكت عن المختلف فيه؟! وأجابوا عن السؤال باحتمال أنهم كانوا يحرمون المذكَّاة، وبجواز أن يكون المراد بما ذُكر اسم الله عليه الاقتصار على المذكَّى دون غيره، فيكون بمعنى تحريم الميتة. وكلٌّ من الوجهين باطلٌ، ولا محلَّ له هنا كما علمتَ، وقد بيَّنا من قبل أن سبب غفلة أذكياء المفسرين عن أمثال هذه المسائل اقتصارُهم في أخذ التفسير على الروايات المأثورة، ومدلول الألفاظ في اللغة، أو في عرف الفقهاء والأصوليين والمتكلمين الذي حدث بعد نزول القرآن بزمن طويل، ولا يغني شيءٌ من ذلك عن الاستعانة على فهم الآيات الواردة في شؤون البشر بمعرفة الملل والنحل، وتاريخ أهلها، وما كانوا عليه في عصر التنزيل[1]. وقد كان من أثر تقصير المفسرين وعلماء العقائد والأحكام في أهمِّ ما يتوقف عليه فهم المراد من أمثال هذه الآيات؛ أن وقع كثير من المسلمين فيما كان عليه أولئك الضالُّون من مشركي العرب وغيرهم، حتى الذبح لبعض الصالحين، وتسييب السوائب لهم، كعجل البدويِّ المشهور أمرُه في أرياف مصر، ولما سرَتْ هذه الضلالة إلى المسلمين ذكر الفقهاء حكمها، ومتى تكون كفرًا. **وجملة القول: أن مسألة الذبائح من مسائل العبادات التي كان يتقرَّب بها إلى الله تعالى، ثم صاروا في عهد الوثنية يتقرَّبون بها إلى غيره، وذلك شركٌ صريحٌ**، وهذا هو الوجه لذكرها في هذه السورة بين مسائل الكفر والإيمان، والشرك والتوحيد»[2].

---

(١) **قلت**: أهمُّ مصادر (معرفة الملل والنحل وتاريخ أهلها وما كانوا عليه في عصر التنزيل) هو ما ذكره أولاً من: (الروايات المأثورة ومدلول الألفاظ في اللغة)، وما ذلك إلا السنة والسيرة وآثار الصحابة والتابعين، وما قيَّده أهل الصدر الأول من أخبار البعثة والدعوة وأحوال الناس حينها، وما تلقوه عن الصحابة من أمر هذا الدين علمًا وعملاً وسلوكًا. لهذا فالصواب إسقاط الجملة التي ذَكَرَها أولاً، والتأكيد على أن سبب الانحراف هو ما أحدثه الفلاسفة والمتكلمون وسائر أهل البدع من المصطلحات والأعراف والقواعد الفلسفية والمنطقية التي لم يحاكموها إلى الوحي المنزَّل، بل حاكموه إليها، وجعلوها مهيمنةً عليه.

(٢) «تفسير المنار» ٨/١٧ ـ ١٨.

والنقل الخامس: قوله في تفسير: ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا لَّيُضِلُّونَ بِأَهْوَآئِهِم بِغَيْرِ عِلْمٍۚ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُعْتَدِينَ﴿١١٩﴾﴾ [الأنعام]: «ومهبُّ هذه الأهواء ما كان سبب الوثنية وأصلها، وهو أنه كان في القوم الذين أرسل الله إليهم نبيه نوحًا عليه السَّلام رجالٌ صالحون على دين الفطرة القديم، فلما ماتوا وضعوا لهم أنصابًا تمثلهم، ليتذكروهم بها، ويقتدوا بهم، ثم صاروا يكرمونها لأجلهم، ثم جاء من بعدهم أناسٌ جهلوا حكمةَ وضعهم لها، وإنما حفظوا عنهم تعظيمها وتكريمها، والتبرك بها تدينًا وتوسلاً إلى الله تعالى، فكان ذلك عبادة لها. وتسلسل في الأمم بعدهم، فعلى هذا الأصل الذي بنيت عليه الوثنية ـ كما في البخاري عن ابن عباس ـ يَبْني المضلُّون شبهاتهم على جميع أنواع العبادة التي عبدوا بها غير الله تعالى، كالتوسل به، ودعائه، وطلب الشفاعة منه، وذبح القرابين باسمه، والطواف حول تمثاله، أو قبره، والتمسح بأركانهما، وكل ذلك شرك في العبادة؛ شبهته تعظيم المقربين من الله تعالى للتقريب بهم إليه، وغير ذلك. وقد راجت هذه الشبهات الوثنية في أهل الكتب الإلهية بالأهواء الجهلية، وأوَّلوا لأجلها النصوص القطعية، **وأجاز بعض منتحلي العلم الديني منهم لأنفسهم وأتباعهم من ذلك ما يعدونه كفرًا وشركًا من غيرهم، إما بإنكار تسميته عبادةً، أو بدعوى أن العبادة التي يتوجَّه بها إلى غير الله تعالى لأجل جعله واسطة ووسيلة إليه؛ لا تعدُّ شركًا به، وما الشركُ في العبادة إلا هذا، ولو وجهت العبادة إلى هؤلاء الوسطاء لذواتهم طلبًا للنفع أو دفع الضرر منهم أنفسهم ـ وهذا واقع أيضًا ـ لكانت توحيدًا لعبادة هؤلاء لا إشراكًا لهم مع الله** ﷻ: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُواْ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ﴾ [البينة: ٥]، والمخلص لله: من خلصت عبادته من التوجه إلى غيره معه، والحنيف: من كان مائلاً عن غيره إليه، فما كلُّ من يؤمن بالله موحدٌ له: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ ﴿١٠٦﴾﴾ [يوسف]»[1].

(١) «تفسير المنار» ١٩/٨ ـ ٢٠.

● نصيحة وتذكير:

قال عبد الحق التركماني عفا الله عنه: فالواجب على حاتم العونيِّ ـ إن كان يريد وجه الله والدار الآخرة ـ أن يعظِّم حقَّ الله تعالى، ويجعل همَّه وسعيه ودعوته في نصرة ما: «أطبقت رسل المولى تبارك وتعالى، وأجمعوا كلهم من لدن آدم عليه الصَّلاة والسَّلام إلى خاتم النبيين وسيد المرسلين نبيِّنا ومولانا محمد ﷺ على أن الله سبحانه كلَّف عبيده بتوحيده، وحرَّم عليهم الشرك في ألوهيته وعبادته»، لا أن يُلهي نفسه، ويُشغل غيره، بإيراد الشبهات على عقيدة التوحيد، وإيراد التشغيبات والأغلوطات على أئمة التوحيد وعلمائه ودعاته وأنصاره، وتشويه جهودهم، وإعانة أهل الشرك والبدعة والضلالة في محاربتهم لهم، وصدِّهم الناس عنهم.

ولو أنَّ العونيَّ صرف جهوده في: «التبليغ عن المولى تبارك وتعالى أنَّ من ابتلي بهذا المحرم ـ وهو الشرك في الألوهية والعبادة ـ ومات على ذلك فهو محروم من جميع نعم الآخرة، مخلَّدٌ في العذاب العظيم إلى غير نهاية»؛ لكان خيرًا له في دنياه وأخراه، ولكان ناصحًا محسنًا لكل من يصل إليه صوته ودعوته من أهل الأرض ممن ابتلوا بالشرك في الألوهية والعبادة، وهم أكثر أهل الأرض في هذا الزمان، وفي كلِّ زمانٍ: ﴿وَمَآ أَكۡثَرُ ٱلنَّاسِ وَلَوۡ حَرَصۡتَ بِمُؤۡمِنِينَ ۝١٠٣﴾ [يوسف]، فإنه: «لا تزال «**اللَّات**» و«**مناة**» غضَّتين وفي طور شبابهما؛ إن هذه الوثنيّة والشِّرك ـ بمعنى التألُّه لغير الله، وغاية التذلُّل له، والسجود والدعاء والاستغاثة به، والنَّذر والذَّبح له ـ هي الجاهليّة العالميّة التي هي أقدمُ أدواءِ البشر ومواضع ضَعْفِه وسَقْطَتِه، وهي باقيةٌ مع البشر في جميع مراحل حياتهم وتطوُّراتها، وهي الَّتي تُثير غضبَ الله وغَيْرتَه»[١].

● خاتمة هذا المبحث:

نخلصُ من هذه النقولات الضافية من كتب المتكلمين، ومن الربط

---

(١) قاله أبو الحسن النَّدويُّ في «التفسير السياسي للإسلام» ٢٧٨.

بين أصولها، والإشارة إلى مقاصدها إلى أن الخلاف مع المتكلمين في معنى «الإله» في نفس الأمر، وفي حقيقة «العبادة»، وفي «التوحيد» وحقيقته كما بيَّنه الله تعالى في كتابه، ودعا إليه رسوله الكريم ﷺ. فقد خالف المتكلمون منهج القرآن والسنة في هذه الأصول مخالفة كليَّة، وترتبت على ذلك نتائجُ علميَّة وعمليَّة خطيرةٌ:

منها: جعل معنى التوحيد مقتصرًا على الإقرار بالربوبية والخالقية وتوحيد الذات والأفعال، ولزم من هذا إخراج توحيد العبادة العمليِّ من أصل مفهوم التوحيد، وجعله فرعًا مترتبًا عليه بحكم الشريعة. لهذا فهُمْ مرجئةٌ في باب الإيمان، فقد أخرجوا العمل الظاهر من مسمَّى الإيمان وحقيقته، بل كثيرٌ منهم لم يشترطْ النُّطقَ بالشهادتين للنَّجاة الأخرويِّ، بل لإجراء أحكام الدنيا فقط.

إن هذا الضلال يقوَى كلمَّا كان صاحبُه أوغلَ في الاعتقاد الكلامي؛ لهذا كان أضل الناس في هذا الباب جهم بن صفوان وأتباعه؛ «فقد زعموا أن الكفر بالله هو الجهل به. وزعموا أنَّ الإنسان إذا أتى بالمعرفة ثم جحد بلسانه؛ أنه لا يكفر بجحده، وأن الإيمان لا يتبعض، ولا يتفاضل أهله فيه، وأن الإيمان والكفر لا يكونان إلا في القلب، دون غيره من الجوارح»[١]. وجمهور الأشاعرة والماتريدية في هذا الباب على خُطا الجهمية، فقد صرَّح أكثرهم بعدم اشتراط النطق بالشهادتين لصحة الإيمان القلبي والنجاة الأخروي[٢].

(١) «مقالات الإسلاميين» لأبي الحسن الأشعري ١/١١٤.

(٢) «التوحيد» للماتريدي ٣٧٣ ـ ٣٧٩، و«أصول الدين» لعبد القاهر البغدادي ٢٦٨، و«حاشية الدسوقي على شرح أم البراهين» ٢٢٦، وقد خالف الدسوقيُّ (ت: ١٢٣٠) فيها ما ذهب إليه السنوسيُّ في «شرح أم البراهين» ٨٨ من اشتراط النطق بالشهادة لإسلام الكافر، مدَّعيًا أنه القول المشهور؛ فبيَّن الدسوقي أنه: «غير مسلَّم، بل هذا ضعيف». و«شرح العقائد النسفية» للتفتازاني (ت: ٧٩١) ٨١ وقد نسبه إلى «جمهور المحققين»، وقال: «وهو اختيار الشيخ أبي منصور الماتريدي».

لم يكن للإمام الفقيه النوويِّ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ وهو من خيرة «علماء الشريعة» ـ أن يطيق هذه المخالفة الظاهرة للقرآن والسنن والآثار؛ فقال: «واتَّفق أهل السنة من المحدثين والفقهاء والمتكلمين على أن المؤمن الذي يُحكم بأنه من أهل القبلة، ولا يخلد في النار؛ لا يكون إلا من اعتقد بقلبه دين الإسلام اعتقادًا جازمًا خاليًا من الشكوك، ونطق بالشهادتين؛ فإن اقتصر على إحداهما لم يكن من أهل القبلة أصلاً، إلا إذا عجز عن النطق لخلل في لسانه، أو لعدم التمكن منه لمعاجلة المنية، أو لغير ذلك؛ فإنه يكون مؤمنًا»[١].

لقد تجوَّز النوويُّ في توسيع عبارته فيما نسبه للمتكلمين حرصًا منه على دفع هذه المسألة الشنيعة، فتعقَّبه ابن حجر الهيتميُّ (ت: ٩٧٤) بقوله: «لا إجماع على ذلك... **بل الذي عليه جمهورُ الأشاعرة**، وبعض محقِّقي الحنفية ـ كما قاله المحقِّق الكمال ابنُ الهمَام وغيره ـ: أنَّ الإقرار باللسان إنما هو شرطٌ لإجراء أحكام الدنيا فحسب»[٢].

قلتُ: لا عجب أن تزلَّ قدم الهيتميِّ في هذا المقام، فهو دون النوويِّ في العناية بالسنن والآثار، ودونه في الفقه بأحكام الشريعة، ودونه في السلامة من كثيرٍ من البدع والمخالفات.

ومنها: جعل التوحيد ـ بمفهوم المتكلمين ـ هو أول واجب على المكلَّف، واشتراط النظر والاستدلال عليه. ونتج عن هذا اختلافهم في صحة إيمان من لم يستدلَّ. وهذه المسألة تعرف بمسألة إيمان المقلِّد، وقد أخذها الأشاعرة عن المعتزلة[٣]، كما قال أبو جعفر محمد بن أحمد السِّمنانيُّ الموصليُّ الحنفيُّ (ت: ٤٤٤) ـ وكان من رؤوس الأشاعرة ـ: «إن هذه المسألة بقيت في مقالة الأشعري من مسائل المعتزلة، وتفرع

(١) «شرح صحيح مسلم» كتاب الإيمان ١٤٩/١، وقال في موضع آخر ٢٣٥/١: «مذهب أهل الحق: أن الإيمان المنجي من الخلود في النار لا بدَّ فيه من الاعتقاد والنطق».

(٢) «الفتح المبين بشرح الأربعين» ١٥٢.

(٣) «شرح الأصول الخمسة» للقاضي عبد الجبار ٦٦ ـ ٦٧.

عليها أنَّ الواجب على كل أحدٍ معرفة الله بالأدلة الدالَّة عليه، وأنه لا يكفي التقليد في ذلك»[١].

إنَّ مما يُستحمَد فيه «علماءُ الشريعة» أنهم لم يقبلوا هذا الأصل الكلامي ـ وإن كانوا ممن تأثَّر بتأويلات المتكلمين ومقولاتهم ـ، لمخالفته الشنيعة للقرآن والسنة وسيرة النبي ﷺ ودعوته؛ فأجادوا في ردِّه:

منهم: المحدث الفقيه أبو العباس القرطبيُّ المالكيُّ (ت: ٦٥٦)، حيث قال ـ في تشنيعه على المتكلمين ـ: «قول جماعة منهم: إنَّ من لم يعرفِ الله تعالى بالطرق التي طرقوها، والأبحاث التي حرَّروها، فلا يصحُّ إيمانه، وهو كافر. فيلزمهم على هذا تكفيرُ أكثر المسلمين من السَّلف الماضين، وأئمة المسلمين، وأنَّ مَن يبدأ بتكفيره أباه، وأسلافه، وجيرانه، وقد أُورد على بعضهم هذا، فقال: لا يُشَنِّعُ عليَّ بكثرة أهل النار!»[٢].

ومنهم: ابن حجر العسقلانيُّ الشافعيُّ (ت: ٨٥٢)، ومن فوائد ردِّه عليهم قوله: «والعجب أنَّ من اشترط ذلك من أهل الكلام ينكرون التقليدَ، وهم أول داعٍ إليه، حتى استقرَّ في الأذهان أنَّ من أنكر قاعدةً من القواعد التي أصَّلوها فهو مبتدعٌ، ولو لم يفهمها، ولم يعرف مأخذها، وهذا هو محض التقليد، **فآل أمرُهم إلى تكفير من قلَّد الرسولَ عليه الصلاة والسلام في معرفة الله تعالى، والقول بإيمان من قلَّدهم، وكفى بهذا ضلالاً**»[٣].

---

(١) نقله ابن حجر في «فتح الباري» ٣٤٩/١٣ (٧٣٧١)، وقال قبل ذلك في ٧١/١ (١٩): «وقد نقل القدوةُ أبو محمد ابن أبي جمرة، عن أبي الوليد الباجي، عن أبي جعفر السمناني ـ وهو من كبار الأشاعرة ـ أنه سمعه يقول: إن هذه المسألة من مسائل المعتزلة، بقيت في المذهب. والله المستعان». وراجع في المسألة: «حاشية الدسوقي على شرح أم البراهين» ٥٥ ـ ٥٩؛ فهي مقررة في كتب الأشاعرة، وعلى القول بها جمهورُهم، ومحاولة بعض المعاصرين منهم تبرأة أئمتهم من هذا القول، ورميها على المعتزلة فقط؛ تدليس وتلبيس.

(٢) سيأتي نقل كلامه بتمامه، ونقلُ موافقة القرطبيِّ المفسِّر وابن حجر له.

(٣) «فتح الباري» ٣٤٨/١٣ (٧٣٧١)، تحت تبويب البخاريِّ بقوله: «باب: ما جاء في دعاء النبي ﷺ أمته إلى توحيد الله تعالى».

إن هذه المسألة من رؤوس المسائل الفارقة بين «المتكلمين» من جهة، و«علماء الشريعة» من جهة أخرى، وهي تدلُّ على اختلاف المرجعية العلمية والمنهجية بين الفريقين:

أما علماء الكلام فإنهم لما فسَّروا التوحيد بالبحث النظري في الربوبية؛ كان من البديهي أن يجعلوا هذا أول واجب على المكلَّف، وكان من لوازمه اختلافهم في تكفير تارك الاستدلال والنظر.

أما علماء الشريعة ـ من الفقهاء والمحدثين ـ فإنهم بحكم علمهم المفصَّل بالقرآن والسنة والسيرة؛ علموا علمًا يقينيًّا أن أول واجب على المكلف هو إسلام الوجه لله تعالى، وإخلاص العبودية له، والانقياد له بالطاعة، والإيمان بنبيِّه المرسل، وكتابه المنزل، والتزام شرعه المطهَّر. لهذا قال ابن حجر العسقلانيُّ ـ في ردِّ دعوى الإجماع على وجوب النَّظر ـ: «وفي نقل الإجماع نظرٌ كبيرٌ، ومنازعةٌ طويلةٌ، حتى نقل جماعةٌ الإجماعَ في نقيضه؛ واستدلوا بإطباق أهل العصر الأول على قبول الإسلام ممن دخل فيه من غير تنقيبٍ، والآثار في ذلك كثيرة جدًّا»[١].

فانظر إلى حجة ابن حجر في هذا المقام؛ إنها السيرة والسنن والآثار، وقد سبقه إلى هذه الحجة بعضُ أئمة الإسلام، منهم: الإمام أبو المظفر منصور بن محمد السمعاني (ت: ٤٨٩)، حيث قال: «وإنما أنكرنا طريقة أهل الكلام فيما أسَّسوا، فإنهم قالوا: أول ما يجب على الإنسان النظرُ المؤدي إلى معرفة الباري ﷻ. وهذا قولٌ مخترعٌ، لم يسبقهم إليه أحدٌ من السَّلف وأئمة الدِّين»[٢].

لقد علم المتكلمون أنهم إن لم يجعلوا الأولوية والأهمية للنظر والاستدلال الكلامي لإثبات الربوبية؛ لم يكن لما أشغَلوا به أنفسهم من الطرق الكلامية معنًى. وعلم علماءُ الشريعة أنهم إن لم يجعلوا الأولوية

(١) «فتح الباري» ١/ ٧٠ (١٩).

(٢) نقله السيوطي في «صون المنطق والكلام» ٢٢٤.

والأهمية للمبادرة إلى الاستجابة لنداء الفطرة ـ التي غرسها الله تعالى في النفوس ـ بإسلام الوجه لله، وإقامة دينه، كما قال تعالى: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا﴾ [الروم: ٣٠]؛ لم تكن لدلائل القرآن والسنة ووقائع السيرة وتاريخ الدعوة إلى الإسلام معنًى. فشتَّان بين الفريقين، ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا﴾؛ لكن العونيَّ يريد ـ عبثًا ـ التسوية بين الفريقين، مخالفًا بذلك حقائق الديانة والرسالة والدعوة، وتاريخ الفرق والمذاهب(١).

ومنها: إغفال حقيقة دعوة الرسل عليهم الصَّلاة والسَّلام ومنهجهم في إصلاح عقائد الناس وعباداتهم.

ومنها: أن عقيدة هؤلاء المتكلمين الذين فسَّروا التوحيد بالربوبية والخالقية كانت من أهم أسباب انتشار شرك العبادة بين المنتسبين إلى الإسلام، من الاستغاثة بغير الله، وتعظيم القبور والسجود لها والطواف حولها والذبح والنذر لها. وما جرَّأهم على ذلك إلا اعتقادهم أن هذه الأعمال لا تضرهم ما داموا مقرين بتوحيد الله في الربوبية والخالقية. وكانت

---

(١) **فائدة**: من المعلوم أن بعض علماء الأشاعرة خالفوا في هذه المسألة فلم يجعلوا النظر شرطًا في صحة الإيمان، وعند النظر في أحوالهم نجد أن أكثرهم من الذين اشتغلوا بالفقه وعلوم الشريعة واهتمُّوا بدعوة العامَّة أو تأثروا بالتصوف، فتسامحوا في هذه المسألة الكلامية بتأثير صلتهم بالشريعة وبعامة المسلمين. قال السنوسيُّ في «شرح أم البراهين» ١٥: «**وذهب غير الجمهور** إلى أن النظر ليس بشرط في صحة الإيمان، بل وليس بواجب أصلاً، وإنما هو من شروط الكمال فقط، وقد اختار هذا القول الشيخُ العارف الوليُّ ابن أبي جمرة، والإمام القشيري، والقاضي أبو الوليد ابن رشد، والإمام أبو حامد الغزالي، وجماعة. والحقُّ الذي يدلُّ عليه الكتاب والسنة وجوب النظر الصحيح، مع التردد في كونه شرطًا في صحة الإيمان أو لا؟! والراجحُ: أنه شرطٌ في صحته». قال الدسوقيُّ في «حاشية شرح أم البراهين» ٥٧: «المراد «غير الجمهور» من المتكلمين، ولا يعترض بجعله ابن أبي جمرة، ومن بعده من المتكلمين، **مع أنهم ليسوا منهم**، لأنه ليس في كلامه ما يقتضي أنهم منهم، بل بعدما ذكر «غير الجمهور»؛ ذكر: بعض الصوفية والفقهاء؛ تقويةً لأصحاب هذا القول». والسنوسي ـ نفسه ـ ذو نزعة إصلاحية؛ لهذا تردد في المسألة، وخفف من حدتها، وخلص في آخر بحثه ١٧ إلى القول بعدم اشتراط النظر على طريقة المتكلمين، وأنه يكتفى بما حصل في القلب من الدليل الجُمْلي الذي حصلت به الطمأنينة.

ـ أيضًا ـ من أهم أسباب قعود أكثر العلماء عن إنكار ذلك على العامة لأن نشأتهم على تأصيلات المتكلمين سلبتهم الحجَّة في الإنكار، والغَيرة في الانتصار لعقيدة التوحيد، ولم تنفعهم ـ بعد أن انهدمت القواعد والأصول ـ تلك الإشارات المقتضبة إلى توحيد العبادة في بطون كتب التفسير وشروح الأحاديث والفقه.

جميع ما تقدَّم: يدلُّ دلالة قاطعة على صحة تقرير شيخ الإسلام ابن تيمية لحقيقة التوحيد، وصحة بيانه لأصل انحراف المتكلمين فيه، وصحة حكمه عليهم بأنهم لم يعرفوا حقيقة التوحيد بمعناه القرآني والسنيِّ الصحيح. ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، له الحمد أولاً وآخرًا، وظاهرًا وباطنًا.

❁ ❁ ❁

المبحث الثاني:
لماذا ابن تيمية؟

المطلب الأول:
ابن تيمية إمام حجة في نقل العقائد ومقالات الفرق ومعرفة مقاصدها:

تحقيق معنى «التوحيد» وتحديد مفهومه ومراد الله تعالى منه في كتابه، ومراد الرسول ﷺ منه في دعوته من المسائل الاعتقادية الأصلية الكبار، وليست من المسائل الفرعية أو الدقيقة الغامضة؛ لهذا فرميُ العوني فيها لشيخ الإسلام بالخطأ والغلط والتحامل وعدم الإنصاف للمتكلمين إنما هو طعن صريح في علمه رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وفي عقله وفهمه، وفي عدله وإنصافه. ونحن نعلم أن العوني لا يقصد شخص ابن تيمية، بل عداوته لدعوة التوحيد التي تميَّز ابن تيمية في بيانها وشرحها وكشف وجوه الانحراف عنها. لا شكَّ أن

الدفاع عن العقيدة والدعوة أحقُّ وأوجب، وأعظم من حقِّ شخص معيَّن مهما كان جليلاً وفاضلاً، لكنَّنا نرى ـ في نفس الوقت ـ أن من حقِّ ابن تيمية علينا أن نبيِّن افتراء العوني عليه في هذه المسألة، دفاعًا عن شخصه لأنه من علماء المسلمين الذين لهم علينا حقٌّ وفضلٌ.

لقد نشرتُ مقالاً موجزًا في دفع تشغيبات العوني هذه، فردَّ عليه بمقال طويل سماه: «الرد على العاجز عن الاعتراف بخطأ ابن تيمية فيما نسبه إلى المتكلمين من أنهم ما عرفوا توحيد الإلهية»[(١)]، صاغه في قالب التعالي والاستكبار والغرور والاستخفاف، وظنَّ أن هذا الأسلوب سيقضي على الحجج العلمية التي أوردتُها في ردِّي عليه. وقد رددت عليه في هذه الرسالة، مضمنًا إضافاته الجديدة، ملتزمًا بالمنهج العلمي الذي التزمتُه في ردِّي الأول، مترفعًا عن أسلوبه الذي ينفر منه أهل العلم والأدب، واعظًا له بقول رسول الله ﷺ: «**ألا أخبركم بأهل النار؟**» قالوا: بلى. قال: «**كلُّ عُتُلٍّ، جوَّاظٍ، مُستكبرٍ**»[(٢)].

ومما قال العوني في ردِّه: «مساكين: أدهشتهم غلطة ابن تيمية فما عرفوا الجواب، وكأن ابن تيمية استثناء في خروجه عن واجب الإنصاف أحيانًا، واجب الإنصاف الذي هو غالب شأنه! أو لم يصدر من الإمام

(١) نشره العوني في موقعه الشخصي بتاريخ: ١٤٤٢/١/١٥.

(٢) أخرجه مسلم (٢٨٥٣) من حديث حارثة بن وهب رضي الله عنه.

قال النوويُّ رحمه الله: «(العُتُلُّ) بضم العين والتاء فهو الجافي الشديد الخصومة بالباطل، وقيل: الجافي الفظُّ الغليظ. وأما (الجَوَّاظ) بفتح الجيم وتشديد الواو وبالظاء المعجمة فهو الجموع المنوع، وقيل: كثير اللحم المختال في مشيته، وقيل: القصير البطين، وقيل: الفاخر بالخاء. وأما (المتكبر والمستكبر) فهو صاحب الكبر، وهو بطر الحقِّ، وغمط الناس».

قلتُ: ومن نظر في ردود د. حاتم العوني على ناصحيه وناقديه ومخالفيه يُشفق عليه؛ فنسأل الله تعالى أن يهديه ويصلحه، ويرده إلى حاله الأولى لما كان مشتغلاً بحديث رسول الله ﷺ، ثم انقلب على عقبيه، فسبحان مقلِّب القلوب والأحوال، نسأله تعالى أن يثبِّتنا على الحق والهدى.

مالك بن أنس خروج عن واجب الإنصاف تجاه ابن إسحاق، ومن ابن أبي ذئب تجاه مالك، ومن فلان وفلان من كبار أئمة الدين ممن تكلموا في غيرهم بغير إنصاف؟! أو لم يبالغ كثير من أئمة الحديث في ذم فقهاء الكوفة باسم أهل الرأي؟! مع أنهم جميعًا كانوا أئمة الإنصاف في غالب شأنهم؟! أم أن ابن تيمية استثناء وقدس القُدَّاس الذي لا يغلط كما غلط غيره؟!!! الخلاصة: ابن تيمية قال عن المتكلمين: إنهم ما عرفوا توحيد العبادة، وأن معرفتهم بالتوحيد لا تزيد عن معرفة مشركي العرب، وأنهم ليتهم يسلمون من البدع في توحيد الربوبية أيضًا».

قلتُ: إن صحَّ ما وصف به اجتهادات الإمام مالك وغيره في الحكم على بعض الأعيان؛ فموضوعنا مختلف تمامًا، لأنه يتعلق بتقرير أصول الدين ومعرفتها وتوصيفها، والعوني يرمي فيها ابن تيمية بالخطأ وعدم الإنصاف واتهام المتكلمين بغير الحقِّ.

ثم إن العونيَّ ساءَه دفاعنا عن ابن تيمية ضدَّ افتراءاته، فرمانا بتقليده، والتعصب له، والعجز عن الاعتراف بخطئه وغلطه. والحقيقة أنه مخبر في هذا عن حاله؛ سواء في غلطه على ابن تيمية، أو في جهله بحقيقة أقوال المتكلمين، أو في تهافته في الدفاع عنهم وخلطه بين التقريرات الكلامية والتقريرات الشرعية. لهذا فإني أرجو أن يكون ردِّي هذا كافيًا في معرفة من هو العاجز علميًّا والعاجز في أشياء أخرى يدركها القارئ العاقل المنصف!

لا أحتاج هنا إلى نقل كلام علماء الإسلام من معاصري ابن تيمية وممن جاء بعده في الثناء على علمه وعدله، وعقله وفهمه، وتحرِّيه وإنصافه، ومناقبه وفضائله، فكل ذلك معروف مشهور، لكن في خصوص ما نحن فيه؛ فإن من جوانب التميُّز في شخصيته العلمية: معرفته التامَّة بمقولات الفرق ومقاصدها تأصيلاً وتفريعًا، ودقته في استحضارها ونقلها إجمالاً وتفصيلاً، وقد شهد بهذا جماعة من الذين لقوه وجالسوه وخبروا حاله:

منهم: العلَّامة الفقيه ابن دقيق العيد (ت: ٧٠٢)، قال: «لما

اجتمعت بابن تيمية رأيتُ رجلاً العلوم كلُّها بين عينيه، يأخذ منها ما يريد ويدع ما يريد»[(١)].

ومنهم: شيخ الشافعية في زمانه العلامة الصدر ابن الوكيل (ت: ٧١٦)، قال ابن كثير: «وكان ينصب العداوةَ للشَّيخ ابن تيمية ويناظره في كثير من المحافل والمجالس، وكان يعترف للشَّيخ تقي الدِّين بالعلوم الباهرة ويُثني عليه»[(٢)].

ومنهم: العلامة البارع ابن سيِّد الناس الأندلسيُّ الشافعيُّ (ت: ٧٣٤)، ومما قاله في وصفه: «أو حاضر بالملل والنِّحل لم يُرَ أوسعَ من نحلته في ذلك، ولا أرفع من درايته، برَّز في كل فنٍّ على أبناء جنسه، ولم تَرَ عينُ من رآهُ مثله، ولا رأت عينه مثلَ نفسه»[(٣)].

ومنهم: العلامة الفقيه ابن الزملكاني الشافعي (ت: ٧٤٩)، تولَّى مناظرةَ شيخ الإسلام ابن تيمية غير ما مرَّةٍ، ومع ذلك كان يعترف بإمامته ولا ينكر فضله، ومما قاله فيه: «كان إذا سُئل عن فَنٍّ من العِلْم ظنَّ الرَّائي والسَّامع: أنَّهُ لا يعرف غير ذلك الفنِّ، وحكمَ أنَّ أحدًا لا يعرفه مِثْله، وكان الفقهاء من سائر الطوائف إذا جلسوا معه استفادوا في مذاهبهم منه ما لم يكونوا عرفوه قبل ذلك، ولا يُعرف أنه ناظر أحدًا فانقطع معه، ولا تكلَّم في عِلم من العلوم ـ سواء كان من علوم الشرع أو غيرها ـ إلا فاق فيه أهلَه والمنسوبين إليه، وكانت له اليد الطُّولى في حُسْن التصنيف، وجودة العبارة، والترتيب والتقسيم والتبيين»[(٤)].

ومنهم: المؤرخ الأديب خليل بن أَيبك الصفدي (ت: ٧٦٤)، قال:

---

(١) «الرد الوافر» لابن ناصر الدين ١٠٧.

(٢) «البداية والنهاية» ١٢٢/١٦.

(٣) «الرد الوافر» ٥٧.

(٤) «طبقات علماء الحديث» لابن عبد الهادي ٢٨٤/٤، «ذيل طبقات الحنابلة» لابن رجب ٤٩٨/٤، «مسالك الأبصار في ممالك الأمصار» لابن فضل الله العمري ٦٩٧/٥. «الشهادة الزكية في ثناء الأئمة على ابن تيمية» لمرعي الكرمي، ٣٦.

«وأما الملل والنحل، ومقالاتُ أرباب البِدَعِ الأُوَل، ومعرفةُ أرباب المذاهب، وما خُصوا به من الفتوحات والمواهب؛ فكان في ذلك بحرًا يتموّج، وسهمًا ينفذ على السواء لا يتعوّج»[١].

أما الذين عرفوا هذا من خلال دراسة كتبه ورسائله فجماعات كثيرة من أهل العلم قديمًا وحديثًا.

ومن مظاهر هذا التميُّز: ما ذكره عمر بن علي البزار عن قوة حفظ ابن تيمية رحمه الله تعالى «أنه في محنته الأولى بمصر[٢] لمَّا أُخذَ وسُجن، وحيل بينه وبين كتبه، صنَّف عدة كتب صغارًا وكبارًا، وذكر فيها ما احتاج إلى ذكره من الأحاديث والآثار وأقوال العلماء، وأسماء المحدِّثين والمؤلفين ومؤلفاتهم، وعزا كلَّ شيءٍ من ذلك إلى ناقليه وقائليه بأسمائهم، وذكر أسماء الكتب التي ذُكِر فيها، وفي أي موضع هو منها، كلُّ ذلك بديهةً من حفظه؛ لأنه لم يكن عنده حينئذٍ كتابٌ يُطالِعُه. ونُقِّبَت واعْتُبِرَت فلم يوجد فيها بحمد الله خللٌ ولا تغيُّر. ومن جملتها كتاب «الصارم المسلول على شاتم الرسول ﷺ»، وهذا من الفضل الذي خصَّه الله تعالى به»[٣].

قلتُ: شيخ الإسلام ابن تيمية ـ كغيره من أئمة العلم ـ يصيب ويخطئ، ويذكر وينسى، لا نعتقد العصمة فيه ولا في غيره من البشر ـ بعد الأنبياء والمرسلين عليهم الصَّلاة والسَّلام ـ، ولكنَّ إمامًا بهذه المنزلة العالية من العلم والفهم والعدل والإنصاف؛ فإنَّ احتمال خطئه في مسألة عظيمة وكبيرة ـ مثل هذه المسألة من أصول الدين ـ احتمال ضعيف جدًّا، فيجب على الناقد أن يكون على درجة عالية من الدقة والتأني والتثبت ومشاورة أهل العلم؛ قبل أن يطلق عليه أحكام الخطأ والغلط، وعدم الفهم والإنصاف، والظلم والبغي على مخالفيه؛ فيكون بهذا متورطًا في أمرين قبيحين:

---

(١) «أعيان العصر وأعوان النصر» ١/٢٣٥.

(٢) سنة: (٧٠٥).

(٣) «الأعلام العلية في مناقب ابن تيمية» ٧٤٥ ـ ٧٤٦.

أولهما: الغلط على ابن تيمية والبغي عليه بغير حقٍّ.

ثانيهما: أنه يجعل نفسه أضحوكة عند أهل العلم والعدل والإنصاف؛ لتهجُّمه على مسائلَ لا يُحكِمُ العلمَ بأصولها وقواعدها ومقاصد أهلها.

لهذا أقول: إننا بعد هذه النقولات الضافية من كتب المتكلمين، وبعد تتبع جوانب كلامهم في معنى الإله والإلهية ومعنى شهادة التوحيد؛ قد تبيَّن لكل باحث منصفٍ مريدٍ للحقِّ أن ما رمَى به العونيُّ شيخَ الإسلام ابن تيمية إنما ينعكس عليه، وأنه متجرِّدٌ من (الموضوعية) مجانبٌ لها، وغاية ما يأتي به شبهات ومتشابهات واعتراضات وتشغيبات جدلية إقناعية خالية من البرهان، قد أتينا عليها بالنقض والإبطال، وكان من نتيجة ذلك كلِّه: التأكيد على جهل المتكلمين بحقيقة التوحيد، ومخالفتهم في تفسيره ومدلوله لمنهج القرآن والسلف الصالح والأئمة المتقدمين.



المطلب الثاني:
الحضور العلمي والدعوي لابن تيمية في العصر الحديث:

أرى من المناسب أن أستطرد في الكلام عن ظاهرة الحضور العلمي لشيخ الإسلام ابن تيمية في عصرنا الحاضر، فإنها من أشدِّ ما يغيظ أهل الأهواء والبدع، ولا يجدون في مواجهة هذا القبول الذي وضعه الله تعالى لهذا الإمام في الأمَّة ـ بالمفهوم الجمعي للأمة ـ إلا أن يرموا أهل التوحيد والسنة بالتقليد لابن تيمية والتعصب له والغلو فيه.

لا شكَّ أن ابن تيمية مِنْ أَكثر ـ بل أكثر ـ علماء الإسلام حضورًا في عصرنا الحديث في جميع مجالات العلم والدعوة والتجديد والإصلاح، وقد صارت كتبه ورسائله مفزعًا لكثير من العلماء وطلبة العلم والباحثين، وأكثروا من النقل والاقتباس منه، بل من الاعتماد عليه ـ على وجه رئيس أو رئيسي ـ في مؤلفاتهم وأبحاثهم ومناظراتهم ودعوتهم. إن المناوئين لدعوة

التوحيد والسنة يفسرون هذه الظاهرة بأنها مجرد تقليد ويزعمون ـ بجهلٍ أو تجاهلٍ ـ أن في هذا تعصبًا لهذا الإمام، لكن الحقيقة أن لهذه الظاهرة أسبابًا علمية وموضوعية وتاريخيَّة محدَّدة:

منها: المكانة الرفيعة لابن تيمية في الإمامة الدينية والعلمية، وأصدق من عبَّر عنها هو: «قاضي القضاة الحافظ العلامة البارع عالم الديار المصرية تقي الدين أبو الحسن علي بن عبد الكافي السبكي المصري الشافعي المحدث»[(١)]، المتوفَّى سنة (٧٥٦)، أحد أشهر مخالفيه في أصول الدين وفروعه، وقد ألَّف في الردِّ على ابن تيمية في مسألة الزيارة والطلاق وغيرهما، لكن لم يخرجه خلافه له عن حدِّ الإنصاف، فقال هذا العالمُ الأشعريُّ ـ بلسان التديُّن والعلم والعدل ـ: «وأما قول سيدي في الشيخ؛ فالمملوكُ[(٢)] يتحقَّق كِبَرَ قَدْرِهِ، وزَخارَة بَحْرِه، وتوسُّعهُ في العلوم الشَّرعيَّةِ والعقليَّةِ، وفرطَ ذكائِهِ واجتهادِهِ، وبُلُوغه في كُلٍّ من ذلك المبْلغَ الذي يتجاوزُ الوصفَ. والمملوكُ يقول ذلك دائمًا، وقدرُهُ في نفسي أَكْبَرُ من ذلك وأجَلُّ، مع ما جمعهُ الله له من الزَّهادةِ والورع والدِّيانة، ونُصرةِ الحقِّ، والقيام فيه لا لغرضٍ سواهُ، وجَرْيِهِ على سَنَنِ السَّلفِ، وأخذهِ من ذلك بالمأخذِ الأوْفى، وغرابَةِ مِثلِهِ في هذا الزَّمانِ، بل مِن أزمانٍ»[(٣)].

---

(١) هكذا وصفه تلميذه الذهبيُّ في «معجم الشيوخ الكبير» ٣٤/٢.

(٢) يقصد السبكيُّ نفسَه، وهذا من أساليب التواضع في الخطاب في القرون المتأخرة.

(٣) نقله ابن رجب الحنبلي (ت: ٧٩٥) في «ذيل طبقات الحنابلة» ٥٠٣/٤، وابن ناصر الدين الدمشقي (ت: ٨٤٢) في «الرد الوافر» ٥٢، وابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢) في «الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة» ١٨٦/١، وبرهان الدين ابن مفلح (ت: ٨٨٤) في «المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد» ١٣٦/١، ومرعي الكرمي (ت: ١٠٣٣) في «الشهادة الزكية في ثناء الأئمة على ابن تيمية» ٥٨.

وكلام السُّبكي هذا جاء في كتاب كتبه إلى الذَّهبي جوابًا على عتابه له لما أشيع عنه من الكلام في ابن تيمية، وقد وهم أستاذنا العلامة المحقِّقُ بشار عواد معروف فنسب هذا الجواب في مقدمة «سير أعلام النبلاء» ٣٨/١ لتلميذ الذهبيِّ «تاج الدين ابن السبكي»، وهو خطأ ـ بلا شكٍّ ـ مخالف لما وقع صريحًا في أكثر هذه المصادر من وصف السبكي بتقي الدين. ثم إن ابن السبكي لا يمكن أن يصدر منه هذا الإنصاف=

ومنها: أن ابن تيمية لم يكتف بتقرير عقيدة السَّلف، وبيان منهاج القرآن والسنة؛ بل قرن ذلك بالردِّ المفصَّل على كل ما خالف تلك العقيدة وذلك المنهاج من مقولات الفلاسفة والمتكلمين ـ وعلى رأسهم الأشاعرة ـ، وتميَّز ـ مع البسط والتفصيل ـ بالشجاعة العلمية، فتجرَّأ عليهم حالَ انتشار مذاهبهم، وقوة أتباعهم، وتكاثر شبهاتهم، وانتصار الدولة لهم. لقد كان مثال العالم الربَّاني الذي أنعم اللهُ عليه فدخل عليهم البابَ، وتمكَّن من «كسر حاجز الخوف منهم» ـ كما يقال في التعابير المعاصرة ـ، فخفَّف الله تعالى به عن أهل السنة غربتهم، وفرَّج عنهم ضيقًا شديدًا:

قال ابن القيِّم (ت: ٧٥١) ـ وقد ذكر تغلُّب المغول على بلاد الشرق، وما بثَّه وزير هولاكو نصير الكفر والشرك الطوسيُّ (ت: ٦٧٢) في الأمة من فساد الاعتقاد ومعارضة الوحيين والتمكين للسحرة والمنجمين والفلاسفة والملاحدة ـ: «ثم إنَّه خرج مع هذا الشيخ المتأخِّر المعارض بين العقل والنقل أشياءُ لم تكن تُعرف قبله: جَسْتُ العميديِّ[(١)]، وحقائق ابن عربيٍّ [ت: ٥٦٠]، وتشكيكات الرازيِّ [ت: ٦٠٦]، وقام سوق الفلسفة والمنطق وعلوم أعداء الرُّسل التي فرحوا بها لما جاءتهم رسلهم بالبينات، وصارت الدولة والدعوة لأرباب هذه العلوم، ثم نظر الله إلى عباده وانتصر

= لشيخ الإسلام ابن تيمية، فهو متعصب في أشعريته غاية التعصب، ولا يرقى في العلم والديانة إلى منزلة والده، ومن نظر في كتبه علم صدق قول العلامة الفاضل والعالم الجليل القاضي الفقيه المتفنِّن عزِّ الدين أبي البركات أحمد بن إبراهيم بن نصر الله بن أحمد الكنانيِّ العسقلانيِّ (ت: ٨٧٦) فيه: «هو رجل قليل الأدب، عديم الإنصاف، جاهل بأهل السنة ورُتَبهم، يدلُّك على ذلك كلامُه»، نقله من خطِّه ـ على وجه الموافقة ـ: السخاويُّ (ت: ٩٠٢) في «الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التوريخ» ٢٠٢، وترجم للكناني ترجمةً حسنةً في «الضوء اللامع لأهل القرن التاسع» ٢٠٥/١. وقد وهم أستاذنا بشار عواد معروف ـ في مقدمته على: «سير أعلام النبلاء» ١٣٠، وعلى: «تهذيب الكمال» ٢١/١ ـ في الكنانيِّ هذا؛ فظنَّه عزَّ الدين الكنانيَّ المعروف بابن جماعة، المتوفَّى سنة: (٨١٩)، وتابعه على ذلك عدد من الباحثين.

(١) هو محمد بن محمد العميدي السمرقندي (ت: ٦١٥)، اشتهر بفن الخلاف والجدل، وخصوصًا «الجست» وهو نوع من أنواعه.

لكتابه ودينه، وأقام جندًا تغزوا ملوك هؤلاء بالسيف والسنان وجندًا تغزوا علماءَهم بالحجة والبرهان، ثم نبغتْ نابغة منهم في رأس القرن الثامن؛ فأقام الله لدينه شيخ الإسلام أبا العباس ابن تيمية قدس الله روحه، فأقام على غزوهم مدة حياته باليد والقلب واللسان، وكشف للناس باطلهم وبيَّن تلبيسهم وتدليسهم، وقابلهم بصريح المعقول وصحيح المنقول وشفى واشتفى، وبيَّن مناقضتهم ومفارقتهم لحكم العقل الذي به يدلون، وإليه يدعون، وأنَّهم أترك الناس لأحكامه وقضاياه؛ فلا وحيَ ولا عقلَ، فأرداهم في حُفَرهم، ورشقهم بسهامهم، وبيَّن أن صحيح معقولاتهم خدمٌ لنصوص الأنبياء، شاهدةٌ لها بالصحة. وتفصيل هذه الجملة موجودٌ في كتبه»[(١)].

وقال العالم الفاضل الزاهد أحمد بن إبراهيم الواسطي المعروف بابن شيخ الحزامين (ت: ٧١١) ـ في رسالة كتبها لجماعة من تلاميذ ابن تيمية ـ: «ثم اعرفوا إخواني حقَّ ما أنعم الله عليكم من قيامكم بذلك، واعرفوا طريقكم إلى ذلك واشكروا الله تعالى عليها، وهو أن أقام لكم ولنا في هذا العصر مِثْلَ سيِّدنا الشيخ الذي فتح الله به أقفالَ القلوبِ، وكشفَ به عن البصائر عمى الشبهات وحيرة الضلالات، حيث تاه العقلُ بين هذه الفِرَقِ، ولم يهتدِ إلى حقيقة دين الرَّسول ﷺ. ومن العجبِ أن كُلًا منهم يدعي أنه على دين الرسول الله ﷺ، حتى كشف الله لنا ولكم بواسطة هذا الرجلِ عن حقيقة دينه الذي أنزلَه من السَّماء وارتضاه لعباده. واعلموا أن في آفاق الدنيا أقوامًا يعيشون أعمارَهم بين هذه الفِرَقِ، يعتقدون أن تلك البدعَ حقيقةُ الإسلام، فلا يعرفون الإسلامَ إلا هكذا. فاشكروا الله الذي أقام لكم في رأس السبع مئة من الهجرة من يُبيِّن لكم أعلام دينكم، وهداكم الله به وإيانا إلى نهج شريعته، وبيَّن لكم بهذا النور المحمدي ضلالات العباد وانحرافاتهم، فصرتم تعرفون الزائغ من المستقيم، والصحيح من السقيم»[(٢)].

---

(١) «الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة» ٣/١٠٧٨ ـ ١٠٨٠.

(٢) «التذكرة والاعتبار والانتصار للأبرار» ٣١، و«الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيمية خلال سبعة قرون» ١٣٥.

وقال الفقيه المحدِّث أبو حفص عمر بن علي البزَّارُ (ت: ٧٤٩): «وأما ما خصه الله تعالى به من معارضة أهل البدع في بدعتهم، وأهل الأهواء في أهوائهم، وما ألَّفه في ذلك من دحض أقوالهم وتزييف أمثالهم وأشكالهم، وإظهار عوارهم وانتحالهم، وتبديد شملهم، وقطع أوصالهم، وأجوبته عن شبههم الشيطانية، ومعارضتهم النفسانية للشريعة الحنيفية المحمدية، بما منحه الله تعالى به من البصائر الرحمانية والدلائل النقلية والتوضيحات العقلية، حتى انكشف قناع الحق، وبان بما جمعه في ذلك وألفه الكذب من الصدق، حتى لو أن أصحابها أحياء ووُفِّقُوا لغير الشقاء؛ لأذعنوا له بالتصديق، ودخلوا في الدين العتيق.

ولقد وجب على كلّ من وقف عليها، وفهم ما فيها أن يحمد الله تعالى على حسن توفيقه هذا الإمام لنصر الحق بالبراهين الواضحة العظام.

حدثني غير واحدٍ من العلماء الفضلاء النبلاء الممعنين بالخوض في أقاويل المتكلمين، لإصابة الثواب وتمييز القشر من اللباب: أن كُلًّا منهم لم يزل حائرًا في تجاذب أقوال الأصوليين ومعقولاتهم، وأنه لم يستقرّ في قلبه منها قولٌ ولم يَبِن له من مضمونها حق. بل رآها كلَّها موقعة في الحيرة والتضليل، وجُلها مذعن بتكافؤ الأدلة والتعليل. وأنه كان خائفًا على نفسه من الوقوع بسببها في التشكيك والتعطيل، حتى منَّ الله تعالى عليه بمطالعته مؤلفات هذا الإمام أحمد ابن تيمية شيخ الإسلام، وما أورده من النقليات والعقليات في هذا النظام. فما هو إلا أن وقف عليها وفهمها، فرآها موافقة للعقل السليم وعَلِمَها، حتى انجلى ما كان قد غشيه من أحوال المتكلمين من الظلام، وزال عنه ما خاف أن يقع فيه من الشك وظفر بالمرام.

ومن أراد اختبار صحة ما قلتُه؛ فليقف بعين الإنصاف، العَرِيَّة عن الحسد والانحراف ـ إن شاء ـ على مختصراته في هذا الشأن ـ كشرح الأصبهانية ونحوها ـ، وإن شاء على مطولاته ـ كتخليص التلبيس من تأسيس التقديس، والموافقة بين العقل والنقل، ومنهاج الاستقامة

والاعتدال ـ؛ فإنه ـ واللهِ ـ يظفر بالحق والبيان، ويستمسك بأوضح برهان، ويزن حينئذٍ في ذلك بأصحِّ ميزان»[١].

من أولئك العلماء الفضلاء النبلاء ـ الذين أشار إليهم البزَّارُ في كلامه ـ الشيخ عبد الله بن حامد، أحد علماء الشافعية، فقد وصف ابنُ حامدٍ حاله بهذه الكلمات: «وكنتُ قبل وقوفي على مباحث إمام الدنيا رَحِمَهُ اللَّهُ قد طالعت مصنفات المتقدمين، ووقفت على مقالات المتأخرين من أهل الفلسفة ونُظَّار أهل الإسلام؛ فرأيت فيها الزخارف والأباطيل والشكوك التي يأنف المسلم الضعيف في الإسلام أن تخطر بباله، فضلاً عن القويِّ في الدين؛ فكان يتعب قلبي ويحزنني ما يصير إليه الأعاظم من المقالات السخيفة والآراء الضعيفة، التي لا يعتقد جوازَها آحادُ الأمة، وكنت أُفتِّش على السنة المحضة في مصنفات المتكلمين من أصحاب الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ على الخصوص، لاشتهارهم بالتمسك بمنصوصات إمامهم في أُصول العقائد فلا أجد عندهم ما يكفي، وكنت أراهم يتناقضون إذ يؤصِّلون أُصولاً يلزم فيها ضد ما يعتقدون، أو يعتقدون خلاف مقتضى أدلتهم، فإذا جمعتُ بين أَقاويل المعتزلة والأشعرية، وحنابلة بغداد وكرَّامية خراسان أرى أن إجماع هؤلاء المتكلمين في المسألة الواحدة على ما يخالف الدليل العقلي والنقلي، فيسوؤني ذلك، وأظل أحزن حزنًا لا يعلم كنهه إلا الله، حتّى قاسيت من مكابدة هذه الأُمور شيئًا عظيمًا لا أستطيع شرح أيسره، وكنت ألتجئ إلى الله تَعَالَى وأتضرَّع إليه، وأهرب إلى ظواهر النصوص، وأَلقَى المعقولات المتباينة، والتأويلات المصنوعة فتنبو الفطرة عن قبولها، ثم قد تشبَّثت فطرتي بالحق الصَّريح في أمهات المسائل، غير متجاسرة على التصريح بالمجاهرة قولاً وتصميمًا للعقد عليه، حيث لا أراه مأثورًا عن الأئمة وقدماء السَّلف، إلى أن قدَّر الله سبحانه، وقوع مصنَّف الشيخ الإمام ـ إمام الدنيا ـ رَحِمَهُ اللَّهُ في يدي، قبيل واقعته الأخيرة بقليل، فوجدت فيه ما بهرني من موافقة فطرتي لما فيه، وعزو الحقِّ إلى أئمة السنة وسلف الأُمة،

(١) «الأعلام العلية في مناقب ابن تيمية» ٧٥٤.

مع مطابقة المعقول والمنقول! فبَهِتُّ لذلك سرورًا بالحقِّ، وفرحًا بوجود الضَّالَّة التي ليس لفقدها عوض، فصارت محبة هذا الرجل رَحِمَهُ اللهُ محبةً ضروريَّةً، تقصر عن شرح أَقلِّها العباراتُ ولو أطنبتُ»(١).

ومنها: أن التراث العلمي العظيم الذي خلَّفه ابن تيمية بقي محبوسًا على رفوف المكتبات، لا يستنسخها ويتداولها إلا قلة من أهل العلم والفضل، مع حذر شديد أن يُتَّهموا بإحياء مذهب ابن تيمية، ويكون مصيرهم السجن، فلمَّا ظهرت الطباعة، وضعفت سطوة الدولة العثمانية ثم تلاشت؛ بادر الخواصُّ من أهل العلم ودعاة التجديد والإصلاح في بلاد الهند والشام ومصر والعراق إلى طباعتها ونشرها، ثم لما جدَّد الله تعالى مجد آل سعود على يد الإمام الصالح الملك عبد العزيز بن عبد الرحمٰن آل سعود (ت: ١٣٧٣/١٩٥٣)؛ كان من أهم اهتماماته طباعة كتب التوحيد والسنة ـ ومنها بعض كتب ورسائل شيخ الإسلام ابن تيمية ـ، حتى إنه كان يأمر بطباعتها في الهند ومصر لضعف إمكانيات الطباعة في مملكته الناشئة، وتولَّى الحكم من بعده ابنه الملك سعود (ت: ١٣٨٨/١٩٦٩)، فكان من أعظم الأعمال الجليلة التي نهض بها أمره بطباعة: «مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد ابن تيمية» في مطابع الحكومة السعودية، وأنجز في (٣٥) مجلدًا، ومجلدَيْن للفهارس، ثم تتابع إخوانه الملوك من بعده وغيرهم من الأمراء والوجهاء على طباعته، وتوزيعه على طلاب العلم مجانًا، فانتشر في مشارق الأرض ومغاربها.

والمقصود: أن انتشار كتب ابن تيمية بالطباعة الحديثة يسَّر لأهل العلم وطلابه الاطلاع على علومه وآرائه، والاستفادة منها في مؤلفاتهم وأبحاثهم، ووجدوا في تحقيقات ابن تيمية وأبحاثه الواسعة المحرَّرة في أصول الدين

---

(١) من رسالة أرسلها عبد الله بن حامد إلى ابن رُشيِّق المغربي ـ أخبر طلاب ابن تيمية بخطه ـ يطلب منه إنفاذ فهرس مؤلفات الشيخ، وبعض كتبه. نشر الرسالة من أصلها الخطي الدكتور محمد رشاد سالم في مقدمة «درء التعارض»: ١/٤٠ ـ ٤٣، وضمَّنها العلامة الألوسي كتابه «غاية الأماني» ١/٣٨٧ ـ ٣٨٩، وهي في «الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيمية» ٢٨٦ ـ ٢٨٧.

وفروعه مادَّة علمية زاخرة، تغنيهم عن مراجعة عشرات بل مئات الكتب.

وليأخذ القارئ ما نحن فيه مثالاً ونموذجًا للاستغناء بكلام ابن تيمية عن تتبع المسألة في الكتب الكثيرة المتفرقة؛ فقد رجعتُ إلى المصادر الأصلية للعقيدة الأشعرية في مفهوم التوحيد، وتطلَّب ذلك منِّي كثيرًا من الوقت والجهد، لأصل إلى نتيجة يقينية: وهي صحة ما نسبه ابن تيمية إليهم وصواب تصوره وتصويره لاعتقادهم ووجه انحرافهم عن منهاج السنة، مع ما في تقريراته من الإحاطة والتحرير وحسن العرض والتفهيم ما يكفي ويشفي، وذلك فضل الله يؤتيه ما يشاء.

لا أريد أن أنهي هذا المبحث قبل أن أذكر كلمةً لأكاديمي ومفكر معاصر، لا ينتمي إلى (السلفية المعاصرة) ـ حسب اصطلاح العوني ـ بل هو ابن المدرسة الأشعرية، وخصَّ رسالته للدكتوراه من جامعة الأزهر (١٩٧٢/١٣٩٢) بالكتابة عن: «الرازي مفسّرًا»، وهو إلى ذلك من أعلام الحركة الإسلامية، ومن القيادات التنظيمية للإخوان المسلمون في العراق[١]. إنه الأستاذ الدكتور محسن عبد الحميد الذي سجَّل ـ في سياق رؤيته لجهود العلماء عبر العصور المختلفة ـ كلمة تتصف بالعمق والشمولية والإنصاف في وصف الإنجاز العلمي الكبير لابن تيمية، فكان منها قوله:

«ولا أبالِغ إذا ادَّعيت أنَّ ابن تيميَّة رحمه الله تعالى كان أمَّةً وحده من بين سائر المفكِّرين الإسلاميين، وأنَّه كان وحده يمثِّل تيَّارًا جارفًا قام بعمليَّة كبرى لمراجعة رصيد الأمة من العقيدة والشريعة والحضارة. وحركتُه الفكريَّة لم تكن حركةً محدودةً موجَّهةً إلى مراجعة جانبٍ من جوانب الانحراف الفكري، بل كانت حركته شاملةً أخضعت بدقَّة وعمق جوانبَ الحياة الفكريَّة كلَّها إلى الدراسة والنقد.

---

(١) راجع كتابي: «مقدمة في تفسير الإسلام» ففيه بيان انحراف هذه الجماعة في تفسير الإسلام ومقاصده الكلية، وآثار ذلك في انحرافهم عن منهاج النبوة في الاعتقاد والدعوة والسياسة الشرعية.

راجع ابنُ تيميَّة التيَّارات الفلسفيَّة والصوفيَّة المفلسفة والتيَّارات الباطنيَّة من أرباب الفرق الغالية والديانات المحرَّفة، وتيَّارات الفكر الإسلامي المتمثِّلة بتراث المتكلِّمين من المعتزلة والأشاعرة والشيعة الاثني عشريَّة، وراجع الفكر الفقهي الاجتهادي، وراجع نواحي الحياة السياسيَّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة والتربويَّة بحسمٍ ووضوحٍ.

وكان سلاحه في هذه المراجعة التاريخيَّة الكبرى: إيمانٌ بالله عظيم، وإخلاصٌ لدينه سديد، وجهادٌ في سبيله متواصل، وذكاءٌ حادٌّ وحافظةٌ قويَّة وعلمٌ غزيرٌ وإحاطةٌ تكاد أن تكون كاملةً بالمعارف الإنسانيَّة إلى عصره.

وكان هدفه الأساس من حركته الجهاديَّة الفكريَّة الشاملة التي استغرقت حياته كلَّها، تنقية عقائد الإسلام ومبادئه من كلِّ دخيلٍ فيها مهما كان جليًّا أو دقيقًا. ولقد نجح ابن تيميَّة في هذه العمليَّة الحضاريَّة التاريخيَّة الخطيرة أيَّما نجاحٍ، واستطاع أن يُخرج الإسلام عقيدة وشريعة وحضارة من تحت أنقاض التراكمات الحضاريَّة المتداخلة المعقَّدة.

لقد سخَّره الله تعالى لإنقاذ عقائد الإسلام من الفلسفات الضالَّة ذات الأصول الوثنيَّة، والتيَّارات الغنوصيَّة، ومظاهر التعقيد العقيدي المفضي إلى زعزعة عقائد المسلمين. فعرض هذه العقائد مرَّة أخرى صافية حقيقيَّة من خلال آيات القرآن الكريم الواضحة والسنَّة النبويَّة الصحيحة، وفي داخل ضوابط تفسير النصوص التي أجمع عليها علماء الإسلام الثقات عبر العصور.

وبقدر ما كان ابن تيميَّة حريصًا على تثبيت العقائد الإسلاميَّة في صيغتها الأولى، وعدم إخضاعها إلى التأويلات المنحرفة المخالفة لضوابط التفسير الصحيحة؛ دعا إلى تحريك الفكر الفقهي الإسلامي، وإحياء عصور الإبداع الاجتهادي، وعدم الوقوف عند آراء الرجال، والاستنباط المباشر في كلِّ عصر من القرآن الكريم والسنَّة الصحيحة، والاستدلال بهما لا بغيرهما. ولا أغالي إذا قلت: إنَّ شخصيَّة ابن تيميَّة بإطارها هذا شخصيَّة فريدة في تاريخ الفكر الإسلامي، لا نجد شخصيَّة أخرى تماثلها في قوَّة التحدي وشموليَّة المراجعة، والغزارة الموسوعيَّة في العلوم، والحسم الكامل في

القضايا دون مجاملة ولا خشية من أحدٍ في دين الله تعالى»[(١)].

قلتُ: لقد قرأتُ هذه الكلمة العظيمة قبل أكثر من ثلاثين سنة، وما تزال نفس الحماسة تتملَّكني وأنا أعيد قراءتها، فأقف لأصدح بها خطيبًا. تلك هي خصيصة ابن تيمية التي أوجبتْ ـ بفضل الله تعالى وتأييده ـ حضوره العلمي والفكري في عصرنا، وكأنه أحد أبنائه وعلمائه ودعاته المصلحين، ولا شكَّ أن هذا الحضور يغيظ أعداء التوحيد والسنة ـ على اختلاف مراتبهم وأحوالهم **ومآربهم** ـ، لكن ينبغي عليهم ـ على الأقل ـ ألَّا يحملهم هذا الغيظ على تجاهل الأسباب الربَّانية والعلمية والموضوعية لهذا الحضور، فيقفزوا عن هذه الحقيقة إلى اتِّهام أهل التوحيد والسنة بالتقليد والتعصب والغلو في شخص ابن تيمية!



المطلب الثالث:
لماذا يفزع دعاة الضلالة من جمع كلام العلماء في التوحيد؟!

قال العونيُّ: «إذن ما معنى الدراسات الكثيرة التي ملؤوا بها الدنيا عن عقيدة فلان وفلان مستخرجين لها من كتبهم في التفسير والشرح والفقه، بل حتى كتب الأدب واللغة».

قلتُ: يقصد العوني الكتب التي عُنيت بإبراز جهود علماء الأمة على

(١) «تجديد الفكر الإسلامي» ٧٠-٧٢. ويجدر بي التنبيهُ هنا على أنني أوردتُ هذا الاقتباس من كلامه بناءً على ظاهر لفظه، مع مخالفتي له في حقيقة مقصوده؛ فإنَّه أورد هذا الثناء على ابن تيمية في إطار إخضاعه جهود شيخ الإسلام التجديدية والإصلاحية لنظرية التفسير النفعي والمصلحي والسياسي للدين، فهو محكوم بتلك النظرية كعامة الإسلاميين الحركيين، وشيخُ الإسلام بريءٌ منها، وقد تصدَّى لنقض أصولها عند الفلاسفة الإسلاميين كالفارابي وابن سينا. وقد بيَّنت هذه النزعةَ عند د. محسن عبد الحميد في مقال نقديٍّ لكتابه، نشرتُه قبل أكثر من عشرين سنة، وبالله التوفيق.

اختلاف مذاهبهم وتباعد ديارهم في تعظيم توحيد العبادة ومكافحة مظاهر الشرك والوثنية التي انتشرت في بلاد المسلمين، ومن هذه الكتب:

١ ـ «جهود علماء الحنفية في إبطال عقائد القبورية»، للعلامة شمس الدين السلفي الأفغاني (ت: ١٤٢٠) رحمه الله تعالى.

٢ ـ «جهود المالكية في تقرير توحيد العبادة»، للدكتور عبد الله بن فهد بن عبد الرحمٰن العرفج.

٣ ـ «جهود أئمة الشافعية في تقرير توحيد العبادة»، للدكتور عبد الله بن عبد العزيز العنقري.

فأقول: إن هذه الدراسات لم تكتب لمناقشة عقائد المتكلمين على الطريقة الكلامية، بل لبيان حكم عظيم من أصول العقيدة وأحكام الشريعة، وهو إفراد الله تعالى بالعبادة ونفي الشرك، وفي جمع كلام العلماء فيهما فوائد عظيمة، علمية ودعوية وإصلاحية:

أولاً: لبيان أن الإقرار بهذا الحكم أمرٌ مشترك بين جميع علماء الأمة على اختلاف فرقهم ومذاهبهم وأعصارهم وأمصارهم، لا يخالفهم فيه ـ مخالفة أصلية ـ إلا الفرق الباطنية من الذين ينتسبون إلى الإسلام زورًا وبهتانًا.

ومما يشبه هذا: الدراسات الكثيرة التي صدرت في بيان فضائل الصحابة وتحريم القدح فيهم وذم من يتنقصهم ويطعن فيهم، فقد توسع أصحاب تلك الدراسات في جمع الشواهد والنصوص من كتب أتباع الفرق والمذاهب، حتى صار بعضهم يستخرج من كتب الشيعة ما يدلُّ على مراده. كلُّ هذا لمواجهة الدعاية الصفوية الخمينية الحاقدة ضد أصحاب رسول الله ﷺ.

ومن تتبع أخبار الدعوات الإصلاحية التي ظهرت في مختلف الأعصار والأمصار، ونهضت بمحاربة البدع الشركية؛ سيلاحظ ـ بجِلاء ـ أنها لم تكن ـ بالضرورة ـ دعوات سلفية، بل كانت بعضها أشعرية أو ماتريدية، أو

مذهبية تقليدية، أو صوفية، لكن أصحابها اختاروا عدم السكوت على تلك المظاهر الشركية التي عمَّت وطمَّت في عقر دار الإسلام، ومن الإشارات الحكيمة للعلامة شمس الدين الأفغاني في كتابه ـ المذكور آنفًا[(١)] ـ أن بعض الصوفيَّة في بلاد الهند قد اجتهدوا في محاربة القبورية وغفلوا أن بدعهم وطرقهم هي من أهم أسباب ظهورها.

إن من الدعوات الإصلاحية التي يحسن ذكرها في هذا المقام دعوةَ جماعة قاضي زاده، التي ظهرت في قلب الدولة العثمانية، واستمرت نحو مئة سنة، وكانت ماتريدية في الاعتقاد. ووجدنا في المعاصرين للشيخ قاضي زاده (تقدَّر وفاته في سنة: ١٠٤٥/١٦٣٥) عالمًا ماتريديًّا آخر، هو الشيخ أحمد بن عبد القادر الأقحصاري (ت: ١٠٤١/١٦٣١)، له كتاب: «مجالس الأبرار ومسالك الأخيار ومحائق البدع ومقامع الأشرار»، وهو مجالس وعظية إصلاحية في شرح مئة حديث من «مصابيح السنة» للبغوي، وقد أفصح عن باعثه على التأليف، فوصف حال القبورية في زمانه بنحو ما وصف به الإمام محمد بن عبد الوهاب ـ بعدَه ـ حال القبورية في زمانه، فقال الأقحصاريُّ:

«أردت أن أجمع لبعض إخوان الآخرة، مع ضمِّ ما وجدته في الكتب المعتبرة من التفسير والحديث والفقه والكلام وتصوف الخيرة، وأبيِّن فيه من الاعتقادات الصحيحة والأعمال الآخرة، وأحذِّر عما فيه من استمداد القبور وغيره من فعل الكفرة، وأهل البدع الضالة المضلة الفجرة، لما رأيت كثيرًا من الناس في هذا الزمان جعلوا القبور كالأوثان، يُصلُّون عندها، ويذبحون القربان، ويصدر منهم أفعال وأقوال لا تليق بأهل الإيمان، فأردت أن أبيِّن ما ورد به الشرع في هذا الشأن، حتَّى يتميَّز الحقُّ من الباطل عند من يريد تصحيح الإيمان، والخلاص من كيد الشيطان، والنجاة من عذاب النيران، والدخول في دار الجنان، والله الهادي وعليه التكلان، . . .».

---

(١) «جهود علماء الحنفية في إبطال عقائد القبورية» ١/٧٤.

وأفرد الأقحصاري المجلس السابع عشر في «بيان عدم جواز الصَّلاة عند القبور والاستمداد من أهلها واتخاذ السُّرج والشموع عليها»، والمجلس الثامن عشر في: «أقسام البدع وأحكامها»، والمجلس السابع والخمسين في: «بيان جواز زيارة القبور وعدم جوازها»[(١)].

إن إبراز جهود هؤلاء العلماء، ومنحهم المكانة اللائقة بهم في المكتبة الإسلامية وفي خطاب الدعوة؛ إنما هو من باب النصرة لعقيدة التوحيد، وتعزيز دعاتها وأنصارها بالتقريرات العلمية، والشواهد التاريخية، التي تؤكد بمجموعها على أن إفراد الله تعالى بالعبادة ومكافحة الشرك وصوره ووسائله؛ ليس خاصًّا بدعوة فرقة أو مذهب أو جماعة أو حركة دينية أو سياسية، بل هو قضية الأمة ـ بالمفهوم الجمعي للأمة ـ، فإن موضوعه أصل أصول الدين، وأعظم خصائص الرسالة الإسلامية، وأبرز معالم الدعوة المحمدية، وهو الذي يميز الأمة المسلمة عن سائر الأمم على وجه الأرض[(٢)].

لقد استعمل حاتم العوني في ردِّه على مَيْ يماني ـ المنشور سنة (١٤٢٥) ـ نفس هذا المنهج العلمي والدعوي ـ قبل أن ينسلخ عن منهج أهل السنة في هذا الباب ـ؛ فكان مما استحضره قصة الشيخ محمد بن محمد بن سليمان الرُّوداني المغربي: «والذي توفي قبل مولد الشيخ محمد بن عبد الوهاب، حيث توفي سنة (١٠٩٤هـ)، وهو أحد علماء

---

(١) انظر: «دعوة جماعة قاضي زاده الإصلاحية في الدولة العثمانية» ٢٨، إعداد: محمد كوري، تحرير وتقديم: عبد الحق التركماني.

(٢) مع أن من سَعِدَ بموافقة الحق في هذا الباب العظيم من كل وجه هم دعاة السنة في كل وقت، ورموز منهج السلف في كل قطر؛ لما لهم من مزيد عناية بالكتاب والسنة وتراث السلف الصالح، فتراهم في بيانهم ومواجهتهم للانحرافات لا يصدرون إلا عن الأدلة من الكتاب والسنة على فهم السلف الصالح، وبذلك فهم أسعد الناس بالحق في مسائله ودلائله، بخلاف غيرهم؛ ممن يشاركهم في بعض الحق، فلا تخلو جهودهم من الأخطاء؛ إما في المسائل، أو في الدلائل، أو في كليهما.

الحجاز الذين كانوا غير راضين عن كثير من بدع الاحتفالات الدينية التي كانت تقام في الحجاز حينها، وكان شديد النفرة من بناء القباب على القبور، ويصف ذلك بأنه من بدع الكفار المنكرة. بقي هذا العالم معتزلاً في بيته، لا يستطيع أن يطالب بما يعتقده ويدين الله تعالى به. حتى عرفه وزير الدولة العثمانية الأكبر، وأحبه وعظَّمه، فولَّاه النظر في الشؤون الدينية للحجاز، فمنع تلك الاحتفالات، وهدم القباب. ولكن ما إن توفي ذلك الوزير، حتى عُزل الروداني من منصبه، وأوذي أشدَّ الإيذاء، وطُرد من مكَّة والحجاز بأسوأ معاملة. ثم أعيدت تلك الاحتفالات، وبنيت القباب من جديد» (انتهى كلام العوني من مقاله المذكور).

قلتُ: والروداني يعدُّ امتدادًا لدعوة جماعة قاضي زاده، ومظهرًا من مظاهر تأثيرها[1].

---

(١) راجع: «دعوة جماعة قاضي زادة الإصلاحية في الدولة العثمانية» ١١٤ ـ ١١٧.

قال عبد الحق التركماني عفا الله عنه: أحبُّ أن أسجل هنا شهادةً لله تعالى ثمَّ للتاريخ؛ وهي أنني أخرجتُ هذا البحث: «دعوة جماعة قاضي زاده الإصلاحية في الدولة العثمانية قبل ظهور دعوة الإمام محمد بن عبدالوهاب وقيام الدولة السعودية»؛ ليكون مساهمة علمية تاريخية في بيان ما آلت إليه حال الأمة من الجهل والانحطاط وظهور البدع والمنكرات في ظلِّ الدولة العثمانية، ذلك الواقع الذي دفع بعض العلماء ـ حتى من الأشعرية والماتريدية والصوفية ـ إلى التحرك لمواجهة بعض مظاهر الشرك والبدع المغلَّظة التي شاعت في الأمة، لكن جهودهم كانت محدودة وغير ناجعة؛ لسببين مهمين: أولهما: أنها لم تكن سلفيَّةً سنيَّةً خالصةً، بل كانت جهودًا إصلاحيةً في خيرها دَخَنٌ وقصور وتقصير. وثانيهما: أنها ظهرت في مناطق النفوذ التام للدولة العثمانية؛ في اسطنبول والأناضول والشام، فاستطاعت الدولة أن تقضي عليها، وتنفي أتباعها، وتُبطل تأثيرها. إن هذا التاريخ يظهر حاجة الأمة إلى دعوة إصلاحية تجديدية على منهاج النبوة؛ فكانت على موعد مع دعوة الإمام المجدد الشيخ محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وقد تميَّزت بكونها سنيةً سلفيةً خالصةً، وبكونها عربيةً أصيلةً لم تتأثر بالنسك الأعجمي، وبظهورها في قلب الجزيرة العربية التي كانت لا تخضع لسلطة الدولة العثمانية ونفوذها؛ فكتب الله تعالى لها النجاح والتأثير والقبول والانتشار. =

ثانيًا: وبهذا يظهر أن أئمة الدعوة الإصلاحية السلفية من شيخ الإسلام ابن تيمية إلى الإمام المجدد محمد بن عبد الوهَّاب رحمهما الله؛ لم ينفردوا عن سائر الأئمة والعلماء في باب توحيد العبادة ونفي الشرك، وإنما تميَّزوا ـ هم وأتباعهم ـ بقوة اهتمامهم بهذا الأمر، وببذلهم جهودًا عظيمة في تقريره وبيانه والدعوة إليه والرد على الضالين فيه، وباطرادهم في مصادرهم ومنهجهم، والتزامهم لمنهج أهل السنة في جميع الجوانب؛ فاشتهر أمرهم في البلاد، وصار لهم تلاميذ وأتباع وأنصار، وصار لهم ـ كذلك ـ مناوئون وأعداء، وأوذوا إيذاء شديدًا، بخلاف عامة العلماء والفقهاء الذين تفاوتت درجاتهم في هذا المقام تفاوتًا عظيمًا: فمنهم من اكتفى بأضعف الإيمان وهو الإنكار القلبي، ومنهم من اكتفى بالإنكار في ثنايا كتبهم ورسائلهم، ومنهم من أظهر إنكارًا قوليًّا رفيقًا ضعيفًا، لم يكن له أثر قويٌّ في الواقع، ومنهم من جاهر بالإنكار بالكتابة والقول والعمل، وواجه الباطل دون مداراة، وتحمَّل في سبيل ذلك أنواع الظلم والأذى من الحكام والعامة.

وكان من توفيق الله تعالى للإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللَّهُ أن مكَّن لدعوته بصرف قلوب آل سعود الأمجاد إلى قبولها ونصرتها وحمايتها، فتأسست الدولة السعودية الأولى في قلب الجزيرة العربية، قبل أن تطأ المنطقة قدم محتلٍّ أجنبيٍّ، فكانت دولة إسلامية عربية خالصة، بعيدة عن المؤثرات الفلسفية والفكرية والثقافية الأجنبية، ثم قامت الدولة السعودية الثانية ثم الثالثة على أساسها الأول في نصرة الدعوة السلفية الإصلاحية والتمكين لها، فنال آل سعود شرف هذا المجد العظيم إمامًا بعد إمام، وملكًا بعد ملكٍ؛ فإنَّا لا نعلم في التاريخ الإسلامي ـ بعد القرون الأولى ـ حاكمًا ناصر جماعة العلماء المصلحين على الدعوة إلى الله تعالى على منهاج النبوة بإقامة توحيد

= تلك هي الحقيقة العلمية والتاريخية التي وثَّقتُها في ذلك البحث؛ فإذا بأحد دعاة الضلالة يستولي على أكثر المادة العلمية للبحث ويوظفه لما يخالف حقائق التاريخ السياسي والحضاري والدعوي للأمة.

العبادة وإبطال الشرك مثلهم، فلله درُّهم، ومنه سبحانه حسن ثوابهم وجميل جزائهم.

وبالجملة؛ فقد كان القضاء على تلك المظاهر والممارسات الشركية رغبةً ساكنةً في قلوب العلماء والفقهاء، لكنهم كانوا عاجزين عنه ـ بغضِّ النظر عن أسباب ذلك العجز وأعذاره ـ، وقد عبَّر عن عجزهم الفقيه الشافعيُّ الشيخ العلامة أبو القاسم شهاب الدين عبد الرحمٰن بن إسماعيل المقدسي الدمشقي المعروف بأبي شامة (٥٩٩ ـ ٦٦٥)، فقال: «وفي مدينة دمشقَ ـ صانها الله تعالى من ذلك ـ مواضعُ متعددةٌ: كعوينة الحمى خارج باب توما، والعمود المخلَّق داخل باب الصغير، والشجرة الملعونة اليابسة خارج باب النَّصر في نفس قارعة الطريق؛ سهَّلَ اللهُ قَطْعَهَا واجتثاثها من أصلها، فما أشبهها بذات أنواط الواردة في الحديث..»[(١)]. وعبَّر عن عجزهم ـ أيضًا ـ فقيه شافعيٌّ آخر هو العلامة الشهير محيي الدين النوويُّ (٦٣١ ـ ٦٧٦) عندما دعا قائلاً: «اللّهم أقم لدينك رجلاً يكسر العمود المخلَّق، ويخرِّب القبر الذي في جيرون»، فتحقَّق دعاؤه على يد ابن تيمية[(٢)]، رحمهم الله تعالى جميعًا.

هذا المقام من مقامات الرسل عليهم الصَّلاة والسَّلام، قد أكرم الله به شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء، وشتَّان بين عالم نشأ في مجتمع ظهر فيه الشرك الأكبر؛ فلم ينكره بلسانه ولا بيده، بل انشغل عنه بالتأليف والتدريس لعلوم الآلة وفروع الفقه، وعالم آخر عرف ما هو الأحق والأوجب والأولى من القول والعمل؛ فجاهر بالدعوة إلى التوحيد الخالص، وبرأ ذمته بإنكار الشرك بجميع صوره وأشكاله.

---

(١) «الباعث على إنكار البدع والحوادث» ١٠١.

(٢) «الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيمية» ١٤٨.

ثالثًا: أن في جمع نصوص أولئك الفقهاء الدالة على تعظيم توحيد العبادة وإنكار الشرك وصوره؛ دعوة حكيمة لعوام المسلمين الذين يثقون في أولئك الفقهاء، ويعظمونهم، ويقلدونهم، لأنهم يمثلون المذاهب الفقهية الأربعة، المقبولة عند المسلمين قبولاً عامًّا، بخلاف ما كان من كلام العلماء الذين ينبزهم أهل البدع بلقب التيمية والوهابية، فقد عملوا على تشويه سمعتهم، وزعزعة ثقة العامة فيهم زورًا وبهتانًا، وظلمًا وعدوانًا، وساهم في ذلك أمثال العوني.

رابعًا: أن جمع تلك النصوص الكثيرة، وتوثيقها وتصنيفها، وجعلها في متناول أيدي القراء؛ يضيف إلى دعوة التوحيد ومكافحة الشرك قوةً في حجتها، وتأثيرًا في حضورها، بخلاف ما لو بقيتْ مفرَّقةً في بطون الكتب، لا يصل إليها إلا الخواصُّ من أهل العلم وطلابه.

لا شكَّ أن هذه الأسباب مجتمعة هي التي تُفزع أعداء دعوة التوحيد، وتقضُّ مضاجعهم، وتثير غضبهم!



المبحث الثالث:
بطلان وصف علماء الشريعة بالمتكلمين

المطلب الأول:
مغالطة العوني في إطلاق
وصف المتكلمين على علماء الشريعة:

استخدم العونيُّ أسلوب التعميم والتهويل لتقوية اتهاماته ضدَّ ابن تيمية، فقال: «من الضروري أن أبيِّن خطأ ابن تيمية فيما نسبه إلى المتكلمين، وهذا من باب إنصاف علماء المسلمين، لا ننسى أن المتكلمين هم عامة مفسري القرآن وشراح السنة، من الأشاعرة والماتريدية وحتى المعتزلة».

لقد تضمن كلامه هذا إطلاقين باطلين:

الأول: وصف عامة المفسرين والفقهاء بلقب: «المتكلمين».

الثاني: وصف من ذكر أسماءهم على وجه الخصوص بهذا اللقب أيضًا، مع أن أكثرهم ليسوا من «المتكلمين» بل هم من «علماء الشريعة»، أعني: من المفسرين والمحدثين والفقهاء والقضاة، ولم يُعرفوا بالتخصص في «علم الكلام» أو الاشتغال به، مثل: القرطبي المفسِّر والقرافي والحطَّاب والسيوطي وابن حجر الهيتمي والخطيب الشربيني، وغيرهم، خلافًا لأبي منصور الماتريدي والفخر الرازي، حيث يصدق عليهما لقب: «المتكلمين».

لقد وقف العونيُّ على ردِّي هذا، فبدلاً من أن يستفيد منه في التفريق بين «المتكلمين» و«علماء الشريعة»؛ قابله بالاستخفاف والإصرار على المغالطة، ثم أورد معلومات كثيرة جمعها ـ أو جُمعت له ـ عن الفقهاء

المذكورين، تُثبت أنهم كانوا في الاعتقاد على «العقيدة الأشعرية»، ويصدق وصفهم بـ: «الأشاعرة».

لقد تجاهل العونيُّ أنَّ البحث في وصفهم بالمتكلمين لا بالأشاعرة، فإنني لم أُنكر كونهم من الأشاعرة، وإنما أنكرت إطلاق لقب «المتكلمين» عليهم، وهو إطلاق باطل من حيثُ الماصَدَقَ.

إن (**المتكلم**) هو صاحب علم وفنٍّ وصنعة وتخصص في «علم الكلام»، وأما (**الأشعريُّ**) فهو من اعتقد العقيدة الأشعرية، سواء كان متكلِّمًا أو محدِّثًا أو فقيهًا، أو حتى عاميًّا من عوام المسلمين، تلقى العقيدة الأشعرية بالتلقين والتفهيم أو بمجرد التقليد والوراثة.

إن التمايز والتمييز والفرق والتفريق بين «علماء الكلام» و«علماء الشريعة» واضح معلوم، وهو قديمٌ في الأمة قِدَم ظهور أهل الكلام الذين فارقوا أهل الحديث والفقه في منهج التلقي والفهم، ولو ذهبت أتتبع شواهده لطال البحث من غير فائدة كبيرة، لهذا أكتفي هنا بنقل واحد، وهو عن أبي عثمان الجاحظ (ت: ٢٥٥)، حيث ذكر فصلاً في «صناعة الكلام» فذكر فضائله وآفاته، وختمه بقوله:

«إنه لو لم يكن في المتكلِّمين من الفَضْل إلا أنهم قد رأوا إدبارَ الدنيا عن علم الكلام، وإقبالَها إلى الفُتيا والأحكام، وإجماعَ الرعيَّة والراعي على إغناءِ المفتي، وعلم الفتوى فرعٌ، وإطباقَهم على حِرمان المتكلِّم، وعلم الكلام أصل، فلم يتركوا مع ذلك تكلُّفَهُ، وشحَّتْ نفوسُهم عن ذلك الحظِّ، مخافةَ إدخال الضَّيْم على علم الأصل، وإشفاقًا من أن لا تَسَعَ طبائِعُهم اجتماعَ الأصلِ والفرَع؛ فكان الفقر والقِلَّةُ آثَر عندهم مع إحكام الأُصول، من الغِنى والكَثْرةِ، مع حفظ الفروع، فتركوا أن يكونوا قضاةً، وتركوا القضاة وتعديلهم، وتركوا أن يكونوا حُكَّامًا وقَنِعُوا بأن يُحكَم عليهم، مع معرفتهم بأنَّ آلتَهم أتمُّ، وآدابَهم أكمل، وألسنتَهم أحدُّ، ونظرَهم أثقب، وحِفظهم أحضرُ، وموضعَ حفظهم أحصَن. والمتكلِّم اسمٌ يشتمل على ما بين الأزرقيِّ والغالي، وعلى ما دونهما من الخارجيِّ والرافضيِّ، بل

على جميع الشِّيعة وأصنافِ المعتزلة، بل على جميع المرجئة وأهل المذاهب الشاذَّة»[(١)].

قلت: الجاحظ على طريقة أصحابه المعتزلة في أن علم الكلام متعلق بأصول الدين، وعلم الشريعة ـ من حديث وفقه وقضاء ـ متعلق بفروع الدين، ثم إنه نبَّه على أن كثيرًا من المتكلمين لم يستطيعوا الجمع بين العِلْمَين، ففضَّلوا التفرغ لعلم الكلام دون علم الشريعة. هذا في عصر الجاحظ وما قبله؛ ثم وجدنا لكثير من المتكلمين ـ في القرون المتأخرة ـ مساهمة في بعض علوم الشريعة، ولم يخرجهم ذلك عن كونهم من أهل الكلام؛ لأنه تخصصهم الدقيق، وبه جلُّ اهتمامهم، ومعظم آثارهم، كما أنهم أهل التأصيل فيه، والانتصار له؛ مثل: أبي المعالي الجويني (ت: ٤٧٨)، وأبي حامد الغزالي (ت: ٥٠٥)، والرازي (ت: ٦٠٦)، والآمدي (ت: ٦٣١)، وأشباههم.

إن من المعلوم عند أهل العلم أن العالم لا ينسب إلى علم من العلوم إلا إذا تمكَّن فيه وبرَّز، وساهم فيه بالتصنيف والتدريس، وشهد له أقرانه وأهل التخصص في ذلك العلم بأهليَّته فيه، وهذا لا يعني نفي معرفته بعلوم أخرى أو تخصصه فيها أيضًا. ومن هنا ظهرت كتب تراجم العلماء حسب تخصصاتهم الدقيقة، مثل: «طبقات الفقهاء»، «طبقات المحدثين»، «طبقات القرَّاء».

❁ ❁ ❁

المطلب الثاني:
مواقف علماء الشريعة من علم الكلام وأهله:

لقد أدرك كثيرٌ من «علماء الشريعة» أن ما يسمى بعلم الكلام قد بثَّ في الأمة شرًّا عظيمًا؛ فقد حوَّل العقائد الإسلامية إلى مادةٍ للجدل

(١) «رسائل الجاحظ» ٤/٢٤٩ ـ ٢٥٠.

والشُّكوك والخصومات، وأدخل على علماء الكلام أنفسِهم ـ وكذلك على كثيرٍ من عوامِّ المسلمين ـ قلقًا وحيرةً واضطرابًا، وفتحَ المجال واسعًا أمام الفرق الضالة لتشكيك المسلمين في مسلَّمات عقيدتهم وشريعتهم، وإشغالهم عمَّا يجب عليهم من حق العبودية لله تعالى والانقياد للشريعة والعمل الصالح النافع لهم في دنياهم وأخراهم. من هنا توجَّه أولئك العلماءُ بكليَّتهم إلى خدمة القرآن والسنة والفقه، وبثِّ العلوم النقلية الشرعية في الأمة، وربط عوام المسلمين بأحكام الشريعة وعباداتها وآدابها وأخلاقها. وكان هؤلاء العلماء في قوة موقفهم ووضوحه من علم الكلام وأهله على مراتبَ:

المرتبة الأولى: هي المرتبة العُليا للعلماء الذين أدركوا مفاسد «علم الكلام» وأضراره على عقائد المسلمين وتدينهم إدراكًا مفصَّلاً، وعرفوا أصوله وقواعده ومقولات أهله معرفةً تامَّةً، وعلموا بما يجبُ عليهم نصرةً لمنهاج القرآن والنبوة، فانتصبوا لإبطال أصول المتكلمين الفاسدة، والرد على عقائدهم ومقولاتهم بأدلة القرآن والسنة من جهة، وبطرقهم العقلية من جهة أخرى، وتحذير خاصة المسلمين وعامتهم من انحرافاتهم وضلالاتهم تفصيلاً لا أجمالاً.

إن أشهر من يمكن ذكره في هذه المرتبة هو الفقيه الحنبلي شيخ الإسلام أبو العباس ابن تيمية رحمه الله تعالى، فقد جاهد في هذا الميدان جهادًا كبيرًا، وتحمل أذى شديدًا، ثم كان لتلميذه ابن قيم الجوزية جهود مشهودة مشكورة، وتبعهما فقهاء في أمصار وأعصار مختلفة، لكن أكثرهم حوربوا وعوقبوا بالسجن والتضييق، منهم: ابن أبي العزِّ الحنفيِّ (ت: ٧٩٢) الذي وضع شرحًا سلفيًّا على «العقيدة الطحاوية» لخَّصه من كتب ابن تيمية وتلميذه ابن القيم في بيان عقيدة السلف وإبطال عقائد المتكلمين، فكان كتابُه لطلاب العلم بديلاً سلفيًّا مفصلاً مقابل كتب المتكلمين.

المرتبة الثانية: هي المرتبة الوسطى، وهي للعلماء الذين أدركوا مفاسد «علم الكلام» وانحرافه عن منهاج السلف الصالح، فتصدوا له بذم

علمائه ودعاته، والتحذير من مقولاتهم وكتبهم، ونهي طلاب العلم وعامة المسلمين من الأخذ عنهم. من أشهر علماء هذه المرتبة: الفقيهُ المالكيُّ البصريُّ ابنُ خُوَيْز مَنْداد[(١)]، الذي قال: «أهل الأهواء عند مالك وسائر أصحابنا هم أهل الكلام، **فكل متكلم فهو من أهل الأهواء والبدع، أشعريًا كان أو غيرَ أشعريٍّ**، ولا تقبل له شهادة في الإسلام، ويُهجر ويؤدب على بدعته، فإن تمادى عليها استتيب منها».

روى كلامَ ابن خويز منداد هذا بالإسناد إليه: الفقيهُ المالكيُّ الإمامُ أبو عمر ابن عبد البرِّ القرطبيُّ، وقد ساقه بعد قوله:

---

(١) هو إمام كبير، عاش في القرن الرابع الهجري (توفي سنة: ٣٩٠ تقريبًا)، ولم تصلنا مؤلفاته، وتزخر كتب المالكية بنقولات كثيرة عنه، يُراجع في ترجمته وآرائه: «ابن خويز منداد حياته وآراؤه الأصولية» رسالة ماجستير لعبد العزيز بن سعد الصبحي، جامعة أم القرى، مكة المباركة: ١٤٢٠، «الإمام محمد بن خويز منداد وآراؤه الأصولية دراسة استقرائية تحليلة مقارنة»، أطروحة دكتوراه لناصر قارة، جامعة الجزائر، ١٤٢٢، «أقوال ابن خويز منداد في التفسير جمعًا ودراسةً» رسالة ماجستير لسمية بنت علي بن محمد السلطان، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض: ١٤٢٣.

وبسبب سلفيَّته تحامل عليه الأشعريُّ المتعصِّب أبو الوليد سليمان بن خلف الباجيُّ (ت: ٤٧٤) فقال فيه: «إني لم أسمع له في علماء العراق بذِكْرٍ، وكان يجانب الكلام جملةً، وينافر أهله، حتى تعدَّى ذلك الى منافرته المتكلمين من أهل السنَّة، وحكم على الكلِّ بأنهم من أهل الأهواء، الذين قال مالك في مناكحتهم وشهادتهم، وإمامتهم وعيادتهم وجنائزهم ما قال». نقله القاضي عياض (ت: ٥٤٤) في «ترتيب المدارك» ٧/٧٧، وجوَّد الردَّ عليه في مقدمة كتابه، فقال ـ في ردِّ تعسفات الباجيِّ ـ ١/٢١: «كذلك ذَكَرَ في ابن خُوَيْز منْدَاد ـ وهو في شُهرته وكثرة تصانيفه حيث لا يُنكَرُ ـ: أنه مجهول، وقال: إن أحدًا من أئمَّتنا البغداديين لم يَذكروه. وهذا الشِّيرازيُّ قد ذكره في كتابه، وهذا أبو محمد عبد الوهاب يحكي عنه، ويقول فيه: وقال أبو عبد الله البصريُّ». وكتاب الشيرازيِّ (ت: ٤٧٦) هو «طبقات الفقهاء»، وقد ذكره فيه ١٦٨ في أصحاب أبي بكر محمد بن عبد الله الأبهري (ت: ٣٧٥). وترجم له الذهبي في «تاريخ الإسلام» ٨/٦٨٠ (٤٤٣)، وقال: «صاحب أبي بكر الأبهريِّ، من كبار المالكية العراقيين». ثم نقل الذهبيُّ عن عياض كلام الباجيِّ فيه، وفاتَه نقضُ عياض له في مقدمة كتابه.

«أجمع أهل الفقه والآثار من جميع الأمصار: أن أهل الكلام أهل بدع وزيغ، ولا يعدون عند الجميع في طبقات الفقهاء، وإنما العلماء أهل الأثر والتفقه فيه، ويتفاضلون فيه بالإتقان والميز والفهم».

ثم ذكر ابنَ عبد البرِّ الروايةَ عن ابن خويز منداد، ثم أعقب عليه بقوله: «ليس في الاعتقاد كله في صفات الله وأسمائه إلا ما جاء منصوصًا في كتاب الله، أو صح عن رسول الله ﷺ، أو أجمعت عليه الأمة، وما جاء من أخبار الآحاد في ذلك كله أو نحوه؛ يسلَّم له ولا يناظر فيه»[(١)].

فتبيَّن لنا من هذا موافقةُ ابن عبد البرِّ لابن خويز منداد في حكمه على الأشاعرة، وتأييده لقوله.

ومنهم: إمام الشافعيَّة في عصره: أبو العباس ابن سريج البغداديُّ

---

(١) «جامع بيان العلم وفضله» ٢/١٣٠ ـ ١٣١ (١٨٠٠)، قال: حدثنا إسماعيل بن عبد الرحمٰن، قال: حدَّثنا إبراهيم بن بكر، قال: سمعت أبا عبد الله محمد بن أحمد بن إسحاق بن خواز منداد البصري المالكي في «كتاب الإجارات» مِنْ «كتابه في الخلاف»: «قال مالك: لا تجوز الإجارة في شيء من كتب أهل الأهواء والبدع والتنجيم، وذكر كتبًا ثم قال: وكتب أهل الأهواء والبدع عند أصحابنا هي كتب أصحاب الكلام من المعتزلة وغيرهم، وتفسخ الإجارة في ذلك، وكذلك كتب القضاء بالنجوم وعزائم الجن وما أشبه ذلك. وقال في «كتاب الشهادات» في تأويل قول مالك: لا تجوز شهادة أهل البدع وأهل الأهواء؛ قال: أهل الأهواء عند مالك...».

قلتُ: وما تقدَّم آنفًا من نقل القاضي عياض عن أبي الوليد الباجي؛ يؤكِّدُ صحة النقل عن الإمام ابن خويز منداد، وشهرته بين العلماء في المشرق والمغرب. وقد اطلع عليه أبو حامد الغزَّاليُّ (ت: ٥٠٥) فقال في «قواعد العقائد» ٨٨، وهو ـ أيضًا ـ في «إحياء علوم الدين» ١/٩٥: «وقال مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ أيضًا ـ: لا تجوز شهادة أهل البدع والأهواء. فقال بعض أصحابه في تأويله: إنه أراد بأهل الأهواء أهلَ الكلام على أيِّ مذهب كانوا». قال ابن تيمية في «درء تعارض العقل والنقل» ٧/١٥٨: «قلتُ: هذا الذي كنَّى عنه أبو حامد هو: محمد بن خويز منداد البصري الإمام المالكي، وقد قال: إن أهل الأهواء عند مالك وأصحابه، الذين ترد شهادتهم، هم أهل الكلام. قال: فكل متكلم فهو من أهل الأهواء والبدع عند مالك وأصحابه. وكل متكلم فهو عندهم من أهل الأهواء؛ أشعريًّا كان أو غير أشعريٍّ. هكذا ذكره عنه ابن عبد البرِّ، ومنه نقل ذلك أبو حامدٍ، لكن كنَّى عن التصريح بذلك».

(ت: ٣٠٦) الذي ساق عقيدته على طريقة أهل السنة والأثر، وقال فيها: «لا نقول بتأويل المعتزلة والأشعرية والجهمية والمُلْحدة والمجسِّمة والمشبِّهة والكرَّامية والمكيِّفة؛ بل نقبلها بلا تأويل، ونؤمن بها بلا تمثيل، ونقول: الآية والخبر صحيحان، والإيمان بهما واجبٌ، والقول بهما سُنة، وابتغاء تأويلها بدعة وزندقة»[(١)].

لقد كان موقف ابن سريج منهجًا عامًّا لأئمة الشافعية وعلمائهم، كما شهد الفقيه الشافعي الثقة الفاضل أبو الحسن محمد بن عبد الملك الكَرَجيُّ (ت: ٥٣٢)، فقال في كتابه: «الفصول في الأصول عن الأئمة الفحول إلزامًا لذوي البدع والفضول»:

«ولم يزل الأئمة الشافعية يأنفون ويستنكفون أن يُنسبوا إلى الأشعري، ويتبرؤون مما بنى الأشعري مذهبه عليه، وينهون أصحابهم وأحبابهم عن الحوم حواليه، على ما سمعت عدَّةً من المشايخ والأئمة، منهم: الحافظ المؤتمن بن أحمد بن علي السَّاجي [ت: ٥٠٧]، يقولون: سمعنا جماعة من المشايخ الثقات قالوا: كان الشيخ أبو حامد أحمد بن أبي طاهر الإسفراييني [ت: ٤٠٦] ـ إمام الأئمة الذي طبق الأرض علمًا وأصحابًا ـ إذا سعى إلى الجمعة من قَطِيعَةِ الكَرْخِ[(٢)] إلى جامع المنصور، يدخل الرباط المعروف بالزَّوْزَنِيِّ[(٣)] ـ المحاذي للجامع ـ، ويقبل على من حضر ويقول: اشهدوا عليَّ بأن القرآن كلام الله غير مخلوق، كما قاله أحمد بن حنبل، لا كما يقوله الباقلاني [ت: ٤٠٣]. وتكرَّر ذلك منه في جُمُعاتٍ، فقيل له في ذلك،

---

(١) نقله الإمام الفقيه شيخ الحرم أبو القاسم سعد بن علي بن محمد الزَّنجانيُّ (ت: ٤٧١) في «جزء فيه أجوبة في أصول الدِّين»، تحقيق: وليد بن محمد بن عبد الله العلي رحمه الله تعالى في مجموع «لقاء العشر الأواخر بالمسجد الحرام» ٨٦/٨. وهو في «اجتماع الجيوش الإسلامية» لابن القيم ٢٥٩.

(٢) هي منطقة في بغداد، وتسمَّى: قطيعة الفقهاء. انظر: «معجم البلدان» ٣٧٧/٤.

(٣) هو رباط قديم، لكن اشتهر بهذا الاسم بعد أن نزل فيه الشيخ المحدث أبو الحسن علي بن محمود بن إبراهيم بن ماخُرَّةَ الزَّوزنيُّ الصُّوفيُّ (ت: ٤٥١) رَحِمَهُ اللهُ، مترجم في: «تاريخ بغداد» ٦٠٥/١٣ (٦٥١٢).

فقال: حتى ينتشر في الناس، وفي أهل الصلاح ويشيع الخبر في البلاد أنِّي بريءٌ مما هم عليه ـ يعني الأشعريَّةَ ـ وبريء من مذهب أبي بكر الباقلانيِّ، فإن جماعة من المتفقهة الغرباء يدخلون على الباقلاني خفية، فيقرؤون عليه فيفتنون بمذهبه، فإذا رجعوا إلى بلادهم أظهروا بدعتهم لا محالةَ، فيظن ظانٌّ أنهم منِّي تعلموه وأنا قلتُه، وأنا بريء من مذهب الباقلاني، وعقيدته.

قال الشيخ أبو الحسن الكَرَجيُّ: وسمعت شيخي الإمامَ أبا منصور الفقيه الأصبهاني [ت: ٤٨٢] يقول: سمعت شيخنا الإمام أبا بكر الزَّاذَقَانيَّ[1]، يقول: كنت في درس الشيخ أبي حامد الإسفراييني، وكان ينهى أصحابه عن الكلام، وعن الدخول على الباقلانيِّ، فبلغه أن نفرًا من أصحابه يدخلون عليه خفية لقراءة الكلام، فظن أني معهم ومنهم. وذكر قصة قال في آخرها: إنَّ الشيخ أبا حامد قال لي: يا بني بلغني أنك تدخل على هذا الرجل ـ يعني الباقلاني ـ فإياك وإياه، فإنه مبتدع يدعو الناس إلى الضلالة، وإلا فلا تحضر مجلسي. فقلت: أنا عائذ بالله مما قيل، وتائب إليه، واشهدوا عليَّ أني لا أدخل عليه.

قال: وسمعت الفقيه الإمام أبا منصور سعد بن علي العجلي [ت: ٤٩٤] يقول: سمعت عدة من المشايخ والأئمة ببغداد ـ أظنُّ الشيخَ أبا إسحاق الشيرازيَّ [ت: ٤٧٦] أحدهم ـ قالوا: كان أبو بكر الباقلاني يخرج إلى الحمام متبرقعًا، خوفًا من الشيخ أبي حامد الإسفرايينيِّ.

قال: وأخبرني جماعة من الثقات كتابةً، منهم: القاضي أبو منصور اليعقوبي [ت: ٥٥٠]، عن الإمام عبد الله بن محمد بن عليٍّ ـ هو شيخ الإسلام الأنصاريُّ [ت: ٤٨١] قال: سمعت عبد الرحمٰن بن محمد بن الحسين، يقول: وجدت أبا حامد الإسفراييني [ت: ٤٠٦] وأبا الطيب الصعلوكي [ت: ٤٠٤]، وأبا بكر القفَّال المروزي [ت: ٤١٧]،

---

(١) ذكره ياقوت في «معجم البلدان» ٣/١٢٥، وسمَّاه: عبيد الله بن أحمد بن محمد الزاذقاني، أبا بكرٍ الإمام الفقيه. وذكر أنه كان حيًّا سنة (٤٤٤).

وأبا منصور الحاكم على الإنكار على الكلام وأهله. قال: سمعتُ أحمد بن أبي رافع وخلقًا يذكرون شدَّةَ أبي إسحاق الإسفرايينيِّ على الباقلاني[(١)].

قال الشيخ أبو الحسن الكرجيُّ: ومعروف شدة الشيخ أبي حامد على أهل الكلام، حتى ميز أصول فقه الشافعي من أصول الأشعري وعلقه عنه الإمام أبو بكر الزَّاذَقانيُّ، وهو عندي، وبه اقتدى الشيخ أبو إسحاق الشيرازي [ت: ٤٧٦] في كتابيه «اللمع» و«التبصرة» حتى لو وافق قولُ الأشعري وجهًا لأصحابنا ميَّزَه، وقال: هو قول بعض أصحابنا، وبه قالت

(١) هذه الرواية عن شيخ الإسلام الأنصاري ـ وهو أبو إسماعيل عبد الله بن محمد الهرويُّ ـ في كتابه: «ذم الكلام وأهله» ٤/٤٠٧ ـ ٤٠٨ (١٣٠٣) و(١٣٠٥). ولم أجد ترجمة: أبي منصور الحاكم وأحمد بن أبي رافع، والباقون أئمة معروفون. ولم أتبيَّن (عبد الرحمٰن بن محمد بن الحسين)، فقد ورد اسمه هكذا في جميع نسخ «التسعينيَّة»، وفي «الفتاوى الكبرى» ٦/٦٠١، وفي نقل السيوطي في «صون المنطق» ١٢١، وكذا ورد في الأصل المنقول عنه وهو: «ذم الكلام» (١٣٠٣). وفي نقل ابن المَبْرِد (ت: ٩٠٩) في «جمع الجيوش والدساكر على ابن عساكر» (تحقيق: محمد فوزي حسن، أطروحة دكتوراه بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة: ١٤١٨) في موضعين: ٧٠، و١٨٣: (عبد الرحمٰن بن محمد)، ولم يذكر: (بن الحسين). وعيَّنه ابن تيمية في هذا الموضع فقال: «هو السُّلمي» يعني: أبا عبد الرحمٰن محمد بن الحسين السُّلمي الصوفي (ت: ٤١٢). وهذا وهمٌ منه، ووقع في «درء التعارض» ٢/٨٣: (سمعت أبا عبد الرحمٰن السلمي)، ولعله من تصرف النساخ أو المحقق. وأورده في «بيان تلبيس الجهمية» ٢/٢٤١ بلفظ: (عبد الرحمٰن بن محمد بن الحسن)، ولم يعيِّنه، وعلَّق عليه المحقق بقوله: «غالب الظنِّ أنه عبد الرحمٰن بن محمد بن الحسن أبو محمد الفارسي المعروف بالدوغي، أحد الفقهاء المدرسين من أصحاب أبي محمد الجويني، مات سنة: ٤٥٩». قلتُ: كونه من أصحاب الجويني يدفع هذا الظنَّ، و(الحسن) تحريف، صوابه: (الحسين)، والأنصاري يروي في «ذم الكلام» عن شيخه هذا في أكثر من (١٥) موضعًا، لكن يسميه: (عبد الرحمٰن بن محمد بن أبي الحسين)، فيترجح أن ما موقع في هذا الموضع من إسقاط: (أبي)، ومثله في موضعين آخرين من كتابه؛ تحريف. ولقَّبه مرةً (٢٥) بالمعدِّل، وكناه في موضعين (٩٠) و(١٤٧٢): أبا عطاء. وساق روايات من طريقه عن خمسة من شيوخه، ولم أهتد إلى ترجمته.

الأشعريةُ[١]. ولم يعدهم من أصحاب الشافعي استنكفوا منهم ومن مذهبهم في أصول الفقه، فضلاً عن أصول الدين»[٢].

قلتُ: هكذا كان موقف أئمة الشافعية ـ وهم من أبرز علماء الشريعة في زمانهم وأعلاهم منزلة وقدرًا ـ من طائفة «المتكلمين» ومن «علم الكلام»

---

(١) من ذلك قوله في «اللمع في أصول الفقه» ١٠: «وهو قول الأشعرية» و٧١: «وقالت الأشعرية»، و١٣: «ومن أصحابنا من قال يقتضي الندب. وقال بعض الأشعرية»، و١٢٢: «هو مذهب الأشعرية، ومن أصحابنا من قال»، و٣١ و٣٢ و٣٥ و٣٧ و٤٠ و١٣٠: «وهو قول القاضي أبي بكر الأشعري». وكرر نحو هذه العبارات في كتابه الآخر: «التبصرة في أصول الفقه»، وذكر في ستة مواضع منه: ٢٢، ٢٧، ٩٩، ١٧٣، ٢٨٩، ٣٣٥؛ قولَ الأشعرية، ثم ردَّه بقوله: «**لنا**»، ففرَّق بين الأشعرية والشافعية بلفظ: «لنا» في مقابل قولهم، لهذا لما وقعت الفتنة بين الحنابلة والأشعرية في بغداد، قال الشيرازيُّ: «هذه كتبي في أصول الفقه أقول فيها خلافًا للأشعرية» كما في «المنتظم» لابن الجوزي ١٨٢/١٦، ورغم هذا لم يكن ثابتًا على موقفه هذا، بل مال إلى ابن القشيري (ت: ٥١٤) عندما ورد إلى بغداد وأخذ يذمُّ الحنابلة في دروسه في المدرسة النظامية، فحصلت في سنة (٤٦٩) فتنة بين الحنابلة والأشعرية، لهذا عاتب شيخ الحنابلة الشريفُ أبو جعفر عبد الخالق بن عيسى العباسيُّ (ت: ٤٧٠) أبا إسحاق الشيرازيَّ على ميله إلى نصرة ابن القشيري في مبدأ تلك الفتنة، كما في «المنتظم» ١٨١/١٦ ـ ١٨٢. وهذه الإشارة إلى عقيدة الشيرازي لا تكفي، خاصة بعد ظهور معتقد منسوب إليه طبع بعنوان: «الإشارة إلى مذهب أهل الحق» (القاهرة: ١٤٢٠) عن مخطوطة بلدية الإسكندرية، وقد تجاهل محققه: د. محمد السيد الجليند البحث في نسبة الكتاب للشيرازي توثيقًا وتحليلاً، وكان د. عبد المجيد تركي قد درسها ونشر بعضها في مقدمة تحقيقه لكتاب: «شرح اللمع» (دار الغرب الإسلامي، بيروت: ١٤٠٨) استنادًا إلى مخطوطة تركية وأخرى فرنسية، فلا بدَّ من بحث جديد في هذه المسألة، وبالله التوفيق.
وأبو الحسن الكَرَجيُّ إمام ثقة، قال ابن كثير في صدر ترجمته في «طبقات الفقهاء الشافعيين» ٦٠٦/٢: «تلميذ الشيخ أبي إسحاق الشيرازي». هكذا جزم ابن كثير، لكن ذكر ابن السبكي في «طبقات الشافعية الكبرى» ١٣٩/٦ أنه لم يصحب الشيرازي ولا رآه، ولكنه من أصحاب أصحابه. وعلى الاحتمالين فالكرجي من أقرب العلماء إلى الشيرازي زمانًا ومكانًا، ومعرفة بآرائه، واتصالاً بأصحابه وتلاميذه، والله أعلم.

(٢) كلام الكرجي بتمامه في «التسعينية» لابن تيمية ٨٧٩/٣ ـ ٨٨٣، «درء تعارض العقل والنقل» له ٩٥/٢ ـ ٩٨، وبعضه في: «شرح العقيدة الأصفهانية» ٢٤٢ ـ ٢٤٤.

و«أهل الكلام»، وهم الأشاعرة ـ على وجه التنصيص ـ، ثم يأتي في أَخَرةٍ حاتم العوني ليبطل الفرق بين الطائفتين.

ولا عبرة بعد هذا بما حصل في القرون اللاحقة لعصر هؤلاء الأئمة من استفحال أمر الأشاعرة، ومناصرة أكثر الحكَّام لمذهبهم، وتسلطهم على المدارس والأوقاف[(١)]؛ حتى صار كثير من الفقهاء لا يقوون على مواجهتهم، ولا يجرؤون على هجرهم وتبديعهم، بل سلَّموا لهم في مسائل الاعتقاد، وهذا حال أهل المرتبة الثالثة، وهي:

المرتبة الثالثة: مرتبة الفقهاء الذين كانت معرفتهم بمفاسد الكلام وأضراره معرفةً مجملةً، فتجنَّبوه وابتعدوا عنه، وحذروا منه تحذيرًا مجملاً، وربَّما رخَّصوا في الأخذ بالطريقة الكلامية عند الاضطرار للرد على أهل الإلحاد والزيغ.

أشهر من يمكن ذكره في هذا الصِّنف هو الفقيه الشافعيُّ العلامة النوويُّ (ت: ٦٧٦)، وجرى عامَّة المحدثين والفقهاء على نهجه. وهذا يحتاج لتفصيل وتوثيق لهذا جعلته في فصل خاصٍّ. والغالب على هذا الصنف من علماء الشريعة أنهم أشاعرةٌ في الاعتقاد إذا كانوا شافعيَّة أو مالكية، وماتريدية إذا كانوا من الحنفية.

---

(١) ذكر ابن السبكي في «الطبقات» ٣٩٧/١٠ أن الشيخ صدر الدين سليمان بن عبد الحكم المالكي سعى عند والده تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي في عزل أبي الحجاج المزي (ت: ٧٤٢) عن مدرسة دار الحديث الأشرفية، لأن شرط واقفها أن شيخها لا بُد أن يكون أشعريَّ العقيدة، قال ابن السبكي: «والمزي وإن كان حين وَلِيَ كتب بخطه أنه أشعري، إلا أن الناس لا يصدقونه في ذلك». لكن السبكي لم يعزله لمعرفته بمكانة المزيِّ في الحديث وإمامته فيه. ثم لما توفي المزيُّ أشار السبكيُّ أن يعيَّن الذهبيُّ لها، فتكلم الشافعية بأن الذهبي ليس بأشعري، وأن المزي ما وليها إلا بعد أن كتب بخطه، وأشهد على نفسه بأنه أشعري، واتسع النقاش بينهم، ورفض الشافعية أن يتولاها الذهبي بعد أن جمعهم نائب الشام أَلْطُنْ بُغَا بالرغم من إلحاح السبكي، ولم يحسم الأمر إلا بتولية السبكي نفسه، ولم يكن مختارًا ذلك، بل كان يكرهه، كما قال ابنُه التاج السبكي ١٧٠/٦.

المرتبة الرابعة: ثم هاهنا صنفٌ آخر من علماء الشريعة؛ وهم الذين حسَّنوا الظنَّ في المتكلمين، واقتبسوا من علومهم، وإن لم يتفرغوا لدراسة أصولها، والتخصص في فنونها، والتبحر فيها، لكنهم دافعوا عن علم الكلام وأهله، وأثنوا عليه وعليهم، واستحسنوا طريقتهم، بالنظر إلى جهودهم وآثارهم في الرد على الملاحدة والزنادقة والرافضة والمعتزلة.

وأبرز من يمكن ذكره في هذه المرتبة المحدِّثُ الكبير: علي بن الحسن بن هبة الله الدمشقي المعروف بأبي القاسم ابن عساكر (ت: ٥٧١)، ورغم كونه محدثًا، منصرفًا إلى تقييد الأحاديث والآثار والأخبار انصرافًا تامًّا، حتَّى تمكن من إخراج موسوعته الكبرى: «تاريخ دمشق الكبير»، ولم تكن له معرفة بالفلسفة والكلام ألبتَّة؛ فإنه ألف في الدفاع عن الأشعري وأتباعه كتابه الشهير: «تبيين كذب المفتري على الشيخ أبي الحسن الأشعري»، وهو كتاب تاريخ وتوثيق، ليس فيه شيء من المحاججة العقلية والكلامية.

وسار على نهجه ابنُه: القاسم (ت: ٦٠٠)، ووصفه الذهبيُّ بـ: «الإمام، المحدث، الحافظ، العالم، الرئيس بهاء الدين أبو محمد القاسم، ابنُ الحافظ الكبير محدث العصر ثقة الدين أبي القاسم»[(١)]، وقال عنه: «وكان يتعصَّب لمذهب الأشعري، ويبالغ من غير أن يحقِّقَه»[(٢)]. وهذا وصف دقيقٌ جدًّا، فالرجل كان محدِّثًا، لا يُعرف بغير علم الرواية والرجال والتاريخ، ولم تكن له في علم الكلام مشاركة ولا معرفة.

وممَّن يحسنُ ذكره في هذا المقام: الفقيه المالكي أبو العبَّاس أحمد بن إدريس القَرَافيُّ المصريُّ (ت: ٦٨٤)، فقد كان فقيهًا معتنيًا بأصول الفقه والقواعد الأصولية والفقهية، وله في تخصصه مؤلفات نفيسة، وقد قرَّبه تخصصه من علماء الكلام ـ الذين ساهموا في الكتابة في أصول الفقه ـ أيضًا ـ وأقحموا فيه طريقتهم الكلامية ـ؛ فاستحسن طريقتهم، وأثنى

---

(١) «سير أعلام النبلاء» ٢١/٤٠٥.

(٢) «تاريخ الإسلام» ١٢/١٢٢٤.

عليهم، وحمَلَ كلام الإمام الشافعيِّ ـ وغيره من الأئمة ـ في ذمِّ أهل الكلام على الكلام المذموم ـ يعني: الكلام المعتزلي ـ، وعدَّ الكلام الأشعريَّ من الكلام السنيِّ الممدوح[(١)].

لقد فرح العوني ـ وغيره من المعاصرين ـ بهذا التوجيه، وزعموا أن كلام علماء الشريعة في ذم الكلام وأهله محمول عمومًا على هذا. وهذا زعمٌ باطلٌ لا يساعد عليه كلام أكثرهم، فإنه صريح في أنهم يقصدون الأشاعرة ـ أيضًا ـ، كما سننبه إليه في ذكر كلام الخطابي وأبي العباس القرطبي والنووي والسيوطي.

ورغم استحسان القَرَافي للكلام وأهله؛ فإن جهوده العلمية اقتصرت على علوم الشريعة وآلاتها، وكتب في العقيدة على طريقة المتكلمين كتابين ليست لهما أهمية كلامية تأصيلاً وإضافةً، بل إن العلامة قاسم بن عبد الله بن محمد الأنصاريَّ السَّبتيَّ المعروف بابن الشَّاط (ت: ٧٢٣)[(٢)]، قد اتَّهمه في مواضع من حاشيته على كتابه: «الفروق» بالتطفُّل على علم الكلام، والجهل به:

---

(١) انظر: «الذخيرة» له ٢٤٤/١٣. والقرافي مسبوق في هذا التوجيه من بعض الشافعية؛ كالبيهقي في «مناقب الشافعي» ٤٥٢/١ ـ ٤٦٧، والرازي في «مناقب الإمام الشافعي» ١٠٣؛ فقد ذكر الرازي (ما نقل عن الشافعي من الطعن في علم الكلام)، ثم قال: «واعلم أن هذه الفصول التي رويناها، صارت شبهة لطائفتين من أهل الدنيا: الطائفة الأولى الذين يطعنون في علم الشافعي وفي اجتهاده، واحتجوا؛ بأنه ثبت بهذه الروايات أنه كان منكرًا لعلم الكلام، ومبغضًا له، ومن كان كذلك؛ كان جاهلاً بذات الله وبصفاته، وبشرائط المعجزة، وبنبوة الأنبياء عليهم السلام، ومن كان كذلك؛ امتنع أن يكون مسلمًا، فضلاً عن أن يكون مجتهدًا في الدين»، ثم ذكر ثلاثة وجوه دالَّة على تكفير الإمام الشافعي، ولم يجد الرازيُّ مخرجًا من تكفير الإمام إلا بادعاء أنه كان عارفًا بالكلام، وأنَّ ذمَّه له ولأهله محمولٌ على الكلام الذي كان أهل البدعة عليه!

(٢) ترجم له ابن فرحون (ت: ٧٩٩) في «الديباج المُذْهَب في معرفة أعيان المذهب» ١٥٢/٢، وذكر تخصصه في الأصول والفرائض، وقال: «كان رحمه الله تعالى نسيج وحده في أصالة النظر، ونفوذ الفكر، وجودة القريحة، وتسديد الفهم».

قال ابن الشَّاط ـ متعقبًا بعض كلام القَرَافيِّ ـ: «ما قاله في ذلك ليس بجارٍ على مذهب الأشعرية»[1].

وقال: «هذا كله كلام من لم يحصِّل شيئًا من علم الكلام أَلبتَّةَ»[2].

وقال: «هذا كلُّه تخليطٌ فاحشٌ، لا يَفُوه بمثله من حصَّل شيئًا من علم الكلام»[3].

وقال ـ معلِّقًا على قول القَرَافي: «فكما جلَّ الله تعالى بعلمه وصفاته السبعة التي هي صفات ذاته تعالى؛ جلَّ ـ أيضًا ـ ببدائع مصنوعاته، وغرائب مخترعاته» ـ: «قلت: هذا الكلام أقبحُ، وفي الكفر أوضحُ؛ فإنه يقتضي افتقار الباري تعالى إلى بدائع مصنوعاته، وغرائب مخترعاته، فيزداد كمالاً بوجودها، وذلك باطل قطعًا، بل هو الغنيُّ على الإطلاق، وحائز غاية الكمال بالاستحقاق، قبل ابتداع المبتدعات، واختراع المخترعات، حتى إنَّه لو لم يبتدع المبتدعات، ولم يخترع المخترعات؛ لما كان ذلك نقصًا في كماله، ولا غضًّا من جلاله، ولا حطًّا عن رتبة انفراده بالعظمة والكبرياء، واستقلاله. وما ذلك الكلامُ إلَّا كلامَ من لم يحصِّل علم الكلام، بل علم الاعتقاد على وجه الصَّواب والسَّداد»[4].

قلتُ: فليهنأ العونيُّ بالقَرَافيِّ متكلمًا![5].

---

(١) «إدرار الشروق على أنواء الفروق» ٢/٢١٢.
(٢) «إدرار الشروق على أنواء الفروق» ٢/٢١٢.
(٣) «إدرار الشروق على أنواء الفروق» ٣/٤٤.
(٤) «إدرار الشروق على أنواء الفروق» ٣/٥٣.
(٥) لعلَّ من أوسع الدراسات في ترجمة القَرَافي كتاب: «الإمام الشهاب القرافي حلقة وصل بين المشرق والمغرب في مذهب مالك» للأستاذ الصغير بن عبد السلام الوكيلي، في مجلدين، طبع وزارة الأوقاف في المملكة المغربية: ١٤١٧، أفرد فيه بابًا لإحصاء مؤلفاته، فذكر في (المؤلفات في أصول الدين) ١/٢٦٢ خمسة كتب، وفي (مؤلفاته في أصول الفقه) ١/٢٧٣ عشرة عناوين، وفي (المؤلفات في الفقه) ١/٣٢٢ أحد عشر عنوانًا، وفي (المؤلفات في اللغة والأدب) ١/٣٤٦ أربعة عناوين.=

المطلب الثالث: نماذج من مواقف علماء الشريعة من علم الكلام وأهله:

بدأ انتشارُ العقيدة الأشعرية في العالم الإسلامي منذ النصف الثاني من القرن الخامس الهجري بمناصرة أصحاب السلطة في المشرق والمغرب، مثل الوزير نظام الملك (ت: ٤٨٥) في بغداد، والموحدين في المغرب ـ أتباع الصوفيِّ الضالِّ ابن تومرت (ت: ٥٢٤) ـ، والسلطان المجاهد الصَّالح صلاح الدين الأيوبي (ت: ٥٨٩) في مصر.

قال العلامة المؤرخ المقريزيُّ (ت: ٨٤٥): «فانتشر مذهب أبي الحسن الأشعريِّ في العراق من نحو سنة ثمانين وثلاث مئة، وانتقل منه إلى الشام، فلما ملك السلطان الملك الناصر صلاح الدين يوسف بن أيوب [ت: ٥٨٩] ديار مصر، كان هو وقاضيه صدر الدين عبد الملك بن عيسى بن درباس المارانيُّ [ت: ٦٠٥] على هذا المذهب، قد نشآ عليه منذ كانا في خدمة السلطان الملك العادل نور الدين محمود بن زنكي [ت: ٥٦٩] بدمشق، وحفظ صلاح الدين في صباه عقيدةً ألَّفها له قطب الدين أبو المعالي مسعود بن محمد بن مسعود النيسابوري [ت: ٥٧٨]، وصار يحفِّظها صغارَ أولادِه[1]، فلذلك عقدوا الخناصر وشدُّوا البنان على مذهب

= هذا جميع ما أحصاه من مؤلفاته، فإذا رجعنا إلى كتبه في أصول الدين وجدنا أن ثلاثة منها في الرد على النصارى، واثنان فقط في الاعتقاد الكلامي: الأول: «الإنقاد في الاعتقاد». لم أطلع عليه، وقد أحال عليه في «الذخيرة» في مسألة الكلام ٢٣٥/١٣. والثاني: «شرح الأربعين في أصول الدين». وهو شرح لكتاب «الأربعين في أصول الدين» للفخر الرازي، وقد طبع حديثًا. يتحصَّل لنا من هذا: أن القرافي أشعريُّ العقيدة، وهو فقيه مالكيٌّ، وله مساهمة في الاعتقاد بكتابين، لا يكفيان لإطلاق لقب (المتكلم) عليه. ومهما يكن؛ فإن ما اطَّلعنا عليه من تقريراته للعقيدة في كتابه «الذخيرة» ـ ونقل العونيُّ بعضَه ـ يدلنا على أنه على طريقة الفقهاء الذين أخذوا مسائل الاعتقاد عن المتكلمين، وإن لم يتخصصوا في علم الكلام تخصصًا دقيقًا، وجاء كلام ابن الشَّاط ليحسم الحكم في نوع صلة القرافي بعلم الكلام.

(١) ذكر هذا ابن خلكان في «وفيات الأعيان» ترجمة أبي المعالي المذكور ١٩٦/٥ ـ ١٩٧.

الأشعري، وحملوا في أيام دولتهم كافة الناس على التزامه، فتمادى الحال على ذلك جميع أيام الملوك من بني أيوب، ثم في أيام مواليهم الملوك من الأتراك، واتفق مع ذلك توجه أبي عبد الله محمد بن تومرت [ت: ٥٢٤] أحد رجالات المغرب إلى العراق، وأخذ عن أبي حامد الغزاليِّ [ت: ٥٠٥] مذهب الأشعريِّ[(١)]، فلما عاد إلى بلاد المغرب وقام في المصامدة يفقههم ويعلمهم، وضع لهم عقيدةً لَقَفَها عنه عامَّتهم، ثم مات فخلفه بعد موته عبد المؤمن بن عليٍّ القَيْسيُّ [ت: ٥٥٨]، وتلقَّب بأمير المؤمنين، وغلب على ممالك المغرب هو وأولاده من بعد مدَّة سنين، وتسمَّوا بالموحدين، فلذلك صارت دولة الموحدين ببلاد المغرب تستبيح دماء من خالف عقيدة ابن تومرت، إذ هو عندهم الإمام المعلوم، المهديُّ المعصوم، فكم أراقوا بسبب ذلك من دماء خلائق لا يحصيها إلَّا الله خالقها ﷻ، كما هو معروف في كتب التاريخ. فكان هذا هو السبب في اشتهار مذهب الأشعريِّ وانتشاره في أمصار الإسلام، **بحيث نُسي غيره من المذاهب**، وجُهل حتى لم يبق اليوم مذهب يخالفه، إلَّا أن يكون مذهب الحنابلة أتباع الإمام أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل رضي الله عنه، فإنهم كانوا على ما كان عليه السلف، لا يرون تأويل ما ورد من الصفات، إلى أن كان بعد السبع مئة من سِنِيِّ الهجرة، اشتهر بدمشق وأعمالها تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحرَّانيُّ [ت: ٧٢٨]، فتصدَّى للانتصار لمذهب السلف، وبالغ في الردِّ على مذهب الأشاعرة، وصدع بالنَّكير عليهم، وعلى الرافضة، وعلى الصوفية»[(٢)].

هذه الشهادة المهمة من المؤرخ الكبير المقريزي تُفسِّر لنا ظاهرة

---

(١) أورد المؤرخ محمد عبد الله عنان (ت: ١٤٠٦/١٩٨٦) في كتابه: «دولة الإسلام في الأندلس» ١٦١/٤ ـ ١٦٤ بحثًا نفيسًا في نفي لقاء ابن تومرت بالغزالي وتلمذته عليه، مثبتًا تأثره بكتبه وبالدعوة الأشعرية في المشرق. وانظر: «أبو حامد الغزالي وكتابه إحياء علوم الدين وقفة موضوعية ورؤية نقدية» ٣٦ ـ ٣٩، للدكتور عبد الله بن سالم البطاطي.

(٢) «المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار» ١٩٢/٤.

الانتشار الواسع لمقولات الأشاعرة في كتب التفسير وشروح السنة والفقه وأصوله، فإن «المذهب الأشعري» صار ـ من غير دستور أو قانون مكتوب ـ مذهبًا رسميًّا للدولة، «**بحيث نُسي غيره من المذاهب**»، فصار يربَّى عليه الصغير، ويعتزُّ به الكبير، ويحرص على تلقيه المتفقهة حتى لا يحرموا من الوظائف بعد أن صارت أكثر المدارس والأوقاف في يد الأشاعرة.

هذا الانتشار والنفوذ أورث متعصبة الأشعرية غرورًا بالغًا، فظنُّوا أن الأخذ بعقائدهم الكلامية أمرٌ مسلَّم به ـ أو يجب أن يكون كذلك ـ عند جميع الفقهاء، حتى بلغ الحال بابن السبكي (ت: ٧٧١) إلى جعل هذا الوهم قاعدة في إبطال التعصب المذهبي في الفروع بين أتباع المذاهب الفقهية الأربعة، إذ لِمَ التنافرُ بينهم في الفروع والجميع متَّفق في أصل الاعتقاد على مذهب واحد؟

قال ابن السبكي: «ولقد رأيتُ في طوائف المذاهب من يبالِغ في التعصُّب بحيث يمتنع بعضهم من الصلاة خلف بعض إلى غير ذلك ممَّا يستقبح ذِكْرُه. ويا ويح هؤلاء! أين هم من الله تعالى! ولو كان الشافعيُّ وأبو حنيفة رحمهما الله تعالى حيَّيْن لشدَّدا النكير على هذه الطائفة. وليتَ شعري لم لا تركوا أمر الفروع التي العلماء فيها على قولين، من قائل: كلُّ مجتهد مصيب، وقائلٍ: المصيب واحد، ولكن المخطئ يؤجَر، واشتغلوا بالردِّ على أهل البدع والأهواء! وهؤلاء الحنفيَّة والشافعيَّة والمالكيَّة وفضلاء الحنابلة ـ ولِلّه الحمد ـ في العقائد يدٌ واحدة كلهم على رأي أهل السنَّة والجماعة؛ يدينون الله تعالى بطريق شيخ السنة أبي الحسن الأشعري رحمه اللَّه، لا يحيد عنها إلَّا رَعَاع من الحنفية والشافعية، لحقوا بأهل الاعتزال، ورَعاع من الحنابلة لحقوا بأهل التجسيم، وبرَّأ اللَّه المالكية فلم نرَ مالكيًّا إلَّا أشعريًّا عقيدةً[1]. . .» إلى أن قال: «فقل لهؤلاء المتعصِّبين في الفروع:

(١) هذا تعميم باطل إلا إن كان مراد السبكي زمانه خاصَّة، ويكفي أن نذكر في هذا المقام: ابن أبي زيد القيرواني (ت: ٣٨٦)، وابن أبي زمنين (ت: ٣٩٩)، وابن خويز منداد (ذكره الذهبي في «تاريخ الإسلام» في وفيات: ٣٨١ ـ ٣٩٠)، وابن عبد البر القرطبي (ت: ٤٦٣)، وكلهم من فقهاء المالكية الأعلام.

ويحكم ذروا التعصب، ودعوا عنكم هذه الأهوية، ودافعوا عن دين الإسلام، ..»[(١)].

إن كلام ابن السبكي ـ هذا ـ مما يؤكد كلام المقريزي في قوة انتشار الاعتقاد الأشعري: «بحيث نُسي غيره من المذاهب»؛ ورغم هذا كلِّه: فقد بقيت في دواخل كثير من أولئك العلماء غصَّة من هذا المذهب الكلامي، فانشغالهم بالعلوم النقلية المباركة ـ من القرآن والسنن والآثار والفقه ـ أورثهم نُفرة منه، لهذا رغبوا عنه، ولم يرغِّبوا فيه، وإن كانوا سلَّموا في مسائل الاعتقاد ـ كلها أو أكثرها ـ لهذه المدرسة الرسمية التي درسوا منهاجها، وتلقوا العلم على أيدي علمائها، ثم ظهر أثر ذلك وتأثيره في مصنفاتهم في علوم الشريعة كالتفسير وشرح الأحاديث.

بعد هذه المقدمة؛ لا بدَّ أن نذكر نماذج من كلام الفقهاء ومواقفهم من علم الكلام وأهله؛ حتى تتضح هذه الحقيقة التاريخية لطالب العلم، وتثبت عنده دلائلها وشواهدها:

(١) أبو سليمان الخطَّابيُّ (ت: ٣٨٨):

أبدأ بشهادة مهمة من القرن الرابع بما أحدثته تقريرات المتكلمين من فتنة وشقاق في المجتمع الإسلامي، سجَّلها إمام كبير من أئمة الشافعية هو أبو سليمان حَمْد بن محمد الخطَّابيُّ (ت: ٣٨٨) رحمه الله تعالى؛ فقد كتب رسالة إلى أحد طُلَّابه عُرفت برسالة: «الغُنية عن الكلام وأهله»[(٢)]، وهي طويلة، لا مجال لإيرادها هنا، لكن موضع الشاهد منها أن الخطابيَّ نبَّه على مخالفة المتكلمين لأصل المنهاج القرآني والسُّنيِّ، فقال رَحِمَهُ اللَّهُ:

«إنَّ هذه الفتنة قد عمت اليوم، وشملت، فشاعت في البلاد، واستفاضت، ولا يكاد يسلم من رهج غبارها إلا من عصمه الله تعالى،

---

(١) «معيد النعم ومبيد النقم» ٦٢.

(٢) نقلها شيخ الإسلام ابن تيمية في «بيان تلبيس الجهمية» ٢/١٤٤ ـ ١٥٦، وفي «درء التعارض» ٧/٢٧٨ ـ ٣٠٣، والسيوطيُّ (ت: ٩١١) في «صون المنطق» ١٣٧ ـ ١٤٧.

وذلك مصداق لقول الرسول ﷺ: «**إن الدين بدأ غريبًا، وسيعود غريبًا كما بدأ، فطوبى للغرباء**»، فنحن اليوم في ذلك الزمان، وبين أهله، فلا تنكر ما تشاهده منه. . . ثم إني تدبرتُ هذا الشأن، فوجدتُ عظم السبب فيه أن الشيطان صار اليوم ـ بلطيف حيلته ـ يسوِّل لكل من أحسَّ من نفسه بزيادة فهم وفضل ذكاء وذهن، ويوهمه أنه إن رضي في عمله ومذهبه بظاهر من السنة، واقتصر على واضح بيان منها؛ كان أسوةً للعامة، وعُدَّ واحدًا من الجمهور والكافَّة، وأنَّه قد ضل فهمه، واضمحلَّ لطفه وذهنه. فحركهم بذلك على التنطع في النظر، والتبدع لمخالفة السنة والأثر، ليَبِينوا بذلك من طبقة الدهماء، ويتميزوا في الرتبة عمَّن يرونه دونهم في الفهم والذكاء، فاختدعهم بهذه الحُجَّة حتى استزلَّهم عن واضح المحَجَّة، وأورطهم في شبهات تعلَّقوا بزخارفها، وتاهوا عن حقائقها، فلم يخلصوا منها إلى شفاءِ نفسٍ، ولا قبلوها بيقين علم. ولما رأوا كتاب الله تعالى ينطق بخلاف ما انتحلوه، ويشهد عليهم بباطل ما اعتقدوه، ضربوا بعض آياته ببعض، وتأولوها على ما سنح لهم في عقولهم، واستوى عندهم على ما وضعوه من أصولهم، ونصبوا العداوة لأخبار رسول الله ﷺ ولسنته المأثورة عنه، وردوها على وجوهها، وأساؤوا في نقلتها القالة، ووجهوا عليهم الظنون، ورموهم بالتزيُّد، ونسبوهم إلى ضعف المنة، وسوء المعرفة لمعاني ما يروونه من الحديث، والجهل بتأويله، ولو سلكوا سبيل القصد، ووقعوا عندما انتهى بهم التوقيف، لوجدوا برد اليقين، وروح القلوب، ولكثرت البركة، وتضاعف النماء، وانشرحت الصدور، ولأضاءت فيها مصابيح النور، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم».

هذا بعض كلام الخطابي في رسالته، وهي بتمامها تدلُّ على أن الخطابيَّ قصد بكلامه هذا «الكلام الأشعري»، لا «المعتزلي»، خلافًا لما ادَّعاه بعضهم من أن ذمَّ الأئمة لعلم الكلام محمول على الكلام المعتزلي المذموم. ومن المعلوم أن الخطابي سلك في كتبه مسالك الأشعرية في تأويل الصفات؛ فإما أن ذلك من تأثره بمقولاتهم، وإما أنه أعرض عن طريقتهم في آخر عمره، وقد رجَّح ابن رجب هذا الاحتمال الأخير، فقال ـ

بعد أن نقل عن الأشعري في بعض كتبه أن طريقة المتكلمين في الاستدلال على قدم الصانع وحدوث العالم بالجواهر والأجسام والأعراض محرمة عند علماء المسلمين ـ: «كذلك ذكره الخطَّابيُّ في رسالته في «الغُنْيَة عن الكلام وأهْلِه»؛ وهذا يدل على أنَّ ما يؤخذ من كلامه في كثير من كتبه مما يُخالفُ ذلك ويوافقُ طريقة المتكلِّمين فقد رجع عنه، فإنَّ نفي كثيرٍ من الصِّفاتِ إنما هو مبنيٌّ على ثبوتِ هذه الطريقة. قال الخطَّابيُّ في هذه الرِّسالة ـ في هذه الطريقة في إثبات الصانع ـ: إنما هو شيءٌ أخذه المتكلِّمونَ عن الفلاسفةِ. . .»[1].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ في مسألة الحدِّ ـ: «وقد أنكره طائفة من أهل الفقه والحديث ممن يسلك في الإثبات مسلك ابن كُلَّاب والقلانسي وأبي الحسن ونحوهم في هذه المعاني، ولا يكاد يتجاوز ما أثبته أمثال هؤلاء، مع ما له من معرفة بالفقه والحديث، كأبي حاتم [ابن حِبَّان البُستيِّ] هذا، **وأبي سليمان الخطابي، وغيرهما. ولهذا يوجد للخطابي** وأمثاله من الكلام ما يظن أنه متناقض؛ حيث يتأول تارةً، ويتركه أخرى. وليس بمتناقض، فإن أصله أن يثبت الصفات التي في القرآن والأخبار الموافقة له، أو ما في الأخبار المتواترة دون ما في الأخبار المحضة، أو دون ما في غير المتواترة. وهذه طريقة ابن عقيل ونحوه، وهي إحدى طريقي أئمة الأشعرية كالقاضي أبي بكر ابن الباقلاني، وهم مع هذا يثبتونها صفاتٍ معنويةً»[2].

(٢) أبو العباس القرطبي (ت: ٦٥٦):

هو العلامة المحدث، الفقيه المالكي: أبو العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي، ولد في قرطبة سنة: (٥٧٨)، وتوفي بالإسكندرية سنة: (٦٥٦) رَحِمَهُ اللَّهُ، صاحب كتاب: «المفهم لما أشكل من كتاب تلخيص مسلم»، ومن أشهر تلاميذه القرطبيُّ المفسِّرُ (ت: ٦٧١) ـ وسنَذْكُرُه

(١) «فتح الباري» لابن رجب ٧/٢٣٧.

(٢) «بيان تلبيس الجهمية» ٣/٣٦ ـ ٣٧.

بعده ـ، وقد نقل في تفسيره نقولاً كثيرة من كتاب شيخه «المفهم».

لقد سلك أبو العباس القرطبي في كتابه «المفهم» مسالك الأشعرية في تأويل أحاديث الصفات، ورغم هذا فإنه استطرد في شرحِ حديثٍ، فبثَّ مُرَّ الشكوى من المتكلمين وأساليبهم الكلامية، فكانتْ نفثةَ مصدورٍ.

قال في شرح قول رسول الله ﷺ: «**إنَّ أَبْغَضَ الرِّجَالِ إلى اللهِ الأَلَدُّ الخَصِمُ**»:

«وهذا الخصم المبغوض عند الله تعالى هو الذي يقصد بخصومته: مدافعةَ الحق، وردَّه بالأوجه الفاسدة، والشُّبَه الموهمة، وأشدُّ ذلك الخصومة في أصول الدِّين، كخصومة أكثر المتكلِّمين المعرضين عن الطرق التي أرشد إليها كتابُ الله، وسُنَّةُ نبيّه ﷺ، وسَلَف أمته إلى طرق مبتدعة، واصطلاحات مخترعة، وقوانين جَدَلية، وأمور صناعية، مدارُ أكثرها على مباحث سُوفِسطائية، أو مناقشات لفظية، تَرِدُ بسَبَبِها[١] على الآخذِ فيها شُبَهٌ ربَّما يعجَزُ عنها، وشكوكٌ يذهب الإيمانُ معها، وأحسنهم انفصالاً عنها أجدلهم، لا أعلمهم، فكم مِن عالمٍ بفساد الشبهة لا يقوى على حلها! وكم من منفصلٍ عنها لا يدركُ حقيقةَ علمِها!

ثم إنَّ هؤلاء المتكلمين قد ارتكبوا أنواعًا من المحال لا يرتضيها البُلْه، ولا الأطفال، لما بحثوا عن تحيُّز الجواهر، والأكوان والأحوال، ثم إنهم أخذوا يبحثون فيما أمسك عن البحث فيه السلف الصَّالح، ولم يوجد عنهم فيه بحثٌ واضحٌ، وهو كيفيَّةُ تعلُّقات صفات الله تعالى، وتقديرها، واتحاذها في أنفسها، وأنها هي الذات، أو غيرها، وأن الكلام، هل هو مُتَّحد، أو منقسم؟ وإذا كان مُنقسمًا فهل ينقسمُ بالأنواع، أو بالأوصاف؟ وكيف تعلَّق في الأزل بالمأمور؟ ثم إذا انعدم المأمورُ فهل يبقى ذلك

---

(١) في مطبوع «المفهم»: (تردّ بشبهها). والمثبت من «الروض الباسم في الذبِّ عن سنَّة أبي القاسم ﷺ» لابن الوزير (ت: ٨٤٠) ٢/٣٥١، وفي «فتح الباري»: (ينشأ بسببها).

التعلُّقُ؟ وهل الأمرُ لزيدٍ بالصلاة مثلاً هو عين الأمر لعمرو بالزكاة؟ إلى غير ذلك من الأبحاث المبتدعة التي لم يأمر الشرعُ بالبحث عنها، وسكت أصحابُ النبيِّ ﷺ ومَن سَلَك سبيلهم عن الخوض فيها لعلمهم بأنها بحثٌ عن كيفية ما لا تُعْلَم كيفيته؛ فإنَّ العقولَ لها حدٌّ تقفُ عنده، وهو العجزُ عن التكييف لا يتعدَّاه، فَرْق بين البحث في كيفية الذات، وكيفية الصِّفات، ولذلك قال العليمُ الخبير: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، ولا تبادر بالإنكار فِعْل الأغبياء الأغمار؛ فإنك قد حُجِبْتَ عن كيفية حقيقة نفسك مع علمك بوجودها، وعن كيفية إدراكاتك، مع أنك تدركُ بها. وإذا عجزتَ عن إدراك كيفية ما بين جنبيك، فأنتَ عن إدراك ما ليس كذلك أعجز.

وغايةُ علم العلماء، وإدراك عقول الفضلاء أن يقطعوا بوجود فاعل هذه المصنوعات منزَّه عن صفاتها، مقدَّس عن أحوالها، موصوف بصفات الكمال اللائق به.

ثم مهما أخبرنا الصَّادقون عنه بشيءٍ من أوصافه، وأسمائه قبلناه، واعتقدناه، وما لم يتعرَّضوا له سكتنا عنه، وتركنا الخوضَ فيه. هذه طريقةُ السَّلف، وما سواها مهاوٍ وتَلَف، ويكفي في الردع عن الخوض في طرق المتكلمين ما قد وَرَدَ في ذلك عن الأئمة المتقدِّمين:

فمن ذلك قول عمر بن عبد العزيز: من جعل دينه غرضًا للخصومات أكثر الشُّغْلَ، والدِّينُ قد فرغ منه، ليس بأمرٍ يُؤْتَكَفُ على النظر فيه.

وقال مالك: ليس هذا الجدال من الدِّين في شيءٍ. وقال: كان يقال: لا تمكِّنْ زائغَ القلب من أذنك؛ فإنك لا تدري ما يعلقك من ذلك.

وقال الشافعي: لأن يُبتلى العبدُ بكلِّ ما نهى اللهُ عنه، ما عدا الشرك، خيرٌ له من أن ينظرَ في علم الكلام. وإذا سمعت من يقول: الاسم هو المسمَّى، أو غير المسمى، فاشهدْ أنه من أهل الكلام، ولا دِيْن له. قال: وحُكْمي في أهل الكلام أن يُضْرَبُوا بالجريد، ويُطاف بهم في العشائر والقبائل، ويقال: هذا جزاءُ مَن تركَ الكتابَ والسُّنَّة، وأخَذَ في الكلام.

وقال الإمامُ أحمد بن حنبل: لا يُفْلِحُ صاحبُ الكلام أبدًا، علماءُ الكلام زنادقة.

وقال ابنُ عقيل: قال بعض أصحابنا: أنا أقطع أنَّ الصحابةَ ﭫ ماتوا وما عرفوا الجوهرَ والعرض، فإن رضيتَ أن تكون مثلَهم فَكُنْ. وإن رأيتَ أن طريقةَ المتكلمين أولى من طريقة أبي بكر وعمر فبئسَ ما رأيته. قال: وقد أفضى هذا الكلامُ بأهلِه إلى الشكوك، وبكثيرٍ منهم إلى الإلحاد، وأصلُ ذلك: أنهم ما قَنِعُوا بما بُعِثَتْ به الشرائع، وطَلَبوا الحقائق، وليس في قوة العقل إدراك ما عند الله من الحِكَم التي انفرد بها، ولو لم يكن في الجدال إلا أن النبيَّ ﷺ قد أخبر أنه الضلال، كما قال فيما خرَّجه الترمذي: «**ما ضل قوم بعد هدى كانوا عليه إلا أوتوا الجدل**»[(1)]، وقال: إنه صحيح.

قلتُ: وقد رجع كثيرٌ من أئمة المتكلِّمين عن الكلام بعد انقضاء أعمار مديدة، وآماد بعيدة، لما لطف اللهُ تعالى بهم، وأظهر لهم آياته، وباطن برهانه[(2)]:

فمنهم: إمام المتكلِّمين أبو المعالي، فقد حكى عنه الثِّقاتُ أنه قال: لقد خلَّيتُ أهلَ الإسلام وعلومهم، وركبتُ البحرَ الأعظم، وغصتُ في الذي نُهُوا عنه، كلُّ ذلك رغبةً في طَلَب الحقِّ، وهربًا من التقليد، والآن فقد رجعتُ عن الكلِّ إلى كلمة الحقِّ، عليكم بدين العجائز، وأختم عاقبة أمري عند الرحيل بكلمة الإخلاص، والويل لابن الجوينيِّ.

---

(1) أخرجه الترمذي (٣٢٥٣).

(2) الاستدلال على فساد مناهج المتكلمين بما آل إليه أمرهم من الحيرة والقلق والشكوك، ورجوعهم في آخر عمرهم إلى دين العجائز، والإقرار بعقيدة السلف الصالح ـ إجمالاً وتفويضًا ـ؛ ممَّا ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية (ت: ٧٢٨)، وأعاده في مواضع من كتبه ورسائله مؤكدًا على أهميته وعلى ما فيه من العبرة والعظة لمن خالف منهاج القرآن والسنة وسلك غير سبيل السلف الصالح. وتبعه في هذا الاستدلال تلميذه: ابن القيم (ت: ٧٥١)، **وها نحن نجد أن أبا العباس القرطبيَّ (ت: ٦٥٦) قد سبقهما إليه بأكثر من نصف قرنٍ من الزمان**، رحمهم الله تعالى جميعًا رحمةً واسعةً، وحشرنا معهم تحت لواء خاتم الأنبياء والمرسلين ﷺ.

وكان يقول لأصحابه: يا أصحابنا! لا تشتغلُوا بالكلام، فلو عرفتُ أن الكلامَ يبلغُ بي ما بلغ ما تشاغلتُ به.

وقال أحمدُ بن سنان: كان الوليدُ بن أبان الكرابيسي [البغدادي المتكلِّم، ت: ٢١٤] خالي، فلما حضرتْهُ الوفاةُ قال لبنيه: تعلمون أحدًا أعلم مني؟ قالوا: لا، قال: فتتَّهموني؟ قالوا: لا، قال: فإنِّي أوصيكم أفَتَقْبَلُون؟ قالوا: نعم. قال: عليكم بما عليه أصحاب الحديث، فإنِّي رأيتُ الحقَّ معهم.

وقال أبو الوفا ابن عقيل: لقد بالغتُ في الأصول طول عمري، ثم عدتُ القهقرى إلى مذهب المكتب.

قلتُ: وهذا الشهرستاني صاحب «نهاية الإقدام في علم الكلام» وصف حالَه فيما وصل إليه من الكلام وما ناله، فتمثل بما قاله:

لَعَمْري لقد طفتُ المعاهدَ كلَّها ... وصَيَّرْتُ طَرْفي بَيْنَ تِلْكَ المَعالِمِ

فلم أرَ إلَّا وَاضِعًا كَفَّ حائِرٍ ... على ذَقَنٍ أو قَارِعًا سِنَّ نَادِمِ

ثم قال: عليكم بدين العجائز؛ فإنه أسنى الجوائز.

قلتُ: ولو لم يكنْ في الكلام شيءٌ يُذَمُّ به إلا مسألتان هما من مبادئه، لكان حقيقًا بالذَّم، وجديرًا بالتَّرك:

إحداهما: قول طائفة منهم: إنَّ أولَ الواجبات الشكُّ في الله تعالى.

والثانية: قول جماعة منهم: إنَّ من لم يعرفِ الله تعالى بالطرق التي طرقوها، والأبحاث التي حرَّروها، فلا يصحُّ إيمانه، وهو كافر.

فيلزمهم على هذا تكفيرُ أكثر المسلمين من السَّلف الماضين، وأئمة المسلمين، وأنَّ مَن يبدأ بتكفيره أباه، وأسلافه، وجيرانه، وقد أورد على بعضهم هذا، فقال: لا يُشَنِّعُ عليَّ بكثرة أهل النار. أو كما قال[١].

---

(١) ونقل هذا تلميذُه أبو عبد الله القرطبي فقال في «تفسيره» ٤٠١/٩: «ذهب بعضُ المتأخِّرين والمتقدِّمين من المتكلِّمين إلى أنَّ مَن لم يعرف الله تعالى بالطُّرق التي=

ثم إن من لم يقلْ بهاتين المسألتين من المتكلِّمين ردُّوا على مَن قال بهما بطرقِ النظر والاستدلال بناءً منهم على: أن هاتين المسألتين نظريتان، وهذا خطأٌ فاحش، فالكلُّ يخطِّئون الطائفةَ الأولى بأصل القول بالمسألتين، والثانية بتسليم أنَّ فسادَها ليس بضروري، ومن شكَّ في تكفير من قال: إن الشكَّ في الله تعالى واجبٌ؛ وأنَّ معظمَ الصحابة والمسلمين كُفَّار، فهو كافر شرعًا، أو مختل العقل وَضْعًا؛ إذ كلُّ واحدةٍ منهما معلومةُ الفساد بالضرورةِ الشرعية الحاصلة بالأخبار المتواترة القطعية، وإن لم يكن كذلك فلا ضروري يصارُ إليه في الشرعيات ولا العقليات. عصمنا الله من بِدَع المبتدعين، وسَلك بنا طرقَ السَّلف الماضين. **وإنما طوَّلت في هذه المسألة الأنفاسَ؛ لما قد شاع من هذه البدع في الناس، ولأنه قد اغترَّ كثيرٌ من الجهال بزخرف تلك الأقوال، وقد بذلت ما وَجَب عليَّ من النصيحة، والله تعالى يتولَّى إصلاحَ القلوب الجريحة**»[1].

قلتُ: هذا كله كلام القرطبي، وهو يشبه كلام ابن تيمية وابن القيم في تشديد الإنكار على أهل الكلام، ولا يمكن حمله على الكلام المعتزلي، فقد صرَّح باسم أبي المعالي والشهرستاني، وهما من أئمة متكلمي الأشاعرة، وذكر مسائل اشتهر عنهم الخوض فيها، ورغم هذا فإن القرطبي لم يسلم من اعتقاداتهم الفاسدة، فجرى في كتابه على تأويل الصفات الإلهية[2].

= طرقوها، والأبحاث التي حرَّروها؛ لم يصحَّ إيمانه، وهو كافر. فيلزمُ على هذا تكفيرُ أكثر المسلمين، وأوَّلُ من يَبدأُ بتكفيره آباؤه وأسلافُه وجيرانُه. وقد أُورِدَ على بعضهم هذا فقال: لا تُشنِّع عليَّ بكثرة أهل النار. أو كما قال. **قلت: وهذا القولُ لا يصدُر إلا من جاهلٍ بكتاب الله وسنة نبيِّه، لأنَّه ضيَّقَ رحمة الله الواسعة على شِرذِمة يسيرة من المتكلِّمين، واقتحموا في تكفير عامة المسلمين**».

(١) «المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم» ٦٨٩/٦ ـ ٦٩٤. وقد احتفى بكلام القرطبيِّ المالكيِّ وفرح به ابنُ حجر العسقلانيُّ الشافعيُّ (ت: ٨٥٢) فنقل أكثره في «فتح الباري» ٢١٢/١٤ ـ ٢١٤.

(٢) راجع: «آراء القرطبي والمازري الاعتقادية من خلال شرحيهما لصحيح مسلم»، للدكتور عبد الله بن محمد الرميان، دار ابن الجوزي.

(٣) أبو عبد الله القرطبي (ت: ٦٧١):

ثم نأتي إلى ذكر تلميذ أبي العباس القرطبيِّ، أعني الفقيه المالكيَّ العلامة أبا عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاريَّ القرطبيَّ (ت: ٦٧١)، صاحب التفسير الكبير: «الجامع لأحكام القرآن»، فقد نقل العونيُّ وصف ابن تيمية له بقوله: «وهو من أكابر علماء الأشعرية»، وأن المغراوي أثبت أشعريته في كتابه: «المفسرون بين التأويل والإثبات».

قلتُ: ليس البحث في أشعريَّته، بل في حشره في زمرة المتكلمين، فهذا الذي لا سبيل للعوني إلى إثباته.

لقد أحصى مفتاح السنوسي بلعم في كتابه: «القرطبي حياته وآثاره العلمية ومنهجه في التفسير» (١٧) كتابًا للقرطبي تنحصر موضوعاتها في التفسير والحديث والفقه واللغة والتراجم والرد على النصارى، وليس من بينها أي كتاب في علم الكلام. وقد ذكر المغراوي ـ في كتابه الذي أحال إليه العوني ـ: «أن الغالب على الرجل [أي: القرطبي] الجمع لا التمحيص والتدقيق، فتفسيره مثلاً يعتبر موردًا كبيرًا صبت فيه عدة مصادر تفسيرية ولغوية وحديثية وفقهية وعقائدية وصوفية وتاريخية، وفيه من الموضوع والمكذوب والضعيف الشيء الكثير من الأحاديث التي ينقلها، وخصوصًا ما يعتمد فيه على الثعلبي صاحب التفسير، والحكيم الترمذي في «نوادر الأصول»، بل إن لم نكن مبالغين في قولتنا فإن تفسير القرطبي يضمُّ كتبًا بأجمعها، فكتاب «أحكام القرآن» لأبي بكر ابن العربي قلَّما يترك منه شيئًا، وتفسير أبي محمد ابن عطية كذلك»[١]. وقد ذكر محققو «**التفسير**»[٢] في مقدمتهم الدراسية له ما يؤكد كلام المغراوي في أن الغالب عليه النقل من المصادر الكثيرة، مع جملة من المؤاخذات عليه في ذلك. كذلك فإن القرطبي لم يسلك في تأويل الصفات مسلك المتكلمين تأصيلاً وتفصيلاً ـ

---

(١) «المفسرون بين التأويل والإثبات في آيات الصّفات» ١٥٧٥/٤.

(٢) طبعة مؤسسة الرسالة ١١/١.

كما يفعل الفخر الرازي في تفسيره ـ بل أورد التأويل بعبارات موجزةٍ، متابعةً لغيره.

ثم إن لكلام ابن تيمية ـ الذي نقله العوني ـ في وصف القرطبي باعثًا ومناسبة مهمة، ينبغي أن نذكرها، لأنها تؤكد خطأ نسبة القرطبي إلى المتكلمين.

نقل شيخ الإسلام في «التسعينية»[(١)] كلامًا لأبي المعالي الجويني في الردِّ على الإمام أبي بكرٍ الآجريِّ، بواسطة كتاب: «الأسنى في أسماء الله الحسنى» للقرطبي، ونظرًا لشناعة كلام أبي المعالي في أهل الحديث؛ فقد أحبَّ ابنُ تيمية أن يمهِّد لردِّه بردِّ القرطبي نفسه، فقال ابن تيمية: «قال ـ المعظِّمُ لأبي المعالي، الناقلُ لكلامه ـ أبو عبد الله القرطبيُّ ـ وهو من أكابر علماء الأشعرية ـ في قول أبي المعالي: هذا بعض التحامل، وقد أثبتنا في هذا الكتاب ـ يعني شرح الأسماء الحسنى[(٢)]، فإنه ذكر الصفات في آخره[(٣)] ـ من هذه الأخبار ما صحَّ سنده، وثبت نقله ومورده، وأضربنا عن كثير منها استغناءً عنها، لعدم صحتها، فليوقف على ما ذكرنا منها، لنقل الأئمة الثقات لها، وحديث النزول ثابت في الأمهات، خرجه الثقات الأثبات».

ثم شرع ابن تيمية في الرد على أبي المعالي، فكان مراده من إيراد كلام القرطبي والتنبيه على أشعريته وعلى مكانته العلمية؛ تدعيمَ ما أورده بعد ذلك من التشنيع على صنيع أبي المعالي في تحامله على أهل الحديث، وانحرافه عنهم، وتعصبه لفرقته الأشعرية، حتى إن القرطبي الأشعريَّ لم يُطق تحامله عليهم!

ومن القرائن القوية التي تمنع من حشر القرطبي في زمرة المتكلمين؛ كلامه في مسألة الاستواء في سورة الأعراف، الآية: (٥٤)، حيث قال:

---

(١) ٩٠٢/٣.

(٢) وهو كتاب: «الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى» وهذا الكلام في ١٩٩/٢ مع سقط وتحريف يصحح من نقل ابن تيمية.

(٣) هذه الجملة الاعتراضية من كلام شيخ الإسلام.

والأكثرُ من المتقدِّمين والمتأخرين أنه إذا وجب تنزيهُ الباري سبحانه عن الجهة والتحيُّز، فمن ضرورة ذلك ولواحقِه اللازمة عليه عند عامة العلماء المتقدِّمين وقادَتِهم من المتأخرين، تنزيهُه تبارك وتعالى عن الجهة، فليس بجهة فوق عندهم، لأنه يلزم من ذلك عندهم ـ متى اختصَّ بجهةٍ ـ أن يكون في مكانٍ أو حيِّز، ويلزم على المكانِ والحَيِّزِ الحركةُ والسكونُ للمُتَحَيِّزِ، والتغيرُ والحدوث. **هذا قولُ المتكلمين. وقد كان السلف الأوَّل** ﷺ **لا يقولون بنفي الجهة ولا يَنْطِقون بذلك، بل نَطَقوا هم والكافَّةُ بإثباتها لله تعالى كما نطق كتابُه وأخبرتْ رسلُه. ولم ينُكر أحدٌ من السلف الصالح أنه استوى على عرشه حقيقةً**. وخَصَّ العرشَ بذلك لأنه أعظمُ مخلوقاته. **وإنما جَهِلوا كيفيةَ الاستواء**، فإنه لا تُعلم حقيقته، كما قال مالكٌ رحمه الله: الاستواءُ معلومٌ ـ يعني في اللغة ـ والكيْفُ مجهولٌ، والسؤالُ عن هذا بِدعةٌ. وكذا قالت أمُّ سلمة رضي الله عنها. وهذا القَدْرُ كافٍ، ومن أراد زيادةً عليه فَلْيَقِفْ عليه في موضعه من كُتب العلماء. والاستواءُ في كلام العرب هو العُلُوُّ والاستقرار...»[1].

وقد ذكرنا آنفًا موافقته لشيخه أبي العباس في الإنكار على المتكلمين اشتراطهم النظر لصحة الإيمان، وقال: «وهذا القول لا يصدر إلا من جاهل بكتاب الله وسنة نبيِّه، لأنه ضيَّق رحمة اللّه الواسعة على شرذمة يسيرة من المتكلمين، واقتحموا في تكفير عامَّة المسلمين».

أقول: فهذا القرطبيُّ ـ نفسه ـ يذكر «**المتكلمين**» ـ في مسألة الاستواء، ومسألة النظر ـ بصيغة توحي بأنه لا يعدُّ نفسه منهم، بل يُشعر أنه أجنبيٌّ عنهم، وهذا هو الحقُّ المطابق لحاله، لهذا نجد عنده شيئًا مما يمكن أن نسميه بالتذبذب والقلق والتردد العلمي في التسليم المطلق لمقولات الأشعرية، وهذا واضحٌ جدًّا في تناوله لمسألة الاستواء، والله أعلم.

---

(١) ٩/٢٣٨ ـ ٢٣٩. وقد نقل كلام القرطبي هذا: ابن تيمية في «بيان تلبيس الجهمية» ٣/٣٩٠، وابن القيم في «اجتماع الجيوش الإسلامية» ٤٠٦ ـ ٤٠٧، وقال: «هذا لفظه في «تفسيره»، وهو من فقهاء المالكية وعلمائهم».

(٤) محيي الدين النوويُّ (ت: ٦٧٦):

ومن الفقهاء المشهورين الذين سلكوا في كتبهم مسالك الأشعرية في تأويل الصفات، ولم يكونوا من زمرة المتكلمين، بل كانوا من علماء الشريعة؛ العلامة المحدِّث الفقيه الإمام محيي الدين يحيى بن شرف النوويُّ الدمشقيُّ (ت: ٦٧٦)، صاحب المصنَّفات التي وضع الله تعالى لها القبول والانتشار في عموم الأمة؛ لما فيها من تعظيم الله تعالى والتذكير به وإحياء سنة نبيِّه الكريم ﷺ، ككتاب «الأذكار»، وكتاب: «رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين ﷺ».

ذكر عبد الغني الدقر (ت: ١٤٢٣) في كتابه: «الإمام النووي» شيوخه في الفقه، وشيوخه في الحديث، وشيوخه في علم الأصول، وشيوخه في النحو واللغة، ثم ذكر العلوم التي برع فيها وآثاره، فذكر: النووي الفقيه، والنووي المحدث، ثم قال: «مذهبه في العقائد: لا نعلم للنووي شيخًا مخصوصًا في علم التوحيد، ..»، إلى أن قال: «وله رَحِمَهُ ٱللَّهُ مؤلف في التوحيد، وهي رسالة سماها: المقاصد»[(١)].

قلتُ: «**المقاصد**» رسالة صغيرة، لم تثبت نسبتها إلى النوويِّ، ورغم ذلك فإنها ليست رسالة كلامية، غاية ما فيها أنه ابتدأها بتلخيص أصول الاعتقاد، وذكر الصفات العشرين ـ على طريقة الأشعرية ـ مجردةً عن التقسيم والأدلة والحجج، ثم شرع في ذكر أحكام الطهارة والصلاة والزكاة والصيام والحج والسلوك والتزكية على طريقة الفقهاء[(٢)].

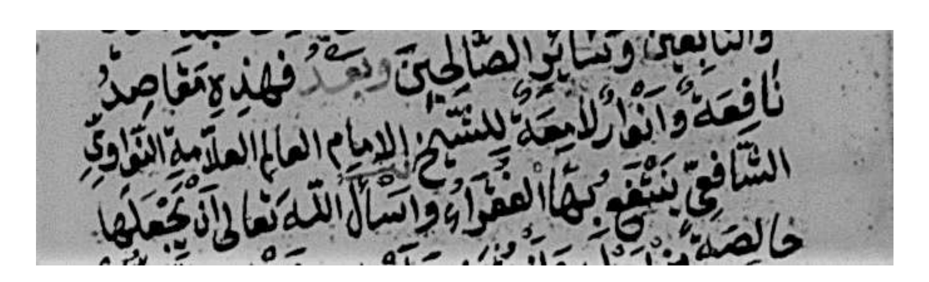
---

(١) ٦٤ ـ ٦٥.

(٢) طبعت رسالة «المقاصد» قديمًا، فقد وقفتُ على طبعة المطبعة الأدبية في بيروت سنة: (١٣١٩/١٩٠١)، وهي في ١٦ صفحة، وطبع في نفس المطبعة طبعة أخرى (١٣٢٦/١٩٠٦) بعنوان: «كفاية القاصد في متن المقاصد» طبعه وعلق شرحه: الشيخ القاضي صالح المدهون اليافي (ت: ١٣٦٣/١٩٤٤)، في ٤٠ صفحة. أما ما ذكره إلياس سركيس في «معجم المطبوعات العربية» ٢/١٨٧٨ عن هاتين الطبعتين فتخليطٌ. وطبعت الرسالة بعد ذلك طبعات كثيرة دون تحقيق لصحة نسبتها إلى النووي، ولم يرد ذكرها عند أحدٍ من المتقدمين الذين اهتموا بترجمته وحصر مصنفاته كتلميذه ابن=

. . . .

= العطار والسخاوي والسيوطي وغيرهم، ويبدو أنها اشتهرت عند المتأخرين، فشرحها بعض العلماء، أقدمهم: علي بن محمد سعيد بن عبد الله السويدي البغدادي ثم الدمشقي (ت: ١٨٢١/١٢٣٧)، ثم أبو الفوز محمد أمين بن علي السويدي البغدادي (ت: ١٨٣٠/١٢٤٦)، وإبراهيم فصيح بن صبغة الله الكردي الحيدري البغدادي (ت: ١٨٨١/١٢٩٩)، ومصطفى بن محيي الدين بن مصطفى نجا الشافعي الشاذلي ـ مفتي بيروت ـ (ت: ١٩٣٢/١٣٥٠)، ولم أقف على هذه الشروح، ويغلب على الظنِّ أنهم لم يُعنَوا بتحقيق نسبتها إلى النووي. ووقفتُ على نشرة مكتبة الغزالي في دمشق، الطبعة الثالثة: (٢٠٠١/١٤٢٢)، بتحقيق: برهان محمد بدر الدين الشاعر، ذكر أنه اعتمد في تحقيقها على نسختين خطيتين، الأولى: من المكتبة الظاهرية، والثانية: من مكتبة الأستاذ إياد الطباع الخاصة. ولم يذكر شيئًا في وصفهما، وذكر في أول تعليق له على الرسالة ما يفتح للباحثين روزنةً للكشف عن حقيقتها، وذلك عند قول المؤلف: «وبعد: فهذه مقاصد نافعة، وأنوار لامعة»، فعلَّق برهان الشاعر بقوله: «في النسختين: «للشيخ الإمام العالم العلامة النواويِّ الشافعيِّ، ينتفع بها الفقراء» وهو من كلام الناسخ». ثم وقفت على مخطوطة الظاهرية فوجدت ما ذكره الشاعرُ مثبتًا في صلب الكتاب، وهذه صورته:


والتابعين وتابعي الصالحين وبعد فهذه مقاصد
نافعة وأنوار لامعة للشيخ الإمام العالم العلامة النواوي
الشافعي ينتفع بها الفقراء وأسأل الله تعالى أن يجعلها
خالصة

وهي ضمن مجموع (١٤٧١ تصوف)، نُسخ سنة: (١١٨١)، فهي نسخة متأخرة لا أهمية لها، وللرسالة أربع نسخ خطية في مكتبة الأوقاف العامة في بغداد، وكلها متأخرة، أقدمها مؤرخة سنة: (١٢٣٩)، والله أعلم.

ومن أخصِّ تلاميذ النوويِّ: العلامة علاء الدين علي بن إبراهيم الشافعي، المعروف بابن العطَّار (ت: ٧٢٤)، لازم النووي ملازمة تامَّة من أول سنة سبعين وستِّ مئة إلى حين وفاته سنة (٦٧٦)، وقرأ عليه الفقه وعلوم الحديث وكثيرًا من تصانيفه، ولاختصاصه بالنوويِّ لُقِّب بـ: «مختصر النووي»، وألَّف في ترجمته: «تحفة الطالبين في ترجمة الإمام محيي الدين»، ومما قال فيه ٥٢ ـ ٥٣: «وكان رَحِمَهُ ٱللَّهُ رفيقًا بي، شفيقًا عليَّ، لا يمكِّن أحدًا من خدمته غيري، على جَهدٍ مني في طلب ذلك منه، =

لهذا أقول: إن من حقِّ النووي أن يُذكر في (**الفقهاء**) لأنه كان فقيهًا، وفي (**المحدثين**) لأنه كان محدِّثًا، أما أن يذكر في (**المتكلمين**) فلا يمكن أن يتجرأ على ذِكْرِه فيهم من يعرف العلوم ومراتب حملته.

لقد أخبر النووي عن نفسه(١) أنه كان في أيام طلبه العلم يقرأ على مشايخه كل يوم اثني عشر درسًا، منها: درس في (**أصول الدين**)، ورغم ذلك فإنه لم يتخصص فيه، ولا عُني به دراسة وتدريسًا وتصنيفًا. وقد وقفنا على دراسات عن جهود النووي في الفقه وفي الحديث، ولم نقف على دراسة عن جهوده في علم الكلام، لعدمها.

ومن الأخبار المشهورة في هذا الباب: ما ذكره النووي عن نفسه أنه خطر له الاشتغال بعلم الطب، فاشترى كتاب «**القانون**» لابن سينا، وعزم على الاشتغال فيه، قال: «فأظلم عليَّ قلبي، وبقيتُ أيامًا لا أقدر على الاشتغال بشيءٍ، ففكرتُ في أمري، ومن أين دخل عليَّ الداخلُ،

= مع مراقبته لي ﷺ في حركاتي وسكناتي، ولطفه بي في جميع ذلك، وتواضعه معي في جميع الحالات، وتأديبه لي في كلِ شيء حتى الخطرات، وأعجز عن حصر ذلك. وقرأتُ عليه كثيرًا من تصانيفه ضبطًا وإتقانًا. وأذِنَ لي ﷺ في إصلاح ما يقع لي في تصانيفِه، فأصلحتُ بحضرتِه أشياء، فكتَبَهُ بخطِّهِ، وأقرَّني عليه، ودفَعَ إليَّ ورقةً بعدَّة الكتب التي كان يكتب منها، ويصنِّف بخطه، وقال لي: «إذا انتقلتُ إلى الله تعالى؛ فأتْمِمْ «شرح المهذَّب» من هذه الكتب». فلم يُقدَّر ذلك لي».

أقول: من مؤلفات ابن العطَّار كتاب: «الاعتقاد الخالص من الشكِّ والانتقاد» ـ طبع بتحقيق: د. سعد الزويهري ـ، قرَّر فيه العقيدة السلفية من حيث الجملة، وجانب الطريقة الكلامية، معتمدًا على كتب أئمة السلف والسنة، كابن جرير الطبري، وأبي بكر الإسماعيلي، وأبي عثمان الصابوني، وأبي الفتح المقدسي. إن مسلك ابن العطار ـ بما له من اختصاص بالنووي وملازمة طويلة له ـ من الدلائل الكثيرة على بُعد النووي عن مناهج المتكلمين وطريقتهم في العلم والعمل والتربية والسلوك، وتفرغه لخدمة السنة النبوية وفقه أحكام الشريعة.

أما كتاب: «جزءٍ فيما يجب اعتقادُه عند علماءِ السَّلف في الحروفِ والأصوات» المنسوب للنووي (تحقيق: أحمد بن علي الدمياطي، مكتبة الأنصار، مصر: الطبعة الأولى: ٢٠٠٢م)؛ فلا تصحُّ نسبته إليه، والله أعلم.

(١) نقله عنه تلميذه ابن العطار في: «تحفة الطالبين» ٤٩.

فألهمني الله تعالى أن سببه اشتغالي بالطبِّ، فبِعْتُ في الحال الكتاب المذكور، وأخرجتُ من بيتي كلَّ ما يتعلق بعلم الطب، فاستنار قلبي، ورجع إليَّ حالي، وعدتُ إلى ما كنتُ عليه أولاً»[١].

قلتُ: نفر من كتب ابن سينا هذه النفرة الشديدة وهي في علم تجريبي لا صلة له بالعقائد[٢]، فكيف لو جلب كتبه في المنطق والفلسفة والإلهيات؟ وكيف لو عكف على كتب الفخر الرازي في علم الكلام التي شحنها بالتنقص من أئمة الحديث والطعن في مروياتهم؟! شتَّان بين الرازي الذي قال فيه الرحَّالة ابن جُبير الأندلسيُّ (ت: ٦١٤): «دخلتُ الريَّ فوجدتُ ابنَ خطيبها قد التفتَ عن السنة، وشغلهم بكتب ابن سينا وأرسطو»[٣]، وبين النوويِّ الذي قضَّى حياته في الاشتغال بالحديث، وخدمة كتب السنة، وكتب الله له القبول؛ فجعل كتابه: «رياض الصالحين من كلام سيِّد المرسلين» من خير ما شغَلَ ملايين المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها ـ منذ تأليفه وحتى يوم الناس هذا ـ عن كتب ابن سينا وأرسطو. فهل يقبل أو يعقل عدُّ مثل النوويِّ في زمرة المتكلمين؟

لقد حدَّد النوويُّ موقفه من دراسة «علم الكلام» بمنهج واضح ودقيق، أورده في مقدمة موسوعته الفقهية: «المجموع شرح المهذب»، فقال:

«وأما أصل واجب الإسلام وما يتعلق بالعقائد؛ فيكفي فيه التصديق بكل ما جاء به رسول الله ﷺ، واعتقاده اعتقادًا جازمًا سليمًا من كلِّ شكٍّ، ولا يتعين على من حصل له هذا تعلُّم أدلة المتكلمين، هذا هو الصحيح الذي أطبق عليه السلف والفقهاء، والمحققون من المتكلمين من أصحابنا وغيرهم، فإن النبي ﷺ لم يطالب أحدًا بشيء سوى ما ذكرناه. وكذلك الخلفاء الراشدون ومن سواهم من الصحابة فمن بعدهم من الصدر الأول،

---

(١) «تحفة الطالبين» ٥٠ ـ ٥١.

(٢) كتاب «القانون» لابن سينا في الطِّبِّ، أما كتابه: «الشفاء» ففي الفلسفة.

(٣) نقله الصَّفديُّ (ت: ٧٦٤) في «الوافي بالوفَيَات» ٤/١٧٧ عن العلامة ابن سيِّد النَّاس (ت: ٧٣٤)، أن ابن جبير ذكر هذا عن الرازي في رحلته.

بل الصواب للعوام **وجماهير المتفقهين والفقهاء** الكف عن الخوض في دقائق الكلام، مخافة من اختلال يتطرق إلى عقائدهم يصعب عليهم إخراجه، بل الصواب لهم الاقتصار على ما ذكرناه من الاكتفاء بالتصديق الجازم. وقد نص على هذه الجملة جماعات من حذاق أصحابنا وغيرهم. وقد بالغ إمامنا الشافعي رحمه الله تعالى في تحريم الاشتغال بعلم الكلام أشد مبالغة. وأطنب في تحريمه وتغليظ العقوبة لمتعاطيه وتقبيح فعله وتعظيم الإثم فيه، فقال: «لأن يلقى الله العبد بكل ذنب ما خلا الشرك خير من أن يلقاه بشيء من الكلام». وألفاظه بهذا المعنى كثيرة مشهورة. وقد صنف الغزالي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في آخر أمره كتابه المشهور الذي سماه: «إلجام العوام عن علم الكلام»، **وذكر أن الناس كلهم عوام في هذا الفن من الفقهاء وغيرهم إلا الشاذ النادر الذي لا تكاد الأعصار تسمح بواحد منهم**، والله أعلم. ولو تشكَّك ـ والعياذ بالله ـ في شيء من أصول العقائد مما لا بُدَّ من اعتقاده، ولم يزل شكُّه إلا بتعليم دليل من أدلة المتكلمين؛ وجب تعلم ذلك لإزالة الشك وتحصيل ذلك الأصل»[(١)].

قلتُ: يجب الوقوف هنا بدقة نظر وتأمل في قوله: «**الناس كلهم عوام في هذا الفن من الفقهاء وغيرهم إلا الشاذ النادر**»؛ فإن هذا يؤكد ما ذكرناه من أن طائفة الفقهاء ـ في القرون المتأخرة ـ قد سلَّموا للمتكلمين في تقرير مسائل الاعتقاد، فصارت «الأشعرية» هي العقيدة المدرسيَّة المتبعة عمومًا. وسيظهر أثر كلمة النووي ـ هذه ـ في موقف السيوطيِّ الرافض للكلام الأشعري، كما سيأتي قريبًا.

(٥) جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١):

ذكر حاتم العوني أشعريَّة السيوطيِّ من كتابه «النُّقاية»، وشرحه:

---

(١) «المجموع شرح المهذَّب» ٤٩/١، وسنذكر أن السيوطي نقل كلام النووي هذا واعتمده، عدا الفقرة الأخيرة منه ـ وهي: «ولو تشكَّكَ... تحصيل ذلك الأصل» ـ؛ فكأنه لم يستحسنه.

«إتمام الدراية شرح النقاية»، وقال: «وهو معتقد أشعري صرف». وقال: «كما أن للسيوطي نظمًا في المعتقد أورده في آخر نظمه «جمع الجوامع» للسبكي، الذي سماه بـ: «الكوكب الساطع». وهي مطبوعة بشرح السيوطي نفسه، وبشرح علي آدم الأثيوبي، سماه: «الجليس الصالح النافع». وفي عموم كتب السيوطي تجده قد وافق الأشعرية في مقالاتهم العقدية».

وقال العونيُّ: «وقال السيوطي في منظومته «الكوكب الساطع» عن أبي الحسن الأشعري:

والأشعري الحجة المعظّمُ   إمامُنا في السنة المقدَّمُ

وقال في شرحه: «الأشعري إمام المتكلمين، وناصر سنة سيد المرسلين... (إلى أن قال): كان أولاً من المعتزلة، أخذ عن الجبائي، ثم هداه الله لمذهب أهل السنة، فقام بنصره... (ثم نقل ثناء العلماء عليه، إلى أن قال) وقد اختلق عليه الكرامية وغيرهم أشياء أرادوا بها شينه، فبرّأه الله من ذلك، على لسان الحافظ أبي القاسم ابن عساكر في كتابه «تبيين كذب المفتري فيما نُسب للأشعري»، إلى آخر كلامه في شرحه للكوكب الساطع (٢/ ٥٧٨ ـ ٥٨٠). فهنا يصف السيوطيُّ أبا الحسن الأشعري بأنه إمام المتكلمين، ويثني عليه وعلى معتقده، بل يعدُّه إمامه في المعتقد. فصار السيوطي بذلك يمدح أهل الكلام، بل يعد إمامهم إمامه. لكي يعلم العاجز أنه إذا ذم علم الكلام، فهو يقصد الكلام المذموم عنده، وهو كلام المعتزلة ومن شابههم، على عادة الأشعرية في ذمهم أهل الكلام. ولا يخفى على السيوطي أن لأبي الحسن الأشعري رسالة بعنوان: «استحسان الخوض في علم الكلام». وقد نقل السيوطي محتجًا ومؤيدًا قول النووي في «المجموع»: «وأما أصل واجب الإسلام وما يتعلق بالعقائد فيكفي فيه التصديق بكل ما جاء به رسول الله ﷺ واعتقاده اعتقادًا جازمًا سليمًا من كل شك ولا يتعين على من حصل له هذا تعلم أدلة المتكلمين هذا هو الصحيح الذي أطبق عليه السلف والفقهاء والمحققون من المتكلمين من أصحابنا وغيرهم» «شرح الكوكب الساطع» للسيوطي

(٤٤١/٢). إذن هناك محققون من المتكلمين من أصحاب النووي والسيوطي! **فالسيوطي أشعريٌّ مُتكلِّم بلا أدنى شك**» انتهى كلام العوني[١].

قال عبد الحق التركماني: أما أنه أشعريٌّ فنعم، وأما أنه متكلِّم فلا. وكتابه «**شرح الكوكب الساطع**» هو الحكم الفصل في موقفه من علم الكلام، فإن كان العونيُّ قد اطلع عليه حقًّا، وقلَّب صفحاته حتى انتقى منه هذا النقلَ؛ فإني أذكِّره بقول الإمام وكيع بن الجراح (ت: ١٩٧) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**أهل العلم يكتبون ما لهم وما عليهم، وأهل الأهواء لا يكتبون إلا ما لهم**»[٢].

لقد شرح السيوطي موقفه من «**علم الكلام**» في كتابه هذا «**شرح الكوكب الساطع**» فقال ٤٣١/٢:

«**مسألة**: لما فرغتُ من مباحث أصول الفقه عقبت بمسائل العقائد، وهي أصول الدين: وهو علم يُبحث فيه عمَّا يجب اعتقاده في ذات الله، وما يجب له، ويمتنع عليه من الصفات، وبعثة الرسل وأحوال المعاد على قانون الإسلام. ومنهم من يسميه «**علم الكلام**» لأن أول مسألة وقعت فيه مسألة الكلام. وقد قسَّمه في «**جمع الجوامع**» إلى قسمين:

١ ـ علمي عملي: وهو ما يجب اعتقاده.

٢ ـ وعلمي لا عملي: وهو ما لا تجب معرفته في العقائد وإنما هو من رياضات العلم.

وقد ميَّزَ [يعني: التاج السبكي] بينهما وضمَّ إلى الثاني جملة من علم الحكمة والطبيعي، وافتتح الأول بالخلاف في جواز التقليد في أصول الدين، بمناسبة ارتباطه بما قبله فهو من حسن التخلص. والتحقيق: أن **القسم الثاني** لا يسمى أصول الدين، وإنما هو من علم الكلام. **والأول** إن اقترن به نصب الأدلة العقلية مع حكاية أقوال أهل البدع والفلسفة؛ فهو علم

---

(١) من مقاله: «الرد علىٰ العاجز عن الاعتراف بخطأ ابن تيمية».

(٢) أخرجه الدارقطني في «السنن» (٣٦).

الكلام أيضًا، وإلا فأصول الدين. هذا فرق ما بينهما. وقد حذفتُ **القسم الثاني** إلا مسألتين، وعوضت منه مسائل مهمة في القسم الأول خيرًا منه، وأتيت بالأول وهو أصول الدين الصِّرف، وأنا أشرحه هنا شرحًا على طريقة أهل السنة من الكتاب والأحاديث المتواترة على وجه مفيد لم أسبق إليه، وقد رأيت أن أقدم هنا كلام أئمة سلفنا في ذم علم الكلام فأقول: . . .».

ثم ابتدأ السيوطي النقل عن أبي إسماعيل الهروي الأنصاري في كتابه: «**ذم الكلام**» ما رواه عن السلف والأئمة من الآثار في ذم الكلام وأهله، ساقها السيوطي بأسانيدها، ثم بدأ ـ ص: ٤٣٨ ـ بالنقل مع اختصار الأسانيد، ثم قال ٤٤١/٢: «قال النووي في «**شرح المهذب**»: أما أصل واجب الإسلام، وما يتعلق بالعقائد» ونقل كلام النووي الذي ذكرناه آنفًا، إلى أن قال: «وذكر أن الناس **كلهم عوام في هذا الفن من الفقهاء وغيرهم، إلا الشاذ النادر الذي لا تكاد الأعصار تسمح بواحد منهم.** انتهى كلام النووي بحروفه».

تحصَّل لنا من كلام السيوطي ونقله عن النووي فوائد مهمة نفيسة، نوجزها بما يلي:

١ ـ أنَّ مصطلح «**أصول الدين**» ـ عند السيوطي ـ يدلُّ على ما يجب اعتقاده، وهو ليس مرادفًا لمصطلح «**علم الكلام**»، خلافًا لما عليه المتكلمون.

٢ ـ علم «أصول الدين» حقٌّ ممدوح، أما «علم الكلام» فباطل مذموم، فإن اقترن بأصول الدين: «**نصب الأدلة العقلية مع حكاية أقوال أهل البدع والفلسفة؛ فهو علم الكلام أيضًا**»، فيلحقه الذمُّ أيضًا[1].

---

(١) هذا يدلُّ على أن للسيوطي موقفًا مبدئيًّا من الكلام وأهله، لأنه لو كان يعتقد صحة طريقتهم في الدلائل أو في المسائل؛ لم يحصل عنده هذا النِّفار، وهو نفار قويٌّ حمله على إطلاق الذمِّ فيهم، لكنه لم يقوَ إلى درجة طرح عقائدهم مطلقًا والتخلص من آثارها.

٣ ـ لم يخص السيوطي بالذم الكلام المعتزلي ـ كما جرى عليه القرافي ـ بل أطلق وعمَّم، ونزَّل عليه آثار السلف والأئمة في ذم الكلام مطلقًا، فتقييد قوله وحمله على الكلام المذموم ـ كما يقال ـ؛ لا وجه له.

٤ ـ أن كلام النووي رَحِمَهُ اللَّهُ يكشف عن موقف علماء الشريعة المتأخرين من الكلام وأهله، وقد صدرت عنهم ـ قبل النووي وبعده ـ عبارات مشابهة، لكن نظرًا لما لهذا الفقيه الجليل من مكانة رفيعة في العلم والدين والصلاح والاستقامة؛ فقد أصبح كلامه دستورًا لمن جاء بعده، وبدا واضحًا أن عامة العلماء قد انصرفوا إلى خدمة القرآن والحديث والفقه وعلوم الآلة، وتجنَّبوا الخوض في علم الكلام، واكتفوا منه بالمقولات المقررة في العقيدة الأشعرية أو الماتريدية، فكما نقله النووي عن الغزالي، وارتضاه: «**الناس كلهم عوام في هذا الفن من الفقهاء وغيرهم**». وهذا يصدق على عامة المحدثين والفقهاء في القرون المتأخرة، الذين جانبوا علم الكلام، وبعضهم صرح بذمه والتحذير منه، ولا يعني هذا أنهم كانوا بلا عقيدة أو لم يكونوا أشاعرة، بل كانوا على العقيدة الأشعرية، التي أصبحت في القرون الأخيرة هي العقيدة المدرسية الرسمية للحواضر الإسلامية، حتى جاءت دعوة الإمام المجدد شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله تعالى، ورغم أن محورها الرئيسي كان تحقيق توحيد العبادة ومحاربة الشرك فيها؛ فإن من محاسنها وفضائلها أنها أبرزت عقيدة السلف الصالح في توحيد الأسماء والصفات أيضًا، فانحسرت الأشعرية، كما انحسرت القبورية ومظاهر الشرك والوثنية في عموم الأمة، ولله الحمد والمنَّة.

● تتمةٌ في موقف السيوطي من علم الكلام:

لقد عاب على السيوطيِّ خصومُه جهلَه بعلم المنطق، فألف في الرد عليهم كتاب: «صون المنطق والكلام عن فنَّي المنطق والكلام»، وبيَّن أنه نبذ علم المنطق ديانةً لنهي الأئمة عنه، ولخَّص أحد كتب شيخ الإسلام ابن تيمية في ذم المنطق، وأحسن الثناء عليه مع علمه بمعاداته للمنطق والكلام معًا وعلمه ـ أيضًا ـ بخصومة ابن تيمية الشديدة للأشاعرة، ووقائعه معهم، وذكر أن كلامه في ذم المنطق جرَّه إلى ذكر ذم الكلام أيضًا، نظرًا للارتباط بينهما، وأورد في ذلك

الروايات الكثيرة عن الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ، ولخص روايات الإمام أبي إسماعيل الأنصاري الهروي (ت: ٤٨١) في كتابه: «ذم الكلام وأهله»، وأطلق ذم الكلام، ولم يقيده[١]. وتفسير موقفه بتقييد غيره ـ ممن كان أقرب إلى الكلام كالقرافي (ت: ٦٨٤) ـ تكلُّفٌ وبعد عن الإنصاف، بل أجزم أنه أراد الكلام الأشعريَّ تحديدًا، وحمل كلام الإمام الشافعي عليه، كما في كتابه: «**النُّقاية**» فقد قال السيوطي في مقدمة شرحه عليه: «أصول الدين: بدأت به لأنه أشرف العلوم مطلقًا، لأنه يبحث عما يتوقف صحة الإيمان عليه وتتماته، **ولست أعني به علم الكلام، وهو ما ينصب فيه الأدلة العقلية، وتنقل فيه أقوال الفلاسفة، فذاك حرام بإجماع السلف نص عليه الشافعي رحمه الله تعالى، ومن كلامه فيه: لأن يلقى الله العبد بكل ذنب ما خلا الشرك خير له من أن يلقاه بشيء من علم الكلام**».

ثم لما تكلم في شرح «**أصول الدين**» ذكر «**ما يجب اعتقاده**»، فذكر الاعتقاد في توحيد الله وأسمائه وصفاته كما قرره متكلمو الأشاعرة، لكن لم يدخل في التأصيل لها والتفصيل فيها على طريقتهم الكلامية ـ كما صنع الرازي مثلاً في كتبه ـ بل أجمل الكلام، وقال: «(وما ورد في الكتاب والسنة من المشكل) من الصفات (نؤمن بظاهره وننزهه عن حقيقته)... (ثم نفوض معناه) المراد إليه تعالى كما هو مذهب السلف، وهو أسلم (أو تؤول) كما هو مذهب الخلف»[٢].

فيتبيَّن من هذا: أن السيوطي على عقيدة متأخري الفقهاء، الذي تلقوا العقيدة الأشعرية، وسلموا لنتائجها النهائية، وخفَّفوا تطرفها بنظرية التفويض ونسبتها إلى السلف، دون أن يخوضوا في تأصيلاتها الكلامية، بله أن يتخصصوا في علم الكلام.

❁ ❁ ❁

---

(١) نشر الدكتور علي سامي النشَّار كتاب «صون المنطق والكلام» عام: (١٣٦٦/١٩٤٦)، ومعه: «جهد القريحة في تجريد النصيحة» في مجلد واحد، وهو تلخيص السيوطي لكتاب ابن تيمية: «نصيحة أهل الإيمان في الرد على منطق اليونان». وأعاد النشار تحقيق الكتابين بمعاونة تلميذته: سعاد علي عبد الرازق، ونشرا في القاهرة عام: (١٣٩٠/١٩٧٠).

(٢) «إتمام الدراية لقراء النقاية» ٤ ـ ٧.

المطلب الرابع:
تتمة في ردِّ مغالطات العوني:

إن غرضي في الرد على د. حاتم العوني هو بيان الحقِّ وردُّ أباطيله وتشغيباته على عقيدة أهل السنة والجماعة، وليس الدخول معه في ردود وخصومات، لهذا توسعت في تقرير الحقِّ في هذا الكتاب، وصار الردُّ عليه بمرتبة ثانوية. وقد كنت نشرت جانبًا من هذا الردِّ، فردَّ عليه العونيُّ بتكبره وغروره المعروف، وإني أستعين بالله تعالى في مقابلته بالأدب الذي أدبنا به في كتابه، حيث قال: ﴿وَعِبَادُ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى ٱلْأَرْضِ هَوْنًا وَإِذَا خَاطَبَهُمُ ٱلْجَٰهِلُونَ قَالُوا۟ سَلَٰمًا ﴿٦٣﴾﴾ [الفرقان]، وقال عزَّ شأنه: ﴿خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَٰهِلِينَ ﴿١٩٩﴾﴾ [الأعراف]، وقال تعالى: ﴿وَإِذَا سَمِعُوا۟ ٱللَّغْوَ أَعْرَضُوا۟ عَنْهُ﴾ [القصص: ٥٥].

وأظنُّ أن ما أوردته في هذا الكتاب مستوعب للجواب على جميع ما أورده في كلامه الأول، وفي ردِّه عليَّ، وأما تطويله الكلام، وإيراد كلامي بفهمه هو لا بألفاظي، وتحميله ما لا يحتمل؛ فهذا كله لا يستحقُّ الالتفات إليه ـ وهو أمر يتكرّر علىٰ مرِّ الأزمان ممن لا يستند إلى الدليل في ردوده علىٰ أهل الحق، فلي بمن ابتلي بذلك منهم أسوة ـ؛ **لكن لا بأس أن أقابله في بعض المواضع بنفس ألفاظه؛** لأن هذا مما أذن الله تعالى به في قوله الكريم: ﴿لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا ﴿١٤٨﴾﴾ [االنساء]، وأقف عند ما هو مهمٌّ ومفيد:

قال العونيُّ ـ وقد ذكر الماتريدي والرازي والقرطبي والقرافي والسيوطي وابن حجر المكي الهيثمي والحطاب الرعيني المالكي والخطيب الشربيني الشافعي.: «فكان من عجز هذا العاجز أن اعترض على وصفي لهم بأنهم أشعرية (إلا الرازي والماتريدي) بقوله: «وهذا غير صحيح، فهؤلاء من علماء الشريعة، بذلوا أعمارهم في خدمة علوم القرآن والسنة والفقه واللغة والتاريخ، **ولم يكونوا من زمرة المتكلمين أبدًا،** لكنَّهم تأثروا بهم بحكم البيئة المدرسيَّة، فوافقوهم في مسائلَ، وخالفوهم في أخرى،

وقد عُرف بعضهم بالتحذير من المتكلمين وعلومهم صراحةً، منهم السيوطي في كتابه: «صون المنطق والكلام عن فنِّ المنطق والكلام»، وذكر فيه فصلاً في تحريم الإمام الشافعيِّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ النظرَ في علم الكلام». والحقيقة أن هؤلاء العلماء الذين نفى هذا العاجز كونهم من الأشعرية والمتكلمين **كلهم من أئمة الأشعرية المتكلمين**: وسنذكرهم واحدًا واحدًا، ونبين أشعريتهم».

قلت: خلط العوني بين لقب (المتكلمين) ووصف (الأشعرية)، وقد ذكرت فيما سبق ما يكفي في التفريق بينهما، وأنا لم أنكر على العوني مجرد وصفه أولئك الفقهاء بالأشعرية، بل أنكرت عليه تلقيبهم بالمتكلمين.

قال حاتم العوني: «وقد تضمن كلام هذا العاجز كلامًا لا يمت للعلم بصلة، انظروا إليه وهو يقول: «وهذا غير صحيح، فهؤلاء من علماء الشريعة، بذلوا أعمارهم في خدمة علوم القرآن والسنة والفقه واللغة والتاريخ، ولم يكونوا من زمرة المتكلمين أبدًا...» إلى آخر كلامه السابق، فهذا الكلام يحتمل ثلاثة معان كلها جهل وخرافة: **الأول**: أن الأشعرية منهم من خدم الشريعة ومنهم من لم يخدم الشريعة، والمذموم منهم من لم يخدم الشريعة، ارتضى هذا العاجز منهم: أبا منصور الماتريدي والرازي!! فإن قصد هذا المعنى فقد كفانا من تخريفه بتخريفه. **الثاني**: أن الأشعري الذي خدم الشريعة لا يكون متكلمًا، وإنما المتكلم هو الأشعري الذي لم يخدم الشريعة. وهذا ما لا يقوله عاقل، ولا نحتاج للرد عليه، ولا أن نسأله: هل خدم الرازي الشريعة في كتبه في التفسير والأصول وغيرها أم لا، وكذلك الماتريدي؟! **الثالث**: أن هؤلاء العلماء ليسوا أشعرية، وإنما تأثروا ببعض مسائلهم وقلدوهم جهلاً منهم بعقيدة السلف في تلك المسائل. وهذا ما رددنا عليه آنفًا! وتالله إنه لمن السخف ما لا يحتاج إلى ردٍّ، لكننا ابتلينا بجهلة منتفخين يظنون أنفسهم علماء!». انتهى كلام العوني.

أقول: قد تبيَّن للعاقل المُنْصِفِ وجه التفريق بين (المتكلمين)، و(علماء الشريعة)، وجاء هذا التفريق صريحًا واضحًا في كلام الجاحظ وكلام النوويِّ.

إن كلام العوني في هذا المقام هو عين «**الجهل والخرافة**»، وأدنى ما

يكشف «**تخريفه**» ـ المبكر هذا ـ ما هو معلوم عند عامة الناس من التفريق بين أهل العلوم والفنون، بَلْهَ أهل العلم وطلابه؛ فإن هذا التفريق من البديهيَّات عندهم، وبَلْهَ «الأكاديميين» فإنهم يعنون عناية بالغة بهذا التفريق والتمييز.

إن كتب أهل العلم مليئةٌ بعبارات التمييز بين أهل الاعتقادات والمناهج والعلوم والفنون؛ سواء في نقل كلامهم، أو حكاية مذاهبهم، أو التفريق بين اختياراتهم وتوجهاتهم، ويكفي من هذا إجراء بحث لفظي في الكتب المتاحة في البرامج الحاسوبية، حيث يقف الباحثُ على مئات النتائج من كلام أهل العلم، فيها عباراتٌ في نقل المذاهب مِنْ مثلِ قول الإمام ابن أبي زيد القيرواني (ت: ٣٨٦): «قد سلك مسلكًا لم يسلكه إلَّا مجانُّ أهل الكلام وسفاهة الأحلام، ممن يغمص على متقدِّمي السلفِ من الفقهاء والمحدثين»[(١)]، وقول أبي بكر ابن العربيِّ (ت: ٥٤٣): «انتهينا إلى ديار مصر؛ فألفينا بها جماعة من المحدثين والفقهاء والمتكلمين»[(٢)]، وقول القاضي عِياض (ت: ٥٤٤): «وهو قول أكثر المتأخرين من الفقهاء والمحدثين والمتكلمين والمفسرين»[(٣)]، وقول النوويِّ (ت: ٦٧٦): «فذهب معظم الفقهاء والمحدثين والمتكلمين»[(٤)]؛ فإن لم يكن بين هؤلاء تمايز؛ فما فائدة التفريق والتمييز في نقل أقوالهم. وقد ذكر الغزاليُّ (ت: ٥٠٥) في «إحيائه» بابًا في «بيان العلم الذي هو فرض»؛ فقال فيه: «واختلف النَّاس؛ فقال المتكلمون هو علم الكلام، ... وقال الفقهاء هو علم الفقه، ... وقال المفسرون والمحدثون هو علم الكتاب والسنة، ...»[(٥)]؛ فانظر إلى هذا التمايز الكبير بين طوائف

---

(١) «الذبُّ عن مذهب الإمام مالك» ٥٢٩/٢.

(٢) «قانون التأويل» ٤٣٢.

(٣) «الشفا بتعريف حقوق المصطفى» ١٨٨/١.

(٤) «شرح صحيح مسلم» ٥٤/٣. إن طالب العلم يطلع على عشرات النماذج من مثل هذه العبارات في مطالعاته اليومية في كتب أهل العلم، لكني ذكرتُ هنا هذه النقولات تذكيرًا لمن انقطع عن كتب أهل العلم.

(٥) «إحياء علوم الدين» ١٤/١.

أهل العلم عمومًا؛ **تُدرك جهلَ العونيِّ وتخريفَه**. ثم إن حقَّقتَ النظرَ مرةً أخرى في البون الشاسع والفرق الواسع بين أهل الشريعة وأهل الكلام؛ **زدتَ إدراكًا لجهلِ العونيِّ وتخريفِه**، كما تدرك بأن العوني لم يستفد من تخصصه الأكاديمي؛ فمن الحقائق المعروفة عند علماء الحديث جهل أكثر علماء الكلام بالحديث الشريف وعلومه جهلاً مطبقًا.

لقد طبَّق العلماء هذا التفريق على مسألة عملية من مسائل الفقه؛ وهي مسألة الوصية؛ فاختلفوا في دخول «المتكلم» في الوصية للعلماء، إذ المتبادرُ من هذا الوصف «علماء الشريعة» لا «أهل الكلام»:

قال الإمام الشافعيُّ رحمه الله تعالى: «لو أن رجلاً أوصى بكتبه من العلم لآخرَ، وكان فيها كتب الكلام؛ لم تدخل في الوصية، لأنه ليس من العلم»[١]. وقال الشافعيُّ ـ أيضًا ـ: «لو أوصى لأهل العلم لم يدخل أهل الكلام»[٢]. ونقل هذا عن الإمامِ أبو عاصم العبَّاديُّ (ت: ٤٥٨) في كتاب «الزيادات»[٣]، وعلى هذا نصَّ بعضُ المتقدِّمين من أئمة المذهب؛ قال الإمام البغويُّ (ت: ٥١٦): «ولا يدخل فيه أهل الكلام»[٤]، ونصَّ الرافعيُّ (ت: ٦٢٣) والنوويُّ (ت: ٦٧٦) ـ وغيرهما من المتأخرين ـ بأن هذا قول أكثر علماء المذهب؛ ورغم هذا فقد ذهب بعضُهم إلى إدخالهم، واعتذر بعضهم بأن المراد الكلام المذموم[٥].

وقال الفقيه الحنفي قاضي خان (ت: ٥٩٢): «وعن بعض أهل

---

(١) أخرجه الهروي في «ذم الكلام» (١١٤٨)، ونقله البغوي في «شرح السنة» ٢١٨/١، والذهبي في «سير أعلام النبلاء» ٣٠/١٠.

(٢) نقله البغوي في «شرح السنة» ٢١٨/١. ونقل القولين عن الإمام ـ هذا والذي قبله ـ الرازيُّ في «التفسير الكبير» ٣٣١/٢.

(٣) ذكره ابن الملقِّن (ت: ٨٠٤) في «عجالة المحتاج إلى توجيه المنهاج» ١٠٩٨/٣، وابن قاضي شهبة (ت: ٨٧٤) في «بداية المحتاج في شرح المنهاج» ٦١٧/٢.

(٤) «التهذيب» له ٨٠/٥.

(٥) راجع: «الشرح الكبير» للرافعي ٩٠/٧، و«روضة الطالبين» للنووي ١٦٩/٦، وابن الملقن وابن قاضي شهبة في المصدرين السابقين، و«حاشية الجمل» ٥٨/٤.

الفضل: رجلٌ أوصَى بأن يُباع من كتبه ما كان خارجًا عن العلم، ويوقف كتبُ العلم؛ ففُتِّش كتبُه، فكان فيها كتبُ الكلام، فكتبوا إلى أبي القاسم الصفَّار [البلخيِّ الفقيه، ت: ٣٢٦] رحمه الله تعالى: إن كتب الكلام هل يكون من العلم حتى توقف مع كتب العلم؟ فأجاب: إن كتب الكلام تُباع؛ لأنها خارج عن العلم»[١].

لا يهمنا هنا إن نال «المتكلمون» حظَّهم من الوصايا أم حرموا منها؛ لكن الذي يهمنا اتفاق الكلِّ على تمييزهم عن علماء الشريعة من المفسرين والمحدثين والفقهاء، واختلافهم في دخولهم في زمرة العلماء؛ **فيا لجهلِ العونيِّ وعجزه وتخريفه وانتفاخه!**

أما الاحتمالان الأولان فإنما أوردهما العونيُّ على وجه المغالطة والتشغيب، وإلا فإن خدمة الشريعة أمرٌ مشترك بين علماء الأمة كلهم، فلكل واحدٍ منهم حظُّه ونصيبه بما يسر الله له، وهم على درجات متفاوتة في علمهم وفضلهم ومآثرهم، ومن اشتغل منهم بالفلسفة والكلام، وسلك مسالك الاعتراض على نصوص الكتاب والسنة، وتأويلها بحكم مقولات أهل المنطق والفلسفة؛ فإنما يذمُّ بانحرافه هذا، وإن كان يحمد فيما أحسن فيه من خدمة علوم التفسير والحديث والفقه واللغة والتاريخ وغيرها، ويكون له من الذكر الحميد والأثر الطيب في الأمة بقدر ما أحسن فيه، كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى: «وكذلك متكلِّمةُ أهل الإثبات، مثل الكُلَّابية والكَرَّامية والأشعريَّة إنما قُبِلوا واتُّبعوا واستُحْمِدوا إلى عموم الأمَّة بما أثبتوه من أصول الإيمان من إثبات الصانع وصفاته، وإثبات النبوَّة، والردِّ على الكفار من المشركين وأهل الكتاب وبيان تناقض حججهم، وكذلك استُحْمِدوا بما ردُّوه على الجهمية والمعتزلة والرافضة والقدرية من أنواع المقالات التي يخالفون فيها أهل السُّنة والجماعة. فحسناتهم نوعان: إما موافقةُ أهل السُّنة والحديث، وإما الردُّ على من خالف السُّنة والحديثَ ببيان تناقض حججهم. ولم يتبع أحدٌ مذهبَ

(١) «فتاوى قاضيخان»، دار الكتب العلمية، بيروت: ٢٠٠٩، ٤٣١/٣.

الأشعريِّ ونحوه إلا لأحد هذين الوصفين أو كليهما. . .» إلى آخر كلامه[1]، وهو مبحث نفيس جدًّا، لولا طوله لنقلته بتمامه، فليراجعه من أحب الاطلاع على نموذج من علم ابن تيمية وفضله وإنصافه وعلمه بمراتب علماء المسلمين.

لقد نفى الله التسوية بين مراتب الصحابة الكرام ﷺ، فقال سبحانه: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَ ۚ أُولَٰٓئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُوا۟ مِنۢ بَعْدُ وَقَٰتَلُوا۟ ۚ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [الحديد]، وهذا النفي لتفاوت مراتبهم في سابقة الإسلام والإنفاق، مع عدم وقوع شيء من الذم فيهم إطلاقًا، بل رضي الله عنهم ووعدهم بالحسنى جميعًا؛ فكيف يجوز التسوية بعد هذا: بين علماء قضَّوا حياتهم في خدمة القرآن والسنة والعناية بأحكام العبادات وسائر أبواب الشريعة، فنالوا الفضل والشرف، واستحقوا المدح والثناء، وبين علماء آخرين ضيَّعوا أعمارهم في متاهات المنطق والفلسفة والكلام، وعكفوا على كتب الزنادقة الباطنية من أمثال الفارابي وابن سينا، وانتهى بهم المطاف في آخر عمرهم إلى الحيرة والقلق والندم ـ وقد سبق طرف من أحوالهم في كلام أبي العباس القرطبي ـ، واستحقوا على ما بثوه في الأمة من محاكمة العقيدة الربانية الحنيفية إلى منطق اليونان وفلسفتهم، وتجريء الناس على معارضة أخبار القرآن والسنة بعقولهم؛ استحقُّوا الذمَّ والتقبيح والصَّغار على ألسنة أهل العلم والإيمان من سلف الأمة وأئمتها جيلاً بعد جيل.

لن أذكر هنا شيئًا من كلام أئمة السلف وعلماء السنة في ذمِّ الكلام وأهله؛ حتى لا ينتفض العوني لاتهامهم بالتحامل والتعصب وعدم الإنصاف، لكني سأذكر نموذجًا من «النقد الداخلي» من داخل «البيت الأشعري» ـ كما يقال في التعبيرات العصرية ـ، يكشف عن الشطط الذي أصاب بعض أئمة المتكلمين، خاصة الفخر الرازي، الذي يتفاخر به الأشاعرة المعاصرون، ويبالغون في تعظيمه، مخالفة ومعاندة لشيخ الإسلام

(١) «مجموع الفتاوى» ٤/١٢.

أبي العباس ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ، الذي تصدَّى لضلالات الرازي في موسوعات علمية عظيمة، صارت مرجعًا في نصرة التوحيد والسنة، وقمع بدع الفلاسفة والمتكلمين.

هذا النموذج هو كلام إمام شهير من أئمة الأشاعرة المتأخرين، وهو: محمد بن يوسف السنوسي الأصل، التلمساني المولد، المالكي المذهب، الأشعري المعتقد، والشريف الحسني النسب، المتوفَّى سنة (٨٩٥)، صاحب المختصرات في العقيدة الأشعرية وشروحها، وهي مشهورة متداولة.

قال السنوسيُّ في شرحه على عقيدته الصغرى الشهيرة بـ: «أم البراهين»: «وليحذر المبتدئ جهدَه أن يأخذَ أصولَ دينه من الكتب التي **حُشيت بكلام الفلاسفة**، وأولع مؤلفها بنقل هوسِهم، وما هو كفرٌ صراحٌ من عقائدهم، التي ستروا نجاستَها بما يَنْبَهِمُ على كثيرٍ من اصطلاحاتهم وعباراتهم التي أكثرُها أسماءٌ بلا مسمّيات، وذلك ككتب الإمام **الفخر** في علم الكلام، **وطوالع البيضاوي**، ومَن حذا حذوَهما في ذلك[1].

وقَلَّ أن يُفلِحَ مَنْ أولع بصحبة كلام الفلاسفة، أو يكون له نورُ إيمانٍ في قلبه أو لسانه، وكيف يُفلحُ مَن والى مَن حادَّ الله ورسولَه، وخرقَ حجاب الهيبة، ونبذ الشريعة وراء ظهره، وقال في حق مولانا جلَّ وعزَّ وفي حق رسله عليهم الصَّلاة والسَّلام ما سوَّلت له نفسه الحمقاء، ودعاه إليه وَهْمُه المختلُّ.

ولقد خُذل بعضُ الناس، فتراه يشرف كلامَ الفلاسفة الملعونين،

---

(١) الفخر هو **الرازي** صاحب «التفسير الكبير»، فانظر كيف أطلق هذا الإمامُ الأشعريُّ هذا الحكمَ في حقِّ كتب الرازي، ولم يقيِّده بكتاب معين منها، ثم يريد العونيُّ أن يسوي بين الرازي وأمثاله من علماء الكلام وبين النووي وأمثاله من علماء الشريعة!

أما **البيضاويُّ** فهو صاحب التفسير الشهير: عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (ت: ٦٩١)، وكتابه: «طوالع الأنوار من مطالع الأنظار»، مطبوع مشهور، وعليه عدَّة شروح، جرى فيه على طريقة الرازيِّ في الإيغال في الفلسفة والمنطق والكلام، لهذا ألحقه السنوسيُّ بالرازيِّ.

ويشرف الكتبَ التي تعرضت لكثيرٍ من حماقاتهم، لما تمكن في نفسه الأمارة بالسوء من حب الرياسة، وحب الإغراب على الناس بما يَنْبَهِمُ على كثير منهم من عبارات واصطلاحات، بوهمهم أن تحتها علومًا دقيقة نفيسة، وليس تحتها إلا التخليط والهوس والكفر الذي لا يرضى أن يقوله عاقلٌ، **وربَّما يُؤْثِرُ بعضُ الحمقَى هوسَهم على الاشتغال بما يعنيه من التفقه في أصول الدين وفروعه على طريق السلف الصالح والعمل بذلك، ويرى هذا الخبيث ـ لانطماس بصيرته، وطرده عن باب فضل الله تعالى إلى باب غضبه ـ أن المشتغلين بالتفقه في دين الله تعالى ـ العظيم الفوائد دنيًا وأخرى ـ بلداءُ الطَّبع، ناقصو الذكاء! فما أجهلَ هذا الخبيثَ، وأقبح سريرته، وأعمى قلبه، حتى رأى الظلمة نورًا والنور ظلمة**: ﴿وَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ فِتۡنَتَهُۥ فَلَن تَمۡلِكَ لَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ شَيۡـًٔاۚ أُوْلَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَمۡ يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمۡۚ لَهُمۡ فِي ٱلدُّنۡيَا خِزۡيٞۖ وَلَهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٞ ﴿٤١﴾ سَمَّـٰعُونَ لِلۡكَذِبِ أَكَّـٰلُونَ لِلسُّحۡتِۚ﴾»[(١)].

أقول: إذا كان هذا الكلام يقوله السنوسيُّ ـ وهو مجدِّد الدعوة الأشعرية في بلاد المغرب بعد ابن تومرت، وصاحب المصنفات الكثيرة في تقرير العقيدة الأشعرية ـ؛ فماذا عسى أن يقول السُّنيُّ الأثريُّ السَّلفيُّ الذي هداه الله تعالى إلى منهاج القرآن والسنة، وسلك به صراط الذين أنعم عليهم من السلف الصالح الطيِّبين ومن اتَّبعهم من أئمة الدين وعلماء المسلمين، ووقاه شرَّ الفلسفة والكلام، وبصَّره بانحراف أهلهما، ومخالفتهما للحقِّ والهدى في الأصول والفروع، والكليات والجزئيات؟! فالحمد لله الذي بنعمته تتمُّ الصالحات.

❁ ❁ ❁

(١) «شرح أم البراهين» ١٩ ـ ٢٠. واختلاط علم الكلام بالفلسفة، وإعادة المتكلمين إنتاجَ كثير من نظريات الفلاسفة في قالبٍ إسلاميٍّ؛ حقيقة ثابتة، لا ينكرها إلا جاهل أو معاند. وراجع مبحثًا مفيدًا في هذا في «مواقف التفتازاني الاعتقادية» لفضيلة الشيخ الدكتور محمد النورستاني ١/١٧٨ ـ ١٨٧.



الفصل الثالث:
بيان غلط حاتم العوني في فهم ما ورد في القرآن الكريم من نفي قوم إبراهيم ﷺ السَّمع والنفع والضرَّ عن الأصنام

المبحث الأول:
الفهم الصحيح لدلالة آيات سورة الشعراء عند علماء التفسير

المطلب الأول:
خلاصة تفسير الآيات:

لقد أخبرنا الحقُّ سبحانه عن حوار إبراهيم عليه الصَّلاة والسَّلام مع أبيه وقومه فقال في سورة الشعراء: ﴿وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ إِبْرَٰهِيمَ ﴿٦٩﴾ إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِۦ مَا تَعْبُدُونَ ﴿٧٠﴾ قَالُوا۟ نَعْبُدُ أَصْنَامًا فَنَظَلُّ لَهَا عَٰكِفِينَ ﴿٧١﴾ قَالَ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ ﴿٧٢﴾ أَوْ يَنفَعُونَكُمْ أَوْ يَضُرُّونَ ﴿٧٣﴾ قَالُوا۟ بَلْ وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا كَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ ﴿٧٤﴾﴾؛ فكان المفهومُ من هذا الحوار ونتيجتُه أنَّهم أقرُّوا بأنَّ أصنامهم لا تسمع ولا تنفع ولا تضرُّ، ولكنَّهم تمادوا في عبادتها بدافع التقليد للآباء.

إنَّ الله تعالى لم يقصَّ علينا هذا الحوار إلَّا لبيان حقيقة دعوة الرسل عليهم الصَّلاة والسَّلام، وحقيقة الشِّرك، وحال أهله:

أما الأمر الأول: فهذا رسول الله إبراهيم ﷺ لم يكفَّ عن الإنكار عليهم حتى بعد إقرارهم بعدم سماع الأصنام وعدم نفعها وضرها، بل قال لهم: ﴿أَفَرَءَيْتُم مَّا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ ﴿٧٥﴾ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمُ ٱلْأَقْدَمُونَ ﴿٧٦﴾ فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّيٓ إِلَّا رَبَّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٧٧﴾﴾، فكان الخلافُ بينه وبينهم في صرف العبادة لها، **بأي اعتقادٍ كان**، ومهما كانت البواعث والمسوّغات.

وأما الأمر الثاني: فقد ظهر جليًّا أن الشرك ـ الذي هو أصل الصراع بين الرسل وأقوامهم ـ إنما هو صرف العبادة لغير الله تعالى ولو بغير اعتقاد شيءٍ من صفات الربوبية ـ كالسمع والنفع والضر وغيرها ـ في ذلك الغير. فالشرك فعلٌ وقصدٌ وتوجُّهٌ لغير الله تعالى بما لا يستحقه إلا الله تعالى من العبادة والحمد والشكر والمحبة والتعظيم، كما قال سبحانه: ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدُ أَيُّهَا ٱلْجَٰهِلُونَ ﴿٦٤﴾ وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٦٥﴾ بَلِ ٱللَّهَ فَٱعْبُدْ وَكُن مِّنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴿٦٦﴾ وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٦٧﴾﴾ [الزُّمَر].

وأما الأمر الثالث: فقد ظهر جليًّا ـ أيضًا ـ أنهم لم يتمادوا في عبادتها بدافع الاعتقاد في ربوبيتها، أو بحجة عقلية مقنعة، وإنما عكفوا عليها بدافع التقليد لآبائهم. فدلَّنا الحقُّ سبحانه بهذا على أن للشرك دوافع وبواعث متعددة ومختلفة، وأن الشرك لا ينقطع بمجرد إبطاله بالحجة العقلية، بل تبقى بواعث النشأة والتربية والتقليد والأهواء والمصالح ـ وغيرها كثير ـ حيَّةً فاعلةً ومؤثرةً.

لا شكَّ أن هذه الآية من الأدلة الجلية على تقرير توحيد العبادة، وكل من كان من أهل التوحيد ودعاته عليه أن يستمسك بهذا البيان القرآني ويعتزَّ به، لأن له في إمام الحنفاء عليه الصَّلاة والسَّلام أسوةً وقدوةً، كما قال تعالى: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِيٓ إِبْرَٰهِيمَ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ﴾ [الممتحنة: ٤]،

أما من كان صاحب شبهات وشهوات، زائغًا عن منهاج الرُّسل عليهم الصَّلاة والسَّلام؛ فلا شكَّ أنه سيحاول التشغيب على هذا البرهان القرآني، والتملُّص من دلالته، وإن كان في ذلك مخالفة أئمة التفسير واللغة، ومناقضة العقل والواقع.

❁ ❁ ❁

المطلب الثاني:
أقوال المفسرين في مفهوم جواب قوم إبراهيم ﷺ:

من المعلوم أن من خصائص القرآن العظيم أنه نزل باللسان العربيِّ المبين، فلا سبيل إلى معرفة ألفاظه وإدراك معانيه إلا بمعرفة العربية كما كانت عند أهلها الأولين الذين خوطبوا بهذا الكتاب، ثم الناس من بعدهم تبعٌ لهم، كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «فإن الله تعالى لما أنزل كتابه باللسان العربي، وجعل رسوله مبلغًا عنه للكتاب والحكمة بلسانه العربي، وجعل السابقين إلى هذا الدين متكلمين به؛ لم يكن سبيل إلى ضبط الدين ومعرفته إلا بضبط اللسان»[(١)].

وقال أبو إسحاق الشاطبيُّ رحمه الله: «فمن أراد تفهُّمه؛ فمِن جهة لسان العرَب يُفهم، ولا سبيل إلى تطلُّب فهمه من غير هذه الجهة»[(٢)].

إن المرجع اليوم في هذه المعرفة والضبط هم أئمة التفسير واللغة، فهم أحقُّ وأولى من أهل زماننا الذين ضعفت معرفتهم باللسان العربي، وغابت عنهم كثير من معانيها وأساليبها وبلاغتها ـ أعني البلاغة الفطرية على السَّليقة، لا البلاغة الصناعية على قواعد المتأخرين المتكلِّفة ـ ثم إن أهل التفسير واللغة إن اتفقوا في تفسير معاني الألفاظ والجمل؛ كان اتفاقهم

---

(١) «اقتضاء الصراط المستقيم» ١/٤٥٠.

(٢) «الموافقات» ٢/١٠٢.

حجة قاطعة، وإن اختلفوا لم يجزْ لمَنْ بعدَهم إحداثُ معنًى لغويٍّ جديدٍ؛ لأن اللغة حكاية ورواية، لا مجال فيها للآراء والاجتهادات[1].

من أوضح الأمثلة على أهمية معرفة العربية لفهم الخطاب القرآني على الوجه الصحيح؛ هذه الآيات التي حكت الحوار بين إبراهيم عليه السَّلام وقومِه، فإن إبراهيم سألهم عن أصنامهم: هل تسمع أو تنفع أو تضرُّ؟ فلم يذكر الله تعالى عنهم جوابًا صريحًا بالإثبات أو بالنَّفي، وذكر إضرابهم عن الجواب إلى قولهم: ﴿بَلْ وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا كَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ﴾. فعلى ماذا يدلُّ جوابهم هذا: هل يدلُّ على إقرارهم بالنَّفي ـ أي أنها لا تسمع ولا تنفع ولا تضر ـ، أم يدلُّ على معارضتهم بالإثبات، فكأنهم قالوا: «نعم، إنها تسمع وتنفع وتضرُّ».

إن فهم الدلالة اللغوية لهذا الجواب لو ترك الحكم فيه إلى أهل زماننا لحصل لهم حيرة واضطراب واختلاف كبير يناسب ضعف فقهنا بأساليب العربية وأسرارها، فلا بدَّ من التحاكم فيه إلى علماء التفسير واللغة من أهل القرون الأولى، ثم مَن بعدهم، وهم تبع لهم حتى عصرنا الحاضر، وبهذا يتجلَّى الفهم الصحيح، ويرفع الاختلاف، ويُدفع تحكيم الآراء والأهواء في معاني كتاب الله تعالى.

لقد تتبعتُ تفسير هذه الآيات في كتب التفسير، وجمعت منها هذه الأقوال المتقاربة في ألفاظها، والمتفقة في معناها، لكن لا بأس من إيرادها بحروفها، حتى يستغني القارئ بهذا البحث عن مراجعة كتب التفسير التي راجعتُها:

١ ـ قال الإمام يحيى بن سلَّام التَّيميُّ البصريُّ (ت: ٢٠٠): «أي: هل يسمعونَ دُعاءَكم إذا دعوْتُموهُم لرغبةٍ يُعْطُونَكُمُوهَا، أو لضرَّاءَ يكْشِفُونَها عنكم، أي: أنَّها لا تسمعُ ولا تنفعُ ولا تضرُّ. ﴿قَالُواْ بَلْ وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا كَذَٰلِكَ

(١) وينبغي التيقظ في مواضع الاختلاف لدخول بدع المتكلمين على المفسرين، فلا عبرة في التفسير واللغة بما مصدره بدع الفلسفة والمنطق والكلام.

﴿يَفْعَلُونَ ۝٧٤﴾ فلم تكن لهم حُجَّةٌ، فقالوا هذا القولَ وليس لهم حُجَّةٌ»[(١)].

٢ ـ وقال شيخ المفسرين أبو جعفر ابن جرير الطبريُّ (ت: ٣١٠): «وقوله: ﴿أَوْ يَنفَعُونَكُمْ أَوْ يَضُرُّونَ ۝٧٣﴾ يقول: أو تنفَعُكم هذه الأصنامُ، فيَرزُقونكم شيئًا على عبادتِكموها، أو يضرُّونكم فيُعاقِبونكم على تَرْكِكم عبادتَها، بأن يسلُبوكم أموالَكم، أو يُهْلِكوكم إذا هلكتُم وأولادُكم؟ ﴿قَالُوا۟ بَلْ وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا كَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ ۝٧٤﴾. وفي الكلامِ متروكٌ استُغْنِيَ بدلالةِ ما ذُكِرَ عمَّا تُرِكَ، وذلك جوابُهم إبراهيمَ عن مسألتِه إياهم: ﴿...هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ ۝٧٢ أَوْ يَنفَعُونَكُمْ أَوْ يَضُرُّونَ ۝٧٣﴾. فكان جوابُهم إياه: لا، ما يَسْمَعوننا إذا دعَوناهم، ولا ينفَعوننا ولا يضرُّون. يدلُّ على أنَّهم بذلك أجابوه قولُهم: ﴿بَلْ وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا كَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ﴾. وذلك أنَّ «بل» رجوعٌ عن مجحودٍ، كقول القائل: ما كان كذا بل كذا وكذا. ومعنى قولهم: ﴿وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا كَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ﴾: وجَدنا مَن قبلَنا مِن آبائِنا يعبُدونها، ويعكُفون عليها لخدمتِها وعبادتِها، فنحن نفعلُ ذلك اقتداءً بهم، واتِّباعًا لمِنهاجِهم»[(٢)].

٣ ـ وقال أبو منصور الماتريدي (ت: ٣٣٣): «فبُهِتوا، ولم يقدروا على الجوابِ له، سوى ما ذَكَروا من تقليد آبائِهم في ذلك: وهو قولهُ تعالى: ﴿قَالُوا۟ بَلْ وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا كَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ ۝٧٤﴾؛ لما عرفوا أنَّ تلك التي عبدوها، لا تملك ضرًّا ولا نفعًا، لكنهم عبدوها تقليدًا لآبائهم لما وقع عندهُم أن آباءَهُم ما عبدوها إلا بأمرٍ؛ إذ لو لم يكنْ ذلك بأمرٍ لتركوا، لكن قد ذَكرنا أنَّ في آبائِهم من لم يعبُدها قطُّ، ثم لم يُقَلِّدوهُم، فكيف قَلَّدُوا أُولئِكَ؟ دَلَّ أنَّ الاعْتِلالَ فاسِدٌ»[(٣)].

---

(١) «تفسير يحيى بن سلام» ٢/٥٠٧.

(٢) «جامع البيان» ١٧/٥٩٠ ـ ٥٩١.

(٣) «تأويلات أهل السنة» ٣/٥٢٧ ـ ٥٢٨.

قلتُ: تقرير الماتريدي فيه نكتةٌ دقيقةٌ، وهي: أن أولئك المشركين يخترعون لتقليدهم آباءهم في الشرك تفسيرات ومسوِّغات، فيزعمون مثلاً: أن آباءهم ما عبدوا الأصنام إلا لأمر قد بلغهم أو حكمة ظهرت لهم؛ فنحن نقلدهم وإن لم يظهر لنا وجه فعلهم، ونثق في عقولهم واختيارهم وإن كنَّا نعلم أن هذه الأصنام لا تسمع ولا تنفع ولا تضرُّ! هذا التقرير يؤكِّد على تنوِّع بواعث الشرك عقلاً وواقعًا.

٤ ـ وقال مكي بن أبي طالب القيسي (ت: ٤٣٧): «أي: نحن نفعل ذلك، كما فعله آباؤنا وإن كانت لا تسمع ولا تنفع، ولا تضر، إنما نتبع في عبادتها فعل آبائنا لا غير»[(١)].

٥ ـ وقال أبو المظفر السمعاني (ت: ٤٨٩): «معناه: أنها لا تسمع أقوالنا، ولا تجلب إلينا نفعًا، ولا تدفع عنَّا ضرًّا، لكن اقتدينا بآبائنا، واستدل أهل العلم بهذا على أن التقليد لا يجوز»[(٢)].

٦ ـ وقال البغويُّ (ت: ٥١٦): «معناه: إنها لا تسمع قولاً، ولا تجلب نفعًا، ولا تدفع ضرًّا، لكن اقتدينا بآبائنا. فيه إبطال التقليد في الدين»[(٣)].

٧ ـ وقال عبد الله بن عمر البيضاوي (ت: ٦٩١): «أضربوا عن أن يكون لهم سمعٌ أو يتوقَّع منهم ضرٌّ أو نفع، والتجؤوا إلى التقليد»[(٤)].

٨ ـ وقال أبو البركات النَّسَفيُّ الماتريديُّ (ت: ٧١٠): «﴿قَالُواْ بَلۡ﴾ إضراب، أي: لا تسمع، ولا تنفع، ولا تضرّ، ولا نعبدها لشيءٍ من ذلك، ولكن ﴿وَجَدۡنَآ ءَابَآءَنَا كَذَٰلِكَ يَفۡعَلُونَ﴾ فقلَّدناهم»[(٥)].

٩ ـ وقال الخازن (ت: ٧٢٥): «المعنى: أنها لا تسمع قولاً ولا تجلب نفعًا ولا تدفع ضرًّا ولكن اقتدينا بآبائنا في ذلك»[(٦)].

١٠ ـ وقال أبو الفداء ابن كثير الدمشقي (ت: ٧٧٤): «يعني: اعترفوا بأن أصنامهم لا تفعل شيئًا من ذلك، وإنما رأوا آباءهم كذلك يفعلون، فهم

---

(١) «الهداية إلى بلوغ النهاية» ٥٣١٥. وسيأتي التنبيه على أن العوني اطلع على هذا الكلام، ونقل ما بعده، لكنه أسقط من أوله عمدًا هذه الجملة التي ابتدأ بها مكي بن أبي طالب كلامه على الآية.

(٢) «تفسير القرآن» ٤/٥٢.

(٣) «معالم التنزيل» ٣/٣٦١.

(٤) «أنوار التنزيل» ٧٣٩.

(٥) «مدارك التنزيل» ٢/٥٦٧.

(٦) «لباب التأويل» ٣/٣٢٧.

على آثارهم يهرعون»[١].

١١ ـ وقال برهان الدين البقاعي (ت: ٨٨٥): «﴿قَالُوا۟﴾ لا والله! ليس عندهم شيء من ذلك ﴿بَلْ وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا كَذَٰلِكَ﴾ أي: مثل فعلنا هذا العالي الشأن؛ ثم صوَّروا حالة آبائهم في نفوسهم تعظيمًا لأمرهم فقالوا: ﴿يَفْعَلُونَ﴾ أي: فنحن نفعل كما فعلوا»[٢].

١٢ ـ وقال الخطيب الشربيني الشافعي (ت: ٩٧٧): «ولما أقام إبراهيم عليه الصَّلاة والسَّلام عليهم هذه الحجة الباهرة، وهو أنَّ الذي يعبدونه لا يسمع دعاءهم حتى يعرف مقصودهم، ولو عرف ذلك لما صح أن يبذل النفع أو يدفع الضرَّ؛ فكيف يعبد ما هذه صفته؟! ولم يجدوا ما يدفعون به حجته إلا التقليد: ﴿قَالُوا۟ بَلْ وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا كَذَٰلِكَ﴾ أي: مثل فعلنا هذا الفعل العالي الشأن، ولو لم يكن عند من نعبدهم شيء من ذلك»[٣].

١٣ ـ وقال أبو السعود العمادي (ت: ٩٨٢): «اعترفُوا بأنَّها بمعزلٍ مِّما ذكر من السَّمع والمنفعةِ والمضرَّةِ بالمرَّة، واضطرُّوا إلى إظهار أن لا سندَ لهم سوى التَّقليد، أي: ما علمنا أو ما رأينا منهم ما ذُكِرَ منَ الأمورِ، بل وجدنا آباءَنا كذلك يفعلُون، أي مثلَ عبادِتنا يعبدون، فاقتدينا بهم»[٤].

١٤ ـ وقال إسماعيل حقِّي الصوفيُّ (١١٢٧): «﴿قَالُوا۟﴾ ما رأينا منهم ذلك السمع أو النفع أو الضر، ﴿بَلْ وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا كَذَٰلِكَ﴾ منصوب بقوله: ﴿يَفْعَلُونَ﴾، وهو مفعول ثانٍ لوجدنا، أي: وجدناهم يعبدون مثل عبادتنا، فاقتدينا بهم، اعترفوا بأنها بمعزلٍ من السمع والمنفعة والمضرة بالكلية، واضطروا إلى إظهار أن لا سند لهم سوى التقليد»[٥].

---

(١) «تفسير القرآن العظيم» ٥/٦٢٨.
(٢) «نظم الدرر في تناسب الآيات والسور» ١٤/٤٩.
(٣) «السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير» ٣/١٧.
(٤) «إرشاد العقل السليم» ٦/٢٤٨.
(٥) «روح البيان» ٦/٢٨١ ـ ٢٨٢.

١٥ ـ وقال محمد ثناء الله المظهري الهندي النقشبندي (ت: ١٢١٦): «يعنون أنها لا تسمع قولاً، ولا تنفع نفعًا، ولا تدفع ضرًّا، بل اقتدينا بآبائنا»[١].

١٦ ـ وقال أبو العباس ابن عجيبة الفاسي الصوفي (ت: ١٢٢٤): «اعترفُوا بأنَّ أصنامهم بمعزلٍ عما ذكر؛ من السَّمعِ، والمنفعةِ، والمضرَّةِ بالمرَّة، واضطرُّوا إلى إظهار أنهم لا سندَ لهم سوى التَّقليد الرديء»[٢].

١٧ ـ وقال الشوكاني (ت: ١٢٥٠): «فلما أورد عليهم الخليل هذه الحجة الباهرة، لم يجدوا لها جوابًا إلا رجوعهم إلى التقليد البحت، وهو أنهم وجدوا آباءهم كذلك يفعلون، أي: يفعلون هذه العبادةَ لهذه الأصنام، مع كونها بهذه الصفة التي هي: سلب السمع، والنفع، والضر عنها. وهذا الجواب هو العصى التي يتوكأ عليها كل عاجز، ويمشي بها كل أعرج، ويغتر بها كل مغرور، وينخدع لها كل مخدوع»[٣].

١٨ ـ وقال أبو الثناء الآلوسي (ت: ١٢٧٠): «أضربوا عن أن يكون لهم سمع أو نفع أو ضرٌّ، اعترافًا بما لا سبيل لهم إلى إنكاره، واضطروا إلى إظهار أن لا سند لهم سوى التقليد، فكأنهم قالوا: لا يسمعون، ولا ينفعوننا، ولا يضرون، وإنما وجدنا آباءنا يفعلون مثل فعلنا، ويعبدونهم مثل عبادتنا؛ فاقتدينا بهم»[٤].

١٩ ـ وقال صديق حسن خان القنُّوجي (ت: ١٣٠٧): «﴿قَالُوا۟ بَلْ وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا كَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ ﴿٧٤﴾﴾ هذه العبادة لهذه الأصنام، فقلَّدناهم مع كونها بهذه الصفة التي هي سلب السمع والنفع والضر عنها»[٥].

---

(١) «التفسير المظهري» ٧/٧٠.
(٢) «البحر المديد» ٤/١٤٠.
(٣) «فتح القدير» ٤/١٣٨.
(٤) «روح المعاني» ١٩/٩٤.
(٥) «فتح البيان في مقاصد القرآن» ٩/٣٨٧.

٢٠ ـ وقال أَطَّفَيِّش الإباضي الجزائري (ت: ١٣٣٢): «﴿قَالُواْ بَلْ وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا كَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ ۝٧٤﴾ يعبدونهم، إضرابٌ انتقاليٌّ من أمر ثابتٍ عندهم، وهو أن الأصنام لا تسمع ولا تنفع ولا تضرُّ إلى أمرٍ تقليديٍّ»[(١)].

٢١ ـ وقال جمال الدين القاسميُّ (ت: ١٣٣٢): «أي مثل عبادتنا يعبدون، فقلدناهم. قال أبو السعود: اعترفوا بأنها بمعزل ممَّا ذكر من السمع والمنفعة والمضرَّة بالمرَّة، واضطروا إلى إظهار أن لا سند لهم سوى التقليد»[(٢)].

٢٢ ـ وقال عبد الرحمٰن بن ناصر السِّعدي (ت: ١٣٧٦): «فقال لهم إبراهيمُ ـ مبينًا لعدم استحقاقها للعبادةِ ـ: ﴿هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ﴾ فيستجيبون دعاءكم ويفرِّجونَ كَرْبَكُم ويزيلون عنكم كلَّ مكروه، ﴿أَوْ يَنفَعُونَكُمْ أَوْ يَضُرُّونَ ۝٧٣﴾؛ فأقرُّوا أنَّ ذلك ـ كُلَّه ـ غير موجودٍ فيها؛ فلا تسمع دعاءً، ولا تنفع، ولا تضر! ولهذا لما كسَّرها وقال: ﴿بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا فَسْـَٔلُوهُمْ إِن كَانُواْ يَنطِقُونَ﴾، قالوا له: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ﴾، أي: هذا أمر متقررٌ من حالها، لا يقبلُ الإشكالَ والشكَّ. فلجؤوا إلى تقليد آبائهم الضالين، فقالوا: ﴿بَلْ وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا كَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ﴾؛ فتبِعْناهم على ذلك، وسَلَكْنا سبيلَهم، وحافَظْنا على عاداتهم»[(٣)].

٢٢ ـ وقال محمد بن صالح العثيمين (ت: ١٤٢١): «هم أقروا: ﴿قَالُواْ بَلْ وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا كَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ ۝٧٤﴾ يعني أنَّها لا تَسْمَعُ ولا تَنْفَع ولا تضرُّ، وإنَّما فعلنا ذلك تَقليدًا فقطْ مَحْضًا لآبائنا. وجَوابُ هَؤُلَاءِ: ﴿قَالُواْ بَلْ وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا كَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ ۝٧٤﴾ معناه أَنَّهُم أَنْكَروا أنْ تَسْمَعَهُم هَذِهِ الأصنامُ، أو تنفعهم، أو تَضُرَّهم، ولكنهم وَجَدوا آباءَهُمْ كَذَلِكَ يَفْعَلُونَ، يعني: يفعلون كذلك، يَعْبُدُونَ هَذِهِ الأصنام»[(٤)].

---

(١) «تيسير التفسير» ١٠/٢٥٦.

(٢) «محاسن التأويل» ١٣/٤٦٢١.

(٣) «تيسير الكريم الرحمٰن في تفسير كلام المنان» ٣/١٢٢١.

(٤) «تفسير القرآن الكريم سورة الشعراء» ١٥٥.

٢٣ ـ وقالت لجنة علماء الأزهر في «التفسير الوسيط للقرآن الكريم»: «أي: ليس لآلهتنا شيء من ذلك، وإنما وجدنا آباءنا يفعلون مثل فعلنا، ويعبدونهم مثل عبادتنا، فاقتدينا بهم، وقلدناهم فيما يفعلون»[١].

أقول: هذه الأقوال تبيِّنُ أنَّ في الجملة بيانًا لجوابهم؛ وهو إقرارهم بأن أصنامهم لا تسمع ولا تنفع ولا تضرُّ. وقد نظرتُ في مئة تفسيرٍ فلم أجد من صرَّح بعكس هذا القول؛ فلا أرى حرجًا في الجزم بإجماع المفسرين ـ متقدميهم ومتأخريهم ـ على هذا التفسير، ولله الحمد والمنَّة.

* * *

المبحث الثاني:
شبهات حاتم العوني
على المفهوم الصحيح للآية والجواب عليها

المطلب الأول:
عرض شبهات حاتم العوني[٢]:

زعم العونيُّ أن هذه الآيات دلَّت على أنَّ قوم إبراهيم عليه السَّلام كانوا يعتقدون في أصنامهم السَّمع والنَّفع والضر، لكنهم حادوا عن الجواب، وغيَّروا الموضوع إلى ذكر تقليد الآباء. هكذا زعم العونيُّ، مخالفًا ما اتَّفق عليه العلماء قديمًا وحديثًا، وأورد في تأييد زعمه هذه الشبهات:

---

(١) ١٥٨٦/٧.

(٢) ومصدر كلامه تسجيل صوتي ومرئي له منشور في الشبكة العالمية بعنوان: (المجلس الأول: في تحرير مفهوم العبادة: تمهيد ومقدمات).

الشبهة الأولى: أنه من الممتنع عقلاً أن يعبد عاقلٌ صنمًا أو وثنًا دون أن يعتقد فيه السمع والنفع والضرَّ:

قال العوني: «يعبدونها وهم يقرون أنها لا تشعر ولا تعقل ولا تضر ولا تنفع؟ عارفين أنها جمادات؟ هل يتصور وقوع ذلك من عاقل؟ هل يمكن لشخص أن يذل ويخضع ويذبح وينذر ويلجأ مستنصرًا بجماد يعتقد أنه لا يضر ولا ينفع؟ يعني عقيدته مثل عقيدتنا تمامًا أنها جمادات؟! هل يتصور أن يقع هذا من عاقل؟ الذي يقع منه ذلك هذا مرفوع عنه القلم يفترض أن هؤلاء مساكين ما يكونون كفارًا أصلاً». يعني: مجنون لمخالفته العقل المحض!

الشبهة الثانية: ذكر أن الإنسان لا يفعل شيئًا إلا لجلب منفعة أو دفع مضرة، فهل يعقل أن المشركين عبدوا الأصنام بدون هذا الدافع وهم ـ كما يقول العوني ـ: «يموتون من أجلها؟ يدفعون الغالي والنفيس وهم يتصورون أنها جمادات لا تضر ولا تنفع؟».

الشبهة الثالثة: أوهم مستمعيه أن الإمام ابن جرير الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ تفرَّد بالقول بأنهم أجابوا بنفي السمع والنفع والضر عنها، وتجاهل أن تفسير شيخ المفسرين موافق لتفسير سائر العلماء قديمًا وحديثًا.

الشبهة الرابعة: ذكر العونيُّ أن فهمَه هو مقتضى دلالة «بل» في هذا السياق، وأورد في ذلك أقوال بعض المفسرين، وحمَّلها ما لا تحتمل، وبتر أحدها. واستخدم العوني أسلوبه المعروف الجامع بين الغرور والاستكبار والاستعلاء بالنفس، والاحتقار والاستخفاف بالآخرين ـ وهم هنا جميع أئمة التفسير واللغة ـ، حيث قال عن تفسير الأئمة: «كيف تجرَّأ البعضُ على أن يضع هذا الرأي وفهمه في تفسير هذه الآية؟ لم يكلِّف نفسه أن يبحث عن معنى: «بل» في الآية». أما رأيه المبتدع فيقول عنه: «التفسير الصحيح، البديهي»، ويقول عن معارضته: «عناد، ومكابرة، ومخالفة للعقل».

فهذه أربع شبهاتٍ أوردها العونيُّ في الاحتجاج لرأيه المبتدَع الذي استحدثه، ولم نجد له أصلاً عند المفسرين.

۞ ۞ ۞

المطلب الثاني:
الرد على شبهات حاتم العوني:

جواب الشبهة الأولى: أن عبادة الأصنام دون اعتقاد الربوبية ممتنعٌ عقلاً:

جواب هذه الشبهة من وجهين:

الوجه الأول: إذا سلَّمنا بدعوى حاتم العوني أن عبادة العاقل لجمادٍ لا يعتقد فيه السمع والنفع والضر ممتنعٌ عقلاً؛ فنسأله هنا: هل هذا الامتناع ذاتيٌّ بحيث يستحيل وقوعه في الخارج، مثل أن يكون «بعض الشيء أكبر من كلِّه» فهذا ممتنعٌ في الذِّهن والخارج، أم هو امتناع عقليٌّ؛ بمعنى أنَّ العقلَ السَّليم يقضي به في الذهن، ولا يمنع ذلك تحققه في الخارج؟ لا أظنُّ أن العونيَّ يتجرأ على ادعاء أنه من الممتنع لذاته، لأنه يحتاج إلى برهان قاطع من بديهة العقل أو ضرورة الحسِّ أو النَّقل، فلا مفرَّ له من الإقرار بأنه ممتنعٌ عقلاً؛ فنقول له حينئذٍ: إن هذا الامتناع الذهني لا يمنع وقوعه في الخارج، لأنه ليس امتناعًا ذاتيًّا، وهو واقع فعلاً بإخبار الشارع الحكيم، وشهادة الحسِّ.

وإذا كان الشرك بالله شنيعًا بحيث لا تقره العقول السليمة، بل هو ممتنع في حكمها[1]، فإن الأشنع من ذلك إنكار وجود الربِّ الخالق

---

(١) ولست أقصِد بهذا الكلام التقسيمات المنطقية والكلامية للواجب والممتنع والممكن، بل ما تحكم به العقول الصحيحة السليمة، ويشترك في التسليم له العقلاء، وبه خاطب الله تعالى عباده، وأقام الحجة عليهم.

مطلقًا، والقول بأن كل ما في هذا الكون العظيم من خلق وإبداع ونظام وإتقان وتناسق وجلال وجمال...؛ كلُّه من لا شيء، بل بمجرد الصدفة المحضة! هل يُعقل أن يقول بهذا عاقل؟! لا شكَّ أن هذا أشدُّ امتناعًا في العقول من اتخاذ الأصنام والأوثان معبودات مع الإقرار بالخالق الأعظم، ورغم هذا فإن الملاحدة المنكرين لوجود الربِّ يجاهرون اليوم باعتقادهم السخيف هذا، وأكثرهم من المتعلمين والمثقفين والمتخصصين في العلوم الدالة على عظمة المخلوقات وما فيها من دلائل عظمة الخالق، ويدعون إليه بنشاط عجيب، حتى إنهم يشفقون علينا ـ معشرَ المقرِّين بوجود الخالق ـ ويسعون غاية جهدهم لإنقاذنا مما نحن فيه ـ حسب زعمهم السخيف ـ من الجهالة والضلالة والحماقة والجنون!

وما أحسن ما قاله العلامة عبد الرحمٰن بن ناصر السِّعدي (ت: ١٣٧٦) رَحِمَهُ اللَّهُ: «إن قول هؤلاء الملحدين ـ إذا تُصُوِّر على حقيقته ـ جزم العاقلُ ببطلانه، وقال: كيف اشتبه هذا على أحدٍ؟ ويتعجَّب من اعتقادهم إياه! قال شيخ الإسلام: [واعلم أنَّ المذهبَ إذا كان باطلاً في نفسه لم يُمَكِّن الناقدَ له[1] أن ينقلَه على وجه يُتصوَّرُ تصورًا حقيقيًّا؛ فإنَّ هذا لا يكون إلَّا للحقِّ. فأما القولُ الباطل فإذا بُيِّن فبيانُه يُظهر فسادَه حتى يقال: كيف اشتبه هذا على أحدٍ؟! ويُتعجَّب من اعتقادهم إياه!]، ولا ينبغي للإنسان أنْ يعجَبَ؛ فما من شيءٍ يُتخيَّل من أنواع الباطل إلَّا وقد ذهب إليه فريق من الناس، ولهذا وصف الله أهلَ الباطل بأنهم: ﴿أَمْوَٰتٌ﴾ [النَّحل: ٢١]، وأنهم: ﴿صُمٌّۢ بُكْمٌ عُمْىٌ﴾ [البقرة: ١٧١]، وأنهم: ﴿لَّا يَفْقَهُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٩]، وأنهم: ﴿لَا يَعْقِلُونَ﴾ [العنكبوت: ٦٣]، وأنهم: ﴿لَفِى قَوْلٍ مُّخْتَلِفٍ ﴿٨﴾ يُؤْفَكُ عَنْهُ مَنْ أُفِكَ ﴿٩﴾﴾ [الذاريات: ٨ ـ ٩]، وأنهم: ﴿فِى رَيْبِهِمْ يَتَرَدَّدُونَ﴾ [التوبة: ٤٥]، وأنهم: ﴿يَعْمَهُونَ﴾ [المؤمنون: ٧٥]. انتهى كلامه[2].

---

(١) (لم يمكن الناقد له) كذا في «المجموع» و«مجموعة الرسائل والمسائل» طبع رشيد رضا ٤/٧.

(٢) وهو في «مجموع الفتاوى» لابن تيمية ١٤٥/٢، وما جعلته بين معقوفتين فمنه أيضًا، لم ينقله السعدي رحمهما الله تعالى.

فصورة قول هؤلاء الملاحدة: أنَّ جميع الموجودات وُجدت بغير موجد، وجدت مصادفة من طبيعة عمياء، لا علم لها، ولا قصد، ولا شيء من الشعور العلمي ولا الشعور الإرادي، فلو صورت المحالات والممتنعات بأوضح من هذا التصوير وأشدِّه مكابرة للعقول؛ لم يهتد المصوِّرُ إلى تعبير شيء ممتنع أبلغ من هذا المنطق الجنونيِّ، وهذا مِن جزاء مَن جاءَه الحقُّ فردَّه: ﴿وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَٰرَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا۟ بِهِۦٓ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [الأنعام: ١١٠]»[١].

قلتُ: هذا المعنى نجده في كتاب الله تعالى، في الآيات التي أشار إليها ابن تيمية، وفي مواضع كثيرة غيرها؛ نبَّه الحقُّ سبحانه على أن شرك العبادة مخالف لحكم العقول السليمة، لهذا نفى العقلَ عن المشركين، رغم أنهم لم يكونوا مجانين، بل كانوا يستعملون عقولهم في مصالحهم الدنيوية ورعايتها، فإذا جاؤوا إلى حقِّ ربِّهم وخالقهم لم يخضعوا لحكم عقولهم، ولا لهداية فطرهم، بل غلَّبوا عليها أهواءَهم وتقليدَهم لآبائهم.

أما وصفهم بالأموات؛ ففي سورة النَّحل: ﴿وَٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ۝٢٠ أَمْوَٰتٌ غَيْرُ أَحْيَآءٍ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ ۝٢١ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ فَٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ قُلُوبُهُم مُّنكِرَةٌ وَهُم مُّسْتَكْبِرُونَ ۝٢٢﴾، وهذا على أحد القولين في تفسير (أموات) هل المراد بهم الأصنام أم الكفار؟ وقد أورد الاحتمالين في تفسيرها: أبو منصور الماتريدي وابن عطية والقرطبيُّ، وغيرهم.

قال الماتريديُّ: «يحتمِلُ المرادُ بقوله: ﴿أَمْوَٰتٌ غَيْرُ أَحْيَآءٍ﴾ الذين عبدوا الأصنامَ والأوثانَ وجميعُ مَن كفروا بالله، هم ﴿أَمْوَٰتٌ غَيْرُ أَحْيَآءٍ﴾؛ لأنَّ الله تعالى سمَّى الكافرَ في غَيرِ آيةٍ من القرآن ميِّتًا، فيُشْبِهُ أن يكونَ قوله: ﴿أَمْوَٰتٌ غَيْرُ أَحْيَآءٍ﴾ أيضًا»[٢].

---

(١) «الأدلة القواطع والبراهين في إبطال أصول الملحدين» ٦٣ ـ ٦٤.
(٢) «تأويلات أهل السنة» ٧٩/٣.

وقال ابن عطية: «يجوز أن يراد بالأموات الكفار الذين ضميرهم في: ﴿يَدْعُونَ﴾، شبَّههم بالأموات غير الأحياءِ من حيث هم ضُلَّال غير مهتدين»[(١)].

أما وصفهم بأنهم لا يعقلون ـ في سياق إقامة الحجة العقلية والحسيَّة على استحقاق الله تعالى لإفراد العبادة ـ ففي سورة العنكبوت: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّن نَّزَّلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ مِنۢ بَعْدِ مَوْتِهَا لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴿٦٣﴾﴾.

قال ابن جرير الطبريُّ: «يقول: بل أكثرُ هؤلاء المشركين بالله لا يعقِلون ما لهم فيه النَّفْعُ من أمرِ دينهم، وما فيه الضُّرُّ، فهم لجهلِهم يحسَبون أنهم لعبادتِهم الآلهةَ دون الله، ينالون بها عند اللهِ زُلْفةً وقربةً، ولا يعلمون أنهم بذلك هالِكون، مُستوجِبون الخلودَ في النار»[(٢)].

وفي محاججة إبراهيم ﷺ لقومه ـ في سورة الأنبياء ـ: ﴿قَالَ أَفَتَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكُمْ شَيْـًٔا وَلَا يَضُرُّكُمْ ﴿٦٦﴾ أُفٍّ لَّكُمْ وَلِمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿٦٧﴾﴾.

قال أبو حيَّان الأندلسيُّ: «نبَّههم على ما به يُدرك حقائقُ الأشياء وهو العقل، فقال: ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾، أي: قبح ما أنتم عليه، وهو استفهام توبيخ وإنكار»[(٣)].

المقصود: أن الإلحاد والشرك مما تمنعه العقول، وتأباه الفطر، ورغم ذلك فإن الإنسان يخالف عقله وفطرته، فيرتكب حماقة الإلحاد أو الشرك بجهالته وضلالته واستجابةً لدواعي النفس والهوَى وغواية الشيطان.

الوجه الثاني: لقد جزم العونيُّ أن من الممتنع عقلاً أن يعبد الإنسان

---

(١) «المحرر الوجيز» ٥/٣٤١.
(٢) «جامع البيان» ١٨/٤٣٩.
(٣) «البحر المحيط» ٦/٣٩٩.

صنمًا وهو يعتقد أنه لا يضر ولا ينفع؛ فنقول له: إن الصواب هو عكس ما ادَّعيت، وهو أن من الممتنع عقلاً أن يعتقد العقلاء في الأصنام ـ وهي حجارة وجماد ـ أنها تسمع أو تنفع وتضر، فلا بدَّ أنَّ لهم مسوِّغًا آخر غير هذا الاعتقاد.

هذا الجواب استفدناه من الفخر الرازي الذي لا يُختلف في ذكائه ومعرفته بالفلسفة والمنطق ودقائق المقالات[1].

لقد قطع الرازيُّ بأنَّه من المحال أن يعتقد المشركون في أصنامهم خصائص الربوبيَّة، وأنهم إنما يعبدونها لأغراضٍ أخرى، فقال في تفسير سورة البقرة عند قوله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ ـ وقد ذكر عبادةَ الأوثان ـ: «وهي باقيةٌ إلى الآن، بل أكثر أهل العالم مستمرون على هذه المقالة، والدينُ والمذهبُ الذي هذا شأنُه يستحيل أن يكون بحيثُ يُعرَف فسادُه بالضَّرورة، لكنَّ العلمَ بأن هذا الحجرَ المنحوتَ في هذه الساعة ليس هو الذي خلقني وخلق السماوات والأرض علمٌ

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ في مقدمة كتابه العظيم: «بيان تلبيس الجهمية» ـ وهو في الرد على الفخر الرازي ـ ١/١٠: «ذكرت ما ذكره أبو عبد الله محمد بن عمر الرازي، المعروف بابن خطيب الري، الإمام المطلق في اصطلاح المقتدين به من أهل الفلسفة والكلام، المقدَّم عندهم على من تقدَّمه من صِنْفه في الأنام، القائم عندهم بتجديد الإسلام، حتى قد يجعلونه في زمنه ثانيَ الصديق في هذا المقام، لما ردَّه ـ في ظنهم ـ من أقاويل الفلاسفة بالحجج العظام، والمعتزلة ونحوهم، ويقولون: إن أبا حامدٍ ونحوه لم يصلوا إلى تحقيق ما بلغه هذا الإمام، فضلاً عن أبي المعالي ونحوه ممن عندهم فيما يعظمونه من العلم والجدل بالوقوف على نهاية الإقدام، وإن الرازي أتى في ذلك من نهاية العقول والمطالب العالية بما يعجز عنه غيره من ذوي الإقدام، حتى كان فهم ما يقوله عندهم هو غاية المرام، وإن كان فضلاؤهم مع ذلك معترفين بما في كلامه من كثرة التشكيك في الحقائق، وكثرة التناقض في الآراء والطرائق، وأنه موقع لأصحابه في الحيرة والاضطراب، غير موصل إلى تحقيق الحق، الذي تسكن إليه النفوس وتطمئن إليه الألباب، لكنهم لم يروا أكمل منه في هذا الباب، فكان معهم كالملك مع الحجَّاب، وكان له من العظمة والمهابة في قلوب الموافقين له والمخالفين ما قد سارت به الركبان، لما له من القدرة على تركيب الاحتجاج والاعتراض في الخطاب».

ضروريٌّ؛ فيستحيل إطباقُ الجمع العظيم عليه، **فوجب أن يكون لعبدة الأوثان غرض آخر سوى ذلك**».

وأعاد الرازيُّ هذا المبحث في تفسير سورة الأنعام، الآية: (٧٤)، وقال في أوله: «لكنَّ العلم بأن هذا الحجر المنحوت في هذه الساعة ليس هو الذي خلقني وخلق السماء والأرض **علم ضروريٌّ، والعلم الضروريُّ يمتنع إطباق الخلق الكثير على إنكاره، فظهر أنه ليس دين عبدة الأصنام كون الصنم خالقًا للسماء والأرض، بل لا بُدَّ وأن يكون لهم فيه تأويل، والعلماء ذكروا فيه وجوهًا كثيرةً**. . .».

قلتُ: تلك الوجوه هي بواعث الشرك، وسنذكرها في فصل لاحق، لكن المهم هنا أن نقف عند هذا التقرير العقلي الذي بيَّنه الرازيُّ من خلال حقائق مسلَّمة لا يختلف فيها العقلاء:

١ ـ أكثر أهل الأرض على عبادة الحجر المنحوت.

٢ ـ العلم بأن الحجر المنحوت لا ينفع ولا يضرُّ علم ضروريٌّ.

٣ ـ استحالة اتفاق أمم كثيرة من الناس على مخالفة هذا العلم الضروريِّ.

٤ ـ النتيجة: لا بدَّ أن لهم أسبابًا وبواعث أخرى تحملهم على عبادة الأحجار، ليس العلم ببطلانها من العلم الضروري الذي تتفق العقول على امتناعه أو فساده.

الخلاصة: أن عبادة الأصنام والأوثان ممتنع في حكم العقول، لكنَّ المشركين يسوِّغون هذا العمل القبيح بتأويلات وتفسيرات مختلفة، ولهم فيه أسباب وبواعث، ومصالح ومنافع، وهي أكثر وأوسع من أن تنحصر في «الاعتقاد». هذا هو الحقُّ ليس فيه خفاء.

• شهادة الشهرستاني:

لدينا شهادة أخرى من متكلِّم آخر هو أبو الفتح محمد بن عبد الكريم

الشهرستاني (ت: ٥٤٨)، فقد أفرد في كتابه: «الملل والنحل» فصلاً عن «عبدة الأصنام»، قرَّر فيه ما ذكرناه آنفًا من وجود باعث آخر عند المشركين غير اعتقاد الربوبيَّة، فقال:

«اعلم أن الأصناف التي ذكرنا مذاهبهم يرجعون آخر الأمر إلى عبادة الأصنام، إذا كان لا يستمر لهم طريقة إلا بشخص حاضر ينظرون إليه ويعكفون عليه، وعن هذا اتخذ أصحاب الروحانيات والكواكب أصنامًا زعموا أنها على صورتها. وبالجملة: وضع الأصنام حيث ما قدروه إنما هو على معبود غائب حتى يكون الصنم المعمول على صورته وشكله وهيأته، نائبًا منابه، وقائمًا مقامه، وإلا فنعلم قطعًا أن عاقلاً ما لا ينحت جسمًا بيده ويصوره صورة ثم يعتقد أنه إلهه وخالقه، وإله الكل، وخالق الكل، إذ كان وجوده مسبوقًا بوجود صانعه، وشكله يحدث بصنعة ناحته. لكن القوم لما عكفوا على التوجه إليها؛ كان عكوفهم ذلك عبادة، وطلبهم الحوائج منها إثبات إلهية لها. وعن هذا كانوا يقولون: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ [الزمر: ٣]؛ فلو كانوا مقتصرين على صورها في اعتقاد الربوبية والإلهية لما تعدَّوا عنها إلى رب الأرباب»[(١)].

جواب الشبهة الثانية: أن انتفاء الاعتقاد في الأصنام مبطل لبواعث عبادتها وتعظيمها:

لعلَّ في الجواب السابق غنيةً عن هذا الجواب، لكن لا بأس في التفصيل وتنويع العبارة وإن حصل شيء من التكرار.

زعم حاتم العوني أن عدم اعتقاد الإنسان بأن الأصنام تسمع وتنفع وتضر؛ يُبطل باعث عبادتها بإطلاقٍ. لقد وقع العوني في هذا الاعتقاد الفاسد لأنه اختار لنفسه عقيدة المتكلمين في اشتراط اعتقاد الربوبية في شرك العبادة، ظنًّا منه أنَّ هذا الاعتقاد يمكن أَنْ يَسلَم من التناقض والاضطراب. ولكن هيهات، فكل من خالف الكتاب والسنة فلا بدَّ له من

(١) «الملل والنحل» ٣/١٠٤.

الوقوع في التناقض والاضطراب، فيحتاج حينئذٍ إلى التكلف والتحريف والتأويل، لهذا وجدنا بعض أئمة الأشاعرة تخلَّصوا من لازم قولهم بأن لا شرك إلا باعتقاد الربوبية؛ بتقرير أن صرف العبادة لغير الله تعالى من الشرك الأكبر بإجماع الرسل عليهم الصلاة والسلام ـ كما تقدَّم في (الفصل الثاني: المطلب الرابع: طريقة المتكلمين في الحكم على الشرك في العبادة) ٩٦ ـ، وبتقرير أن بواعث الشرك في العبادة كثيرة ـ كما سيأتي ـ في (المبحث الثالث: بواعث الشرك في العبادة، المطلب الثالث: بواعث العبادة عند الرازي) ٢٢٤ ـ، وبمجموع الأمرين يُعلم بطلان هذه الشبهة.

جواب الشبهة الثالثة:

أما ما أوهم به العوني من أن الإمام ابن جرير الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ تفرَّد بالقول بأنهم أجابوا بنفي السمع والنفع والضر عنها، حتَّى إنه زعم أن قول الطبري يمكن أن يحمل على القول الذي ابتدعه هو؛ فقد بيَّنا فيما نقلناه من تفاسير الأئمة والعلماء من المتقدمين والمتأخرين والمعاصرين أنَّهم اتَّفقوا جميعًا على تفسير واحدٍ لجواب قوم إبراهيم عليه السَّلام، وهو أنهم أقرُّوا ـ حقيقةً ـ بأن أصنامهم لا تسمع ولا تنفع ولا تضرُّ. ولم أجد ـ في حدود بحثي واطلاعي ـ من خالف هذا التفسير، أو ذكر خلافًا فيه.

ولا بأس أن أعيد ـ هنا ـ سردَ أسماء المفسرين الذين صرحوا بإفادة جواب قوم إبراهيم للنَّفي، تأكيدًا على مخالفة العوني لهم جميعًا:

١ ـ يحيى بن سلام (ت: ٢٠٠).

٢ ـ ابن جرير الطبري (ت: ٣١٠).

٣ ـ أبو منصور الماتريدي (ت: ٣٣٣).

٤ ـ مكي بن أبي طالب القيسي (ت: ٤٣٧).

٥ ـ أبو المظفر السمعاني (ت: ٤٨٩).

٦ ـ محيي الدين البغوي (ت: ٥١٦).

٧ ـ عبد الله بن عمر البيضاوي (ت: ٦٩١).

٨ ـ أبو البركات عبد الله بن أحمد النسفي الماتريدي الحنفي (ت: ٧١٠).

٩ ـ أبو جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزُّبير الثقفي الغِرناطي (ت: ٧٠٨).

١٠ ـ أبو الفداء ابن كثير الدمشقي (ت: ٧٧٤).

١١ ـ الخازن (ت: ٧٢٥).

١٢ ـ برهان الدين البقاعي (ت: ٨٨٥).

١٣ ـ الخطيب الشربيني الشافعي (ت: ٩٧٧).

١٤ ـ أبو السعود العمادي (ت: ٩٨٢).

١٥ ـ إسماعيل حقِّي الصوفيُّ (ت: ١١٢٧).

١٦ ـ محمد ثناء الله المظهري النقشبندي (ت: ١٢١٦).

١٧ ـ أبو العباس ابن عجيبة الفاسي الصوفي (ت: ١٢٢٤).

١٨ ـ محمد بن علي الشوكاني اليمني (ت: ١٢٥٠).

١٩ ـ أبو الثناء الآلوسي البغدادي (ت: ١٢٧٠).

٢٠ ـ صديق حسن خان القنُّوجي (ت: ١٣٠٧).

٢١ ـ أَطَّفِّيش الإباضي الجزائري (ت: ١٣٣٢).

٢٢ ـ جمال الدين القاسميُّ (ت: ١٣٣٢).

٢٣ ـ محمد بن صالح العثيمين (ت: ١٤٢١).

٢٤ ـ لجنة من العلماء[١] بإشراف مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر.

---

(١) وعدَدُهم ستَّةٌ من علماء الأزهر، كما ذُكر في صدر الجزء السادس، وتفسير هذه الآية في الجزء السابع.

فهؤلاء تسعةٌ وعشرون مفسِّرًا من المتقدِّمين والمتأخرين والمعاصرين ـ ولا أعلم لهم مخالفًا ـ اتَّفقوا كلُّهم على أنَّ قوم إبراهيم ﷺ قد أقرُّوا بأنَّ أصنامهم لا تسمع ولا تنفع ولا تضرُّ.

لقد تكلَّف العونيُّ مخالفةَ هؤلاء المفسرين ـ جميعًا ـ على اختلاف فرقهم ومذاهبهم ومناهجهم، بل سفَّه قولهم، وعدَّه مكابرةً ومخالفةً للعقل ـ مع أن العكس هو الصحيح ـ؛ كلُّ هذا ليتخلَّص من دلالة هذه الآيات التي تدخل في أدلة بطلان قاعدته المبتدعة في حقيقة شرك العبادة، وهي: «شرك العبادة لا يكون إلَّا بإخلال بالربوبية»[(١)]. والله المستعان، وهو الهادي إلى الحقِّ والرشاد.

جواب الشبهة الرابعة:

لقد تجاهل العونيُّ كلَّ هذه النصوص الصريحة من كلام أئمة التفسير واللغة، متَّهمًا من قال بقولهم أنه: «لم يكلِّف نفسه دراسة معاني: بَلْ»، ومدَّعيًا ـ بتعالٍ وغرور ـ أنه فعل ذلك، واستكثر بذكر كتاب الشيخ محمد عبد الخالق عضيمَة رَحِمَهُ اللَّهُ: «دراسات لأسلوب القرآن الكريم»، وأنه بحث دلالات «بل» في (٣٢) صفحة، ونسب إليه أنه قال: «﴿بَلْ﴾ هنا إضراب عن جوابه لما سأل، وأخذ في شيء آخر لم يسألهم عنه انقطاعًا وإقرارًا بالعجز»[(٢)].

وهذا الذي نسبه إلى عضيمَة ليس من كلامه، بل نقله من تفسير أبي حيَّان، فقال ٦١/٢: «البحر ٧: ٢٣»: ثم ذكر الكلام السابق، ويعني بـ (البحر): «البحر المحيط» لأبي حيَّان.

ونقل العونيُّ قبل هذا عن أبي حيَّان، فعمد إلى كلام له في موضع آخر من تفسيره، عند كلامه على الآية (٢٨) من سورة الأنعام:

---

(١) من منشور له على (الفيس بوك) بتاريخ: ٢٠١٦/٧/١، ويكرر العوني قاعدته هذه كثيرًا، فهي محور انحرافه في هذا الأصل العظيم.

(٢) «دراسات لأسلوب القرآن الكريم» ٦١/٢.

﴿بَلْ بَدَا لَهُم مَّا كَانُوا يُخْفُونَ مِن قَبْلُ﴾، حيث قال: «بَلْ، هنا: للإضراب والانتقال من شيء إلى شيء من غير إبطال لما سبق. وهكذا يجيء في كتاب الله تعالى إذا كان ما بعدها من إخبار الله تعالى لا على سبيل الحكاية عن قوم»[١].

لقد أورد العونيُّ كلام أبي حيَّانَ هذا، وادَّعى أنه يؤيد قولَه في أنَّ جواب المشركين ليس فيه إقرارٌ بنفي السمع والنفع والضر عن أصنامهم ولكنَّهم: «غيَّروا الموضوع» لاعتقادهم ثبوت تلك الصفات في أصنامهم.

إن المتأمِّلَ يجد أنَّ كلام أبي حيَّانَ عليه لا له، لأنه صريحٌ في أن هذا المعنى مقيَّدٌ بما كان ما بعده من إخبار الله تعالى، وهي هنا في آية الشُّعراء ـ موضوع البحث ـ ليست من إخبار الله تعالى، بل جاءت «على سبيل الحكاية عن قوم»: ﴿قَالُوا بَلْ وَجَدْنَا ءَابَاءَنَا كَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ ﴿٧٤﴾﴾، وأبو حيَّان قد استثنى هذا النَّوع من أن يدلَّ «بل» فيه على «الإضراب والانتقال من شيء إلى شيء من غير إبطال لما سبق». فبطل استشهاد العوني بكلام أبي حيَّان على رأيه الذي خالف فيه المفسرين.

بتر العوني لكلام الإمام مكي بن أبي طالب حتى يدلَّ على رأيه المبتدع:

ويدلُّ على بطلان شبهة العوني في أن «بل» في هذا السياق يدلُّ على رأيه المبتدع؛ أنَّه لم يجد في العلماء من قال بقوله، فعمد إلى انتقاء طرفٍ من كلامهم لا يتعلق بموضع الخلاف، وعمد إلى حذف صدر كلام الإمام مكي بن أبي طالبٍ القيسيِّ (ت: ٤٣٧) رَحِمَهُ اللَّهُ؛ لكونه صريحًا في بيان موضع الخلاف.

(١) «البحر المحيط» ١٠٧/٤.

قال حاتم العوني: «يقول مكي بن أبي طالب ـ أيضًا ـ في تفسير هذه الآية: وهذا الجواب حائدٌ على السؤال ـ ها، نفس كلام عضيمة ـ لأنه سألهم: هل يسمعون الدعاء، أو ينفعون أو يضرون ـ هذا كله كلام مكي ـ فحادوا عن الجواب وقالوا: ﴿وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا كَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ﴾، وهذا ليس جوابه، ولكن لما لم يكن لهم جواب، حادوا لأنهم لو قالوا: يسمعون، وينفعون، ويضرون؛ لبَانَ كذبُهم عند أنفسهم وعند جماعتهم، ولو قالوا: لا يسمعون، ولا ينفعون، ولا يضرون، لشهدوا على أنفسهم بالخطأ والضلال في عبادتهم من لا يسمع، ولا ينفع، ولا يضر، فلم يكن لهم بُدٌّ من الحيدة عن الجواب، فجاوبوا بما لم يُسألوا عنه وقالوا: ﴿بَلْ وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا كَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ﴾، ولم يُسألوا عن ذلك، وهذا من علامات انقطاع حجة المسؤول، ويبين أنهم حادوا عن الجواب إدخال «بل» مع الجواب، و«بل» للإضراب عن الأولى والإيجاب للثاني فهم أضربوا عن سؤاله، وأخذوا في شيء آخر لم يسألهم عنه انقطاعًا منهم عن جوابه، وإقرارًا بالعجز. فيه شيء أوضح من كذا؟!». انتهى كلام العوني.

قلتُ: هذه ـ واللهِ! ـ قاصمة ظهر العوني، وفاضحة كذبه وخيانته، فقد حذف الجملة الأولى من كلام مكي بن أبي طالبٍ، فقد جاء في أوله، متصلاً به، ما نصُّه:

«فقالوا: ﴿بَلْ وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا كَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ﴾، أي: نحن نفعل ذلك، كما فعله آباؤنا وإن كانت لا تسمع ولا تنفع، ولا تضر، إنما نتبع في عبادتها فعل آبائنا لا غير. وهذا الجواب: حائد على السؤال لأنه سألهم: هل يسمعون الدعاء...» إلى آخر كلامه الذي نقله العونيُّ، وحذف أوَّله عمدًا، وهو أساسُه، فما بعده تبعٌ له.

هكذا ورد النصُّ في تفسير «الهداية في بلوغ النهاية» لمكي بن أبي طالب، طبعة جامعة الشارقة، ١٤٢٩، المجلد (٨)، صفحة: (٥٣١٥)، وهذا راموز المطبوع:

وقوله: ﴿أَوْ يَنفَعُونَكُمْ أَوْ يَضُرُّونَ﴾ [٧٣]، أي: هل تنفعكم هذه الأصنام فترزقكم شيئاً على عبادتكم لها، أو يضرونكم إذا تركتم عبادتها. فقالوا: ﴿بَلْ وَجَدْنَا آبَاءَنَا كَذَلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ [٧٤]، أي: نحن نفعل ذلك، كما فعله آباؤنا وإن كانت لا تسمع ولا تنفع، ولا تضر، إنما نتبع[٨] في عبادتها فعل آبائنا لا غير[٩]. وهذا الجواب: حائد[١٠] على السؤال لأنه[١١] سألهم: هل يسمعون الدعاء، أو ينفعون أو يضرون، فحادوا عن الجواب وقالوا: ﴿وَجَدْنَا آبَاءَنَا[١٢] كَذَلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ [٧٤]،[١٣] وليس هذا

• كلام أبي حيَّان لا يدلُّ على رأي العوني المبتدَع:

ثم نقل العونيُّ من كلام أبي حيَّان في تفسير هذه الآية، واقتصر منه على الجملة الأخيرة، وهي قوله: «و(بل) هنا إضراب عن جوابه لما سأل، وأخذ في شيء آخر لم يسألهم عنه انقطاعًا وإقرارًا بالعجز».

فلنذكر هنا كلام أبي حيَّان بتمامه؛ ليتبيَّن للقارئ أنه شبيه بكلام سائر المفسرين، وإن كان فيه نوع إجمال في تحديد دلالة إضرابهم على النَّفي:

قال أبو حيَّان: «﴿أَوْ يَنفَعُونَكُمْ﴾ بتقربكم إليهم ودعائكم إياهم، ﴿أَوْ يَضُرُّونَ﴾ بترك عبادتكم إياهم، فإذا لم ينفعوا ولم يضروا، فما معنى عبادتكم لها؟ ﴿قَالُواْ بَلْ وَجَدْنَآ﴾ هذه حيدة عن جواب الاستفهام، لأنهم لو قالوا: يسمعوننا وينفعوننا ويضروننا، فضحوا أنفسهم بالكذب الذي لا يُمترَى فيه، ولو قالوا: يسمعوننا ولا يضروننا، لسجلوا على أنفسهم بالخطأ المحض، فعدلوا إلى التقليد البحت لآبائهم في عبادتها من غير برهان ولا حجة، والكاف في موضع نصب بـ: ﴿يَفْعَلُونَ﴾، أي: يفعلون في عبادتهم تلك الأصنام مثل ذلك الفعل الذي يفعله، وهو عبادتهم، والحيدة عن الجواب من علامات انقطاع الحجة، و﴿بَلْ﴾ هنا إضراب عن جوابه، لما سأل وأخذ في شيء آخر لم يسألهم عنه انقطاعًا وإقرارًا بالعجز»[١].

---

(١) «البحر المحيط» ٢٩/٧.

أقول: ليس محلُّ البحث في كونهم أضربوا عن الجواب، ولا في دلالة هذا الإضراب على العجز والانقطاع، فكلُّ هذا مسلَّم به، لكن محلَّ البحث: هل هذا الإضراب والانقطاع والعجز يدلُّ على إقرارهم بالنَّفي ـ أي نفي السمع والنفع والضر ـ أم ادِّعائهم الإثبات؟! فصرَّح عامَّةُ ـ وأكادُ أقول: جميعُ ـ أئمة التفسير واللغة من السلف والخلف بأن هذا الإضراب والانقطاع والعجز يدلُّ على إقرارهم بانتفاء هذه الصفات، وخالفهم حاتم العوني فزعم أنه يدلُّ على اعتقادهم في أصنامهم السمع والنفع والضر، وأن هذا معلوم ببديهة العقل، ودلالة اللغة. والمخالفون ـ وهم هنا عامة أئمة التفسير واللغة ولا نعلم مخالفًا لهم ـ وصفهم العونيُّ بأنهم: «مكابرون معاندون، ولم يكلِّفوا أنفسهم دراسة معاني: بل»!؟

شيخُ أبي حيَّان يُحكم الإجمال في كلامه ويقطع التشغيب على التفسير الصحيح:

إذا كان في كلام أبي حيَّان الأندلسيِّ المفسِّر بعض الإجمال في بيان النفي أو الإجمال في دلالة السياق؛ فيكفينا ما صرَّح به أئمة التفسير من المتقدمين والمتأخرين، ورغم هذا فلدينا كلام صريح مُحكم لشيخ أبي حيَّان، وهو بلديُّه الإمام اللغوي الأصوليُّ المفسِّرُ أبو جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزُّبير الثقفي الغِرناطي (ت: ٧٠٨)، في كتابه: «مِلاكُ التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه المتشابه اللفظِ من آي التنزيل»، لم يكتف فيه بتقرير التفسير الصحيح، بل ردَّ التشغيب المحتمَل، وأنا أسوق كلامه بطوله لأهميته، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«قوله تعالى في إبراهيم: ﴿إِذۡ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوۡمِهِۦ مَا هَٰذِهِ ٱلتَّمَاثِيلُ ٱلَّتِيٓ أَنتُمۡ لَهَا عَٰكِفُونَ ۝٥٢ قَالُواْ وَجَدۡنَآ ءَابَآءَنَا لَهَا عَٰبِدِينَ ۝٥٣﴾ [الأنبياء]، وفي سورة الشعراء: ﴿وَٱتۡلُ عَلَيۡهِمۡ نَبَأَ إِبۡرَٰهِيمَ ۝٦٩ إِذۡ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوۡمِهِۦ مَا تَعۡبُدُونَ ۝٧٠ قَالُواْ نَعۡبُدُ أَصۡنَامٗا فَنَظَلُّ لَهَا عَٰكِفِينَ ۝٧١ قَالَ هَلۡ يَسۡمَعُونَكُمۡ إِذۡ تَدۡعُونَ ۝٧٢ أَوۡ يَنفَعُونَكُمۡ أَوۡ يَضُرُّونَ ۝٧٣ قَالُواْ بَلۡ وَجَدۡنَآ ءَابَآءَنَا كَذَٰلِكَ يَفۡعَلُونَ ۝٧٤﴾ [الشعراء]، فورد في

الأولى: ﴿قَالُواْ وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا﴾ وفي الثانية: ﴿قَالُواْ بَلْ وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا﴾، فيسأل عن زيادة «بل» في الثانية؟ وقد يسأل عن المختلف من حكاية قول إبراهيم عليه السَّلام في الأولى: ﴿مَا هَٰذِهِ ٱلتَّمَاثِيلُ ٱلَّتِيٓ أَنتُمۡ لَهَا عَٰكِفُونَ﴾ [الأنبياء] وفي الثانية: ﴿مَا تَعۡبُدُونَ﴾ وظاهر القصة أنها واحدة وقد اختلف المحكيُّ؟

والجواب عن الأول ـ والله أعلم ـ: أن جوابهم في الموضعين ليس جوابًا لسؤال واحد، وإنما ورد (جوابًا) لسؤالين، فاختلف بحسبهما، فسؤاله في آية الأنبياء سؤال مطلع على معبوداتهم ما هي؟ بعد أن شاهد عبادتهم لها، ولزومهم إياها، وكيفية صورها، فقال: ﴿مَا هَٰذِهِ ٱلتَّمَاثِيلُ ٱلَّتِيٓ أَنتُمۡ لَهَا عَٰكِفُونَ﴾ أي ملازمون، فلم يجدوا جوابًا إلا اعترافهم بتقليد آبائهم في عبادتهم، فجاوبوه بقولهم: ﴿وَجَدۡنَآ ءَابَآءَنَا لَهَا عَٰبِدِينَ﴾، وحصل اعترافهم بأنها تماثيل مصورة منحوتة، والتماثيل ما جعل من الصور مثالاً لغيره ونحي به نحوه، فأقروا بالعجز عن جواب مقنع، واستشعروا ما يلزمهم في عبادة ما يصنعونه بأيديهم، وتقدم وجودهم وجوده، فرجعوا إلى التقليد فوقع جوابهم على ما تقدم.

وأما آية الشعراء؛ فإن سؤال إبراهيم عليه السَّلام إياهم بقوله: ﴿مَا تَعۡبُدُونَ﴾ ورد مورد سؤال عن ماهية معبوداتهم وكيفيتها، وكأنه عليه السَّلام، لم يشاهدها، وعلم أنهم يعبدون ما لا يعبد، فسألهم عن ماهيته فجاوبوه: ﴿نَعۡبُدُ أَصۡنَامٗا فَنَظَلُّ لَهَا عَٰكِفِينَ﴾، فجاوبوه معترفين بماهية معبوداتهم على ما أمرهم عليه، وطابق جوابهم سؤاله، فأردف عليه السَّلام بسؤال آخر، قاصدًا تعجيزهم والقطع بهم فقال: ﴿قَالَ هَلۡ يَسۡمَعُونَكُمۡ إِذۡ تَدۡعُونَ ۝٧٢ أَوۡ يَنفَعُونَكُمۡ أَوۡ يَضُرُّونَ ۝٧٣﴾ [الشعراء] أي إذا كانوا هكذا مستبدين غير مفتقرين فذلك عذر في عبادتكم إياهم، فلما استشعروا ما يلزمهم عدلوا عن الجواب، وأضربوا عن طرفي الإثبات والنفي إلى تقليد الآباء، وقالوا: ﴿بَلۡ وَجَدۡنَآ ءَابَآءَنَا كَذَٰلِكَ يَفۡعَلُونَ﴾ [الشعراء: ٧٤]، **وحصل من جوابهم بمفهوم الإضراب بـ: «بل» أن آلهتهم لا تسمع ولا تنفع ولا تضر؛ إذ لو اتصفت بوجود هذه الصفات لما عدلوا إلى الإضراب.**

فإن قيل: إنما أضربوا عن أن يجيبوا بنفي أو بإثبات، فكيف يقال: إن اعترافهم حاصل بأنها لا تسمع ولا تنفع ولا تضر؟ فأقول: لو وجدوا أدنى شبهة لتراموا عليها، فقد وضح أن جوابهم هنا بناء على ما بنوه جوابًا عليه لا يمكن غيره إلا بمخالفتهم المحسوس لو أنهم قالوا: إنها تسمع أو تنفع أو تضر، أو نسبتهم أنفسهم إلى ما لا عذر لعاقل في ارتكابه، ولا شبهة لو أفصحوا جوابًا بأنها لا تسمع ولا تنفع ولا تضر، ثم استمروا على عبادتهم إياها، فأضربوا عن ذلك إلى اعتمادهم على تعبد آبائهم، وجعلوا ذلك حجة على مرتكبهم على وهن هذا التعليق، ولهذا قيل لهم: ﴿قَالَ لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٥٤﴾﴾ [الأنبياء]، إن جوابهم هنا بـ: «بل» لازم لما قصده، ولا يمكن بسقوطها، وإن جوابهم في آية الأنبياء لا يمكن فيه «بل» بوجه، فورد كلٌّ على ما يجب ويناسب، والله أعلم.

والجواب عن السؤال الثاني أنه لا حامل على القول بأن القصة واحدة، وإذا أمكن أن يكون ذلك في محلين ووقتين لم يلزم اتحاد الجواب، فلا سؤال، والله أعلم»[(١)].

قلتُ: فدونك ـ يا طالب الحقِّ ومريده ـ هذا الفهم الصحيح لجواب قوم إبراهيم ﷺ، كما اتَّفقت عليه كلمة علماء التفسير كافَّة، وهم أعلم بلغة العرب، ودلالات ألفاظها وتراكيبها، وبكتاب الله تعالى وبيانه وبلاغته، ومحكمه ومتشابهه؛ من سائر حملة العلوم الأخرى، بَلْهَ المتعالمين والجهلاء، وبلْهَ المنحرفين والمُعْرضين.

❁ ❁ ❁

---

(١) «ملاك التأويل» ٢/٨٣٨ ـ ٨٤٠.

المبحث الثالث:

بواعث الشرك في العبادة

❑ مدخل:

الحقائقُ الشرعية والعقلية والفطرية تدلُّ ـ ضرورةً، ولا بدَّ ـ على أنَّه لا يستحقُّ أن يُعبَدَ إلَّا من بيده الخلق والملك والتدبير والتصرف، وهو الله ربُّ العالمين، كما قال الحقُّ سبحانه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُمۡ وَٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ٢١ ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُمُ ٱلۡأَرۡضَ فِرَٰشٗا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءٗ وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ فَأَخۡرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزۡقٗا لَّكُمۡۖ فَلَا تَجۡعَلُواْ لِلَّهِ أَندَادٗا وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ٢٢﴾ [البقرة]؛ وهذا أول أمرٍ في كتاب الله تعالى. وقال ﷻ: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٖ ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِۖ يُغۡشِي ٱلَّيۡلَ ٱلنَّهَارَ يَطۡلُبُهُۥ حَثِيثٗا وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ وَٱلنُّجُومَ مُسَخَّرَٰتِۭ بِأَمۡرِهِۦٓۗ أَلَا لَهُ ٱلۡخَلۡقُ وَٱلۡأَمۡرُۗ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ٥٤ ٱدۡعُواْ رَبَّكُمۡ تَضَرُّعٗا وَخُفۡيَةًۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُعۡتَدِينَ ٥٥﴾ [الأعراف]. لكن أكثر الناس لا يخضعون للحقِّ المبين، بل يتوجهون لغير الله تعالى بعبادتهم وذلِّهم وخضوعهم ودعائهم وتضرعهم. إن فعلهم هذا في غاية القبح والشناعة؛ وإنما استساغته عقولهم، وتقبلته نفوسهم؛ ببواعث وتفسيرات وتوجيهات، أضلَّهم بها شياطين الجنِّ والإنس، وزيَّنتها لهم أهواؤهم الفاسدة وشهواتهم المغوية، حتى اطمأنت نفوسهم إلى ما هم فيه من الغيِّ والضلال، فعكفوا عليه، وتمادوا فيه، وصاروا يضحون دونه بالمال والنفس والولد.

هذه الجملة يدركها كلُّ من نظر في كتاب الله تعالى، وعرف أحوال المشركين الذين بُعِثَ فيهم رسول الله ﷺ، وأسباب عداوة من أبى منهم الإسلامَ وقاتل دون الشرك، وكذلك أحوال المشركين من سائر الأمم قديمًا وحديثًا. إن هذه المعرفة تكشف بطلان ما يدعو إليه حاتم العوني من حصر الشرك في العبادة بالإخلال في اعتقاد الربوبية، وبما أنَّ المسلمين ـ أو المنتسبين إلى الإسلام ـ لا يتصور منهم الإخلال باعتقاد الربوبية لله تعالى

أو اعتقادها في غيره؛ فلا يحكم على صرفهم العبادةَ لغير الله تعالى بالشرك الأكبر؛ لهذا أنكر العونيُّ على أهل التوحيد والسنة فقال: «وبذلك سمَحُوا لأنفسهم تكفيرَ أهل الشهادتين، بمجرد أعمالٍ ظاهرةٍ، هي عندهم (عبادة) بمجرد أعمال ظاهرية؛ حتى لو لم يكن العامل بها مشركًا في الربوبية»(١).

إن العوني لما كان يعلم أن مثل هذا التهوين من أمر الشرك الأكبر في العبادة، والاعتذار لمن يقع فيه من المنتسبين إلى الإسلام؛ يحتاج إلى إقناع علميٍّ، خاصة لطلبة العلم والدعاة الذين يدركون ـ بفضل انتشار دعوة التوحيد وتأثيرها في العصر الحديث ـ قبح الشرك وخطورته؛ فإنه كلَّف نفسه العنتَ بجمع الشبهات من بطون كتب القبورية، لعله يجرِّبُ ـ بجمعها وإحيائها ونشرها ـ حظَّه العاثر في محاربة دعوة التوحيد. وكان من أهمِّ تلك الشبهات التي اجتهد في إحيائها، والدندنة حولها، هي: «أن شرك العبادة لا يكون إلا بإخلال بالربوبية»(٢).

لقد حاول العونيُّ الالتزام بلوازم قوله هذا، فأخرجه ذلك إلى تناقضات ومحالات، وكان من أسوئها ادعاءان:

الأول: أن قوم إبراهيم ﷺ كانوا يعتقدون في أصنامهم السمع والنفع والضر.

الثاني: أن باعث الشرك في العبادة منحصر في باعث واحد، وهو اعتقاد الربوبية أو شيء من خصائصها في المعبود.

أما ادعاؤه الأول فقد بيَّنتُ بطلانه بيانًا شافيًا وافيًا.

أما ادعاؤه الثاني فقد رأيت تأخير التفصيل فيه إلى هذا الموضع، نظرًا لأهميته البالغة في فهم حقيقة العبادة والشرك على الوجه الصحيح.

وسأتناوله ـ بإذن الله تعالىٰ ـ في ثلاثة مطالب:

---

(١) من منشور له على (الفيس بوك) ٢٠١٣/٢/٣م.

(٢) من منشور له على (الفيس بوك) بتاريخ: ٢٠١٦/٧/١م.

المطلب الأول:
من بواعث الشرك في العبادة:

إن العبادة ليس باعثُها والحاملُ عليها لدى الإنسان باعثًا واحدًا فقط ـ وهو اعتقاد الربوبية في المعبود ـ، بل بواعث العبادة كثيرة جدًّا:

١ ـ فمن بواعث العبادة: اعتقادُ الربوبية في المعبود، وهذا حال المؤمنين في إخلاصهم العبودية لله الحقِّ ﷻ، فإنهم يعتقدون بأن توحيد الربوبية مستلزم لتوحيد الألوهية، وقد ورد في مواضع كثيرة من القرآن التنبيه على أن تفرَّد الله بالخلق والملك والتصرف والتدبير ـ وسائر صفات الربوبية ـ موجب لاستحقاقه وحده للعبادة، قال تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿٢١﴾ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ ۖ فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٢﴾﴾ [البقرة]. وهذا في القرآن كثير لا يحصى إلَّا بكلفة.

أما المشركون فلم يُعرف عنهم اعتقاد الربوبية في معبوداتهم بإطلاقٍ، لكن ربَّما اعتقدوا فيها بعض خصائص الربوبية ـ وهذا قليل ـ، وذكر الحقُّ سبحانه في كتابه عنهم ـ صريحًا قاطعًا ـ إثبات الخلق والتدبير والرزق لله وحده ونفيها عن معبوداتهم، فألزمهم الله تعالى بإقرارهم هذا بتوحيد العبادة؛ والآيات في هذا كثيرة:

منها: قوله تعالى: ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَـٰرَ وَمَن يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ ۚ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ ۚ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٣١﴾ فَذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمُ ٱلْحَقُّ ۖ فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَـٰلُ ۖ فَأَنَّىٰ تُصْرَفُونَ ﴿٣٢﴾﴾ [يونس].

ومنها: قوله سبحانه: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ۖ فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴿٦١﴾ ٱللَّهُ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ وَيَقْدِرُ لَهُۥٓ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴿٦٢﴾ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّن نَّزَّلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَحْيَا

بِهِ ٱلْأَرْضَ مِنۢ بَعْدِ مَوْتِهَا لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ۚ قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴿٦٣﴾﴾ [العنكبوت].

ومنها: قوله جلَّ شأنه: ﴿قُل لِّمَنِ ٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهَآ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٤﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿٨٥﴾ قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلسَّبْعِ وَرَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ ﴿٨٦﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٨٧﴾ قُلْ مَنۢ بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَىْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٨﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ فَأَنَّىٰ تُسْحَرُونَ ﴿٨٩﴾﴾ [المؤمنون].

ومنها: قوله سبحانه: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ۚ قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٢٥﴾﴾ [لقمان].

ومنها: قوله ﷻ: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ۚ قُلْ أَفَرَءَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ إِنْ أَرَادَنِىَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ أَوْ أَرَادَنِى بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَٰتُ رَحْمَتِهِۦ ۚ قُلْ حَسْبِىَ ٱللَّهُ ۖ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ ٱلْمُتَوَكِّلُونَ ﴿٣٨﴾﴾ [الزمر].

٢ ـ ومن بواعث الشرك في العبادة: اتخاذ المعبود وسيلةً وشفيعًا عند الربِّ، من غير اعتقاد الربوبية فيه. قال الحقُّ سبحانه عن المشركين: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ ۚ قُلْ أَتُنَبِّـُٔونَ ٱللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿١٨﴾﴾ [يونس]. وقال سبحانه: ﴿أَلَا لِلَّهِ ٱلدِّينُ ٱلْخَالِصُ ۚ وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ إِنَّ ٱللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فِى مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى مَنْ هُوَ كَٰذِبٌ كَفَّارٌ ﴿٣﴾﴾ [الزمر]؛ فقد ذكروا باعثهم بأسلوب النفي والإثبات الدالِّ على الحصر، فهذا من أقوى الأدلة على انتفاء اعتقادهم الربوبيّة في آلهتهم.

كما أنهم سمَّوا ما يصرفونه لآلهتهم من الذُّلِّ والتعظيم وطلب التقرُّب إلى الله تعالى عبادة، وهذا مما يقصم ظهر الجاهلين أو المتجاهلين في أنواع العبادة أيضًا.

٣ ـ ومن بواعث الشرك في العبادة: تقليد الآباء والأجداد، كما قال

قوم إبراهيم عليه الصَّلاة والسَّلام ـ هنا في سورة الشعراء ـ: ﴿بَلْ وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا كَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ﴾، وفي سورة الأنبياء: ﴿وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا لَهَا عَٰبِدِينَ﴾.

٤ ـ ومن بواعث الشرك في العبادة: الاعتزاز بميراث الآباء، والتعصب للقبيلة والعشيرة، والكبرياء والأنفة عن التنازل عن الأعراف والعوائد، وحرص الرؤساء والمتبوعين على دوام المكاسب الدنيوية التي تحصَّلت لهم بالدين الباطل.

هذا الباعث أخصُّ من مجرد التقليد للآباء، قال الحقُّ سبحانه: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّبِعُوا۟ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُوا۟ بَلْ نَتَّبِعُ مَآ أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ ۗ أَوَلَوْ كَانَ ءَابَآؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَهْتَدُونَ ﴿١٧٠﴾﴾ [البقرة]، وقال تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ قَالُوا۟ حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ ۚ أَوَلَوْ كَانَ ءَابَآؤُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَهْتَدُونَ ﴿١٠٤﴾﴾ [المائدة]، وفي قصة موسى عليه الصَّلاة والسَّلام مع فرعون وقومه: ﴿قَالُوٓا۟ أَجِئْتَنَا لِتَلْفِتَنَا عَمَّا وَجَدْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَا وَتَكُونَ لَكُمَا ٱلْكِبْرِيَآءُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا نَحْنُ لَكُمَا بِمُؤْمِنِينَ ﴿٧٨﴾﴾ [يونس]، وقال ﷻ: ﴿وَكَذَٰلِكَ مَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ فِى قَرْيَةٍ مِّن نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَآ إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّقْتَدُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [الزخرف].

٥ ـ ومن بواعث الشرك في العبادة: مجاملة العشير، وموافقة الأُلَّاف، وطلب المنافع العاجلة، والإشفاق من التفرق والاختلاف؛ قال الله تعالى عن رسوله إبراهيم ﷺ: ﴿وَقَالَ إِنَّمَا ٱتَّخَذْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ أَوْثَٰنًا مَّوَدَّةَ بَيْنِكُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ ثُمَّ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَكْفُرُ بَعْضُكُم بِبَعْضٍ وَيَلْعَنُ بَعْضُكُم بَعْضًا وَمَأْوَىٰكُمُ ٱلنَّارُ وَمَا لَكُم مِّن نَّٰصِرِينَ ﴿٢٥﴾﴾ [العنكبوت].

قال ابن الجوزيِّ (ت: ٥٩٧): «قال المفسرون: معنى الكلام: إنَّما اتخذتموها لتتَّصل المودةُ بينكم واللقاء والاجتماع عندها، وأنتم تعلمون أنها لا تضر ولا تنفع»[1].

وقال ابن كثيرٍ (ت: ٧٧٤): «يقول لقومه ـ مقرِّعًا لهم وموبخًا على

---

(١) «زاد المسير» ٣/٤٠٥.

سوء صنيعهم في عبادتهم الأوثان ـ: إنما اتخذتم هذه لتجتمعوا على عبادتها في الدنيا، صداقةً وأُلفةً منكم، بعضكم لبعض في الحياة الدنيا. وهذا على قراءة من نصب: ﴿مَّوَدَّةَ بَيْنِكُمْ﴾، على أنه مفعول له، وأما على قراءة الرفع فمعناه: إنما اتخاذكم هذا يُحَصِّل لكم المودةَ في الدنيا فقط ﴿ثُمَّ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ ينعكس هذا الحال؛ فتبقى هذه الصداقة والمودة بَغْضَةً وشنآنًا»[١].

لقد أبطل الله تعالى هذا الباعث في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوٓا۟ ءَابَآءَكُمْ وَإِخْوَٰنَكُمْ أَوْلِيَآءَ إِنِ ٱسْتَحَبُّوا۟ ٱلْكُفْرَ عَلَى ٱلْإِيمَٰنِ ۚ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٢٣﴾ قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَٰلٌ ٱقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَٰرَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَجِهَادٍ فِى سَبِيلِهِۦ فَتَرَبَّصُوا۟ حَتَّىٰ يَأْتِىَ ٱللَّهُ بِأَمْرِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْفَٰسِقِينَ ﴿٢٤﴾﴾ [التوبة].

٦ ـ ومن بواعث الشرك في العبادة: اتِّباع الهوى ـ طاعةً للنفس والشيطان ـ، قال تعالى: ﴿أَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ أَفَأَنتَ تَكُونُ عَلَيْهِ وَكِيلًا ﴿٤٣﴾ أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ ۚ إِنْ هُمْ إِلَّا كَٱلْأَنْعَٰمِ ۖ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا ﴿٤٤﴾﴾ [الفرقان]. وقال ﷻ: ﴿أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ وَأَضَلَّهُ ٱللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِۦ وَقَلْبِهِۦ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِۦ غِشَٰوَةً فَمَن يَهْدِيهِ مِنۢ بَعْدِ ٱللَّهِ ۚ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [الجاثية].

روى سعيد بن جُبير عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿أَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ﴾ قال: كان الرجل يعبد الحجرَ الأبيض زمانًا من الدهر في الجاهلية، فإذا وجد حجرًا أحسنَ منه يعبد الآخر، ويترك الأول[٢].

وقال الرازيُّ: «قال ابن عباس: الهوى إلٰه يعبد[٣]. وقال سعيد بن

(١) «تفسير القرآن العظيم» ٦/٢٧١.

(٢) «تفسير ابن أبي حاتم» (١٢٤١).

(٣) من أقدم من ذكر هذا عن ابن عباس ـ بغير إسناد ـ الثعلبي (ت: ٤٢٧) في «الكشف والبيان» ١٩/٤٣٣.

جبير: كان الرجل من المشركين يعبد الصنم فإذا رأى أحسن منه رماه، واتخذ الآخر وعبده»(١).

قال ابن جرير الطبري: «يعني تعالى ذِكْرُه: ﴿أَرَءَيْتَ﴾ يا محمَّدُ ﴿مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ﴾ شهوتَه التي يهواها، وذلك أنَّ الرجل من المشركين كان يعبد الحجر، فإذا رأى أحسن منه رمَى به، وأخذ الآخر يعبده، فكان معبوده وإلهه ما يتخيَّره لنفسه»(٢).

وذكر الماتريديُّ نحو هذا، ثم قال: «ويحتمل وجهين آخرين سوى ما ذكر هؤلاء:

أحدهما: تركوا عبادة الإله الذي قامت الحجج والبراهين بألوهيته وربوبيته، ولزموا عبادة من لم تقم له الآيات والحجج بذلك بهواهم.

والثاني: أنهم عبدوا ما عبدوا من الأصنام بلا أمرٍ كان لهم بالعبادة، إذ لا بُدَّ من أمر يأتمرون به، بل عبدوا بهواهم»(٣).

قلتُ: مراد الماتريديِّ أنَّ العقل والشرع يمنعان عبادة غير الله تعالى، لكنهم خالفوا مقتضى العقل وحكم الشرع واتَّبعوا أهواءهم.

٧ ـ ومن بواعث الشرك في العبادة: الألفة والمحبة والميل النفسيُّ ميلاً جامحًا حتى يبلغ حدَّ العبادة؛ كما قال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ ۖ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ ۗ﴾ [البقرة: ١٦٥].

إن من أبرز الأمثلة على هذا من واقعنا المعاصر حالَ الهندوس في عبادتهم البقرةَ، فمن يطلع على أخبارهم وأحوالهم في تقديس البقرة والصلاة إليها يدرك أن من أهم أسباب هذا الشرك كثرة الأبقار في تلك البيئة، وانتفاع أهل تلك البلاد انتفاعًا عظيمًا من لبنها، وإذا ماتت انتفعوا

(١) «تفسير الرازي» ٢٤/٤٦٣.
(٢) «جامع البيان» ١٧/٤٥٩.
(٣) «تأويلات أهل السنة» ٨/٢٨.

من لحمها وعظمها وجلدها، وهي أليفة لا تفترس الإنسان ولا تؤذيه. كلُّ هذه العوامل أورثت أهل تلك البلاد محبة عظيمة لها، ثم تحوَّلت المحبة إلى تقديس وعبادة. لقد كتب غاندي (ت: ١٩٤٨م) مقالاً بعنوان: «أمي البقرة»، ومما قال فيه: «إن البقرة خير رفيق للمواطن الهندي، وهي خير حماية للهند. عندما أرى بقرة لا أعدُّني أرى حيوانًا؛ لأنِّي أعبد البقرة، وسأدافع عن عبادتها أمام العالم أجمع. وأُمِّي البقرةُ تفضل أُمِّيَ الحقيقيةَ من عدة وجوه...»، ثم عدَّد تلك الوجوه، وقال: «إن ملايين الهنود يتجهون للبقرة بالعبادة والإجلال، وأنا أعد نفسي واحدًا منهم»[١].

٨ ـ ومن بواعث الشرك في العبادة: الحيرةُ والقلقُ والاضطراب النفسي؛ فقد علمنا من قصص بعض المهتدين إلى الإسلام أنهم جرَّبوا أديانًا كثيرةً، فدخلوا في عبادات وثنية، مارسوها، والتزموا طقوسها، بحثًا عن الراحة النفسية، والسكينة والطمأنينة.

٩ ـ ومن بواعث الشرك في العبادة: المزاج النفسيُّ والفضول وحبُّ التنقل والتجربة ـ وهذا أخصُّ مما ذكرته في الفقرة السابقة ـ، وهو مشهور أيضًا، خاصة بين بعض الشباب الغربيين أولي النَّعمة والبطر، فإنهم يتنقلون بين الأديان الوثنية حبًّا في الاطلاع والتجربة وإشباعًا لأمزجتهم النفسية.

والمقصود: أن للشرك بواعثَ كثيرةً، فقد ضلَّ العوني هنا في القسمة العقلية والواقعية، فظنَّ أن بواعث العبادة منحصرةٌ في قسم واحد، وهو باعث اعتقاد الربوبية، أو بعض خصائصها. وهذا قصور شديد، وخطأٌ فاضح، ومخالفة للقسمة العقلية، وللواقع المشاهَد المحسوس. وقد تقدم بيان فساد ظنِّه، وحتى لو فرضنا صحته ـ تنزُّلاً وجدلاً ـ فإنَّ العبرة في نصوص الشرع بأن صرف العبادة لغير الله شرك في الألوهية؛ بغض النظر عن اعتقاد فاعله.

۞ ۞ ۞

(١) «أديان الهند الكبرى» للدكتور أحمد شلبي ٢٧ ـ ٣١.

المطلب الثاني:
بواعثُ الشرك عند العرب في جاهليتها:

من أقدم وأشهر الكتب في تاريخ الشرك والأصنام عند العرب كتاب «الأصنام» لابن الكلبيِّ ـ وهو أبو المنذر هشام بن محمد بن السائب الكلبي (ت: ٢٠٤) ـ، ونستطيع أن نقف من خلال بعض روايات الكتاب ونصوصه على بعض الأسباب التي حملت أهل الجاهلية على الشرك:

قال هشام بن محمد الكلبي: «حدثنا أبي وغيرُه ـ وقد أثبتُّ حديثَهم جميعًا ـ: أنَّ إسماعيل بن إبراهيم صلى الله عليهما لما سكن مكة ووُلِدَ له بها أولادٌ كثيرٌ حتى ملأوا مكة ونفَوْا مَن كان بها من العماليق، ضاقت عليهم مكةُ، ووقعت بينهم الحروبُ والعداواتُ، وأخرج بعضُهم بعضًا، فتفسَّحوا في البلاد، والتماس المعاش. وكان الذي سَلَخَ بهم إلى عبادة الأوثان والحجارة أنه كان لا يَظْعَنُ من مكة ظاعنٌ إلا احتمَل معه حَجَرًا من حجارة الحرَم، تعظيمًا للحَرم، وصبابةً بمكة، فحيثما حلُّوا وضعوه وطافُوا به كطوافهم بالكعبة، تيمُّنًا منهم بها، وصبابةً بالحرم، وحُبًّا بها. وهم بعدُ يعظِّمون الكعبة ومكة، ويحُجُّون ويَعتمِرون على إرث إبراهيم وإسماعيل عليهما السلام.

ثم سَلَخَ ذلك بهم إلى أن عَبَدُوا ما استَحَبُّوا، ونَسُوا ما كانوا عليه، واستبدلوا بدين إبراهيم وإسماعيل غيرَه، فعبدوا الأوثان، وصاروا إلى ما كانت عليه الأُمم من قَبلهم، وانْتَجَثُوا[1] ما كان يَعْبُد قومُ نوحٍ عليه السَّلام منها، على إرْث ما بقي فيهم من ذِكرها. وفيهم على ذلك بقايا من عهد إبراهيم وإسماعيل يتنسَّكون بها: من تعظيم البيت، والطواف به، والحجّ، والعُمْرة، والوقوف على عَرَفَةَ ومُزْدَلِفَةَ، وإهداء البُدْن، والإهلال بالحج والعُمْرة، مع إدخالهم فيه ما ليس منه.

---

(١) انْتَجَثُوا = استخرجوا. [تفسيرٌ على هامش نسخة «الخزانة الزكية»].

فكانت نِزارٌ تقول ـ إذا ما أهَلَّتْ ـ:

«لَبَّيْكَ اللّهُمَّ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ لا شريكَ لكْ إلا شريكٌ هو لكْ تَمْلِكُهُ وما مَلَكَ». ويُوَحِّدونه بالتلبِيَة، ويُدخِلون معه آلِهتَهم، ويجعلون مِلْكَها بيده، يقول الله ﷻ لنبيه ﷺ: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ ﴿١٠٦﴾﴾؛ أي: ما يُوَحِّدُونني بمعرفة حقِّي إلا جعلوا معي شريكًا من خَلْقي»[١].

وقال: «فكان أوَّلَ من غير دين إسماعيلَ عليه السَّلام فنَصَبَ الأوثان وسَيَّبَ السائبة، ووصل الوصِيلة وبحَّر[٢] البَحِيرَة وحمى الحامية[٣] عمرُو بن ربيعة، وهو لُحَيُّ بن حارثةَ بن عمرو بن عامر الأزْدِي. وهو أبو خُزاعَةَ.

وكانت أُم عمرِو بن لُحَي فُهَيْرَةُ بنتُ عمرو بن الحارث. ويقال: قَمْعَةُ بنت مُضَاض الجُرْهمِيِّ. وكان الحارث هو الذي يلي أمرَ الكعبة، فلما بَلَغَ عَمْروُ بنُ لُحي نازعه في الولاية، وقاتل جُرْهُمًا[٤] ببني إسماعيل، فظفِرَ بهم وأجلاهم عن الكعبة، ونفاهم من بلاد مكة، وتولى حجابةَ البيت بعدَهم. ثم إنه مَرِض مرضًا شديدًا، فقيل له: إن بالبلقاء من الشام حَمَّةً إن أتيْتَها بَرَأْتَ. فأتاها فاستحم بها، فبرأ، ووجد أهلَها يعبُدون الأصنام، فقال: ما هذه؟ فقالوا: نستسقِي بها المطرَ ونَستنصِرُ بها على العدو. فسألهم أن يُعْطُوه منها، ففعلوا. فقدِمَ بها مكة ونصبها حَوْلَ الكعبة»[٥].

قال ابن الكلبيِّ: «فلما صَنَعَ هذا عَمْرُو بن لُحي، دانتِ العرب للأصنام وعبدوها واتخذوها»[٦].

---

(١) ص ٦ ـ ٧.

(٢) هذا الضبط وارد في نسخة «الخزانة الزكية» هنا وفي موضع آخر (ص٥٨) من هذه الطبعة، وهو كذلك في كتاب «الروض الأُنُف». أما «بَحَرَ» مخففًا فمعناه شَقَّ الأُذنَ. ولكن المقام هنا يدل على ابتداع هذه السُّنة، فلذلك كان استعمال «بحَّر» مشددًا وجيهًا.

(٣) في الآلوسي: الحامي.

(٤) في نسخة «الخزانة الزكية»: جُرْهُمَ. [وقد اعتمدتُ رواية البغدادي والآلوسي. وكلا الوجهين جائز عند النحاة].

(٥) ص٨.

(٦) ص ١٣.

«عن أبي صالح عن ابن عباس: أن إسافًا ونائلةَ (رجُلٌ من جُرْهُم يقال له: إساف بن يعلى، ونائلة بنت زيدٍ من جُرْهُم)، وكان يتعشقها في أرض اليمَن، فأقبلوا حُجَّاجًا، فدخلا الكعبة، فوجدا غَفْلَةً من الناس وخَلْوَةً في البيت، فَفَجَرَ بها في البيت، فَمُسِخَا. فأصبحوا فوجدوهما مِسْخَيْن، فأخرجوهما، فوضعوهما مَوْضِعَهما، فعبدتهما خُزاعةُ وقُرَيْشٌ، ومَن حجَّ البيت بعدُ من العرب»(١).

قال ابن الكلبيِّ: «وكان لهم إسافٌ ونائلةُ. لما مُسِخا حَجَريْن، وُضِعا عند الكعبة ليتَّعِظ الناس بهما، فلما طال مُكْثُهُما وعُبِدَت الأصنام عُبِدَا معها... فكانوا ينْحَرون ويذبَحون عندهما»(٢).

قال ابن الكلبيِّ: «فكان الرجل إذا سافر فَنَزَلَ مَنْزِلاً أخذ أربعة أحجارٍ فنظرَ إلى أحسنها فاتخذه ربًا، وجعل ثلاثَ أثافِي لقِدْرِهِ، وإذا ارتحل تَرَكَهُ، فإذا نزلَ منزلاً آخرَ، فعل مثل ذلك. فكانوا ينْحَرون ويذبَحون عند كلها ويتقربون إليها. وهم على ذلك عارفون بفضل الكعبة عليها: يحُجُّونها ويعتمرون إليها. وكان الذين يفعلون من ذلك في أسفارهم إنما هو للاقتداء منهم بما يفعلون عندها ولصبَابة بها»(٣).

وروى ابن الكلبي «عن ابن عباس قال: وكان بنو شيثٍ يأتون جسد آدم في المغارة فيُعظِّمونه ويترحَّمون عليه، فقال رجلٌ من بني قابيلَ بنِ آدمَ: «يا بني قابيل! إنَّ لبني شيثٍ دَوَارًا يدورون حَولَهُ ويُعظمونه، وليس لكم شيءٌ»، فنحَتَ لهم صنما، فكان أوَّلَ من عمِلَها»(٤).

وروى ابن الكلبي عن أبيه قال: «كان وَدٌّ وسُوَاعٌ ويَغُوثُ ويَعوقُ ونَسْرٌ قومًا صالحين، ماتوا في شهرٍ. فجزِعَ عليهم ذوُو أقاربهم. فقال رجلٌ من بني قابيل: يا قومِ هل لكم أنْ أعمَلَ لكم خمسة أصنام على صُوَرهم، غير

(١) ص ٩.
(٢) ص ٢٩.
(٣) ص ٣٣.
(٤) ص ٥١.

أني لا أقْدِرُ أن أجعلَ فيها أرواحًا؟ قالوا نَعَمْ فنَحَتَ لهم خمسة أصنام على صُوَرهم ونَصَبَها لهم.

فكان الرجل يأتي أخاه وعمَّه وابن عمِّه فيُعَظِّمُه ويسعى حوله حتى ذهب ذلك القَرْنُ الأولُ. وعُمِلتْ على عهد يَرْدِي بن مهلايل بن قَيْنان بن أنوش بن شيث ابن آدم.

ثم جاء قَرْنٌ آخرُ فعظَّمُوهم أشدَّ من تعظيم القَرْن الأول.

ثم جاء من بعدهم القرن الثالثُ فقالوا: ما عظَّمَ أوَّلونا هؤلاء، إلا وهم يرجون شفاعتهم عند الله. فعبدوهم. وعَظُمَ أمرُهم واشتد كُفْرُهم. فبعث الله إليهم إدريسَ عليه السَّلام (وهو أخْنُوخُ بن يارَد بن مهلاييلَ) بن قينَان نبيًا فدعاهم فكذبوه، فرفعه الله إليه مكانًا عَلِيًا.

ولم يزل أمرهم يشتد، فيما قال ابن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس حتى أدرك نُوحُ بن لَمْك بن مَتُوشلح بن أحنوخَ. فبعثه الله نبيًا، وهو يومئذ ابن أربعمائة وثمانين سَنَةً. فدعاهم إلى الله ﷻ في نبوته عشرين ومائةَ سَنَةٍ. فعصَوْهُ وكَذَّبُوهُ. فأمره الله أن يصنعَ الفُلْكَ. ففرَغ منها ورَكِبها وهو ابن ستمائة سنة. وغَرِق مَن غَرِقَ. ومكَثَ بعد ذلك ثلثمائة وخمسين سنة. فعلا الطُّوفانُ وطبَّق الأرضَ كلَّها. وكان بين آدمَ ونُوحٍ ألفا سنةٍ ومائتا سنةٍ. فأهْبَطَ ماءُ الطوفان هذه الأصنامَ من جبل نَوْذٍ إلى الأرض. وجعل الماءُ يشتد جريُهُ وعُبابُهُ من أرضٍ إلى أرضٍ حتى قذفها إلى أرض جُدَّةَ. ثم نَضَبَ الماءُ وبقيَتْ على الشط، فَسَفَت الريحُ عليها حتى وارتْها»[1].

ثم ذكر ابن الكلبيِّ أنَّ عمرو بن لحي استخرج تلك الأصنام بدلالة الجنِّ له، ودعا العرب إلى عبادتها، فعبدوها.

هذا ما ذكره ابن الكلبيِّ، ويؤيده من الصحيح المسنَد ما أخرجه البخاري (٤٦٢٣)، ومسلم (٢٨٥٦) عن أبي هريرة ﷺ قال: قال

(١) ص ٥١ ـ ٥٣.

رسول الله ﷺ: «**رأيتُ عَمرَو بن عامر الخزاعيَّ يجرُّ قصَبَه في النَّار، كان أول من سيَّب السوائب**».

وكذلك ما أخرجه البخاريُّ (٤٩٢٠): عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: صارت الأوثان التي كانت في قوم نوح في العرب بعدُ، أما «وَدٌّ» كانت لكلبٍ بدومة الجَنْدل، وأما «سُواعٌ» كانت لهذيل، وأما «يَغُوث» فكانت لمُرادٍ، ثم لبني غطيف بالجوف، عند سبإٍ، وأما «يَعُوقُ» فكانت لهَمْدَانَ، وأما «نَسْرٌ» فكانت لحِمْيَرَ، لآل ذي الكلاع، أسماءُ رجال صالحين من قوم نوحٍ، فلما هلكوا أوحى الشيطان إلى قومهم، أن انصبوا إلى مجالسهم التي كانوا يجلسون أنصابًا، وسمُّوها بأسمائهم، ففعلوا، فلم تعبَدْ، حتى إذا هلك أولئك، وتنسَّخَ العلمُ؛ عُبدتْ.

❁ ❁ ❁

المطلب الثالث:
بواعث الشرك عند الفخر الرازي:

لقد ذكرت ـ فيما سبق ـ أن الرازيَّ قرَّر أن عبادة المشركين للأصنام ـ وهي حجارة منحوتة يُعلم بضرورة العقل أنها جمادات لا تنفع ولا تضر ـ ممتنعةٌ عقلاً، كما أن إطباق أمم كثيرة على عبادتها ـ رغم انتفاء اعتقادهم الربوبية فيها ـ؛ يدل ـ ضرورةً ـ على وجود أسباب وبواعث أخرى تحملهم على تلك العبادة. فأسوق الآن كلامه بتمامه في ذكر تلك الأسباب والبواعث:

قال الرازيُّ في تفسير سورة البقرة عند قوله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُواْ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ ـ وقد ذكر عبادةَ الأوثان ـ: «وهي باقيةٌ إلى الآن، بل أكثر أهل العالم مستمرون على هذه المقالة، والدِّينُ والمذهبُ الذي هذا شأنُه يستحيل أن يكون بحيثُ يُعرَف فسادُه بالضَّرورة، لكنَّ العلمَ بأن هذا الحجرَ المنحوتَ في هذه الساعة ليس هو الذي خلقني وخلق السماوات

والأرض علمٌ ضروريٌّ؛ فيستحيل إطباقُ الجمع العظيم عليه، **فوجب أن يكون لعَبَدَة الأوثان غرض آخر سوى ذلك**، والعلماء ذكروا فيه وجوهًا:

أحدها: ما ذكره أبو معشر جعفر بن محمد المنجِّم البلخيُّ(١) في بعض مصنفاته أن كثيرًا من أهل الصِّين والهند كانوا يقولون بالله وملائكته، ويعتقدون أن الله تعالى جسم، وذو صورةٍ، كأحسن ما يكون من الصور، وهكذا حال الملائكة أيضًا في صورهم الحسنة، وأنهم كلهم قد احتجبوا عنَّا بالسماء، وأن الواجب عليهم أن يصوغوا تماثيل أنيقة المنظر حسنة الرواء على الهيئة التي كانوا يعتقدونها من صور الإله والملائكة، فيعكفون على عبادتها، قاصدين طلب الزلفى إلى الله تعالى وملائكته. فإن صحَّ ما ذكره أبو معشر فالسبب في عبادة الأوثان اعتقاد الشَّبَه(٢).

---

(١) من علماء النجوم والفلك وتاريخ الأمم والأديان، توفي سنة (٢٧٢) بواسط وقد جاوز المئة. مترجم في «إخبار العلماء بأخبار الحكماء» للقفطي ١١٩، «الأعلام» للزِّركلي ١٢٧/٢.

(٢) لا شكَّ أن عقائد التشبيه والتمثيل من الأسباب المؤدية إلى الشرك، لكن الرازي ـ وأمثاله من أهل الكلام ـ يفرحون بمثل هذا؛ ليجعلوه أصلاً، ويسقطوه ـ بغير حقٍّ ـ على أهل التوحيد والسنة، الذين ينبزهم الرازيُّ بلقب: «المشبِّهة والمجسِّمة»؛ لأنهم يُثبتون لله تعالى ما أثبته سبحانه لنفسه وأثبته له رسوله ﷺ، ويؤمنون به حقيقةً؛ من غير تشبيه ولا تمثيل ولا تكييف، ملتزمين في ذلك بالقاعدة القرآنية العظيمة ـ الجامعة بين إثبات الصفات ونفي التمثيل ـ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشورى]. لهذا أورد الرازيُّ كلام أبي معشر هذا في: «أساس التقديس» ٢٨، وختمه بقوله: «فثبت أن عبادة الأصنام كالفرع على مذهب المشبِّهة». لقد استوفى شيخ الإسلام ابن تيمية الردَّ عليه في كتابه العظيم: «بيان تلبيس الجهمية» ٥٢/٣ ـ ٨٣ وأتى بالنقض عليه من اثني عشر وجهًا، ولولا خشية الإطالة لنقلت ردَّه بطوله، فارجع إليه في موضعه تستفد علمًا جليلاً محققًا على منهاج النبوة، يُرغم أنوف أهل الزيغ والضلال. ثم إن ما صحَّ عن حَبْر الأمَّة وترجمان القرآن عبد الله بن العباس رضي الله عنهما في سبب ظهور الشرك في قوم نوح ﷺ يغني عن ظنِّ أبي معشر وأمثاله.

قلتُ: وأكثر ما أنقله عن الرازي في هذا الكتاب يحتاج إلى مناقشة وتعقيب، لكنِّي لا أفعل ذلك اكتفاءً بغرض البحث، وهو الاستشهاد بكلامه على مسألة معيَّنة، ردًّا على حاتم العوني وأمثاله من المتهوكين الذين انحرفوا عن أئمة السنة، وأسلموا عقولهم لأئمة البدعة، والله المستعان.

وثانيها: ما ذكره أكثر العلماء، وهو أن الناس رأوا تغيرات أحوال هذا العالم مربوطة بتغيرات أحوال الكواكب، فإن بحسب قرب الشمس وبعدها عن سمت الرأس تحدث الفصول المختلفة، والأحوال المتباينة، ثم إنهم رصدوا أحوال سائر الكواكب فاعتقدوا ارتباط السعادة والنحوسة في الدنيا بكيفية وقوعها في طوالع الناس، فلما اعتقدوا ذلك بالغوا في تعظيمها، فمنهم من اعتقد أنها أشياء واجبة الوجود لذواتها، وهي التي خلقت هذه العوالم، ومنهم من اعتقد أنها مخلوقة للإله الأكبر لكنها خالقة لهذا العالم، فالأولون: اعتقدوا أنها هي الإله في الحقيقة، والفريق الثاني: أنها هي الوسائط بين الله تعالى وبين البشر، فلا جرم اشتغلوا بعبادتها والخضوع لها، ثم لما رأوا الكواكب مستترة في أكثر الأوقات عن الأبصار اتخذوا لها أصنامًا وأقبلوا على عبادتها قاصدين بتلك العبادات تلك الأجرام العالية، ومتقربين إلى أشباحها الغائبة، ثم لما طالت المدة ألغوا ذكر الكواكب وتجردوا لعبادة تلك التماثيل، فهؤلاء في الحقيقة عبدة الكواكب.

وثالثها: أن أصحاب الأحكام كانوا يعينون أوقاتًا في السنين المتطاولة نحو الألف والألفين، ويزعمون أن من اتخذ طلسمًا في ذلك الوقت على وجه خاص فإنه ينتفع به في أحوال مخصوصة، نحو السعادة والخصب ودفع الآفات، وكانوا إذا اتخذوا ذلك الطلسم عظموه لاعتقادهم أنهم ينتفعون به، فلما بالغوا في ذلك التعظيم صار ذلك كالعبادة، ولما طالت مدة ذلك الفعل نسوا مبدأ الأمر، واشتغلوا بعبادتها على الجهالة بأصل الأمر.

ورابعها: أنه متى مات منهم رجل كبير يعتقدون فيه أنه مجاب الدعوة ومقبول الشفاعة عند الله تعالى اتخذوا صنمًا على صورته يعبدونه، على اعتقاد أن ذلك الإنسان يكون شفيعًا لهم يوم القيامة عند الله تعالى، على ما أخبر الله تعالى عنهم بهذه المقالة في قوله: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ [يونس: ١٨].

وخامسها: لعلهم اتخذوها محاريب لصلواتهم وطاعاتهم، ويسجدون

إليها لا لها، كما أنَّا نسجدُ إلى القبلة لا للقبلة، ولما استمرت هذه الحالة ظنَّ الجهال من القوم أنه يجب عبادتها.

وسادسها: لعلهم كانوا من المجسمة[1]، فاعتقدوا جواز حلول الربِّ فيها، فعبدوها على هذا التأويل.

فهذه هي الوجوه التي يمكن حمل هذه المقالة عليها، **حتى لا يصير بحيث يُعلم بطلانُه بضرورة العقل**». انتهى كلام الرازيِّ[2].

وأعاد الرازيُّ هذا المبحث في تفسير سورة الأنعام، الآية: (٧٤)، وقال في أوله: «لكنَّ العلم بأن هذا الحجر المنحوت في هذه الساعة ليس هو الذي خلقني وخلق السماء والأرض علم ضروريٌّ، والعلم الضروريُّ يمتنع إطباق الخلق الكثير على إنكاره، فظهر أنه ليس دين عبدة الأصنام كون الصنم خالقًا للسماء والأرض، بل لا بُدَّ وأن يكون لهم فيه تأويل، والعلماء ذكروا فيه وجوهًا كثيرةً، وقد ذكرنا هذا البحث في أول سورة البقرة، ولا بأس بأن نعيده هاهنا تكثيرًا للفوائد...».

قلتُ: في هذه الوجوه التي ذكرها الرازي دليلٌ قاطعٌ على عدم انحصار الشرك في صورة واحدة ـ وهي اعتقاد الربوبية أو بعض خصائصها أو الإخلال بها ـ، أما مناقشة تفاصيل ما ذكره الرازيُّ فخارجة عن مقصود هذا البحث.

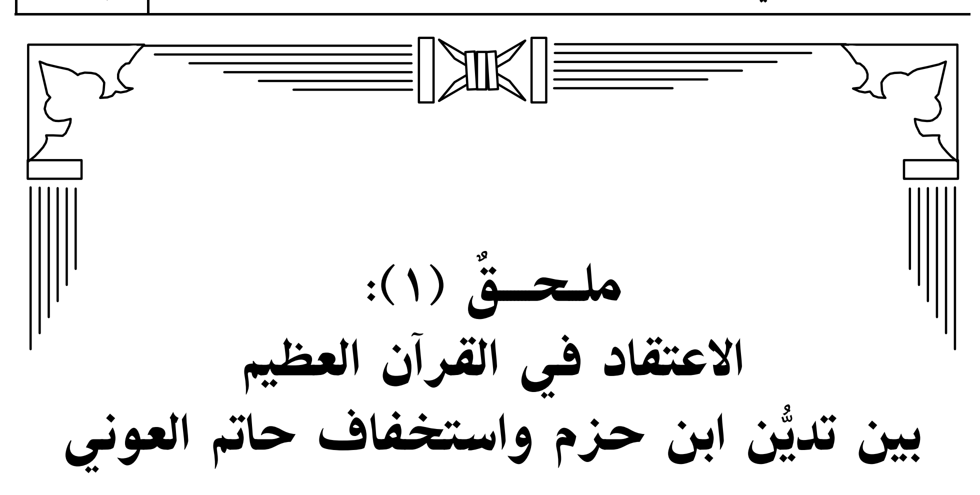
آخر الكتاب، والحمد لله الذي بنعمته تتمُّ الصالحات.

۞ ۞ ۞

---

(١) انظر تعليقي السابق على فقرة: (أحدها).

(٢) ويقصد بقوله: «هذه المقالة»: مقالة عبادة الأوثان، التي ذكرها في أول مبحثه هذا، وقوله: «حتى لا يصير»، من الطبعة الشرفية: ٢٣١/١، وفي طبعة المطبعة البهية المصرية [١٩٣٨م]، ١١٣/١، وعنها طبعة دار الفكر، بيروت: ١٤٠١، ١٢٤/٢: «حتى ليصير»، والصواب ما أثبتُّه بدليل قوله في أول كلامه: «والدينُ والمذهبُ الذي هذا شأنُه يستحيل أن يكون بحيثُ يُعرَف فسادُه بالضَّرورة، لكنَّ العلمَ بأن هذا الحجرَ المنحوتَ في هذه الساعة ليس هو الذي خلقني وخلق السماوات والأرض علمٌ ضروريٌّ».



ملحــقٌ (١):
الاعتقاد في القرآن العظيم
بين تديُّن ابن حزم واستخفاف حاتم العوني

الحمد لله رب العالمين، ولا عدوان إلا على الظالمين، وأشهد أن لا إلٰه إلا الله وحده لا شريك له، إلٰه الأولين والآخرين، وأشهد أن سيدنا محمدًا عبده ورسوله الأمين، وأشهد أن القرآن كلام الله تعالى لا ريب فيه ولا مِين.

أما بعد: فقد أطلعني بعض طلبة العلم على منشور جديد للدكتور حاتم بن عارف العوني، نشره على صفحته بمنصة (فيسبوك) بتاريخ: ٢٠٢١/٧/١٤، قال فيه:

«أصول الإيمان في الموقف من القرآن الكريم: ١ ـ الإيمان بأنه منزل من الله تعالى على خاتم الرسل ﷺ».

ثم ذكر أصولاً في هداية القرآن، وحفظه، وتعظيمه والتعبد بتلاوته، وقال: «وكل طوائف المسلمين تؤمن بذلك كله، ولولا ذلك لما كانوا مسلمين»، ثم قال: «وليس من اعتقد خلق القرآن ناقضًا شيئًا من ذلك، ولذلك لم يكن خلافه خلافًا في أصول العقائد الإيمانية في القرآن الكريم، وإنما في فروعه الظنية. ولولا فتنة خلق القرآن وإكراه الناس فيها، وسوء الظن بالمخالف، وتحريش الشيطان للتفريق بين الأمة لما كان لهذه المسألة أن تأخذ ذلك الحيز الكبير المعلوم في تراثنا الإسلامي. وكل من ربط بين القول بخلق القرآن ومناقضة أصول الإيمان القرآنية السابقة فإنما يربط ببغيٍ لا يمت للحق

والعدل بصلة. ولذلك لم يثبت عن الصحابة (ﷺ) الخوض في هذه المسألة، في حين أنهم قرروا تلك الأصول الإيمانية التي لا يصح الإيمان بالقرآن إلا بها. وعلى المسلمين: إن أرادوا الاتفاق والوحدة أن يدعوا النزاع في فروع العقائد الظنية، وأن يتمسكوا بأصولها اليقينية التي تجمعهم».

ولما ردَّ عليه بعض طلبة العلم بلطف وأدب؛ كتب العونيُّ ردًّا عليهم بقوله: «بعد أن كتبت المنشور السابق عن أصول الاعتقاد حول القرآن الكريم، وبيَّنت فيها أن مسألة القول بخلق القرآن ليست من أصول الاعتقاد في القرآن، وإنما هي من فروعه. **كتب بعض المنتسبين للسلفية المعاصرة كلامًا سطحيًا جاهلاً في الرد عليَّ، كعادتهم**».

هذا هو حاتم العونيُّ؛ لم يستفد من تعقبات بعض طلبة العلم؛ بل قابلها بالتجهيل والتسفيه. لهذا فقد كتبتُ تعليقةً موجزةً نبَّهت فيها طلاب العلم على أن مشكلة العوني أكبر من أن تكون علمية أو اعتقادية، بحيث يمكن مناقشته للوصول إلى الحق. مشكلته أنه «مستخفٌّ»؛ ولا يرى من الدين إلا حدود ما يصلح دنياه. **وقد قال أبو محمد ابن حزم: «ثق بالمتدين وإن كان على غير دينك، ولا تثق بالمستخف وإن كان على دينك»**[1]. **ولم يكن حضور سلمان العودة في افتتاح موقع العوني وقطعه (الكيكة) مجرد مشاركة صديق؛ بل اجتماعًا على فكر وعقيدة، ومشروعٍ مشترك في البواعث والأصول، وفي المقاصد والأهداف.**

علينا أن نحارب «الفكر المستخفَّ» أو ما نسميه بالتفسير السياسي والنفعي والمادي والمصلحي للدين، وينبغي ألَّا ننشغل بالضلالات التفصيلية ـ وإن كانت في أصول الدين ـ التي يخرج بها علينا العوني وأمثاله يومًا بعد يوم، لأن أئمة السنة قد حسموا القول فيها وأعطوها حقَّها من البيان والتقرير وردِّ الشبهات، ولأن ضلال المستخفين ليس في أصول الدين فحسب، بل في أصل أصول الدين».

فكتب حاتم العوني ردًّا عليَّ قال فيه: «أحدهم ممن له تحقيقات لبعض

---

(١) «الأخلاق والسير» بتحقيقي، الفقرة: (٦٨).

الكتب ردَّ عليَّ في كلامي عن مسألة القول بخلق القرآن، وأنها ليست من أصول العقائد، بسباب وشتام يليق بمثله، وهذا ليس غريبًا عليهم، ولا هو بالجديد. لكن الذي أضحكني أنه أورد في رده عليَّ كلامًا لابن حزم! ذلك أن ابن حزم عندهم جهمي جلد، كما قال ابن عبد الهادي في الطبقات، والمتساهل منهم يقول: فيه تجهم. كما أن ابن حزم ممن يقول: إن كلام الله هو علمه، وهذا هو الذي ليس بمخلوق. وقد رد عليه ابن القيم في النونية. كما أن ابن حزم يصرح أن كلام الله قديم، ليس بمحدث، خلافًا لابن تيمية. أخيرًا ابن حزم أحد من صرح أن مسألة الخلاف في خلق القرآن من حواشي الكلام ومما لم يحدث في الصدر الأول ولا نصر الوحي فيه قولاً على قول بالقطع فيه. ذكر ابن حزم ذلك في كتابه الأصول والفروع بتحقيق التركماني. فما أشد ضعف من يرد عليَّ بالشتام والسباب، وبكلام من هو عنده جهمي ورأيه في الكلام هو ما سبق».

قال عبد الحق التركماني عفا الله عنه: لم أردَّ على حاتم العوني (بالشتام والسباب) كما زعم، بل الشتام والسباب بالتسفيه والتحقير ورمي محاوره بالجهل والتخريف والانتفاخ وغير ذلك من الألفاظ القادحة؛ سنة ماضية معروفة في ردود حاتم العوني ومناقشاته.

غاية ما هنالك أنني وصفته بما ينطبق على حاله، فقد كثرت شذوذاته، وتتابعت أقواله المنكرة، ونتيجة لهذا فقد استقرَّ في أذهان أهل العلم والإيمان أن العوني صاحب هوًى وجرأة بالغة في الخوض في دين الله بالباطل، وهذا ما عبَّر عنه ابن حزم بوصف: «المستخف».

ولا ينفع العوني تلبيساته وتشغيباته في هذا المقام، لأنني لم أحتجَّ بابن حزم في الاعتقاد، إنما ذكرتُ من كلامه قاعدة ذهبيةً نفيسةً في التفريق بين (المتدين) و(المستخف).

وأزيد المسألة هنا وضوحًا وتحريرًا فأقول:

إن العوني يريد أن يلبِّس على الناس دينهم بكلامه الجديد في القرآن الكريم:

أولاً: قد أخرج الاعتقاد بأن (القرآن كلام اللّه) مما سماه: (أصول الإيمان في الموقف من القرآن الكريم).

ثم إنَّ الدكتور مختارًا الجباليَّ ـ من جامعة الزيتونة في تونس ـ علَّق على منشور العوني بقوله: «وأين ـ يا شيخ ـ أصل أصول هذه الاعتقادات كلها، وهو: (الإيمان بأن القرآن: كلام الله تعالى)، الذي كان فيصل التفرقة بين أهل السنة وأهل البدع، وبسبب الاختلاف في هذه القضية تأسس (علم الكلام) ؟!». فردَّ عليه العونيُّ بقوله: «تحديد الأصل لا علاقة له بالمعارك العقدية؛ لأن الأصول لا تتحدد بمواقف البشر منها. وإنما تتحدد من جهة قطعية أدلتها وبصلتها بالشهادتين. وتحديد الأصل من الفرع في الدين لا يمكن أن يكون مرجعه غير الوحي أما تسميتها بأصل الأصول فهو خطأ كبير، لا علاقة له بالأصول الإيمانية التي جاء بها الوحي». فأنت ترى أن الشيخ الجباليَّ نبهه على التنصيص على أن القرآن: «كلام اللّه»، فلم يلتفت إلى تنبيهه، بل أصرَّ وكابر.

ثانيًا: احتج على هذا الإخراج: بالاختلاف (وهو اختلاف غير مسلَّم) في تكفير القائل بخلق القرآن.

وهذا من التدليس والتلبيس الذي يُتقنه حاتم العوني، فمسألة التكفير غير قادحة في الأصل المقرَّر عند عامة المسلمين ـ أهل السنة وأهل البدعة ـ أعني الأصل الاعتقادي: (القرآن كلام الله تعالى). فهذا قدر كليٌّ متَّفق عليه بين أهل الملة والقبلة، ولم يجرُؤْ أحد ممن ينتسب إلى الإسلام على نقضه، لكنهم اختلفوا في حقيقته وتأويله:

١ ـ فأهل السنة والجماعة ـ الذين هم أهل الحق والهدى ـ زادوا ـ إبطالاً لبدع المتكلمين ـ قيدَ: «غير مخلوقٍ».

٢ ـ والمعتزلة زادوا بناءً على أصولهم الكلامية الفاسدة قيدَ: «مخلوق».

٣ ـ والأشعرية فسَّروا ـ بناء على طريقتهم التوفيقية الباطلة ـ بقيدِ: «وهو الكلام النفسي، غير مخلوق»؛ وأرادوا به: صفة الكلام، وبقيد: «عبارة عن كلام اللّه» وأرادوا به: القرآن الذي بين أيدينا، ويقولون: إنه مخلوق.

فالكل متفقون على الأصل الاعتقادي الكلي: «القرآن كلام الله».

وجاء حاتم العوني بقول خالف فيه الجميعَ ـ جميع أهل القبلة

والملَّة ـ، حيث امتنع عن وصف القرآن بأنه «كلام اللّه»، وأضرب عن ذكر هذا القيد عمدًا، واكتفى بوصفه بأنه: «منزل من الله تعالى»، ولما روجع فيه وذُكِّر أصرَّ ولم يستدرك.

فهذا القول الذي جاء به العونيُّ لا يقول به اليوم على وجه الأرض: سنيٌّ سلفيٌّ، ولا معتزليٌّ، ولا أشعريٌّ، ولا ماتريديٌّ، ولا إباضيٌّ[١].

ثم إن العوني تعلَّق في رده عليَّ بإنكار ابن حزم للتكفير في مسألة خلق القرآن؛ وكما ذكرتُ فإنني لم أحتجَّ عليه بابن حزم في مسائل الاعتقاد، وردودي على ابن حزم في العقيدة كثيرة ومعروفة، وما أحببتُ ابنَ حزم لما انحرف فيه أو ضلَّ، بل أحببته لأنه كان متدينًا معظمًا للقرآن والحديث وأحكام الشريعة، وقَّافًا عند حدود الله تعالى، وبهذا رفع الله تعالى ذِكْرَهُ في الأمة، وأثنى عليه الأئمة؛ لا بسقطاته وعثراته التي كانت

---

(١) إلا إن خرَّجنا قول العوني على عقيدة الأشعرية في القرآن، كما نبَّه عليه الدكتور مساعد المطرفي في ردِّه على العوني، وهو وجيه، ورغم هذا فإن الأشعرية لا يصرحون بحقيقة قولهم، وذلك لجلالة هذا الأمر وعظمته في نفوس عموم المسلمين؛ حتى إنهم لا يجرؤون على الدعوة الصريحة الواضحة في خطبهم على منابر الجمعة وفي محاضراتهم العامة إلى اعتقاد أن: «القرآن ليس كلام اللّه، بل هو عبارة عن كلام اللّه النفسي، فالقرآن مخلوق»، كما قال إبراهيم الباجوريُّ (ت: ١٢٧٧) في «تحفة المريد شرح جوهرة التوحيد» ١٢١: «ومع كون اللفظ الذي نقرأه حادثًا لا يجوز أن يقال: القرآن حادثٌ؛ إلَّا في مقام التعليم، لأنه يُطلق ـ أيضًا ـ على الصفة القائمة بذاته، فربَّما يتوهَّم من إطلاق أن «القرآنَ حادثٌ» أن الصفة القائمة بذاته تعالى حادثة». وكرَّر الباجوريُّ كلامه هذا في مبحث (القرآن كلام اللّه قديم) ١٦٧، وقال ـ أيضًا ـ: «ومذهب أهل السنة: أن القرآن بمعنى الكلام النفسي ليس بمخلوق؛ وأما القرآن بمعنى اللفظ الذي نقرؤه فهو مخلوق، لكن يمتنع أن يقال: «القرآن مخلوق» ويراد به اللفظ الذي نقرؤه إلا في مقام التعليم؛ لأنه ربما أوهم أن القرآن بمعنى كلامه تعالى مخلوق». وذكر نحو هذا الدكتور نوح علي سليمان القضاة (ت: ١٤٣٢) في «المختصر المفيد في شرح جوهرة التوحيد»، دار الرازي، الأردن، الطبعة الأولى: ١٤٢٠، ٦٩ و٩٢. وهذا التستُّر قديم عند الأشعرية لعلمهم بشناعة مذهبهم، وقد نبَّه عليه عدد من الأئمة، منهم: أبو الوفاء ابن عقيل الحنبلي (ت: ٥١٣) في «جزء في أصول الدين: مسألة القرآن» ٤٩-٥٠، والعمراني اليمني الشافعي (ت: ٥٥٨) في «الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار» ٢/٥٨٢-٥٨٣، وابن قدامة المقدسي (ت: ٦٢٠) في «حكاية المناظرة في القرآن» ١٥٩.

أخطرها بسبب أخذه المنطق عن بعض المتفلسفة. ومن تديُّن ابن حزم وتعظيمه للدِّين أنه لمَّا تعلَّم أحكام الإيمان والإسلام كفَّر أكبر مشايخه في علم المنطق: ثابت بن محمد الجرجانيَّ، ورماه بالإلحاد[1].

أما القرآن الكريم فقد جزم ابنُ حزم بأنه: «كلام الله غير مخلوق»، وإن ضلَّ في حقيقة ذلك، بل نقل الإجماعَ على ذلك، وأن منكرَه ـ أي منكر وصف القرآن بأنه: كلام الله ـ «كافرٌ»:

أولاً: قال ابن حزم في كتابه «مراتب الإجماع»: «باب من الإجماع في الاعتقادات يكفر من خالفه بإجماع»، وذكر أصولاً ثم قال:

«وأنَّ القرآن المتلوَّ الذي في المصاحف بأيدي الناس في شرق الأرض وغربها من أول: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢﴾، إلى آخر: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ۝١﴾؛ **هو كلام الله عزَّ وجل ووحيه**، أنزله على نبيِّه محمد ﷺ».

قلتُ: هذا صريح جدًّا أن ابن حزم عدَّ وصف القرآن بقيد: «كلام اللّه» من الأصول الاعتقادية الإجماعية التي يكفَّر من خالفها.

ثانيًا: وقال ابن حزم في كتابه العظيم: «المحلَّى» (المسألتان: ٥٨ و٥٩):

«مسألةٌ: والقرآن كلام الله وعلمه غير مخلوقٍ. قال عزَّ وجلَّ: ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ﴾ [يونس: ١٩] فأخبر عزَّ وجلَّ أن كلامه هو علمه، وعلمه تعالى لم يزل غير مخلوق. مسألةٌ: وهو المكتوب في المصاحف والمسموع من القارئ والمحفوظ في الصدور، والذي نزل به جبريل على قلب محمد ﷺ: كل ذلك كتابُ الله تعالى وكلامُه القرآنُ حقيقةً لا مجازًا، من قال في شيء من هذا أنه ليس هو القرآن، ولا هو كلام الله تعالى فقد كفر، لخلافه الله تعالى ورسوله ﷺ وإجماع أهل الإسلام».

ثالثًا: وقال ابن حزم في «الدرة فيما يجب اعتقاده» المسألة: (٢٨)، ٣٥٦:

---

(١) انظر: مقدمة تحقيقي لكتاب «التقريب لحد المنطق» ٦٢.

«والقرآن كلام الله ﷻ وهو علم الله تعالى، غير مخلوق»، وقال: «والقرآن كلام الله تعالى فهو غير مخلوق، لأنه علم الله تعالى. ومن قال: إن شيئًا مما ذكرنا مخلوق؛ فقد خرج عن الإسلام».

رابعًا: وقال ابن حزم في «الفصل في الملل والنِّحل» (٣/٥ ط: الأدبية = ٣/١٣ ط: عميرة):

«وقالت ـ أيضًا ـ هذه الطائفة المنتميةُ إلى الأشعريِّ أن كلام الله تعالى عزَّ وجلَّ لم ينزل به جبريلُ عليه السلام على قلب محمد ﷺ، وإنما نزل عليه بشيء آخر هو عبارة عن كلام الله تعالى، وأن الذي نقرأ في المصاحف ونكتب فيها ليس شيءٌ منه كلام الله عزَّ وجلَّ، ... وقالوا: لم يزل الله تعالى قائلاً لجهنم: ﴿هَلِ ٱمۡتَلَأۡتِ﴾، وقائلاً للكفار: ﴿ٱخۡسَـُٔواْ فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُونِ﴾، وقائلاً للكفار: ﴿فَٱعۡتَرَفُواْ بِذَنۢبِهِمۡ فَسُحۡقٗا لِّأَصۡحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ ١١﴾، ولم يزل تعالى قائلاً ـ لكل ما أراد تكوينه ـ: ﴿كُنۡ﴾.

قال أبو محمد: وهذا كفر مجرَّد بلا تأويل، وذلك أننا نسألهم عن القرآن: أهو كلام الله أم لا؟ فإن قالوا: «ليس هو كلام الله تعالى» كفروا بإجماع الأمة، وإن قالوا: «هو كلام الله ﷻ» تركوا قولهم الفاسد. ونسألهم ـ أيضًا ـ عن القرآن الذي يُتلى في المساجد ويكتب في المصاحف ويحفظ في الصدور: أهو كلام الله تعالى أم لا؟ فإن قالوا: «لا»؛ كفروا بإجماع الأمة، وإن قالوا: «هو كلام الله تعالى»؛ تركوا قولهم الفاسد، وأقروا أن كلام الله تعالى مكتوب في المصاحف، ومسموع من القراء، ومحفوظ في الصدور، كما يقول جميع أهل الإسلام».

قلتُ: فهذا كلام ابن حزم صريحٌ بأن: «القرآن كلام اللّه»، وأنَّه: «غير مخلوق»، وأن من أنكر أنه «كلام الله فقد كفر»، ومن زعم أنه: «مخلوق فقد خرج عن الإسلام». ثم إن ابن حزم شنَّع على الأشعريَّة وعدَّ مذهبهم في القرآن «كفرًا مجردًا بلا تأويل»، ثم صرَّح بتكفيرهم إن أصروا على قولهم بعد المحاججة والإلزام.

وكلام ابن حزم في هذه الكتب هو المعتمد والحجة؛ أما «المحلى» فهو آخر كتبه، وقد مات دون إتمامه، وأما «الفصل» فهو حصيلة تحقيقاته في الاعتقادات والفرق وقد قُرأ عليه قُبيل وفاته.

لقد غفل العونيُّ عن جميع هذه الكتب الحزمية المحرَّرة المعتمدة، وشغَّب بكلمة لابن حزم في: «الأصول والفروع» وهي قوله (ص: ٢٥٨، بتحقيقي):

«فَمِمَّا يُرَدُّ به على من كفَّر مسلمًا بخلافٍ في بعض مسائل الاعتقادات، أنْ يقالَ له: هل تركَ رسول الله ﷺ شيئًا من الإسلام، مِمَّا يكفَّر معتقِدُ خلافِهِ إلَّا وقد بيَّنه للنَّاس ودَعَا الأُمَّةَ إليه؛ فهل بلغكم أنه أوجبَ على أحدٍ أنْ لا يَقْبَلَ إسلامَ قريةٍ، أو أهلَ حِصْنٍ، أو نصرانيٍّ، أو غيرِه؛ إلَّا بأنْ يَدْعُوَ إلى تَثْبِيتِ الاعتقادِ في خَلْقِ القرآنِ، أو إبطال خَلْقِهِ، أو تحقيق الكلام في الإرادة، والرُّؤية، والاستطاعة، والجَبْر، وغير ذلكَ مِنْ حواشي الكلام، وما لم يَحْدُثْ في الصَّدر الأوَّل؟».

قال التركمانيُّ: قد استعجل العونيُّ إذ فرح بكلام ابن حزم بمجرَّد اطلاعه على هذه الصفحة من الكتاب، وكان عليه أن يدرس الفصلَ كلَّه، ويراجع مقدمتي للكتاب؛ حتى يتبيَّن له حقيقة الأمر. وأرى من المناسب أن ألخِّص للقراء قصة ذلك:

إن الكتاب المسمَّى: «الأصول والفروع» ما هو إلا مسوَّدَةً أوليةً غير محررة ولا محكمة، كان ابن حزم جمع مادتها ليدخلها فيما بعد في كتاب «الفصل»، وقد فعل ذلك بعد تحرير مباحثها، وحذف بعض موادها، وهذه الفقرة من (باب: فيمن يكفر ومن لا يكفر بقول أو فعل)، وقد أدخله ابن حزم في «الفصل»[1] بعد أن طوَّره وعدَّله، وقد نبَّهت على هذا في تعليقي عليه في «الأصول» فقلتُ ٢٥٧: «تناول ابن حزم هذه المسألة في «الفصل» بتحقيق وتحرير، كما شرحته في المقدمة». وبيَّنتُ في تلك المقدمة ٢٩ ـ ٣٠ أن ابن حزم قد تخلَّى عن اشتراط الإجماع في التكفير، وقال في «الفصل» بالتكفير بالنصِّ، لكنَّه اشترط إقامة الحجَّة في تكفير المعيَّن، وأعاد صياغة هذه الفقرة التي ذكرها في «المسوَّدَة» ـ وهي التي فرح بها العونيُّ ـ؛ فقال في «الفصل» ٢٥١/٣ = ٢٩٥/٣:

(١) شرحت هذا في مقدمة تحقيقي للكتاب، أما ما ذكره بعضهم من أن الكتاب زوَّره بعض الأشعرية ونسبه لابن حزم فدعوى باطلة، سأفصل القول في بطلانها في بعض أبحاثي عن تراث ابن حزم؛ إن شاء الله تعالى.

«ونقول لمن كفَّر إنسانًا بنفسِ مقالته دونَ أن تقوم عليه الحجةُ فيعانِدَ رسولَ الله ﷺ ويجدَ في نفسه الحرجَ مما أتى به: أخبرنا هل ترك رسولُ الله ﷺ شيئًا من الإسلام الذي يكفُرُ مَن لم يقل به إلَّا وقد بيَّنَه، ودعا إليه النَّاسَ كافَّةً؟! فلا بُدَّ مِنْ «نعم»، ومن أنكر هذا فهو كافرٌ، بلا خلافٍ.

فإذا أقرَّ بذلك؛ سُئلَ: هل جاء قطُّ عن النبيِّ ﷺ أنَّه لم يَقبَل إيمانَ أهل قريةٍ، أو أهل محلَّةٍ، أو إنسانٍ أتاه من حرٍّ أو عبدٍ، أو امرأةٍ؛ إلا حتَّى يُقرَّ أنَّ الاستطاعة قبل الفعل، أو مع الفعل، أو أنَّ القرآنَ مخلوقٌ[1]، أو أنَّ الله تعالى يُرَى أو لا يُرَى، أو أن له سمعًا أو بصرًا أو حياةً، أو غير ذلك من فضول المتكلمين التي أوقعها الشيطانُ بينهم؛ ليوقع بينهم العداوةَ والبغضاءَ؟! فإن ادَّعى أنَّ النبيَّ ﷺ لم يَدَعْ أحدًا يُسلمُ إلَّا حتى يوقفه على هذه المعاني؛ كان قد كذب بإجماع المسلمين من أهل الأرض، وقال ما يدري أنه فيه كاذبٌ، وادَّعى أن جميع الصحابة رضي الله عنهم تواطؤوا على كتمان ذلك من فعله عليه السلام. وهذا محالٌ، ممتنعٌ في الطبيعة. ثم فيه نسبة الكفر إليهم؛ إذ كتموا ما لا يتمُّ إسلامُ أحدٍ إلَّا به.

وإن قالوا: إنَّه ﷺ لم يدعُ قطُّ أحدًا إلى شيءٍ من هذا، ولكنَّه مُودَعٌ في القرآنِ، وفي كلامه ﷺ؟! قيل له: صدقتَ، وقد صحَّ بهذا أنه لو كان جهْلُ شيءٍ من هذا كلِّه كفرًا لما ضيَّع رسولُ الله ﷺ بيانَ ذلك للحرِّ والعبد، والحرَّة والأَمَة. ومن جوَّز هذا فقد قال: إنَّ رسول الله ﷺ لم يُبلِّغ كما أُمرَ. وهذا كفرٌ مجرَّدٌ ممن أجازه. فصحَّ ـ ضرورةً ـ أنَّ الجهل بكلِّ ذلك لا يضرُّ شيئًا.

وإنما يلزمُ الكلام فيها إذا خاض فيها الناسُ، فيلزم ـ حينئذٍ ـ بيانُ الحقِّ من القرآن والسنة لقول الله عزَّ وجلَّ: ﴿كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِ﴾ [المائدة: ٨]، ولقول الله عزَّ جلَّ: ﴿لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ﴾ [آل عمران: ١٨٧]؛ فمَنْ عَنَدَ ـ حينئذٍ ـ بعدَ بيان الحقِّ؛ فهو كافرٌ، لأنَّه لم يُحكِّم رسولَ الله ﷺ، ولا سلَّم لما قضَى به».

---

(١) كذا قال ابن حزم هنا، فلم يذكر: (أو غير مخلوق).

قال عبد الحق التركماني: هذه لوحة حزمية بديعة، احتوت على تحقيق نفيس جدًّا، وهو مبطل لما في «المسوَّدة = الأصول والفروع»، مبيِّنٌ لمذهبه الأخير بما لا لبس فيه، وسألخصه في خاتمة هذا المقال.

إذن؛ ابن حزم متديِّنٌ، معظِّمٌ لما يعلمه ويعتقده، يجزم بما يعتقده جزمًا قاطعًا، ويكفِّر مخالفه. وهكذا حال كل متدين من أهل السنة ومن أهل البدعة.

لهذا فإني أنصحُ الدكتور حاتم بن عارف العونيَّ بشيئين:

الأول: أن يضيف إلى ما سماه: (أصول الإيمان في الموقف من القرآن الكريم)، هذا القيد، فيقول:

(١ ـ الإيمان بأنه **كلام الله تعالى** منزل من الله تعالى على خاتم الرسل ﷺ).

وهذا هو القيد الضروري عند جميع فرق أهل الملَّة والقبلة.

فإن هداه الله تعالى إلى الحق والهدَى؛ فليكتبْ:

(١ ـ الإيمان بأنه **كلام الله تعالى غير مخلوق** منزل من الله تعالى على خاتم الرسل ﷺ).

فهذا هو القيد الضروري عند أهل السنة والجماعة، أهل الحديث والأثر، وهم الفرقة الناجية، والطائفة الظاهرة المنصورة؛ أتباع رسول الله ﷺ لا أتباع أرسطو وجهم بن صفوان. وقد وافق ابن حزم أهل السنة موافقة ظاهرية، وخالفهم في حقيقته، وظنَّ أنه موافق في قوله لإمام أهل السنة أحمد بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى.

الثاني: أن يكفَّ عن الكلام في أصول الاعتقاد ومسائله، لأنه لا يُحكِم العلم بها، فيقع في أخطاء شنيعة، وتأتيه ردود كثيرة من أهل العلم؛ فيتعجب: «لماذا يردون عليَّ؟ ويشنِّعون؟ إنهم متحاملون وحاقدون». والحقيقة أنهم مستفَزُّون وغاضبون من سقطاتك وشذوذاتك، ومن عنادك واستكبارك.

ثم أخبرني أحد طلابي بأن انحراف العوني في هذه المسألة واستخفافه بهذا الأصل الاعتقادي العظيم قديمٌ؛ يرجع إلى سنة (٢٠٠٨)، كما هو

منشور في (منتديات الألوكة)، لكنه أثار المسألة مجددًا بمنشوره الأخير.

الخلاصة: أنه ولأول مرة في تاريخ الإسلام وتاريخ فرق أهل الملة والقبلة جعل حاتم العوني أصل الإيمان بالقرآن العظيم بدون قيد: «كلام الله». فهذا الاستخفاف لم يجرُؤْ عليه أحد من أهل البدعة والضلالة قبله.

ثم استخفافه الثاني: أنه جعل قيد: «غير مخلوق»؛ من الفروع الظنية الجزئية.

أما حبيبُنا أبو محمدٍ ابنُ حزم؛ فقد صرَّح في المحلَّى بالآثار والفِصَل والدُّرَّة ومراتب الإجماع بأنَّ القرآن الكريم:

(١) كلام الله تعالى.

(٢) غير مخلوق.

(٣) وبأن إنكار هذين القيدين أو أحدهما كفرٌ مجرَّدٌ، مخرج من الإسلام.

(٤) وبأنه لا يُمتحن الناسُ في العقائد إن كانوا في سلامة من البدع والمقولات الباطلة.

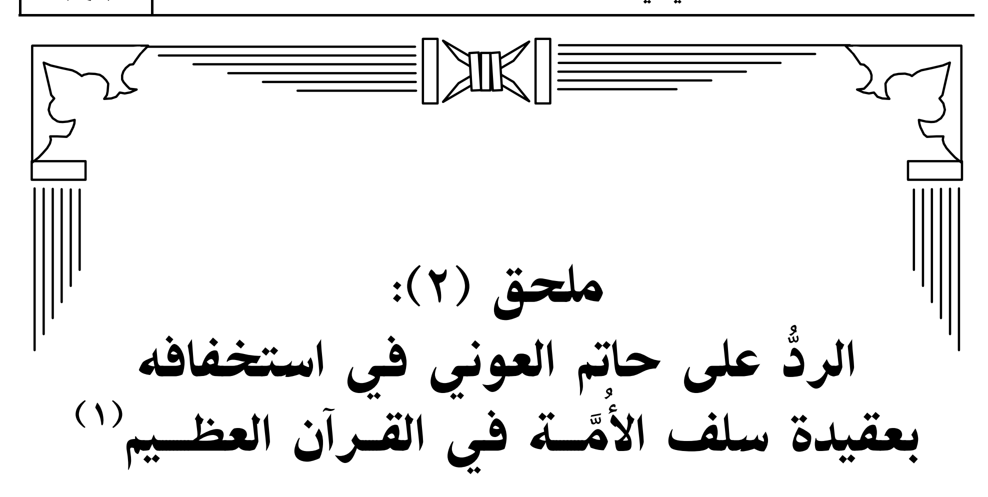
(٥) فإن ظهرت البدعُ وانتشرت الأقوال المخالفة لمفصَّل العقيدة المودَعة في القرآن والسنة؛ فلا بدَّ من تقرير الحقِّ وبيانه: «فمَنْ عَنَدَ بعدَ بيان الحقِّ؛ فهو كافرٌ».

هذا هو ابن حزم «المتديِّنُ»، والله تعالى يغفر له ويتجاوز عن عثرته وظنِّه أنه موافق ـ في إرجاعه حقيقة الكلام إلى صفة العلم ـ لإمام أهل السنة أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللَّهُ.

ولا نامت أعينُ المستخفِّين!

ليستر في الجمعة ٢٠ ذو الحجة ١٤٤٢،
الموافق: ٣٠ تموز ٢٠٢١

كتبه:
عبد الحق بن ملا حقي التركماني



ملحق (٢): الردُّ على حاتِم العوني في استخفافه بعقيدة سلف الأُمَّة في القرآن العظيم(١)

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبيّنا محمدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد: فقد أرسل لي بعض الفضلاء منشورًا في (الفيس بوك) للدكتور حاتم العوني بتاريخ ٢٠٢١/٧/١٤م بعنوان: «أصول الإيمان في الموقف من القرآن الكريم»، زعم فيه كاتبه ـ العوني ـ بأن القول بخلق القرآن من المسائل الظنية، وليس من مسائل أصول الإيمان بالقرآن، وذكر أصولاً خمسة في الموقف من القرآن الكريم، فقال: «أصول الإيمان في الموقف من القرآن الكريم:

١ ـ الإيمان بأنه منزل من الله تعالى على خاتم الرسل ﷺ. وهذا وحده يتضمن بقية أركان الإيمان بالقرآن الكريم الآتية.

٢ ـ تصديقه في كل ما أخبر به؛ وكيف لا يُصدق وهو هداية الله سبحانه وتعالى؟!

---

(١) هذا المقال نشره أخونا فضيلة الشيخ الدكتور مساعد المطرفي، وقد استأذنته في إلحاقه بكتابي هذا لأهميته في بيان مذهب السلف والأئمة في القرآن العظيم، فجزاه الله خيرًا، ونفع به.

٣ ـ اعتقاد أنه هداية الله للعالمين ودستور الأمة الإسلامية والمصدر الأول والأكبر لعقائدها وأحكامها وقيمها وأخلاقها، وهو أساس حضارته.

٤ ـ اعتقاد أن هداية الله به إلى دين الإسلام محفوظة، إلى أن يشاء الله تعالى...

٥ ـ تعظيمه وتوقيره والتعبد بتلاوته حق التلاوة: بإقامة حروفه، والتفقه في معانيه والتدبر لهداياته.

وكل طوائف المسلمين تؤمن بذلك كله، ولولا ذلك لما كانوا مسلمين. وليس من اعتقد خلق القرآن ناقضًا شيئًا من ذلك، ولذلك لم يكن خلافه خلافًا في أصول العقائد الإيمانية في القرآن الكريم، وإنما في فروعه الظنية. ولولا فتنة خلق القرآن وإكراه الناس فيها، وسوء الظن بالمخالف، وتحريش الشيطان للتفريق بين الأمة لما كان لهذه المسألة أن تأخذ ذلك الحيز الكبير المعلوم في تراثنا الإسلامي. وكل من ربط بين القول بخلق القرآن ومناقضة أصول الإيمان القرآنية السابقة فإنما يربط ببغي لا يمت للحق والعدل بصلة. ولذلك لم يثبت عن الصحابة (رضي الله عنهم) الخوض في هذه المسألة، في حين أنهم قرروا تلك الأصول الإيمانية التي لا يصح الإيمان بالقرآن إلا بها. وعلى المسلمين: إن أرادوا الاتفاق والوحدة أن يدعوا النزاع في فروع العقائد الظنية، وأن يتمسكوا بأصولها اليقينية التي تجمعهم».

هذه الأصول ـ التي ذكرها الكاتب، وبنى عليها بأن القول بخلق القرآن ليس من أصول الإيمان، وإنما هو من المسائل الظنية الفرعية ـ من أعجب العجاب؛ لأنَّ الكاتب جهل أو تجاهل أصلاً عظيمًا من أصول الإيمان بالقرآن نصَّ عليه أئمةُ الإسلام، ونقلوا فيه الإجماع وهو أنَّ: «**القرآن كلام الله غير مخلوق**»، فلم يذكر الكاتب هذا الأصل ضمن الأصول التي ذكرها، مع تنصيص أئمة الإسلام المتقدِّمين والمتأخرين عليه، وأنَّ القول به واعتقاده من السنة اللازمة التي من ترك القول بها، ولم يؤمن بها؛ لم يكن من أهلها. فما أدري هل الكاتب يجهل أصول أهل السنة في هذه المسألة؟! أو أنه يعتقد عقيدة الجهمية والمعتزلة في القرآن؛ ولذا أخرج هذا

المقال توطئة وتمهيدًا لما يضمره من اعتقاد في القرآن، ليظهره بعد حين كعادته فيما يطرح من قضايا، فإذا أُنكر عليه، قال: المسألة ليست من مسائل الأصول، وإنما هي من المسائل الظنية الفرعية فلا داعي للإنكار والتشديد في ذلك؟! أو أن الكاتب يمهد لحقيقة قول الكلابية والأشعرية والماتريدية في القرآن؟! ليخرج لنا مقالاً آخر بعد حين نحو فلسفتهم وتخبطهم في الكلام النفسي الذي أحدثوه في الإسلام، والذي مؤدَّاه القول بأن القرآن مخلوق كما قرره محققوهم؟! كل هذا واردٌ، ولكن الذي يهمنا هنا بيان بطلان هذا القول، الذي لم يقله أحد من أئمة الإسلام، بل أئمة الإسلام ضلَّلُوا قائلَه وكفَّروه، وقرروا أن القرآن كلام الله منه خرج وإليه يعود.

قال أبو زكريا يحيى بن يوسف الزَّمِّيُّ ـ الإمام الحافظ الحجَّة (ت: ٢٢٩) ـ: كنَّا عند عبد الله بن إدريس ـ وهو الإمام الحافظ المقرئ الحجة أبو محمد الأوْديُّ الكوفيُّ (ت: ١٩٢) ـ فجاءَه رجل فقال: يا أبا محمد، ما تقول في قوم يقولون: القرآن مخلوق؟ فقال: أمن اليهود؟ قال: لا. قال: فمن النصارى؟ قال: لا. قال: فمن المجوس؟ قال: لا. قال: فممَّن؟ قال: من أهل التوحيد، قال: ليس هؤلاء من أهل التوحيد، هؤلاء الزنادقةُ؛ من زعم أن القرآن مخلوقٌ فقد زعم أن الله مخلوقٌ. أخرجه البخاري في «خلق أفعال العباد» ١١/٢.

وأما الرد على مقال الكاتب فمن وجوه:

الأول: أن من أصول السنة القول **بأن القرآن كلام الله غير مخلوق**، وقد نصَّ أئمة السنة من أصحاب القرون المفضلة وغيرهم على هذا الأصل: «**القرآن كلام الله غير مخلوق**»، فمن ذلك:

قول إمام أهل السنة الإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللَّهُ: «أصول السنة عندنا: التمسك بما كان عليه أصحاب رسول الله ﷺ، والاقتداء بهم، وترك البدع، وكل بدعة فهي ضلالة، وترك الخصومات والجلوس مع أصحاب الأهواء...، والسنة عندنا آثار رسول الله ﷺ،... ومن السنة اللازمة التي من ترك منها خصلة لم يقلها ويؤمن بها لم يكن من أهلها: الإيمان بالقدر

خيره وشره، والتصديق بالأحاديث فيه، والإيمان بها، لا يقال لِمَ ولا كيف، إنما هو التصديق بها والإيمان بها...، **والقرآن كلام الله وليس بمخلوق، ولا تضعف أن تقول ليس بمخلوق، فإن كلام الله منه وليس منه شيء مخلوق**، وإياك ومناظرة من أحدث فيه». أخرجه اللالكائيُّ في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» ١/ ١٧٥ (٣١٧).

فتأمَّل قولَ إمام أهل السنة الذي صبر في أيام المحنة رَحِمَهُ اللَّهُ: «**ومن السنة اللازمة التي من ترك منها خصلة لم يقلها ويؤمن بها لم يكن من أهلها**» ثم ذكر هذا الأصل العظيم وهو: «**القرآن كلام الله وليس بمخلوق، ولا تضعف أن تقول ليس بمخلوق، فإن كلام الله منه وليس منه شيء مخلوق**»؛ فالقول بأن القرآن كلام الله غير مخلوق أصل من أصول أهل السنة، ولا يقول بخلافه إلا أهل الأهواء والبدع، الذين ليسوا من أهل السنة، أَعاذَنا الله منهم، ومن مجالستهم، وهذا الأصل: «**القرآن كلام الله غير مخلوق**» عليه علماء الأمصار في زمن القرون المفضلة كما ذكره الإمام البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ فقال: «لقيتُ أكثر من ألف رجلٍ من أهل العلم ـ أهلِ الحجاز ومكة والمدينة والكوفة والبصرة وواسط وبغداد والشام ومصر ـ، لقيتهم كرَّاتٍ، قرنًا بعد قرنٍ، ثم قرنًا بعد قرنٍ، أدركتهم وهم متوافرون منذ أكثر من ست وأربعين سنة، أهل الشام ومصر والجزيرة مرتين، والبصرة أربع مرات في سنين ذوي عدد بالحجاز ستة أعوام، ولا أحصي كم دخلت الكوفة وبغداد مع محدثي أهل خراسان»، ثم ذكر بعض من أدرك من أهل العلم في تلك الأمصار ثم قال: «فما رأيتُ واحدًا منهم يختلف في هذه الأشياء: أنَّ الدين قول وعمل؛ وذلك لقول الله: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُواْ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ ۝٥﴾ [البيّنة]، **وأن القرآن كلام الله غير مخلوق**». أخرجه اللالكائيُّ في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» ١٩٣/١ (٣٢٠).

وقال الإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم رَحِمَهُ اللَّهُ: «سألتُ أبي وأبا زرعةَ عن مذاهب أهل السنة في أصول الدين، وما أدركا عليه العلماء في جميع الأمصار، وما يعتقدان من ذلك، فقالا: أدركنا العلماء في جميع الأمصار

حجازًا وعراقًا وشامًا ويمنًا، فكان من مذهبهم: الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، **والقرآن كلام الله غير مخلوق بجميع جهاته**،... ومن زعم أن القرآن مخلوق فهو كافر بالله العظيم كفرًا ينقل عن الملَّة، ومن شكَّ في كفره ممن يفهم فهو كافر...». أخرجه اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» ١/١٩٧ (٣٢١).

فتأمَّل كلام هؤلاء الأئمة: البخاريِّ، وأبي حاتم، وأبي زرعة الرازيين ـ رحمهم الله تعالى ـ حيث نصُّوا على أن من أصول الدين الإيمانُ بأن القرآن كلام الله غير مخلوق، وهذا ما عليه جميع علماء الأمصار حجازًا وعراقًا وشامًا ويمنًا.

وقد ساق الإمام اللالكائي (ت: ٤١٨) في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» ٢/٢٢٧ ـ ٣٦٩ إجماعَ القرون المفضلة على أن القرآن غير مخلوق، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «سياق ما رُوي من إجماع الصحابة على **أن القرآن غير مخلوق**»، وقال أيضًا: «ذكر إجماع التابعين من الحرمين مكة والمدينة، والمصرين الكوفة والبصرة...». وكذا البيهقيُّ (ت: ٤٥٨) في كتابه «الأسماء والصفات» ١/٥٨٥ ـ ٦٢٣ ساق جملة من أقوال الصحابة والتابعين وأئمة المسلمين وأنهم يقولون: «**أن القرآن كلام الله غير مخلوق**»، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «باب ما رُوي عن الصحابة والتابعين وأئمة المسلمين رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ في أن القرآن كلام الله غير مخلوق». وكذا أبو القاسم، الملقَّب بقوام السنة (ت: ٥٣٥) في كتابه «الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة» ١/٣٦٣ ساقَ فصلاً ذكر فيه قول الصحابة والتابعين: «**القرآن كلام الله غير مخلوق**»، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فصل: ذكر الصحابة والتابعين الذين قالوا: **القرآن كلام الله غير مخلوق**». فهذه النقولُ تبيِّن بطلان قول الكاتب.

ثم إنَّ مسألة القرآن هي إحدى المسائل الثلاث التي كشفتْ عورات أهل البدع ولزمهم عارها، قال أبو جعفر محمد بن أبي علي الهمدانيُّ الحافظ (ت: ٥٣١): سمعت أبا بكر محمد بن محمود بن سَورةَ التميميَّ ـ فقيه نيسابور ـ (ت: ٤٧٧)؛ يقول للشيخ أبي المظفَّر السمعانيِّ (ت: ٤٨٩) بنيسابور: «إن أردتَ أن يكون لك درجة الإيمان في الدنيا والآخرة فعليك

بمذهب السلف الصالح، وإياك أن تداهن في ثلاث مسائل: مسألة القرآن، ومسألة النبوة، ومسألة استواء الرحمن على العرش». نقله ابن القيم في «اجتماع الجيوش الإسلامية» ٢/١٨٥.

قال شمس الدين ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في قصيدته النونية «الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية» (٢٨٣٠ ـ ٢٨٣٤):

إِنَّا تَحَمَّلْنَا الشَّهَادَةَ بِالَّذِي ... قُلْتُمْ نُؤَدِّيهَا لَدَى الرّحْمنِ
مَا عِنْدكُمْ في الأرْض قُرْآنٌ كَلا ... مُ اللّهِ حَقًّا يَا أُولِي العُدوَانِ
كَلَّا وَلَا فَوْقَ السَّمَواتِ العُلى ... رَبٌّ يُطَاعُ بِواجِبِ الشُّكْرَانِ
كَلَّا وَلَا في القَبْرِ أيْضًا عِنْدَكُمْ ... مِنْ مُرْسَلٍ واللّهِ عِنْد لِسَانِ
هَاتِيكَ عَوْرَاتٌ ثَلَاثٌ قَدْ بَدَتْ ... مِنْكُمْ فَغَطُّوهَا بِلَا رَوَغَانِ

فعقيدة السلف في القرآن أنه: «كلام الله غير مخلوق»، ومن لم يَعْقِدْ قَلْبَهُ على أن القرآن ليس بمخلوق فهو خارج من الإسلام؛ كما قال الإمامُ الحافظ الناقدُ شيخُ الإسلام أبو الوليد سليمان بن داود الطيالسي (ت: ٢٠٤): «من قال: القرآن مخلوقٌ؛ فهو كافرٌ، ومن لم يعقد قلبه على أنَّ القرآن ليس بمخلوق؛ فهو خارج من الإسلام». أخرجه الإمام البخاريُّ في «خلق أفعال العباد» ٢/٢٤.

الثاني: الكاتب ـ هداه الله للسنة ـ يرى الخلاف في مسألة القول بخلق القرآن، من المسائل الظنية التي لا يُضلَّل فيها المخالف، وليست من أصول الإيمان بالقرآن! بل يذهب إلى أبعد من ذلك وهو أن من لم يقل بقوله فقد قال بغير الحقِّ والعدل! بل اعتبره بغيًا من قائله! وإليك نص عبارته: «وكل من ربط القول بخلق القرآن ومناقضة أصول الإيمان القرآنية السابقة؛ فإنما يربط ببغي لا يمتُّ للحقِّ والعدل بصلةٍ».

سبحانك هذا بهتان عظيم؛ بل هذا القائلُ ـ ومن يقول بقوله ـ هو الأحقُّ أن يوصف بالبغي الذي لا يمتُّ للحق والعدل بصلةٍ، فالكاتب إمَّا أنه جاهل، أو أنه يتجاهل حقيقة قول من قال: «القرآن مخلوق»، فكل من

قال القرآن مخلوق فحقيقة قوله أنَّ الله لم يتكلَّم، ولا يتكلَّم، ولا يأمر ولا ينهى؛ ولذا شدَّد أئمة السنة النكيرَ على قائل ذلك القول، ونصُّوا في كتب الاعتقاد على هذه المسألة، وضلَّلوا من يقول بذلك، بل كفَّروه، وتأمَّل فقه الإمام الحافظ محدِّث العراق وكيع بن الجراح (ت: ١٩٧) في من يقول القرآن مخلوق حيث قال: «لا تستخفُّوا بقولهم: القرآن مخلوق؛ فإنه من شرِّ قولهم، وإنما يذهبون إلى التعطيل». أخرجه البخاري في «خلق أفعال العباد» ٢/٤٠.

إن أعلام السَّلف الصالح في الصَّدر الأول، وشيوخ الإسلام، وأئمة السنة الذين نصُّوا في باب الاعتقاد على أنَّ «القرآن كلام الله غير مخلوق»، وجعلوا ذلك من أصول الاعتقاد؛ هم في نظر هذا الكاتب: بغاةٌ، قالوا بغير الحقِّ والعدل!

كذلك أئمة السنة الذين عُذِّبوا بسبب الامتناع عن القول بخلق القرآن ـ كإمام أهل السنة أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى ـ والذين قتلوا بسبب الامتناع عن هذا القول ـ كالإمام أحمد بن نصر الخزاعي رحمه الله تعالى ـ وغيرهم من أئمة السنة في زمن المحنة، فصبروا على التعذيب والقتل، لاعتقادهم أن القول بخلق القرآن مناقض لأصل الإيمان، ومخالف لما أوجبه الله عليهم من الاعتقاد الصحيح في القرآن، فقدَّموا أرواحهم وأجسادهم دفاعًا عن القرآن الكريم؛ هم في نظر الكاتب لا يمدحون على هذا الصنيع؛ لأنَّ المسألة من المسائل الفرعية الظنية التي لا علاقة لها بأصول العقائد الإيمانية في القرآن الكريم! وهم قد ربطوها بهذا الأصل: الإيمان بالقرآن، فهذا الربط لا يمتُّ للحق والعدل بصلةٍ، بل هو من البغي؛ لأن المسألة دخلها شيءٌ من حظوظ النفس، وسوء الظنِّ بالمخالف، وتحريش الشيطان بين الأُمة، ولولا ذلك لما كان لهذه المسألة أن تأخذ حيزًا كبيرًا في تراثنا الإسلامي، كما يقوله صاحب المقال!

هذا ما يراه الكاتب في هذه المسألة، فتكفير أئمة السنة للقائلين: «القرآن مخلوق»، وجَعْل ذلك من أصول الإيمان ـ **«القرآن كلام الله غير**

مخلوق» ـ، وتنصيص أئمة السنة في كتب العقائد على هذه المسألة ـ كما سبق النقل عنهم ـ؛ هو في نظر الكاتب لا يمتُّ للحقِّ والعدل بصلةٍ، بل هو من البغي!

هذا القول من الكاتب فيه تطاولٌ على أئمة السنة، وتجهيلٌ لهم، وجرأةٌ ما بعدها جرأة، ولا تعجب أيها القارئ لتطاوله وجرأته، وعدم أدبه مع أئمة السنة القائلين بهذا المعتقد الحق والذابين عنه ـ الذي دل عليه الكتاب والسنة والإجماع ـ، فقد أساء الأدب مع أفضل الخلق كما في منشور له في صفحته على (الفيس بوك) في قول الله تعالى: ﴿ٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٨٠]؛ حيث ادَّعى أن النبي ﷺ أخطأ وعمر ﷺ أصاب في فهم الآية، في قصة الصلاة على عبدالله بن أبي رأس المنافقين، وإليك نص عبارته: «القصة مليئة بالفوائد والعبر، ولكن استوقفني خطأ النبي ﷺ في تفسير الآية ﴿ٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَهُمْ﴾ مع ظهور معناها، حتى إن عمر رضي الله عنه فهمها كما أراد الله تعالى». ثم كرر العبارة مرة أخرى: «نعم؛ أقول أخطأ النبي ﷺ في تحميلها هذا المعنى».

فتأمل قوله: «**استوقفني خطأ النبي ﷺ في تفسير الآية... مع ظهور معناها**»! وقوله: «**نعم أقول أخطأ النبي ﷺ في تحميلها هذا المعنى**»! فأين الأدب مع جناب رسول الله ﷺ، وأين التعظيم له، فهل هذا الكلام يصدر من رجلٍ عاقلٍ يعي ما يخرج من رأسه؟ ولست هنا في صدد الرد على فهمه المنكوس للآية وخطئه فيها، وقد ردَّ عليه في وقتها بعض طلاب العلم، فكابر وعاند ولم يرجع للحقِّ، وجادل في جواز هذا القول المنكر بغير علم، ولا مستند له من حجة صحيحة، ولا كتاب مأثور صحيح، وأتى بثرثرة لا طائل تحتها، يسوِّغ بها مقولته الشنيعة[1].

---

(١) قال أبو محمد ابن حزم رحمه الله في «الإحكام في أصول الأحكام» ٣/ ٢٠: «ورسوله ﷺ أعلم الناس بلغة العرب التي بها خاطبه ربه تعالى، فإن قال قائل: فما كان مراد الله بالتخيير الذي حمل رسول الله ﷺ على التخيير، وبذكره تعالى السبعين مرةً؛ =

المقصود أنني ذكرتُ قولَ العونيِّ هذا لبيان أن عنده اعتدادًا بالرأي، ومكابرة، وجرأة على تخطئة الغير دون تروٍّ وتأمُّلٍ فيما يخرج من رأسه، فأئمة السنة ذكروا اعتقاد السلف الصالح في القرآن فقالوا: «القرآن كلام الله غير مخلوق»، وجعلوا ذلك من أصول الإيمان، وردوا على الجهمية والمعتزلة وأفراخهم، وخلافهم مع أهل الأهواء في أصول الإيمان بالقرآن، ثم يأتي هذا الكاتب بدعوى الإشفاق على الأُمَّة والتباكي عليها؛ ليقول بأن القول بخلق القرآن ليس من أصول الإيمان، وإنما هو من المسائل الظنية، ومن قال بخلاف ذلك فقد قال بخلاف الحق والعدل بل قال بالبغي! فكان الواجب عليه أن يقرر الاعتقاد الصحيح في القرآن الكريم، إن كان يعتقد عقيدة السلف: «القرآن كلام الله غير مخلوق منه بدأ وإليه يعود»، لا أن يهون من هذه القضية، ويسوِّغ لأهل الباطل قولهم المنكر الذي أنكره أئمة الدين والإيمان.

الثالث: من جملة الأصول التي ذكرها الكاتب ما يبين بطلان دعواه بأن مسألة القول بخلق القرآن من المسائل الفرعية الظنية؛ فمن ذلك قوله في الأصل الثاني «تصديقه في كل ما أخبر به»؛ فقد ذكر الكاتب أن من لم يصدِّق بكل ما أخبر الله به في القرآن فقد نقض إيمانَه بالقرآن، والقول بخلق القرآن يناقض هذا الأصل؛ لأن القرآن كلام الله كما أخبرنا ربُّنا بذلك

= أتقولون: إنه أراد تعالى ما قال عمر بن الخطاب من ألَّا يصلي عليهم ولا يستغفر لهم ثم نزلت الآية الأخرى مبينةً؟! فالجواب: إننا ـ وباللّه تعالى التوفيق ـ لا نقول ذلك، ولا يسوغ لمسلم أن يقوله، ولا نقول: إنَّ عمرَ، ولا أحدًا من وَلَدِ آدم عليه السلام؛ فهم عن الله تعالى شيئًا لم يفهمه عنه نبيُّ الله ﷺ، وهذا القول عندنا كفرٌ مجرَّدٌ. وبرهان ذلك: أن الله تعالى لو لم يرضَ صلاة النبيِّ على عبد الله بن أُبيٍّ لما أقرَّه عليها، ولأنزل الوحيَ عليه لمنعه، كما نهاه بعد صلاته عليه أن يصلي على غيره منهم. فصحَّ أنَّ قول عمر كان اجتهادًا منه، أراد به الخير، فأخطأ فيه، وأصاب رسولُ الله ﷺ، وأجر عمر في ذلك أجرًا واحدًا، لكنا نقول: إنه عزَّ وجلَّ خيَّر نبيه ﷺ في ذلك على الحقيقة، فكان مباحًا له ﷺ أن يستغفر لهم ما لم يُنْهَ عن ذلك». وراجع في المسألة مقال: «حاتم الشريف وجرأته على المقام النبوي الشريف» لفضيلة الشيخ الدكتور بدر بن علي بن طامي العتيبي، أثابه الله تعالى. (التركماني).

قال تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُۥ﴾ [التوبة: ٦]، والمراد بكلام الله إسماعه القرآن، فالكلام الذي يسمعه المشرك المستجير، هو: القرآن، فالقرآن كلام الله تعالى، فيجب أن نؤمن ونصدق بأن القرآن كلام الله كما أخبرنا سبحانه في هذه الآية، وفي غيرها من الآيات كقوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُوا۟ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [الفتح: ١٥]. وقوله: ﴿وَإِنَّكَ لَتُلَقَّى ٱلْقُرْءَانَ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ ۝٦﴾ [النمل]، وقوله: ﴿كِتَٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ۝١﴾ [هود]، وقوله: ﴿حمٓ ۝١ تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ ۝٢﴾ [غافر]، وقوله: ﴿أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْتَغِى حَكَمًا وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ إِلَيْكُمُ ٱلْكِتَٰبَ مُفَصَّلًا ۚ وَٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُۥ مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ ۖ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ ۝١١٤﴾ [الأنعام].

وقد دلَّت السنةُ على أن القرآن كلام الله، كما دلَّ على ذلك القرآنُ، فمن ذلك:

عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: كان رسول الله ﷺ يعرض نفسه على الناس في الموقف، فيقول: «ألا رجل يحملني إلى قومه، فإنَّ قريشًا قد منعوني أن أُبلِّغ كلامَ ربِّي». أخرجه أحمد (١٥١٢٩)، وأبو داود (٤٧٣٤)، والترمذي (٢٩٢٥)، وابن ماجه (٢٠١).

وعن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها في قصة الإفك: «ولكن ـ واللّهِ ـ ما كنت أظن أن الله منزِّل في شأني وحيًا يُتلى، لشأني في نفسي كان أحقر من أن يتكلَّم الله فيَّ بأمرٍ، ولكن كنت أرجو أن يرى رسول الله ﷺ في النوم رؤيا يبرئني الله بها». أخرجه البخاري في صحيحه (٤١٤١).

وعن نيار بن مكرم: أن أبا بكر رضي الله عنه خاطر ـ أي: راهنَ ـ قومًا من أهل مكة على أن الروم تغلب فارس، فغُلبت الروم، فنزلت: ﴿الٓمٓ ۝١ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ۝٢﴾، فأتى قريشًا، فقرأها عليهم، فقالوا: كلامك هذا أم كلام صاحبك؟ قال: «ليس بكلامي ولا كلام صاحبي، ولكنه كلام الله عز وجل». أخرجه عبد الله بن أحمد في «السنة» (١١٦)، والبيهقي في «الاعتقاد» (١٠٧ ـ ١٠٨) و«الأسماء والصفات» (٥١٠)، وغيرهما.

والأدلة على أن القرآن كلام الله أكثر من أن يتحمله هذا المقال، والتدليل عليه من باب التدليل على البدهيات المعلومة من الدين بالضرورة، وإلا كل من يقرأ القرآن سيقف على نصوص كثيرة تدل على أن القرآن كلام الله حقيقة، فنصوص الوحيين دلت على أن القرآن كلام الله، فيجب الإيمان بذلك، وكذلك دلت على أن كلام الله غير مخلوق، والقرآن من كلام الله تعالى.

وقد أخبرنا الله جلَّ جلاله في كتابه بأن كلامه غير مخلوق؛ فقال تعالى: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤]؛ والقرآن من الأمر، كما قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا﴾ [الشورى: ٥٢]، ﴿ذَٰلِكَ أَمْرُ ٱللَّهِ أَنزَلَهُۥٓ إِلَيْكُمْ﴾ [الطلاق: ٥].

قال الإمام الكبير الحافظ شيخ الإسلام سفيانُ بن عُيينةَ (ت: ١٩٨) رحمه الله تعالى: «الخلق هو الخلق، والأمر هو الكلام». أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» ٥/١٤٩٨.

وقال الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فلمَّا قال: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ﴾ لم يبقَ شيء مخلوق إلَّا كان داخلاً في ذلك، ثم ذكر ما ليس بخلقٍ، فقال: ﴿وَٱلْأَمْرُ﴾؛ فأمره هو قولُه. تبارك الله ربُّ العالمين أن يكون قولُه خلقًا. وقال تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ ﴿٣﴾ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ﴿٤﴾﴾، ثم قال في القرآن: ﴿أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآ﴾ [الدخان: ٥]. وقال تعالى: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤]. يقول: لله القولُ من قبل الخلق، ومن بعد الخلق، والله يخلق ويأمر وقوله غير خلقه». (الرد على الزنادقة والجهمية للإمام أحمد بن حنبل: ٢٢٤ ـ ٢٢٥).

وقال تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ ﴿١﴾ عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ ﴿٢﴾ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ ﴿٣﴾﴾؛ فأخبر الله تعالى في هذه الآية أن القرآن من علمه، وفرق بين علمه وخلقه فقال: ﴿عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ ﴿٢﴾ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ ﴿٣﴾﴾؛ فالقرآن من علم الله وعلم الله غير مخلوق.

قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلْهُدَىٰۗ وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم بَعْدَ ٱلَّذِى جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن وَلِىٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴿١٢٠﴾﴾ [البقرة].

وقال تعالى: ﴿وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ إِنَّكَ إِذًا لَّمِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٤٥﴾﴾ [البقرة].

وقال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَٰهُ حُكْمًا عَرَبِيًّاۚ وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم بَعْدَمَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن وَلِىٍّ وَلَا وَاقٍ ﴿٣٧﴾﴾ [الرعد].

فالعلم الذي جاءه من ربه هو القرآن، وعلمه تعالى غير مخلوق، فمن زعم بأنَّ القرآن مخلوق فهو مكذِّب للقرآن، ولم يصدقه بكل ما أخبر به القرآن، فتبيَّن بذلك أن القول بخلق القرآن مناقضٌ للأصول التي ذكرها الكاتب نفسه حتى مع تجاهله للأصل الذي نص عليه الأئمة: «**القرآن كلام الله غير مخلوق**».

الرابع: قال الكاتب: «ولذلك لم يثبت عن الصحابة رضى الله عنهم الخوض في هذه المسألة، في حين أنهم قرروا تلك الأصول الإيمانية التي لا يصحُّ الإيمان إلا بها».

قاتل الله الجهل والهوى، الكاتب يزعم أن ما ذكره من الأصول هي التي قررها الصحابة ﷺ، ويُهمِل ويتجاهل الأصل العظيم الذي أجمع عليه الصحابة، ونصَّ عليه أئمة الإسلام في كتب الاعتقاد المسندة، وانعقد عليه الإجماع، والذي يتضمن جميع الأصول التي ذكرها الكاتب، وهذا الأصل هو: «القرآن كلام الله، منه خرج، وإليه يعود».

قال الإمام الدارميُّ (ت: ٢٨٠) في «الرد على الجهمية» (١٧٨) سمعتُ إسحاق بن إبراهيم الحنظليَّ ـ هو الإمام الكبير ابن راهويه (ت: ٢٣٨) ـ، يقول: قال سفيان بن عيينة، قال: عمرو بن دينار ـ وهو الإمام التابعيُّ الجليل أبو محمَّد المكيُّ (ت: ١٢٦) ـ: «أدركتُ أصحاب النبي ﷺ فمن دونهم منذ سبعين سنةً، يقولون: الله الخالقُ، وما سواه مخلوقٌ، والقرآنُ كلام الله، منه خرج وإليه يعود».

وأخرج هذا الأثر الإمام البيهقيُّ (ت: ٤٥٨) في «الأسماء والصفات» (٥٣٢)، وفي «السنن الكبرى» (٢٠٩٢٦)، وفيهما زيادةُ: «قال إسحاق ابن راهويه: وقد أدرك عَمرو بن دينار أَجِلَّة أصحاب رسول الله ﷺ من البدريِّين والمهاجرين والأنصار، مثل: جابر بن عبدالله، وأبي سعيد الخدري، وعبدالله بن عمرو، وعبدالله بن عباس، وعبدالله بن الزبير ﷺ».

فكون القرآن كلام الله منه خرج وإليه يعود، يقتضي جميع ما ذكره من الأصول، ولكن صاحب الهوى الذي له غرض في جهة، لا يريد ذكر هذا الأصل؛ لأنه يعلم أن ذكره لهذا الأصل الذي أجمع عليه الصحابة يهدم كل ما بناه من تقريرٍ للباطل.

وأما قول الكاتب: «لم يثبت عن الصحابة ﷺ الخوض في هذه المسألة...»؛ فالجواب معلومٌ لدى الكاتب، ولكنه كعادته يريد أن يشكك ويشوش ويشغب على ما هو متقرر عند أئمة السنة، وإلا فعدم خوض الصحابة في هذه المسألة؛ لأن هذه البدعة لم تظهر في زمنهم، ولو ظهرت في زمنهم لكان موقفهم منها النكير على قائلها، لأن هذا القول حقيقته إنكار صفة الكلام؛ ولذا لمَّا ظهر القول بخلق القرآن أنكره تلامذتهم: أئمة التابعين، وهم الذين أخذوا العلم والفقه عن الصحابة الكرام، ثم أنكره أئمة الحديث والسنة من أتباع التابعين ومن بعدهم؛ لعلمهم بما كان عليه الصحابةُ والتابعون من الاعتقاد الصحيح نحو هذا القرآن العظيم، وأن القول بخلق القرآن حقيقته نفي صفة الكلام؛ ولذا قال الإمام وكيع ـ كما سبق النقل عنه ـ: «إنما يذهبون للتعطيل». وقال علي بن عاصم ـ القرشي التيمي مسند العراق شيخ الإمام أحمد بن حنبل رحمهم الله تعالى، المتوفَّى سنة: (٢٠١) ـ لرجل: أتدري ما يريدون بقولهم القرآن مخلوق؟ يريدون أن الله عزَّ وجلَّ لا يتكلم، وما الذين قالوا: إن لله ولدًا؛ بأكفرَ من الذين قالوا: إن الله لا يتكلم؛ لأن الذين قالوا لله ولد شبهوه بالأحياء، والذين قالوا: لا يتكلم شبهوه بالجمادات. نقله ابن تيمية في «التسعينية» ٦٨٦/٢.

فقول أئمة السنة: «القرآن كلام الله غير مخلوق» هو ردٌّ على الجهمية والمعتزلة وأفراخهم.

قال الإمام سفيان بن عيينة رحمه الله تعالى: «أدركت مشيختنا منذ سبعين سنة منهم عمرو بن دينار يقولون: القرآن كلام الله، وليس بمخلوق». أخرجه البخاري في «خلق أفعال العباد» ٦/٢، وفي «التاريخ الكبير» ٣٣٨/٢.

وقال معاوية بن عمار: سمعت جعفر بن محمد ـ الهاشمي العلوي (ت: ١٤٨) ـ يقول: «القرآن كلام الله وليس بمخلوق». أخرجه البخاري في «خلق أفعال العباد» ١٦/٢[1].

---

(١) **قال عبد الحق التركماني عفا الله عنه:** لقد كان آلُ بيتِ رسولِ الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم على العقيدة الصحيحة في القرآن، كما في هذا الأثر عن الصادقِ جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشميِّ (ت: ١٤٨) رحمه الله تعالى، وكذلك ثبت عن جدِّه: زين العابدين علي بن الحسين بن علي بن أبي طالبٍ الهاشميُّ (ت: ٩٤) رحمه الله تعالى، وقد عُني أئمة السنَّة برواية ذلك بأسانيدهم، وقيَّدوه في كتبهم:

أخرج عبد الله بن الإمام أحمد في «السنة» (١٣٦)، وابن بطَّة في «الإبانة الكبرى» (٢٠٦)، واللالكائيُّ (٣٨٩)، والبيهقيُّ (٥٣٩) من طريق ابن أبي ذئبٍ، عن الزهريِّ، قال: سألت عليَّ بن الحسين عن القرآن، فقال: كتاب الله وكلامُه.

وأخرج البخاريُّ في «خلق أفعال العباد» (١٠٩)، وعبد الله (١٣٢) و(١٣٤)، والآجريُّ في «الشريعة» (١٥٩)، وابن بطَّة (٥٢-٥٥)، والبيهقي (٥٤٣)، واللالكائي (٣٩٧-٤٠٤)، من طريق أبي عبد الرحمن معبد بن راشد الكوفيِّ، عن معاوية بن عمار الدهنيِّ، قال: سألتُ جعفر بن محمد، فقلت: إنهم يسألوننا عن القرآن أمخلوق هو؟ قال: ليس بخالق ولا مخلوق؛ ولكنه كلام الله تعالى.

وأخرج عبد الله (١٣٣) عن إسماعيل بن عبيد بن أبي كريمة، قال: حدثنا رجل سماه، قال: حدثنا معاوية بن عمار قال: سألت جعفر بن محمد عن القرآن، قلت: خالق أو مخلوق؟ قال: ليس بخالق ولا مخلوق ولكنه كلام الله. قال إسماعيل: وهو قولنا وقول أهل السنة، ومن قال: القرآن مخلوق فهو كافر.

وأخرج الآجريُّ (١٥٨)، والبيهقي (٥٤٢) من طريق سويد بن سعيد، عن معاوية بن عمار، قال: سئل جعفر بن محمد الصادق عن القرآن خالق أو مخلوق؟ قال: ليس بخالق ولا مخلوق؛ ولكنه كلام الله تعالى.

وأخرج عبد الله (١٣٥)، والبيهقي (٥٤٠)، واللالكائيُّ (٣٨٨) من طريق يونس بن بكير، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، قال: سئل علي بن الحسين عن القرآن، =

فعدم خوض الصحابة في هذه المسألة؛ فلأنه لم يظهر في زمنهم من يقول القرآن مخلوق، حتى يحتاج إلى الخوض فيها، «لكن قد ثبت عنهم إضافة القرآن إلى الله تعالى، وتمجيده بأنه كلام الله تعالى، كما هو مرويٌّ عن أبي بكرٍ وعائشةَ وخبَّاب بن الأرتِّ وابن مسعودٍ والنجاشيِّ وغيرهم» كما قال البيهقيُّ في «الأسماء والصفات» ١/٥٩٤. وكلام الله من صفاته وصفات الباري غير مخلوقة.

الخامس: قد يقول قائلٌ: (الكاتب ذكر أن القرآن منزل من الله عزَّ وجلَّ وهذا موافق لمذهب سلف الأمة)؟

والجواب: أن هذا حق لا مرية فيه ولا شك، فالقرآن منزل من عند الله عز وجل، ولكن لا يلزم منه أن الكاتب موافق لمنهج السلف في كل ما يقولون، إذ لو كان الكاتب يقول بما يقوله السلفُ لصرّح بأن القرآن منزل لفظه ومعناه؛ ولما هوّن من مسألة القول بخلق القرآن، وجعلها من

= فقال: ليس بخالق ولا مخلوق، وهو كلام الخالق.
وقال البيهقيُّ: «وروي عن جعفر، وهو عنه صحيح أيضًا».
وأخرج ابن بطَّة (١٨٢) من طريق مسعدة بن صدقة البصري، قال: حدثني جعفر بن محمد، قال: سألت أبي عن القرآن، فقال: كلام الله ليس بخالق ولا مخلوق.
وأخرج البيهقي (٥٤١)، وفي «السنن الكبرى» ١٠/٢٠٦ من طريق قيس بن الربيع، قال: سألت جعفر بن محمد عن القرآن، فقال: كلام الله تعالى. قلت: فمخلوق؟ قال: لا. قلت: فما تقول فيمن زعم أنه مخلوق؟ قال: يُقتل ولا يُستتاب.
وأخرج البيهقيُّ (٥٤٤) عن أبي سعيد عثمان بن سعيد الدرامي، قال: سمعت عليًّا ـ يعني ابن المديني ـ يقول في حديث جعفر بن محمد ليس القرآن بخالق ولا مخلوق ولكنه كلام الله تعالى؛ قال عليٌّ: لا أعلم أنه تكلم بهذا الكلام في زمان أقدم من هذا. قال عليٌّ: هو كفر. قال: أبو سعيد: يعني من قال: القرآن مخلوق، فهو كافر.
وأخرج البيهقيُّ (٥٤٥) من طريق حَنَان بن سديرٍ، عن أبيه، قال لجعفر بن محمد: يا ابن رسول الله! ما تقول في القرآن خالق أم مخلوق؟ قال: أقول فيه ما يقول أبي وجدِّي: ليس بخالق ولا مخلوق، ولكنه كلام الله عز وجل.
وراجع: «منهاج السنة النبوية» ٢/٢٥١-٢٥٦.
قلتُ: هذا اعتقاد آل بيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فمن تمسَّك باعتقادهم، واتَّبع سنَّتَهم، وسارَ على نهجهم؛ فهو «الشَّريف» بانتسابه إلى الحقِّ وأهله.

مسائل الفروع الظنية مع إجماع السلف قاطبة على التحذير من قول القرآن مخلوق وممن يقولها، فليس كل من قال القرآن منزل يقول بقول السلف؛ لأن من علماء الكلام من يقول القرآن منزل ومرادهم بذلك العبارة الدالة على كلام الله، لا نفس الكلام، قال الآمدي في «أبكار الأفكار» ١/٢٧٥ ـ ٢٧٦: «قلنا ما أجمعوا على كونه منزلاً، إنما هو العبارات الدالة على المعنى القديم لا نفس المعنى القديم». فعند الأشاعرة جبريل عليه السلام لم يسمع كلامًا من الله تعالى، وإنما أدرك المعنى النفسي وعبر عنه بلفظه، ولذا يقول صاحب كتاب «الغنية في أصول الدين» ص: ١٠٨: «ولكن المراد أن جبريل عليه السلام أدرك كلام الله تعالى فوق سبع سماوات، ثم نزل إلى الأرض، وأفهم الرسولَ...». وقال البيجوري في شرحه على «جوهرة التوحيد» ١٢٩ ـ ١٣١: «واعلم أن كلام الله يطلق على الكلام النفسي القديم بمعنى أنه صفة قائمة بذاته، وعلى الكلام اللفظي بمعنى أنه خلقه وليس لأحد في أصل تركيبه كسب».

فالكاتب يتخبط بين أصحاب المقالات الضالة، مع جهل وعدم فهم لأصولهم؛ ولذا تجده فيما يطرح من قضايا قد لا يوافقه أحد من أصحاب المقالات، فأصحاب المقالات يسيرون في ضلالاتهم على أصولهم لأنهم يعلمون الأصول التي بُني عليها قولهم، فيلتزمون أصولهم إذا أُلزموا، بخلاف صاحب المقال؛ ولذا قال في هذه المسألة إنها من المسائل الظنية الفرعية، مع أن أصحاب المقالات يرونها من مسائل الأصول التي يُضلل فيها المخالف، فالجهمية والمعتزلة يرون ضلال من لم يقل بقولهم، وكذا الكلابية والأشعرية والماتريدية يرون ضلال من لم يقل بالكلام النفسي، فالكاتب قرأ في كتب من يعظمهم من محققي علماء الكلام والذين نصوا على أنه لا خلاف في الحقيقة بين المعتزلة والأشعرية في مسألة خلق القرآن، وإنما الخلاف في إثبات الكلام النفسي، فخرج الكاتب بهذا القول الذي يريد أن يجمع المسلمين عليه!

فمسألة القول بأن القرآن مخلوق ليست من المسائل الظنية الفرعية كما يقرره الكاتب، بل هي من مسائل الأصول التي يضلل المخالف فيها؛ ولذا

قال أبو داود الطيالسي ـ كما سبق النقل عنه ـ: «ومن لم يعقد قلبه على أن القرآن ليس بمخلوق فهو خارج من الإسلام». فلا بُدَّ من عقد القلب على أن القرآن كلام الله منه بدأ وإليه يعود، وأن كلامه من صفاته وصفات الخالق غير مخلوقة.

هذا ما يسَّر الله تعالى في الرد على ذلك المنشور الذي تضمن انحرافًا عن عقيدة السلف، وتجهيلاً لأئمة السنة ومصنفاتهم، وما يعتقدونه نحو مسألة القول بخلق القرآن.

أسأل الله جل جلاله أن يهدي صاحب المقال للحقِّ، وأن يقيه شرَّ نفسه.

كتبه العبد الفقير إلى مولاه:

د. مساعد بن مجيول بن صالح المطرفيُّ

أستاذ العقيدة الإسلامية المشارك في جامعة الملك عبد العزيز

مكة المكرمة في ١٩ المحرم ١٤٤٣، الموافق: ٢٧ أغسطس ٢٠٢١.



المصادر والمراجع

١ ـ «**اقتضاء الصراط المستقيم**» أبو العباس ابن تيمية، دار عالم الكتب، بيروت، الطبعة السابعة ١٤١٩.

٢ ـ «**اجتماع الجيوش الإسلامية**» ابن قيم الجوزية، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة: الطبعة الثالثة ١٤٣٨.

٣ ـ «**أساس التقديس**» الفخر الرازي، تحقيق: أحمد حجازي السقا، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة: ١٤٠٦.

٤ ـ «**الاستقامة**» أبو العباس ابن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض: الطبعة الأولى ١٤٠٣.

٥ ـ «**الاستغاثة في الرد على البكري**» أبو العباس ابن تيمية، دار المنهاج، الرياض: الطبعة الأولى ١٤٢٦.

٦ ـ «**الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد على مذهب السلف وأصحاب الحديث**» أبو بكر البيهقي، دار الفضيلة، الرياض: ١٤٢٧.

٧ ـ «**أرسطو المعلم الأول**» ماجد فخري، المطبعة الكاثوليكية، بيروت: ١٩٥٨م.

٨ ـ «**الأعلامُ العليَّةُ في مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية**» أبو حفص البزَّار، عالم الفوائد، مكة المكرمة: الطبعة الأولى ١٤٣٢.

٩ ـ «**أصول الدين**» عبد القاهر البغدادي، اسطنبول: ١٣٤٦/١٩٢٨.

١٠ ـ «**أعيان العصر وأعوان النصر**» خليل بن أَيبك الصفدي، دار الفكر، دمشق: الطبعة الأولى ١٤١٨.

١١ ـ «**الأدلة القواطع والبراهين في إبطال أصول الملحدين**» عبد الرحمٰن بن ناصر السعدي، مكتبة المعارف، الرياض: ١٤٠٢.

١٢ ـ «**أديان الهند الكبرى**» الدكتور أحمد شلبي، مكتبة النهضة المصرية: ١٩٨٤م.

١٣ ـ «**الأعلام**» خير الدين الزِّرِكلي، دار العلم للملايين، بيروت: الطبعة الخامسة عشرة ٢٠٠٢م.
١٤ ـ «**الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى**» أبو عبد الله القرطبي، دار الصحابة للتراث، طنطا: الطبعة الأولى ١٤١٦.
١٥ ـ «**أنوار التنزيل وأسرار التأويل**» عبد الله بن عمر البيضاوي، دار المعرفة، بيروت: الطبعة الأولى ١٤٣٤.
١٦ ـ «**الإبانة الكبرى**» ابن بطة العُكبُرِي، دار اللؤلؤة، بيروت: الطبعة الثانية ١٤٣٩.
١٧ ـ «**الإرشاد الى قواطع الادلّة في أصُول الاعتقاد**» إمام الحرمين الجويني، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة: الطبعة الأولى ١٤٣٠.
١٨ ـ «**الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التوريخ**» شمس الدين السخاوي، دار الصميعي، الرياض: ١٤٣٨.
١٩ ـ «**إدرار الشروق على أنواء الفروق**» ابن الشَّاط القاسم بن عبد الله الأنصاريَّ، مطبوع مع كتاب «**الفروق**» للقرافي، مطبعة دار الكتب العربية، مصر: ١٣٤٧.
٢٠ ـ «**إتمام الدراية لقراء النقاية**» جلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت: ١٤٠٥.
٢١ ـ «**إرشاد العقل السليم**» أبو السعود العمادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٢٢ ـ «**إخبار العلماء بأخبار الحكماء**» أبو الحسن علي بن يوسف القفطي، دار الكتب العلمية، بيروت: الطبعة الأولى ١٤٢٦.
٢٣ ـ «**إغاثة اللهفان في مصايد الشيطان**» ابن قيم الجوزية، عالم الفوائد، مكة المكرمة: الطبعة الأولى ١٤٣٢.
٢٤ ـ «**الإمام النووي شيخ الإسلام والمسلمين وعمدة الفقهاء والمحدثين**» عبد الغني الدقر، دار القلم، بيروت: الطبعة الرابعة ١٤١٥.
٢٥ ـ «**آثار الشيخ العلامة عبد الرحمٰن بن يحيى المعلمي**» دار عالم الفوائد، مكة المكرمة: الطبعة الأولى ١٤٣٤.
٢٦ ـ «**بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية**» أبو العباس ابن تيمية، تحقيق مجموعة من المحققين، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، الطبعة الأولى ١٤٢٦.
٢٧ ـ «**البداية والنهاية**» ابن كثير، دار ابن كثير، بيروت: الطبعة الأولى ١٤٢٨.
٢٨ ـ «**الباعث على إنكار البدع والحوادث**» أبو شامة المقدسي، دار الراية، الرياض: الطبعة الأولى ١٤١٠.

٢٩ ـ «**البحر المديد**» أبو العباس ابن عجيبة الفاسي، طبع على نفقة الدكتور حسن عباس زكي، القاهرة: ١٤١٩.

٣٠ ـ «**البحر المحيط**» أبو حيان الأندلسي، إحياء التراث العربي، بيروت.

٣١ ـ «**التسعينيَّة**» أبو العباس ابن تيمية، مكتبة المعارف، الرياض: الطبعة الأولى ١٤٢٠.

٣٢ ـ «**تاريخ الفلسفة اليونانية**» يوسف كرم، لجنة التأليف والترجمة، القاهرة: ١٩٣٦م.

٣٣ ـ «**التفسير البسيط**» الواحدي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض: ١٤٣٠.

٣٤ ـ «**التفسير الكبير**» الفخر الرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت: الطبعة: الثالثة ١٤٢٠.

٣٥ ـ «**تفسير المنار**» محمد رشيد رضا، الهيئة المصرية العامة للكتاب: ١٩٩٠.

٣٦ ـ «**التفسير السياسي للإسلام**» وحيد الدين خان، أبو الحسن النَّدْوي، مركز دراسات تفسير الإسلام، بريطانيا: ٢٠١٤.

٣٧ ـ «**التذكرة والاعتبار والانتصار للأبرار**» عماد الدين الواسطي، دار النوادر، بيروت: الطبعة الأولى ١٤٢٨.

٣٨ ـ «**تجديد الفكر الإسلامي**» محسن عبد الحميد، مكتب التفسير، أربيل: الطبعة الثانية ١٤٣٩.

٣٩ ـ «**ترتيب المدارك وتقريب المسالك**» القاضي عياض السبتي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، الطبعة الثانية ١٤٠٣.

٤٠ ـ «**تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**» محمد بن عثمان الذهبي، دار الغرب الإسلامي، بيروت: الطبعة الأولى ١٤٢٤.

٤١ ـ «**تاريخ بغداد**» الخطيب البغدادي، دار الغرب الإسلامي، بيروت: الطبعة الأولى ١٤٢٢.

٤٢ ـ «**التبصرة في أصول الفقه**» أبو اسحاق إبراهيم الشيرازي، دار الفكر، دمشق: الطبعة الأولى، ١٤٠٣.

٤٣ ـ «**تبيين كذب المفتري**» ابن عساكر، مكتبة دار البيان، دمشق: الطبعة الأولى ١٤٣١.

٤٤ ـ «**تحفة الطالبين في ترجمة الإمام محيي الدين**» ابن العطار، الدار الأثرية، عمان: الطبعة الأولى ١٤٢٨.

٤٥ ـ «**تفسير يحيى بن سلام**» يحيى بن سلام القيرواني، دار الكتب العلمية، بيروت: الطبعة الأولى، ١٤٢٥.

٤٦ ـ «**تأويلات أهل السنة**» أبو منصور الماتريدي، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت: الطبعة الأولى ١٤٢٥.

٤٧ ـ «**تفسير القرآن**» أبو المظفر السمعاني، دار الوطن، الرياض: الطبعة الأولى ١٤١٨.

٤٨ ـ «**تفسير القرآن العظيم**» ابن كثير، دار ابن الجوزي، الرياض: الطبعة الأولى ١٤٣١.

٤٩ ـ «**التفسير المظهري**» محمد ثناء الله المظهري، مكتبة الرشدية، الباكستان: ١٤١٢.

٥٠ ـ «**تيسير التفسير**» أَطَّفِّيش الإباضي الجزائري، طبع وزارة التراث القومي والثقافي بسلطنة عمان ١٤٠٦.

٥١ ـ «**تيسير الكريم الرحمٰن**» عبد الرحمٰن بن ناصر السعدي، دار ابن الجوزي، الرياض: الطبعة الأولى ١٤٢٢.

٥٢ ـ «**تفسير القرآن الكريم سورة الشعراء**» محمد بن صالح العثيمين، مؤسسة الشيخ الخيرية، القصيم: الطبعة الأولى ١٤٣٦.

٥٣ ـ «**التفسير الوسيط للقرآن الكريم**» لجنة علماء الأزهر، بإشراف: مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر، مطبعة المصحف الشريف، القاهرة، الطبعة الثالثة: ١٩٩٢/١٤١٣، وكانت الطبعة الأولى في سنة: ١٩٧٣/١٣٩٣.

٥٤ ـ «**تفسير ابن أبي حاتم**» عبد الرحمٰن بن أبي حاتم الرازي، دار ابن الجوزي، الرياض: الطبعة الأولى ١٤٣٩.

٥٥ ـ «**تأسيس التقديس في كشف تلبيس داود بن جرجيس**» عبد الله بن عبد الرحمٰن أبا بطين، مؤسسة الرسالة، بيروت: ١٤٢٢.

٥٦ ـ «**الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح**» أبو العباس ابن تيمية، دار العاصمة، الرياض: الطبعة الثانية ١٤١٩.

٥٧ ـ «**جامع الرسائل**» أبو العباس ابن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، دار العطاء، الرياض: الطبعة الأولى ١٤٢٢.

٥٨ ـ «**جامع المسائل**» أبو العباس ابن تيمية، تحقيق: محمد عزير شمس، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة: الطبعة الأولى ١٤٣٢.

٥٩ ـ «**حاشية الدسوقي على أم البراهين**»، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، د. ت.

٦٠ ـ «**الحجة في بيان المحجة**» قوام السنة الأصبهاني، دار الراية، الرياض: الطبعة الثانية ١٤١٩.

٦١ ـ «**الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيمية خلال سبعة قرون**» جمع محمد عزير شمس وعلي بن محمد العمران، دار عطاءات العلم، الطبعة السادسة ١٤٤٠، الطبعة الأولى لدار ابن حزم.

٦٢ ـ «**جهود علماء الحنفية في إبطال عقائد القبورية**» شمس الدين الأفغاني، دار الصميعي، الرياض: ١٤١٦.

٦٣ ـ «**جامع بيان العلم وفضله**» ابن عبد البر، دار ابن الجوزي، الرياض: الطبعة السابعة ١٤٢٧.

٦٤ ـ «**الجامع لأحكام القرآن**» أبو عبد الله القرطبي، مؤسسة الرسالة العالمية، بيروت: الطبعة الأولى ١٤٣٤.

٦٥ ـ «**جامع البيان**» ابن جرير الطبري، عالم الكتب، الرياض: ١٤٣٤.

٦٦ ـ «**درء تعارض العقل والنقل**» أبو العباس ابن تيمية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض: الطبعة الثانية ١٤١١.

٦٧ ـ «**ديوان أبي نُوَاس الحسن بن هانئ الحكمي**» تحقيق إيفالد فاغنَر، مؤسسة البيان، بيروت: الطبعة الثانية ٢٠٠١.

٦٨ ـ «**الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**» ابن حجر العسقلاني، طبعة الهند: ١٣٩٣/١٩٧٢.

٦٩ ـ «**دعوة جماعة قاضي زاده الإصلاحية في الدولة العثمانية قبل ظهور دعوة الإمام محمد بن عبد الوهَّاب** رَحِمَهُ اللهُ **وقيام الدولة السعودية**» إعداد: محمد كوُري، تحرير وتقديم: عبد الحق التركماني. دار اللؤلؤة، بيروت: الطبعة الأولى ١٤٣٨.

٧٠ ـ «**الديباج المُذْهَب في معرفة أعيان المذهب**» ابن فرحون المالكي، دار التراث، القاهرة.

٧١ ـ «**دولة الإسلام في الأندلس**» محمد عبد الله عنان، مكتبة الخانجي، القاهرة: الطبعة الثانية ١٤١١.

٧٢ ـ «**دراسات لأسلوب القرآن الكريم**» محمد عبد الخالق عضيمَة، دار الحديث، القاهرة: ١٤٢٥.

٧٣ ـ «**ذيل طبقات الحنابلة**» ابن رجب الحنبلي، مكتبة العبيكان، الرياض: الطبعة الأولى ١٤٢٥.

٧٤ ـ «**ذمُ الكلام وأهله**» أبو إسماعيل الهروي الأنصاري، تحقيق عبد الله بن محمد الأنصاري، مكتبة الغرباء الأثرية.

٧٥ ـ «**الذخيرة**» أحمد بن إدريس القَرَافي، دار الغرب الإسلامي، بيروت: ١٩٩٤.

٧٦ ـ «**الرسالة التدمريَّة**» أبو العباس ابن تيمية، مكتبة العبيكان، الرياض: ١٤٢١.

٧٧ ـ «**الرد على الشاذلي في حزبيه، وما صنفه في آداب الطريق**» أبو العباس ابن تيمية، دار عالم الفوائد، مكة: الطبعة الثانية ١٤٢٩.

٧٨ ـ «**الرد على الإخْنَائي**» أبو العباس ابن تيمية، دار الخراز، جدة: الطبعة الأولى ١٤٢٠.

٧٩ ـ «**الرد الوافر**» ابن ناصر الدين الدمشقي، المكتب الإسلامي، بيروت: الطبعة الأولى ١٤٠٠.

٨٠ ـ «**رسائل الجاحظ**» عمرو بن بحر الجاحظ، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة: ١٣٨٤.

٨١ ـ «**روح البيان**» إسماعيل حقِّي الخلوتي، المطبعة العثمانية.

٨٢ ـ «**روح المعاني**» أبو الثناء الآلوسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٨٣ ـ «**سير أعلام النبلاء**» محمد بن عثمان الذهبي، مؤسسة الرسالة، بيروت: الطبعة الحادية عشرة ١٤٢٢.

٨٤ ـ «**السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير**» محمد بن أحمد الخطيب الشربيني، مطبعة بولاق (الأميرية)، القاهرة: ١٢٨٥.

٨٥ ـ «**شرح الأصبهانية**» أبو العباس ابن تيمية، دار المنهاج، الرياض: الطبعة الأولى ١٤٣٠.

٨٦ ـ «**شرح العقيدة الكبرى**» محمد بن يوسف السنوسي، المتن والشرح له، طبع مع حاشية الحامدي (ت: ١٣١٦)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة: ١٣٥٤/١٩٣٦.

٨٧ ـ «**شرح أم البراهين**» محمد بن يوسف السنوسي، المتن والشرح كلاهما له، مطبعة الاستقامة، القاهرة: الطبعة الأولى: ١٣٥١.

٨٨ ـ «**شرح المقاصد**» سعد الدين التفتازاني، عالم الكتب، بيروت: الطبعة الثانية ١٤١٩.

٨٩ ـ «**شرح صحيح مسلم**» شرف الدين النووي، دار إحياء التراث العربي، بيروت: الطبعة الثانية ١٣٩٢.

٩٠ - «**شرح الكوكب الساطع**» جلال الدين السيوطي، مكتبة الإيمان، المنصورة: ١٤٢٠.

٩١ - «**الشهادة الزكية في ثناء الأئمة على ابن تيمية**» مرعي الكرمي، مؤسسة الرسالة، بيروت: الطبعة الثانية ١٤٠٥.

٩٢ - «**الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة**» ابن قيم الجوزية، دار العاصمة، الرياض: ١٤٠٨.

٩٣ - «**صون المنطق والكلام عن فني المنطق والكلام**» جلال الدين السيوطي، مجمع البحوث الإسلامية، تحقيق علي سامي النشار.

٩٤ - «**الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**» شمس الدين السخاوي، دار الجيل، بيروت.

٩٥ - «**طبقات علماء الحديث**» ابن عبد الهادي، مؤسسة الرسالة، بيروت: ١٤١٧.

٩٦ - «**طبقات الفقهاء**» أبو إسحاق الشيرازي، دار الرائد العربي، بيروت ١٩٧٠.

٩٧ - «**طبقات الفقهاء الشافعيين**» ابن كثير، مكتبة الثقافة الدينية، ١٤١٣.

٩٨ - «**طبقات الشافعية الكبرى**» تاج الدين السبكي، تحقيق محمود محمد الطناحي، وعبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية ١٤١٣.

٩٩ - «**عيون الأنباء في طبقات الأطباء**» ابن أبي أصيبعة، دار مكتبة الحياة، بيروت.

١٠٠ - «**العلو**» محمد بن عثمان الذهبي، دار الوطن، الرياض: ١٤٢٠.

١٠١ - «**غاية المرام في علم الكلام**» أبو الحسن الآمديّ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة: ١٣٩١.

١٠٢ - «**الفتاوى الكبرى**» أبو العباس ابن تيمية، دار الكتب العلمية، بيروت: الطبعة الأولى ١٤٠٨.

١٠٣ - «**فتح الباري**» ابن رجب الحنبلي، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة النبوية: الطبعة الأولى ١٤١٧.

١٠٤ - «**فتح القدير**» محمد بن علي الشوكاني، دار الوفاء، المنصورة: الطبعة الثانية ١٤١٨.

١٠٥ - «**فتح البيان في مقاصد القرآن**» صديق حسن خان القنُّوجي، المكتبة العصرية، بيروت: ١٤١٢.

١٠٦ - «**قواعد العقائد**» أبو حامد الغزالي، عالم الكتب، بيروت: ١٤٠٥.

١٠٧ - «**كتاب السنة**» عبد الله بن أحمد بن حنبل، دار اللؤلؤة، بيروت: الطبعة الرابعة ١٤٤١.

١٠٨ ـ «**كتاب التوحيد**» أبو منصور الماتريدي، تحقيق فتح الله خليف، دار الجامعات المصرية. وطبعة دار صادر، بيروت، مكتبة الإرشاد إسطنبول، بتحقيق بكر طوبال اوغلي ومحمد آروشي.

١٠٩ ـ «**كتاب الأصنام**» هشام بن محمد الكلبي، دار الكتب المصرية، القاهرة: ١٩١٤م.

١١٠ ـ «**اللمع في أصول الفقه**» أبو اسحاق إبراهيم الشيرازي، دار الكتب العلمية، بيروت: الطبعة الثانية ١٤٢٤.

١١١ ـ «**لباب التأويل في معاني التنزيل**» علي بن محمد البغدادي الشهير بالخازن، دار الكتب العلمية، بيروت: الطبعة الأولى ١٤٢٥.

١١٢ ـ «**مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية**» أبو العباس ابن تيمية، جمع وترتيب عبد الرحمٰن بن محمد القاسم.

١١٣ ـ «**منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية**» أبو العباس ابن تيمية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض: الطبعة الأولى ١٤٠٦.

١١٤ ـ «**الملل والنحل**» أبو الفتح الشهرستاني، تحقيق: عبد العزيز محمد الوكيل، مؤسسة الحلبي، القاهرة: ١٣٨٧.

١١٥ ـ «**المطالب العالية من العلم الإلهي**» الفخر الرازي، دار الكتاب العربي، بيروت: ١٤٠٧.

١١٦ ـ متن «**المقدمات**» محمد بن يوسف السنوسي، مذكور في أول «**شرح المقدمات**»، تحقيق: نزار حمادي، مكتبة المعارف: الطبعة الأولى ١٤٣٠.

١١٧ ـ «**مسالك الأبصار في ممالك الأمصار**» ابن فضل الله العمري، المجمع الثقافي، أبو ظبي: ١٤٢٣.

١١٨ ـ «**معجم الشيوخ الكبير**» محمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: محمد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق، الطائف: ١٤٠٨/١٩٨٨.

١١٩ ـ «**المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد**» برهان الدين ابن مفلح، مكتبة الرشد، الرياض: ١٤١٠.

١٢٠ ـ «**معجم البلدان**» ياقوت الحموي، دار صادر، بيروت ١٣٩٧.

١٢١ ـ «**المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**» ابن الجوزي، دار الكتب العلمية، بيروت: الطبعة الثانية ١٤١٥.

١٢٢ ـ «**المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار**» أحمد بن علي المقريزي، دار الكتب العلمية، بيروت: الطبعة الأولى ١٤١٨.

١٢٣ ـ «**معيد النعم ومبيد النقم**» تاج الدين السبكي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت: ١٤٠٧.

١٢٤ ـ «**المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم**» أبو العباس القرطبي، دار ابن كثير، دمشق: الطبعة الأولى ١٤١٧.

١٢٥ ـ «**المفسرون بين التأويل والإثبات في آيات الصّفات**» محمد المغراوي، مؤسسة الرسالة، بيروت: الطبعة الأولى ١٤٢٠.

١٢٦ ـ «**المجموع شرح المهذَّب**» شرف الدين النووي، مكتبة الإرشاد، جدة.

١٢٧ ـ «**معالم التنزيل**» الحسين بن مسعود البغوي، دار طيبة، الرياض: الإصدار الثاني: الطبعة الثالثة ١٤٣١.

١٢٨ ـ «**مدارك التنزيل وحقائق التأويل**» عبد الله بن محمود النسفي، دار ابن كثير، دمشق: الطبعة السادسة ١٤٣٤.

١٢٩ ـ «**محاسن التأويل**» جمال الدين القاسمي، دار إحياء الكتب العربية، الطبعة الأولى ١٣٧٦.

١٣٠ ـ «**المحرر الوجيز**» عبد الحق بن عطية القرطبي، دار الخير، دمشق: الطبعة الثانية ١٤٢٨.

١٣١ ـ «**مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين**» أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، المكتبة العصرية، بيروت: ١٤٢٦.

١٣٢ ـ «**مِلاكُ التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه المتشابه اللفظِ من آي التنزيل**» أحمد بن إبراهيم الغِرناطي، دار الغرب الإسلامي، بيروت: الطبعة الأولى ١٤٠٣.

١٣٣ ـ «**مجموعة الرسائل والمسائل والفتاوى**» حمد بن ناصر بن معمر، دار ثقيف، الطائف: ١٣٩٨.

١٣٤ ـ «**المطلب الحميد في بيان مقاصد التوحيد**» عبد الرحمٰن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب، دار الهداية، الرياض: ١٤١١.

١٣٥ ـ «**النبوات**» أبو العباس ابن تيمية، أضواء السلف، الرياض: الطبعة الأولى ١٤٢٠.

١٣٦ ـ «**نِهَاية الإقْدامِ في علم الكلام**» أبو الفتح الشهرستاني، حرّره وصحّحه ألفريد جيوم، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة: الطبعة الأولى ١٤٣٠.

١٣٧ ـ «**نظم الدرر في تناسب الآيات والسور**» أبو الحسن البقاعي، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.

١٣٨ ـ «**الهداية إلى بلوغ النهاية**» مكي بن أبي طالب القيسي، جامعة الشارقة: الطبعة الأولى ١٤٢٩.



فهرس موضوعات الكتاب التفصيلي

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

❁ ❁ ❁

صدر للمؤلف:

التفسير السياسي للدين
في فكر محمد شحرور

ويصدر قريبًا إن شاء الله تعالى:

محمد الطاهر ابن عاشور
من فلسفة المدينة الفاضلة إلى مقاصد الشريعة

Ḥaqīqat Tawḥīd al-‘Ibādah

Bayna Shaykh al-Islām Ibn Taymiyyah wa ‘l-Mutakallimīn
wa ‘l-Rad ‘Alā Ḥātim bin ‘Arif al-‘Awnī

(The Reality of the Tawhid of Worship Between Shaykh al-Islam Ibn Taymiyyah and the Scholars of Kalām and a Rebuttal of Ḥātim bin ‘Ārif al-‘Awnī)

Ta‘līf:
‘Abd al-Ḥaqq al-Turkmānī
(Authored by: Abd al-Haqq Turkmani)

Dār Īlāf al-Dawliyyah, Kuwait, 2021

